جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

الصناعة التحويلية في العراق وإمكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختارة

أطروحة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.

من قبل الطالبة

عبير مرتضى حميد السعدي

بإشراف

الأستاذ الدكتور
عامر عمران المعموري

الأستاذ المساعد الدكتور
سرمد عبد الجبار

1443هـ

2021 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النحل: الآية81

اقرار المشرف

نشهد أن إعداد الاطروحة الموسومة بـ (الصناعة التحويلية في العراق وامكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختارة) التي تقدمت بها الطالبة(عبير مرتضى حميد السعدي) قد جرت تحت اشرافنا في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد،وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية.

المشرف:أ.د. عامر عمران المعموري
التاريخ:

المشرف :أ.م.د. سرمد عبد الجبار هداب
التاريخ:

توصية السيد رئيس القسم
(بناء على توصية الأساتذة المشرفين ارشح الاطروحة للمناقشة)
د. صفاء عبد الجبار الموسوي
/ / 2022

اقرار الخبير اللغوي

اقر بان الاطروحة الموسومة بـ(الصناعة التحويلية في العراق وامكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختارة) والعائدة لطالبة الدكتوراه(عبير مرتضى حميد)/قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

م.د. بلسم عباس حمودي

٢٠٢٢/٢/٢١

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة، الموقعون ادناه، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(الصناعة التحويلية في العراق وامكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختارة) وقد ناقشنا الطالبة (عبير مرتضى حميد) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، وجدنا بانها جديرة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية بتقدير (جيد جدا عالي) .

أ.د. كاظم احمد حمادة البطاط الجبوري
كلية الطف الجامعة – كربلاء
رئيساً

أ.د. حيدر عبد الحسين
كلية هندسة – جامعة بابل
عضواً

أ.م.د. عمار محمود حميد الربيعي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
جامعة كربلاء
عضواً

أ.م.د.هدى زوير مخلف الدعمي
كلية الادارة والاقتصاد –
عضواً

أ.م. د.شيماء رشيد محيسن المعموري
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
جامعة كربلاء
عضواً

أ.د.عامر عمران
كلية الادارة والاقتصاد –
عضواً ومشرفاً

أ.م. د.سرمد عبد الجبار هداب
عضواً ومشرفاً

اقـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه / قسم الاقتصاد / للطالبة (عبير مرتضى حميد) الموسومة بـ (الصناعة التحويلية في العراق وامكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختارة) أرشح هذه اطروحة للمناقشة.

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. علاء فرحان طالب
عميد كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

الى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

الى امي الغالية، أطال الله في عمرها ، عضدي وسندي

الى من تحملوا وصبروا معي لإتمام هذا العمل، زوجي

وبناتي

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

الشكر والامتنان

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى أله الطاهرين وبعد...

اسجد لله حمداً وشكراً الذي يسر لي أمري، ومنحني القوة والصبر والعزيمة، لإكمال هذا العمل المتواضع.

يحتم علي واجب الوفاء والعرفان والإخلاص أن أسدي عميق شكري وعظيم تقديري إلى مشرفي الفاضلين الأستاذ الدكتور عامر عمران كاظم المعموري والأستاذ المساعد الدكتور سرمد عبد الجبار هداب الخير الله الذين تفضلا بالإشراف على هذه الاطروحة، وعلى صبرهم وتوجيهاتهم التي اغنت هذه الدراسة بكثير من المعلومات القيمة.

كما أود أن أعرب عن خالص امتناني وشكري الى الدكتور كاظم البطاط، والدكتور فلاح على الربيعي والدكتور نشوان علي على تفضلهم بإبداء الرأي والمشورة والنصائح القيمة لي .

وأتقدم بالشكر والامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة كربلاء ورئاسة قسم الاقتصاد الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي، وجميع أساتذة القسم لما قدموه من مساعدة.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضائها لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه أطروحة.

وفي الختام أقدم الشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون والمساعدة في أنجاز هذه الاطروحة ودعائي لكم بالتوفيق والسلامة وحسن العاقبة إن شاء الله.

الباحثة

المستخلص:

يعد قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الرئيسية في تنمية الاقتصادات بلدان الصناعية الحديثة ، باعتباره محرك رئيسي في تنويع اقتصادها فهو يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات من صادرات البلد مما يحسن من الموازين الاقتصادية ويساهم في تقدمها كما يساهم في رفع مستوى دخول الافراد وله القدرة على استيعاب القوى العاملة الفائضة مما يقلل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع.لذلك نجدها سعت الى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الصناعية (الافقية، العمودية) لتحقيق التنوع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية عن طريق تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية كافة.

وفي العراق ، تعاني الصناعة التحويلية من مشاكل ومعوقات تسببت في انخفاض شديد في أداءها الاقتصادي ، لذا فأن الإصلاح السياسات الاقتصادية العامة وتوفير بيئة استثمارية متكاملة، قد يسهم تنويع هيكله الإنتاجي ويرفع من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ويوفر فرص عمل ويزيد من القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الصناعية. لذلك، تهدف الدراسة الى التعريف بمفاهيم التنويع الاقتصادي والتنويع الصناعي واهم الاستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تتبع لتحقيق التنمية الصناعية. كما تناولت البحث أيضا ثلاث تجارب دولية مختارة: (ماليزيا، وتشيلي، وإندونيسيا). وبعدها تم تحليل الواقع الاقتصادي والصناعي في العراق وإمكانية الافادة من تجارب تلك الدول، والأخذ بأهم المسوغات والدوافع للتنويع في الصناعة التحويلية في العراق، وتناولت ايضاً الاستراتيجية الصناعية لعام 2013- 2030 وتقييمها ووضع أهم السياسات المقترحة لتطوير وقطاع الصناعة التحويلية وتنويعه في العراق ، للتوصل الدراسة بأن حققت الدول العينة نجاحاً ملحوظاً في تنويع الصناعة التحويلية باكتشافها ميزات تنافسية جديدة بعيدا عن النفط والنحاس، للتحول من بلدان ريعية تعتمد على إيرادات مواردها الطبيعية الى بلدان صناعية من خلال التزامها بالسياسات والاستراتيجيات الصناعية (الرأسية والافقية) الهادفة الى التنويع ، ومن خلال استغلالها الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي للنهوض بالواقع الاقتصادي الذي عانت منه تلك الدول.

المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والامتنان	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	ج-ح
فهرس الجداول	خ-د
فهرس المخططات	د
المقدمة	7-1
الفصل الأول: المضامين النظرية والمعرفية للتنويع في الصناعة التحويلية	59-8
المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأشكاله، وأهدافه، ومرتكزاته، وعلاقة التصنيع بالتنويع الاقتصادي	23-10
أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي	11-10
ثانيا: أشكال التنويع الاقتصادي	12-11
ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي	13
رابعا: مرتكزات التنويع الاقتصادي	19-14
خامسا: علاقة التصنيع بالتنويع الاقتصادي	23-19
المبحث الثاني: تنويع الصناعة التحويلية: مفهومه، وأهميته، وخصائصه، وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشر التنويع الصناعي وطرق قياسه	39-24
أولا: مفهوم التنويع صناعة التحويلية	26-24
ثانيا: أهمية التنويع في الصناعة التحويلية	28-26
ثالثا: خصائص التنويع في الصناعة التحويلية	30-28
رابعا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنويع الصناعة التحويلية	34-30
خامسا: مؤشر التنويع الصناعي وطرق قياسه	39-34
المبحث الثالث: الاستراتيجيات والسياسات الصناعية	59-40
أولا: سياسات التصنيع	49-40
ثانيا: استراتيجيات التصنيع	59-49
الفصل الثاني: تجارب دولية في تنويع الصناعة التحويلية	121-60
المبحث الأول: تجربة ماليزيا في تنويع الصناعة التحويلية	85-62
أولا: نبذة عن الاقتصاد الماليزي	64-62
ثانيا: تطور قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا	66-64
ثالثا: تنويع الصناعة التحويلية في ماليزيا	78-67

رابعا: فوائد تنويع صناعة تحويلية في ماليزيا	80-78
خامسا: قياس التنويع الصناعي في ماليزيا	85-81
المبحث الثاني: تجربة تشيلي في تنويع الصناعة التحويلية	104-86
أولا: نبذة عن الاقتصاد التشيلي	88-86
ثانيا: تطور قطاع الصناعة التحويلية في تشيلي	91-89
ثالثا: تنويع الصناعة التحويلية في تشيلي	98-91
رابعا: فوائد تنويع الصناعة التحويلية في تشيلي	100-98
خامسا: قياس التنويع الصناعي في تشيلي	104-100
المبحث الثالث: تجربة إندونيسيا في تنويع الصناعة التحويلية	121-105
أولا: نبذة عن الاقتصاد الاندونيسي	107-105
ثانيا: تطور قطاع الصناعة التحويلية في إندونيسيا	109-107
ثالثا: تنويع الصناعة التحويلية في إندونيسيا	116-109
رابعا: فوائد تنويع الصناعة التحويلية في إندونيسيا	118-116
خامسا: قياس التنويع الصناعي في إندونيسيا	121-118
الفصل الثالث: رؤية مستقبلية لتنويع الصناعة التحويلية في العراق	172-122
المبحث الأول: واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي في العراق	147-124
أولا: تحليل واقع الاقتصاد العراقي	130-124
ثانيا: تطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق	135-130
ثالثا:تقييم الاستراتيجية الصناعية في العراق عام 2013-3030	146-136
المبحث الثاني: إمكانيات افادة الاقتصاد العراقي من تجارب دول العينة	154-147
المبحث الثالث: السياسات المقترحة لتنويع الصناعة التحويلية في العراق	172-155
الاستنتاجات والتوصيات	178-173
المصادر	196-179
المستخلص باللغة الإنكليزية abstract	197

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا بالأسعار الثابتة	58
.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	59
.3	مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا	60
.4	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية	62
.5	الممرات الاقتصادية في ماليزيا	73
.6	التركيب الهيكلي للصادرات في ماليزيا	78
.7	أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة ساراواك عامي 2015-2017 حسب الصناعات	79
.8	أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة صباح عامي 2015-2017 حسب الصناعات	81
.9	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في تشيلي للمدة	84
.10	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تشيلي	85
.11	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في تشيلي للمدة (1990-2019)	87
.12	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية	88
.13	التركيب الهيكلي للصادرات في تشيلي	97
.14	قيمة صادرات السلع الصناعية المعقدة في تشيلي	98
.15	أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة فالبارايسو عامي 2015-2017 حسب الصناعات.	99
.16	أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة متروبوليتان سانتياغو عامي 2015-2017 حسب الصناعات.	101
.17	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في إندونيسيا	103
.18	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	105
.19	مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا	106
.20	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية	107
.21	انتاج وتصدير زيت النخيل وزيت نواة النخيل في إندونيسيا	109
.22	التركيب الهيكلي للصادرات في إندونيسيا لعام 2018	116
.23	أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في مقاطعة شمال سومطرة عامي 2015-2017 حسب الصناعات.	117
.24	أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في مقاطعة جاوا الوسطى عامي 2015-2017 حسب الصناعات.	119

.25	مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق	126
.26	مكونات الإيرادات الموازنة العامة في العراق ونسبة مساهمتها من اجمالي الإيرادات العامة	127
.27	هيكل الصادرات والواردات في العراق لعام 2019	129
.28	مساهمة قطاع العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية للمدة (2015-2019)	130
.29	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	131
.30	أعداد المنشآت الصناعية والعاملين في العراق	132
.31	القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الصناعة التحويلية	138
.32	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسية الأولى(2013-2017)	139
.33	نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من اجمالي العمالة	140
.34	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية ونسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2013-2017)	141
.35	نسبة النفقات الاستثمارية في قطاع الصناعة من اجمالي النفقات الاستثمارية	142
.36	نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الإنتاج الصناعي في العراق	143
.37	مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمةصادراتها من الإنتاج الصناعي ونسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في صناعة تحويلية من اجمالي النفقات الاستثمارية	144
.38	نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالي تكوين راس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية	144
.39	انوع العقود وملكية عقود الشراكة	165

فهرس المخططات

رقم المخطط	عنوان	الصفحة
.1	المنحنيات غير الخطية :الدخل مقابل مؤشر جيني ، والمنحنيات الجديدة (منحنى التخصص والتنويع)	16
.2	مرتكزات التنويع الاقتصادي	19
.3	مؤشر التنويع الصناعي	35
.4	مؤشر التنويع الاقتصادي	43
.5	التنويع العمودي في صناعة النفط	70
.6	التنويع الافقي للصناعات الغير القائمة على الموارد	73
.7	المحاور الرئيسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الصناعية لعام 2013-2030	137

المقدمة

المقدمة

ادركت بعض الدول الريعية التي تعتمد اقتصاداتها على عوائد مورد واحد شبه مستديم أن مصيرها قد ينتهي بالركود، نتيجة لعدم استقرار أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، فضلاً عن احتمال نضوب المورد مثل النفط، كما ان الاختلالات والتشوهات التي تعاني منها في هياكلها الاقتصادية قد تسهم جميعها الى زعزعة النمو والاستقرار الاقتصادي للبلد . الامر الذي دفع تلك البلدان إلى تصحيح هياكل إنتاجية وتصديرية من خلال تنويع اقتصادها عبر ارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية باتباعها مجموعة من السياسات والاستراتيجية الصناعية الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي.

ولكون قطاع الصناعة التحويلية من أكثر القطاعات ديناميكية التي له القدرة على تحريك وتحفيز الصناعات الأخرى الامامية والخلفية بتالي يحقق التنويع الإنتاجي ويخلق قيمة مضافة جديدة مما يسهم في تنويع مصادر الدخل والإنتاج في الاقتصاد القومي.

وفي ضوء ذلك، نجد ان العديد من الدول ومنها ماليزيا، تشيلي وإندونيسيا سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تنويع قطاع الصناعة التحويلية بتسخير مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي فضلا عن مواردها البشرية لتحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصاداتها لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

اما في العراق، فعلى الرغم من امتلاكه كافة المقومات الطبيعية والبشرية التي تعزز تنمية القطاع الصناعي، الا ان هذا القطاع لم يلق الاهتمام المطلوب ويرجع ذلك الى السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات السابقة والحالية بتركيزها على قطاع النفط واهمالها القطاعات الأخرى مما نتج عنه اقتصاد ريعي استهلاكي أحادي الجانب يعاني من اختلالات في البنية الهيكلية ، مستشري فيه كافة اشكال الفساد والمحسوبية ، أذ ان اغلب طاقاته الإنتاجية وبنيته التحتية مدمرة ، ويعاني مجتمعه من مشاكل البطالة والفقر، حيث يفتقر الى التشريعات القانونية والتشريعية الفعالة .

ان معظم السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة لتنويع الاقتصاد العراقي ومنها الاستراتيجية الصناعية لغاية 2030 ، قد اخفقت لحد الان من تحقيق أهدافها المرسومة في تنويع الصناعة التحويلية ، لذا ينبغي الاستفادة أيضاً من التجارب الدولية التي نجحت في هذا المضمار ، فضلا عن تنشيط دور القطاع الخاص عبر دعم الشراكة بينه وبين القطاع العام بتوفير المناخ الاستثماري الملائم وتوفير البنية التحتية الداعمة للصناعة .كما يتطلب الامر إعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات التي وضعت وخاصة الاستراتيجية الصناعية لغاية عام 2030 لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

وعليه حاولت هذه الدراسة طرح الاطار المفاهيمي للتنويع في قطاع الصناعة التحويلية والوقوف على ثلاث تجارب صناعية (ماليزيا ،تشيلي ،إندونيسيا) التي تتباين من حيث امكانيتها التنموية ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لذا لبيان تجربة التنويع في الصناعة التحويلية في كل دولة تم استعراض نبذة مختصرة عن اقتصاداتها و تطور قطاع الصناعة التحويلية واهم الاستراتيجيات والسياسات الصناعية والاليات التي اتبعت لتنويع قطاع الصناعة التحويلية واهم النتائج التنموية التي تحقق من ذلك، ليتم أخيرا وضع رؤية استشرافية لتنويع الصناعة التحويلية في العراق من خلال طرح واقع الاقتصادي والصناعي في العراق وتقييم الاستراتيجية الصناعية في العراق عام 2013-2030 ، لوضع اهم المقترحات المستقبلية التي يمكن الاخذ بها لنهوض بالصناعة التحويلية.

مشكلة الدراسة:

تواجه الصناعة التحويلية في العراق مجموعة من اختلالات الهيكلية التي تقف حائلاً امام الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها العراق لتحويلها الى مزايا تنافسية من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية.

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة ان التنويع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية دور في توظيف اعداد كبيرة من القوى العاملة وتخفيف معدلات البطالة في المجتمع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية في الاقتصاد المحلي مما سوف يقلل الاستيرادات من السلع الصناعية وزيادةفرص التصدير، كما انه سيخلق حالة من مستوى المعاشي المتوازن في الدولة من خلال توزيع المناطق والمدن الصناعية في جميع مناطق البلد.

أهمية الدراسة:

يلعب قطاع الصناعة التحويلية دوراً بارزاً في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي كونه من القطاعات الديناميكية التي لها القدرة على تنويع الهيكل الإنتاجي في البلد وخلق ترابطات تشابكية امامية وخلفية بين القطاعات والصناعات ، كما له القدرة على استيعاب الايدي العاملة الفائضة. لذا فأن الاخذ الدروس من تجارب دول أخرى نجحت في تنويع صناعتها التحويلية يمكن ان يسهم في توجيه الحكومة نحو السياسات الفعالة.

اهداف الدراسة:

يرمي الدراسة إلى ما يلي: -

1- التعريف بمفاهيم التنويع الاقتصادي والتنويع الصناعي واهم الاستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تتبع لتحقيق التنمية الصناعية .

2- استعراض بعض التجارب الدولية في تنويع الصناعة التحويلية .

3- تحليل الواقع الاقتصادي والصناعي في العراق وتقييم الاستراتيجية الصناعية لغاية 2030.ليتم تناول فيما بعد إمكانية الاستفادة من تجارب دول أخرى ليتم طرح المبررات والدوافع للأخذ بالتنويع في الصناعة التحويلية في العراق ووضع اهم السياسات التنويعة المقترحة التي تعد الأساس بتطوير وتنويع قطاع الصناعة التحويلية في العراق خلال الأعوام القادمة.

منهجية الدراسة

لإثبات فرضية الدراسة وتحقيق أهدافه فقد اعتمد الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال الاستعانة بالمفاهيم والفرضيات السابقة وكما استخدم الاسلوب الوصفي والتحليلي في دراسة تجارب دول العينة والمنهج المقارن بين تجارب دول العينة مع العراق وصولاً لاستنتاجات وتوصيات الدراسة.

هيكلية الدراسة:

بغية الوصول إلى هدف الدراسة والتحقق من صحة الفرضية ، جرى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، تناول الفصل الأول منها الاطار النظري للتنويع الاقتصادي وتضمن ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة مفهوم التنويع الاقتصادي واشكاله، وأهدافه، ومرتكزاته، وعلاقة التصنيع بالتنويع الاقتصادي، في حين عرض المبحث الثالث استراتيجيات وسياسات التصنيع .

أما الفصل الثاني فتناول تجارب التنويع في الصناعة التحويلية في ماليزيا وتشيلي و إندونيسيا في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دراسة التجربة التنويع في ماليزيا بينما تناول المبحث الثاني دراسة تجربة التنويع في تشيلي ، اما المبحث الثالث فتناول تجربة التنويع في إندونيسيا .

اما الفصل الثالث فتناول رؤية مستقبلية لتنويع الصناعة التحويلية في العراق في ثلاث مباحث ،تناول المبحث الأول دراسة واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي في العراقبعد عام 2003 بينما تناول المبحث الثاني إمكانية الإفادة افادة الاقتصاد العراقي من تجارب دول العينة ، اما المبحث الثالث فتناول السياسات المقترحة لتنويع الصناعة التحويلية في العراق. وفي الأخير فقد تضمنت الخاتمة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الدراسات السابقة

يعد موضوع التنويع الاقتصادي من الموضوعات المهمة التي لاقت اقبالاً كبيراً بين الباحثين في الآونة الأخيرة، إلا إن موضوع التنويع الصناعي ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية الذي يعد أحد جوانب التنويع الاقتصادي لم نجد فيه الكثير من الدراسات، وإن وجدت فقد تناولت أما الإطار النظري للتنويع الصناعي أو تطبيق مؤشراته في المجال الجغرافي، لذا سيتم التطرق إلى الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وبحسب تسلسلها الزمني:

1- الدراسات العربية:

عنوان الدراسة	**قياس التنويع الصناعي وتطبيقاته في العراق**
اسم الباحث	**محمد ازهر سعيد السماك(1987)**
منهجية البحث [1]	تناولت الدراسة قياس التنويع الصناعي وتطبيقاته في العراق، واعتمدت الدراسة على متغير عدد العمال في قياس التنويع الصناعي، واستعرضت أهم مناطق التنوع الصناعي في الدولة، وتوصلت الدراسة الى أن هناك في العراق ثلاث مناطق للتنويع الصناعي: موناطق كثيفة ومتوسطة وخفيفة، واوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على التنويع الصناعي إقليميا وقطاعيا عند رسم السياسات الصناعية في العراق على المدى القصير والبعيد
عنوان الدراسة	اتجاهات التنويع الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وأثرها على النمو الاقتصادي للمدة 1975-1990
اسم الباحث	**فلاح خلف علي الربيعي (2004)**
منهجية البحث [2]	هدفت الدراسة الى معرفة حجم الانجاز الذي تحقق في مجال التنويع الإنتاجي خلال المدة 1975-1990 ، نظرا لما حظت به تلك المدة من اهتمام خاص من قبل المعنيين بشؤون التخطيط والسياسة الاقتصادية في العراق ، بوصفها الفرصة التاريخية التي ينبغي استثمارها لتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي، وتحويله من هيكل زراعي - استخراجي إلى هيكل صناعي - زراعي متنوع .واوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في دراسة المزايا النسبية الموردية والمالية و البشرية والتقنية، و إعادة تقييم سياسات التصنيع بالتركيز في الصناعات التي تسهم في رفع القيمة المضافة التحولية وتنويع إنتاج الصناعة التحويلية، وتقوية دور الصناعات التصديرية و الصناعات التي تسهم في تخفيض الاعتماد على القطاع النفطي وفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية ، وان لابد من بذل جهد اكبر لتنمية مصادر الدخل غير النفطية ، وخلق دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص عن طريق دعم برامج الخصخصة، وإعادة صياغة دور الدولة، بدعم قوى السوق وتقوية مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإصلاح الأسواق المالية وتطوير نظم التعليم، وتنمية القوة البشرية لقيادة عملية

[1] محمد ازهر سعيد السماك، قياس التنويع الصناعي وتطبيقاته في العراق، مجلة التنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،1987.

[2] فلاح خلف علي الربيعي، اتجاهات التنويع الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وأثرها على النمو الاقتصادي للمدة 1975-1990، جامعة عمر المختار، كلية الإدارة والاقتصاد، ليبيا، 2004.

	التنمية، كشرط ضروري لاستدامة التنمية ، ولرفع معدلات النمو في الأجل الطويل
عنوان الدراسة	**التنويع الصناعي في الاردن: حسابه وانماطه**
اسم الباحث	**ثائر مطلق محمد عياصرة(2014)**
منهجية البحث [1]	وقد تناول الباحث قياس التنويع الصناعي لفروع القطاع الصناعي بين محافظات الأردن واعتمدت على متغير عدد العمال طبقاً لمؤشر انتروبي وتريس وروجرز. وتوصل الباحث إلى وجود اختلاف في درجة التنويع الصناعي بين المحافظات، بسبب اختلاف عدد السكان في المحافظات، كما اكدت الدراسة على دور الحكومة في تكثيف جهودها بالشراكة مع القطاع الخاص للتطوير قطاع الصناعة وتنويعه عن طريق زيادة الاستثمار في القطاع والافرع الصناعية المحفزة للنمو
عنوان الدراسة	التنويع الصناعي قياسه وانماطه: دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية
اسم الباحث	**احمد موسى محمود خليل(2018).**
منهجية البحث منهجية الدراسة [2]	تناولت الدراسة التنويع الصناعي وأهميته وأنماطه وطرق قياسه ، كما تناولت الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية، والهيكل النوعي للصناعة التحويلية في مناطق المملكة ، لذلك فإن هذه الدراسة هي إحدى دراسات الجغرافيا الصناعية التي تركز في التنويع الصناعي في مختلف مناطق المملكة .وقد توصل الباحث إلى وجود أربعة أنماط للتنوع الصناعي في المملكة ، وكانت اكثر المناطق تنوعاً هي مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية، ويعود ذلك إلى زيادة نسبة السكان والبنية التحتية المتكاملة

2- الدراسات الأجنبية:

عنوان الدراسة	**Diversification of Industry**
اسم الباحث	**Joseph Sykes (1950)**
منهجية البحث [3]	تطرقت الدراسة إلى الحجج المؤيدة والمعارضة للتنويع الصناعي، والحجج والمؤيدة والمعارضة للتخصص الصناعي، من حيث السياسات العامة والمكاسب والتكاليف، التي قد تنجم التنوع او التخصص الصناعي. وتوصل الباحث إلى أن التخصص الصناعي يولد التنوع الصناعي عن طريق جذب الصناعات التابعة للصناعة الرئيسة، وانتاجها منتجات للصناعات الأخرى، مما ستوفر المزيد من العمالة للسكان المحليين التي لم تستطع الصناعات المتخصصة تشغيلهم، أي إن التخصص الصناعي سيخلق تنوعاً صناعياً عن طريق خلق طلبات على الخدمات الصناعية والاجتماعية في المنطقة.

[1] دراسة ثائر مطلق محمد عياصرة، ، مجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، م1، ع2 ،الأردن، ، 2014.

[2] احمد موسى محمود خليل، التنويع الصناعي قياسه وانماطه: دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 44، ع170، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، 2018.

[3] Joseph Sykes, Diversification of Industry, The Economic Journal, Oxford University Press, Vol. 60, No. 240, British, 1950 .

عنوان الدراسة	**The Impact of Industrial Diversification and Clustering on the Volatility of City Budgets**
اسم الباحث	**Michael Overton, Robert Bland (2017)**
منهجية البحث [1]	وتناولت الدراسة اثر التنويع الصناعي والتكتلات التي تقام في المدن في الموازنة المحلية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اثراً إيجابياً للتنويع الصناعي في الموازنة المحلية، عن طريق زيادة الإيرادات الحكومية من ضرائب ورسوم وتخفيض النفقات الحكومية عن طريق زيادة التكتلات الصناعية وتشغيل الايدي العاملة، وزيادة الأجور والرواتب، وتطوير البنية التحتية في تلك المدن

نستخلص مما تقدم ان اغلب الدراسات السابقة قد اهتمت بموضوع التنويع الصناعي عن طريق احتسابه وفق مؤشرات معينة ودراسة اثاره الاقتصادية والاجتماعية .إلا إن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة بحساب التنويع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية لبعض المدن في ماليزيا وتشيلي و إندونيسيا، بالاعتماد على مؤشر جيمس -مارتن، وهو أحد المقاييس الشهيرة في قياس التنويع الصناعي باستخدام متغير عدد العاملين ، فضلا عن طرحنا أهم السياسات الصناعية والإجراءات التي طبقت للتنويع الصناعي في تلك البلدان ،والذي سيتم استعراضه في الفصول القادمة، وكذلك تناول الواقع الاقتصادي والصناعي في العراق ،ومحاولة تقييم الاستراتيجية الصناعية الحكومية لغاية 2030 لبيان أهم المعوقات التي تواجهها ووضع بعض المقترحات المستقبلية للنهوض بواقع الصناعة التحويلية بناءً على وجهة نظر مهمة، بضرورة الاعتماد على التنويع الصناعي إقليميا وقطاعيا عند صياغة السياسات الصناعية في العراق في الأمد القصير والطويل . وعلى الرغم من الاختلاف والتميز بين الدراسة الحالية والدراسات الأخرى إلا إن ذلك لا يعني عدم الإفادة من مجمل الدراسات السابقة، وذلك عن طريق تغطية بعض الجوانب النظرية والاستنتاجية للدراسة الحالية.

[1] Michael Overton, Robert Bland, The Impact of Industrial Diversification and Clustering on the Volatility of City Budgets, Working Paper WP17MO2, Lincoln Institute of Land Policy,USA,2017.

الفصل الاول

المفاهيم النظرية والمعرفية

للتسويق في الصناعة التحويلية

تمهيد:

يعد التنويع الاقتصادي ذا أهمية كبيرة في البلدان العالم، لاسيما في الدول الريعية التي أدركت خلال السنوات الأخيرة ،أن اقتصادها الريعي الذي يعتمد على ريع النفط ، معرض إلى تقلبات خارجية وسياسية مستمرة ، مما تسبب ذلك في اختلالات عميقة في هيكل اقتصاداتها. ولهذا فقد سعت تلك البلدان إلى اصلاح منظومتها الاقتصادية، ومعالجة التشوهات في الهيكل الاقتصادي، عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي المرتكزة على قطاعات أخرى غير النفط والذي أهمها الصناعات التحويلية ، كونه يتميز بخصائص ديناميكية تؤهله أن يكون القطاع القائد في عملية التنمية الاقتصادية. لذا سنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأشكاله، وأهدافه، ومرتكزاته.

المبحث الثاني: ماهية التنويع الصناعي (مفهومه، وأهميته، وخصائصه، واثاره الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشره وطرق قياسه).

المبحث الثالث: الاستراتيجيات والسياسات الصناعية.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي (مفهومه، أشكاله، أهدافه، مرتكزاته)

يعد مصطلح التنويع من المصطلحات الحديثة التي روج له بشكل كبير في المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والسياحية والبيئية، فاصبح مصطلح التنويع في الاقتصاد يعني أي بلد، لكي يضمن تحقيق أكبر قدر من منافع الإنتاج وعوائده ورفع دخله القومي، لابد من تنويع اقتصاده، وذلك عن طريق تنشيط القطاعات الاقتصادية التي تدر دخل على المجتمع لتضيف رافدا جديدا في الاقتصاد الوطني.

لذا سيتم في هذا المبحث توضيح بعض مفاهيم التنويع الاقتصادي وأشكاله، وأهدافه والمرتكزات التي يبنى عليها التنويع الاقتصادي.

اولا// مفهوم التنويع الاقتصادي The concept of economic diversification:

اتفقت الادبيات الاقتصادية على أن التنويع الاقتصادي قد حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين والأكاديميين في الفترات الأخيرة، لما له من آثار إيجابية في النمو الاقتصادي والتنمية وقدرته على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وهذه القدرة قد نوعت من مفاهيم التنويع الاقتصادي التي اختلفت باختلاف وجهات النظر والأفكار بين الباحثين، فهناك من يربط بين التنويع الاقتصادي وتنويع الإنتاج ومصادر الدخل، وهناك من يربطه بتنويع الصادرات السلعية.

لذا سيتم التطرق لبعض مفاهيم التنويع الاقتصادي بشيء من الايجاز:

تعرف **منظمة التجارة العالمية** التنويع الاقتصادي، بأنه:" التحول نحو هيكل اقتصادي أكثر تنوعا في الإنتاج المحلي والتجارة، بهدف زيادة الإنتاجية ، وخلق فرص العمل، وإرساء أسس النمو المستدام للحد من الفقر"[1]. في حين عرف صندوق النقد الدولي، بأنه**:**" التحول إلى هيكل إنتاجي أكثر تنوعاً، بما في ذلك إدخال منتجات جديدة أو توسيع المنتجات الموجودة مسبقًا، بما في ذلك منتجات عالية الجودة" [2].

وعرف أيضا بأنه:" تطوير السياسات الاقتصادية التي تقلل من اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع واحد او صناعة واحدة مثل النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وعوائد الصادرات والايرادات الحكومية"[3] .في حين تعرف الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي، بأنه:" الآليات التي تعمل على رفع مستوى المخرجات الاقتصادية، وهو أيضا يشير إلى تنوع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المحلية"[4] .

---

[1] World Trade Organization & Organization for Economic Co-operation and Development , AID FOR TRADE AT A GLANCE 2019: ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT, Paris, 2019,p142.

[2]Michael L. Ross, What Do We Know About Economic Diversificationin Oil-Producing Countries?, UC Berkeley: Center for Effective Global Action. 2017,p.2,Retrieved from https://escholarship.org/uc/item/69p5494g .

[3] Ashraf Mishrif, Introduction to Economic Diversification in the GCC Region, gulf research centre Cambridge, Volume I, The Political Economy of the Middle East. Palgrave Macmillan, Singapore, 2018, p4.

[4] Tahar Ammar Jouili , Ferid Mabrouk Khemissi, Impact of economic diversification on graduates employment , International Journal of advanced and applied sciences, Volume 6, Issue 3, 2019 ,P35.

وعرف التنويع الاقتصادي، بأنه :" قيام الدولة بإنتاج مجموعة واسعة من السلع والخدمات من اجل التصدير، والتي تتميز بمحتواها التكنولوجي العالي والقيمة المضافة الأعلى"[1].ويعرف ايضاً على أنه "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كأن ريعيا"[2] .

أما الاقتصاد السياسي فينظر إلى التنويع الاقتصادي، بأنه: "يشير عادة إلى تنويع الصادرات، وتحديدا في السياسات التي تقلل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية والتي قد تتعرض إلى تقلبات بالأسعار أو الكميات في الأمد الطويل[3].

ومن خلال التعريفات السابقة، نستنتج ان التنويع الاقتصادي هو مجموعة من العمليات متعددة الأبعاد المرتبطة بجميع متغيرات الاقتصاد الكلي، والتي تغذي فوائدها جميعًا التنمية الاقتصادية. فالتنويع الاقتصادي يهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية الذي لابد أن يرافقه تنويع في الصادرات، والتجارة، والعمالة، والاستثمارات.

ثانيا: أشكال التنويع الاقتصادي .

للتنويع الاقتصادي أشكال متعددة حسب اتجاه كل منها: -

أ. التنويع العمودي(الرأسي): يقال أن بلداً متنوعاً اقتصاده رأسيا عندما يقوم بتصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية ، والتي كأن بالإمكان تصديرها بشكل مواد خام. لذلك ، يتميز التنويع الرأسي بأنه يقوم بتغييرات جذرية في هيكل الصادرات ،ويشجع على أنشاء صناعات جديدة والتوسع في الصناعات القائمة في أماكن أخرى[4] .إذ يستخدم مخرجات الأنشطة الأخرى في عملية التصنيع كمدخل للأنشطة الصناعية الأخرى، لإنتاج منتجات صناعية مبتكرة وجديدة ذات قدرة تنافسية عالية ، أي إن التنويع الرأسي ينشئ روابط خلفية عن طريق إنتاج المواد الخام و / أو المنتجات شبه المصنعة، التي تُستخدم لاحقًا في إنتاج منتجات أخرى ، والروابط الأمامية عندما تقوم الشركات بتسويق منتجاتها في الأسواق من أجل الوصول إلى المستهلكين[5].

ب. التنويع الافقي: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة سواء في قطاع الزراعة أو الطاقة أو الصناعة، عن طريق أنشاء أكبر مزيج من الأنشطة المتنوعة والمتكاملة في القطاع الصناعي أو الزراعي وتحويل الموارد من القطاعات منخفضة القيمة إلى القطاعات عالية القيمة [6].كما يشجع التنويع الافقي على تحقيق المزيد من الروابط الامامية بين القطاعات الاقتصادية، مثلاً أن

---

[1] Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, **C**ENTRE FOR **E**CONOMIC **R**EFORM AND **T**RANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Edinburgh, 2008,P14.

[2] ضيف احمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر واليه تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، م14، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، 2018،ص22.

[3] Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, LSE Library,LONDON, 2013,P4.

[4] Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), ECONOMICD IVERSIFICATION, iss:2, 2017,p.4.

[5] Aye Mengistu Alemu, Determinants Of Vertical And Horizontal Export Diversification: Evidences From Sub-Saharan Africa And East Asia, Ethiopian Economics Association, Volum 17, No 2, 2008, p11.

[6] Aye Mengistu Alemu,OP.CIT ,p11.

تصبح مخرجات احدى الصناعات المحلية مُدخلاً في صناعات أخرى، وبذلك يتم رفع القيمة المضافة للصناعة المنتجة محليا[1].فضلاً عن ، يشجع التنويع الأفقي الإبداع والابتكار في إنتاج السلع المبتكرة أو الإبداع في السلع الحالية عن طريق مشاريع ذات قيمة مضافة لاسيما في مجال التصنيع والتسويق [2].

لذا فأن التنويع الأفقي والرأسي يستهدفان تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة وهي : تحقيق استقرار الإيرادات، وتوسيع إيرادات الصادرات، ورفع مستوى القيمة المضافة؛ ومع ذلك، يمكن أن تتفاوت متطلبات الاثنين بشكل كبير من حيث المهارات التكنولوجية والإدارية والتسويقية. وبناء على ذلك، فأن التنوع الرأسي هو الذي قد يتطلب تكنولوجيا ومهارات واستثمارات رأسمالية أولية أكثر تقدما من التنويع الأفقي. وعليه، فأن القدر الكبير من الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم وارتفاع معدل تكوين رأس المال المادي بزيادة المدخرات المحلية أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هما شرطان أساسيان لكي يحقق البلد بصفة لاسيما التنويع الرأسي، وغالبا ما يحدث التنويع الرأسي عند بدء معالجة السلع الأساسية التي كانت تصدر سابقا بشكل خام[3]

ت. التنويع الجانبي: وهو دخول نشاط جديد إلى الاسواق عن طريق إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية، بل تستهدف أسواقا جديدة. ويأخذ على هذا النوع من التنويع في كونه محفوف بالمخاطر لاسيما في المشاريع الصناعية ، إذ تكون نسبة الأرباح فيها قليلة والمخاطر عالية.

ث. التنويع الشامل: وهو الذي تسعى عن طريقه المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي الوقت نفسه اكتساب اسواق الجديدة واختراقها [4].

ج. التنويع المالي: هو الشكل الذي يهدف إلى الحد من المخاطر الاستثمارية وذلك بتوزيع رؤوس الاموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية التي لا يمكن أن تخسر في أن واحد[5].

ح. التنويع الجغرافي: نعني به دخول مناطق جغرافية جديدة لتصدير منتجات جديدة عن طريق التكيف مع التغييرات في بيئة الإنتاج الجديدة. على سبيل المثال، تحقق شركة صناعية التنويع الجغرافي عن طريق تخصيص وحدات أعمالها بين منطقتين أو أكثر، مما يجعل هيكل الأعمال متعدد الصناعات أو تخصصيا. إذ تعد الشركات المتعددة الجنسية شكل من أشكال التنويع الجغرافي الذي اضاف إليها الطابع الدولي ليصبح تنويعاً جغرافياً دولياً[6].

---

[1] امجد صباح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، م 12 ، ع 46 ، 2017 ، ص3.

[2]Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), economic diversification, magazine FOCUS of the caribbean development and cooperation committee(CDCC), issue 2, Spain, 2017,p4.

[3] Aye Mengistu Alemu, OP.CIT,,P11.

[4]Janice Edwards& et al, Mastering Strategic Management, 1st Canadian Edition, . Victoria, B.C.: BCcampus,p.334, Retrieved from https://opentextbc.ca/strategicmanagement/

[5]Simone Manganelli & Alexander Popov, FINANCE ANDDIVERSIFICATION, European Central Bank (ECB), Germany, 2010,P11.

[6] John R. Baldwin&others, Patterns of Corporate Diversification in Canada:An Empirical Analysis, Analytical Studies Branch – Research Paper Series, Statistics Canada,2000,p19.

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي

أن الهدف من التنويع الاقتصادي بشكل عام، هو خلق قطاعات جديدة ومتنوعة مولدة للدخل ، تسهم في تخفيض الاعتماد الكلي على موارد الطبيعية ، وعليه فأن أهم أهداف التنويع الاقتصادي الآتي[1]:

1) تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2) إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الخلفية والامامية للصناعات القائمة.
3) تطوير قطاع الصناعات وسد احتياجاتها من المواد الأولية.
4) خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية لتقليص الأنفاق العام.
5) تخفيض اعأنات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء عن كاهل الأنفاق الحكومي.
6) تقليل من المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو الظروف المناخية التي تضر المنتجات الزراعية والغذائية.
7) ضمان استدامة النمو والتنمية عن طريق تطوير وتنويع قطاعات وصناعات جديدة والتي تضاف كمصادر جديدة للدخل والعملة الأجنبية والإيرادات للموازنة العامة فضلا عن رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
8) تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات.
9) تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الهيكل الإنتاجي والاستثمار، إذ يسهم التنويع الاقتصادي في تقليل ارتكاز الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات[2].
10) توفير فرص عمل جديدة وتطوير العمالة القائمة وتأهيلها، ومن ثم تحسين المستوى المعاشي للأفراد.
11) تمكين القطاع الخاص من أخذ دوره المهم في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة.
12) يمكن أن يقلل التنويع من الاعتماد على وجهة جغرافية أو عدد محدود من الوجهات الجغرافية التصديرية[3].

---

[1] World Trade Organization & Organization for Economic Co-operation and Development, OP.CIT, p.139.

[2] Sarah Muhanna Al Naimi, Economic Diversification Trends in the Gulf: the Case of Saudi Arabia , Circular Economy and Sustainability, Institution of Chemical Engineers,2021, p.4. https://doi.org/10.1007/s43615-021-00106-0

[3] Muhammad Afdi Nizer, Diversification Patterns of Exports of Indonesian Manufacturing Industry Products, MUNICH PERSONAL REPEC ARCHIVE(MPRA), Germany, 2015,P.6.

رابعا: مرتكزات التنويع الاقتصادي.

لقد ذكر البنك الدولي في تقاريره السنوية أن التنويع الاقتصادي يعتمد على العديد من المحددات أو المرتكزات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي تقسم كالآتي[1]:

1) **المؤشرات الاقتصادية الكلية**، والمتمثلة:

أ- سعر الصرف، إن وضع سعر صرف مغالٍ في قيمته يعوق المستثمرين عن دخول في أنشطة جديدة والتوسع في لأنشطة القائمة نتيجة لانخفاض الربحية، إذ تصبح أجور العاملين بالنسبة للمستثمر مرتفعة ما ينعكس ذلك بأن مجموع السلع المنتجة في البلد ذات تكاليف مرتفعة ، إذ يشير (كروغمان) بإن ارتفاع أسعار الصرف يجعل أجور العاملين في تلك البلدان مرتفعة والسلع المنتجة غالية مما يصعب الأمر في إنتاج السلع المعدة للتصدير والسلع الاستهلاكية الموجه لأغراض إحلال الواردات أو بديل استيرادات [2].

ب- التضخم: يلعب الاستقرار الكلي دوراً مهماً في نجاح جهود التنويع، وخلاف ذلك، إن عدم استقرار الاقتصاد الكلي سيؤدي لمستويات مرتفعة من التضخم، التي ستلحق الضرر بأفاق التنويع واتجاه الاقتصاد إلى التركيز في قطاعات تصدير معينة، فالتضخم يجعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة مما لا تشجع القطاع الخاص على الدخول في استثمارات جديدة بسبب التكلفة المرتفعة التي سوف يتحملها وأنخفاض الأرباح ، كما يقلل التضخم من ثقة المستثمر بالمستقبل فيحجم عن القيام بمشاريع جديدة أو توسيع أنشطته[3].

ت- الاستثمارات: يؤدي الاستثمار المحلي والأجنبي دورًا مهمًا في دعم عملية التنويع الاقتصادي، إذ تقاس قدرة الدولة على تنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في البلد، إذ تشير الأمم المتحدة في تقاريرها، إلى أن البلدان التي لا تلتزم بتوفير جزء من دخلها القومي لتكوين تراكم في رأس المال المحلي، غالبًا ما تكون غير قادرة على التنويع. لذلك، من واجب الحكومات تصميم آليات لتحفيز الاستثمار المحلي في أنشطة جديدة وتشجيعه، فنجد أن كلاً من النرويج ودول شرق آسيا استثمرت حكوماتهم جزءًا كبيرًا من دخلها بشكل ادخارات والتي استثمرتها لاحقًا في أنشاء البنية التحتية والمعدات اللازمة للإنتاج، التي تسرع من تحقيق التنويع الاقتصادي[4]. أما الاستثمار الأجنبي فله دور بارز في التأثير في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتختلف درجة التأثير من قطاع إلى آخر. إلا أن تقبل الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة ما بين مؤيد ومعارض. فيرى المؤيدون أن الاستثمارات الأجنبية لها فوائد عديدة في الاقتصادات لاسيما الاقتصادات النامية فهي تسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، وتجعل الشركات المحلية أكثر كفاءة ويحفز التنويع القطاعي وتنويع المنتجات. مما يجعل فرصة المنافسة في الأسواق الدولية اكبر، كما أن حصول البلدان المضيفة على المدخرات الأجنبية التي تسهم في نمو الاقتصاد بشكل اسرع والتي تصب جميعها في مصلحة التنويع الاقتصادي، فضلا عن للاستثمار الأجنبي دوراً

---

[1] United Nations Framework Convention on Climate Change(UNFCCC),OP.CIT,p12.

[2] Wondemu, Kifle and Potts, The Impact of the real exchange rate changes on export performance in Tanzania and Ethiopia, Working Paper Series N: 240, African Development Bank, Abidjan, Côte d'Ivoire,2016,p.9.

[3] United Nations Framework Convention on Climate Change(UNFCCC), OP.CIT,p14.

[4] United Nations Framework Convention on Climate Change(UNFCCC), OP.CIT,p15.

قوياً في التوظيف الصناعي ويزيد من التنوع الاقتصادي. في حين يرى المعارضون أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يشكل تهديداً للشركات المحلية الناشئة ذات النفقات الرأسمالية المحدودة ، فهي لن تكون قادرة على منافسة تلك الشركات الأجنبية ذات النفقات الرأسمالية الضخمة مما يؤدي إلى إزاحة الشركات المحلية من السوق .إلا إن تجربة الاقتصادات الناشئة ولاسيما شرق اسيا تؤكد على أن الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي هما مكملان بعضهما لبعض وذلك عن طريق المشاريع المشتركة[1] .

ث- البنية التحتية: يعد تطوير البنية التحتية أحد المتطلبات الأساسية للتنويع الاقتصادي، فالبلد الذي يمتلك بنية تحتية متطورة سيقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد الكفاءة والإنتاجية ومن ثم تزداد الربحية بنظر المستثمر. إذ يحتاج المستثمر الاجنبي إلى توفير الطرق والاتصالات والموانئ الفعالة والكهرباء والخدمات الأخرى كافة التي تحفزه في الدخول إلى مجالات جديدة[2].

ج- نوعية المؤسسات وحجمها: يعتمد التنويع الاقتصادي على العديد من المرتكزات من بينها نوعية وحجم المؤسسات ، إذ إن الاعتماد على المؤسسات الملائمة والتي نقصد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد المنطلق الرئيس في تنويع الصادرات، فهي تقوم على بنية تحتية متطورة وبيئة مستقرة اقتصاديا معتمدة على قطاع مالي متطور ، ومؤشرات انفتاح تجاري مرتفعة مما يمكنها من الدخول إلى الأسواق، لتعزيز تنافسية السلع المنتجة والمصدرة .وإن النجاحات التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي لكثير من البلدان تؤكد أهميتها في التنويع الاقتصادي[3].

ح- المتغيرات المؤسسية: يمكن أن يسهم الاستثمار العام والسياسات الصناعية، والهياكل الأساسية ، والإدارة، والمساعدات الحكومية في تحقيق قدر اكبر من التنويع والتطوير للعمليات الإنتاجية إذا كانت السياسات المتبعة ناجحة وملائمة للوضع الاقتصادي[4].فالقروض التي تقدمها المؤسسات المالية لها دور إيجابي في تشجيع الأنشطة الابتكارية ، أما السياسات الصناعية والاستثمارات العامة فيعد دورها أقل في التنويع الاقتصادي، كونها تركز في المنتجات أقل ابتكارا شأنها شأن المساعدات الدولية التي تتوجه أيضا إلى الأنشطة الأقل ابتكارا[5].

خ- دخل الفرد : تشير أغلب الدراسات الاقتصادية والدولية إلى أن البلدان ذات الدخول المرتفعة أكثر تنوعا من البلدان ذات الدخل المنخفض .ففي دراسة اجراها كل من (Imbs&Wacziarg) لدراسة مراحل التنويع الاقتصادي توصلت الدراسة إلى وجود لا خطية على شكل حرف (U) بين تنويع المنتجات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإن البلدان منخفضة الدخل لديها هيكل إنتاجي متخصص جدا ونقطة الانعطاف بين التخصص والتنويع كانت عند المستوى الدخول القريبة من 10000دولار للفرد الواحد في عام 1985، وأن البلدان في

---

(1) Aye Mengistu Alemu, OP.CIT,P.24.

(2) World Trade Orginzition, World Trade Report 2004 Exploring the linkage between the domestic policy environment and international trade,2004,P114.
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report04_e.pdf

(3)افاطمة الزهراء زرواط ، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، بحث منشور في كتاب الملتقى الوطني الأول ، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2012،ص149.

(4) الأمم المتحدة، التنويع والتطوير كاداة للتحول الهيكلي لاقتصادات شمال افريقيا، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بدون سنة، ص18.

(5) الأمم المتحدة، التنويع والتطوير كاداة للتحول الهيكلي لاقتصادات شمال افريقيا ،المصدر السابق، ص21.

مراحلها الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى الدخل ، وعند وصولها إلى مرحلة معينة من الدخول التي حددها الباحث ما بين 7000-10000 دولار للفرد لتعاود مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج مرة أخرى[1].

مخطط(1) المنحنيات غير الخطية :الدخل مقابل مؤشر جيني ، والمنحنيات الجديدة (منحنى التخصص والتنويع)

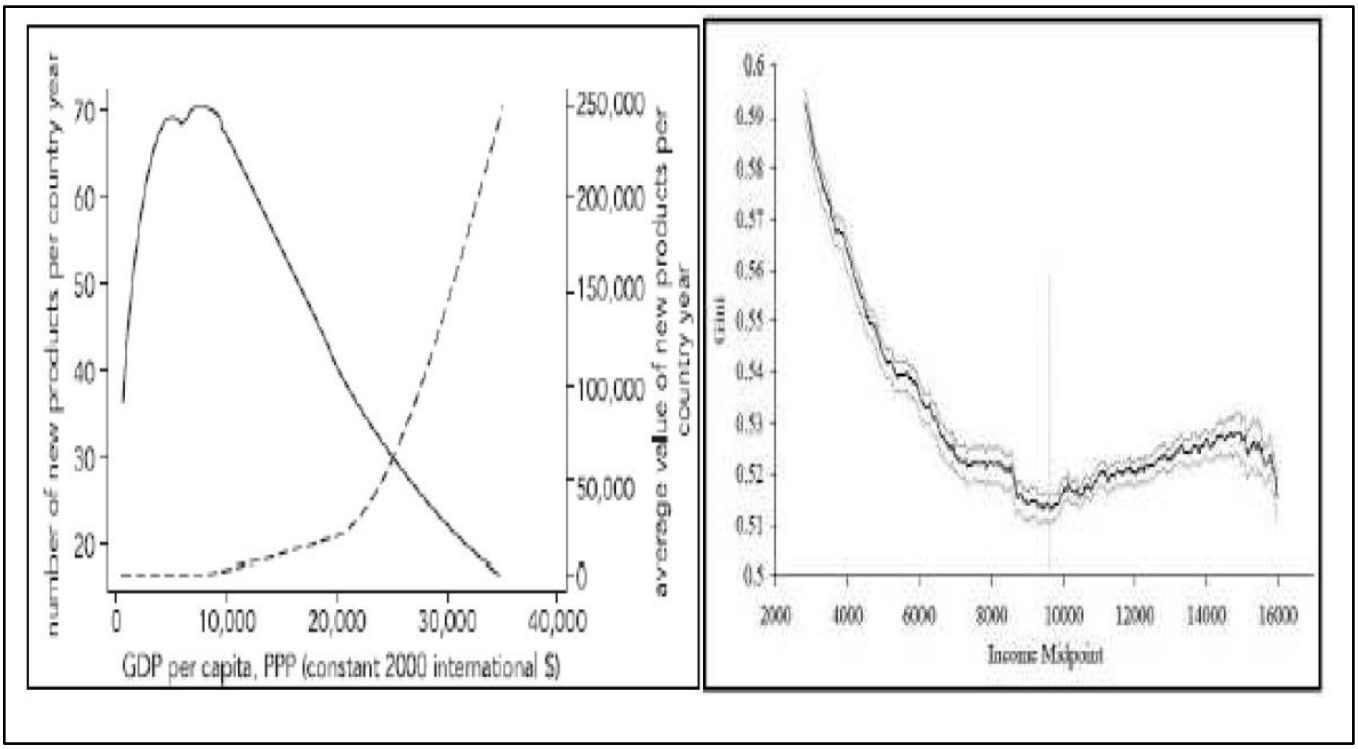

Source: Jean Imbs &Romain Wacziarg, Stages of diversification, American Economic Review, vol: 93,no:1, 2003, pp.63–86

د- البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري: للاستقرار السياسي تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي الكلي، فكلاهما ضروري أن في زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وكلاهما يعملان على توجيه الموارد بشكل كفؤ. فنجد أن دول شرق اسيا مثلا أدى استقرارها السياسي خلال فترة تجربتها التنموية إلى وضعها خطط طويلة الاجل وجهت فيها مواردها الاقتصادية بشكل صحيح مما جعلت المستثمرين يثقون بخطط الدولة وأهدافها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

2) العوامل الهيكلية، تتمثل العوامل الهيكلية بالآتي:

أ- الاستثمار في رأس المال البشري: من المعلوم إن رأس المال البشري هو جزء مهم في العملية الإنتاجية وهو مكمل لرأس المال المادي. وإن المقصود من الاستثمار في رأس المال البشري هو الاستثمار في التعليم لخلق طبقة عاملة ماهرة تسهم في تسريع عجلة التنويع الاقتصادي

[1]Jean Imbs &Romain Wacziarg, Stages of diversification, American Economic Review, vol: 93,no:1, 2003, p63.

[2] Aye Mengistu Alemu, OP.CIT,P.24.

ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المبتكرة. فقد اشارت العديد من الدراسات، إلى أن تفسير نجاح البلدان شرق اسيا في تقليص الفجوة التكنولوجية خلال عقود قليلة يعود إلى الاهتمام الكبير في التعليم وتدريب أفراد المجتمع الذي مكن الدولة باستيعاب الأفكار كافة التي يمكن تطبيقها في العملية الإنتاجية [1].

ب- المسافة بين الأسواق: كما للموقع الجغرافي للبلد دور بارز في عملية التنويع الاقتصادي، فالاقتراب من الشركاء التجاريين أو من الأسواق الرئيسة المتمثلة (اليابان، والولايات المتحدة، وأوروبا) كونهما المناطق المنتجة لرأس المال سيقلل تكاليف التجارة ويفتح الفرص أما م البلد لخلق علاقات تجارية اكبر، وبالعكس فأن الابتعاد عن الأسواق الرئيسة سيقلل من طلب العالمي على المنتجات ويقلل من فرص التنويع في البلد[2] .

ت- حجم السكان: لحجم سكان تأثير في حجم السوق والطلب عليه، حيث يزداد التنوع بزيادة السكان، و يكون بمقدور الشركات المحلية الوصول إلى الأسواق الكبيرة، والاستفادة من وفورات الحجم، كما أن توفر الموارد البشرية تسمح للشركات بتغيير نمطها التخصصي من تصنيع السلع الأولية إلى سلع المعرفية[3].

ث- الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية الأراضي الصالحة للزراعة و النفط والغاز ، فقد دعا البنك الدولي إلى أن البلدان التي وظفت ثرواتها الطبيعية من خلال استثمار إيراداتها الريعية في تمويل عملية التنمية قد نجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال تحويل إيرادات الريعية الى مباني ومعدات وتطوير راس المال البشري ونقل التكنولوجيا. ولتحقيق مثل هذا التحول لابد من وجود مجموعة من المؤسسات القادرة على إدارة الموارد الطبيعية، وتجميع العائدات الريعية لهذه الموارد، وتوظيفها في استثمارات مربحة.مثال على ذلك السويد وفنلندا وتايلاند وماليزيا التي تعرف بتنويعها الاقتصادي في ظل وفرة مواردها الطبيعية[4].

إلا إن دراسات أخرى دحضت تلك الدعوات، ومنها دراسة (Sachs&Warner) إذ توصلا إلى أن الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية يكون فيها النمو الاقتصادي بطيئاً مقارنة بالاقتصادات التي لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية، فنجد أن اليابان ومن تبعها من بلدان شرق اسيا من كوريا وتايوان وسنغافورة وهونغ –كونغ مازالت تسجل نمواً مرتفعا على الرغم من افتقارها إلى الموارد الطبيعية والمعدنية ، في المقابل نجد أن البلدان الغنية بالنفط مثل المكسيك ونيجيريا وفنزويلا مازالت تعاني من معدلات نمو سلبيه [5].كون تلك البلدان قد صبت اهتمامها في تطوير مواردها الطبيعية ومنتجاتها والعيش من ريوعها واخرت من تنمية وتنويع القطاعات الاخرى مما

---

[1]Adam M. HIRAIKA, Michael B.MBATE, THE DETERMINANTS OF EXPORT DIVERSIFICATION IN AFRICAE Applied Econometrics and International DevelopmentVol,vol:14,no:1,2014, P.149.

[2]Muhammad Ali, Determinants of Related and Unrelated Export Diversification, MDPI Journals, Basel Vol: 5, Iss: 4, 2017,P3.

[3]World Trade Organization & Organization for Economic Co-operation and Development, Op.cit , P.151.

[4] البنك الدولي، اين تكمن ثروة الأمم؟ قياس راس المال للقرن الواحد والعشرين، كتاب مترجم، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2008، ط1،ص7.

[5] Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner, The curse of natural resources, European Economic Review, Europe, vol: 45, 2001, p.828.

أصاب اقتصادياتها ما يعرف ب"لعنة الموارد" أو " المرض الهولندي"[1].بينما أشارت دراسة " Akram Esanov " ان وفرة الموارد الطبيعية تخلق ظروف أفضل للتنويع الاقتصادي في البلدان المعتمدة على الموارد الا انها قد تواجه صعوبات في تنويع صادراتها، اذ هناك بلدان استفادة من استثمار مواردها المالية من ثروتها الطبيعية في تنويع اقتصادها ،ومع ذلك ، عندما تصدر تلك البلدان سلعها الأساسية تحصل على إيرادات بالنقد الأجنبي مما ينمو اقتصادها بالمقابل نجد ان العملة الوطنية لهذا البلد ستصبح أغلى مقارنة بالعملات الأجنبية مما ستضعف من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتبطئ من عملية التنويع في الصادرات[2].

3) الإصلاحات الاقتصادية: المتمثلة بالآتي:

أ- الانفتاح التجاري، يمارس الانفتاح التجاري دوراً مهماً في ازالة المعوقات التجارية بين الدول ودعم المنافسة والاستثمار وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل .ومن المرجح أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة اعداد المصدرين والسلع المصدرة بين البلدان لذا فأن العلاقة إيجابية بين الانفتاح والتنويع الاقتصادي ، فالخطوة الأولى لجعل البلدان ذات قدرة تنافسية في التجارة الدولية هي برفع الحواجز التي تقيد تطوير الأعمال التجارية الدولية، وتخفض من تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية ، ونقصد بالحواجز هي السياسات والقيود التي تتمثل بالقيود الحكومية التي توضع على التجارة ،مثل: (الحماية التجارية ذات التعريفات الجمركية العالية التي تجعل الصادرات ذات تكاليف عالية بسبب الضرائب المفروضة)، وقيود السوق المالية (مثل قلة التوفير المالي للصادرات والتأمين) ، والبنية التحتية السيئة (مثل ارتفاع تكاليف النقل) والقيود الإدارية (مثل الروتين البيروقراطي). كل هذه القيود تجعل تكاليف الصادرات مرتفعة، مما تنعكس سلبا على القدرة التنافسية للصادرات ليتبع انخفاض في فرص التنويع الاقتصادي[3].

ب- السياسات التجارية: للسياسات التجارية دور مهم في التنويع الاقتصادي، فإصلاح السياسات التجارية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي ، إذ كثيراً ما تنصح المؤسسات الدولية البلدان النامية بإزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية لتعزيز التنويع الاقتصادي عن طريق أنشاء أسواق إقليمية مشتركة ومتكاملة أو مناطق تجارية حرة مع البلدان المجاورة [4].

ت- الحوكمة: ترتبط الحوكمة ارتباطًا وثيقًا بالتنويع الاقتصادي. فهي من المحددات الرئيسة للتنويع الاقتصادي الذي يقاس بمؤشر فعالية الحكومة المستخدم من قبل البنك الدولي ويعكس "تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات ". لذا في ظل توفر الرشادة والعقلانية وتبني خطط استراتيجية تهدف لاستدامة التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق

---

[1] Aye Mengistu Alemu, OP.CIT, p29.

[2]Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications, revenue watch institute, USA, 2012,p3.

[3] Marouane Alaya , THE DETERMINANTS OF MENA EXPORT DIVERSIFICATION: AN EMPIRICAL ANALYSIS, Working Paper of The Economic Research Forum, Egypt, 2012,p10.

[4] Adam M. ELHIRAIKA , Michael B. MBATE,Op.cit,p. 150.

الأجيال القادمة وتنمية القطاعات غير الريعية لدعم الأداء الاقتصادي ستسهم جميعا في تحقيق التنويع الاقتصادي [1].

المخطط (2) مرتكزات التنويع الاقتصادي

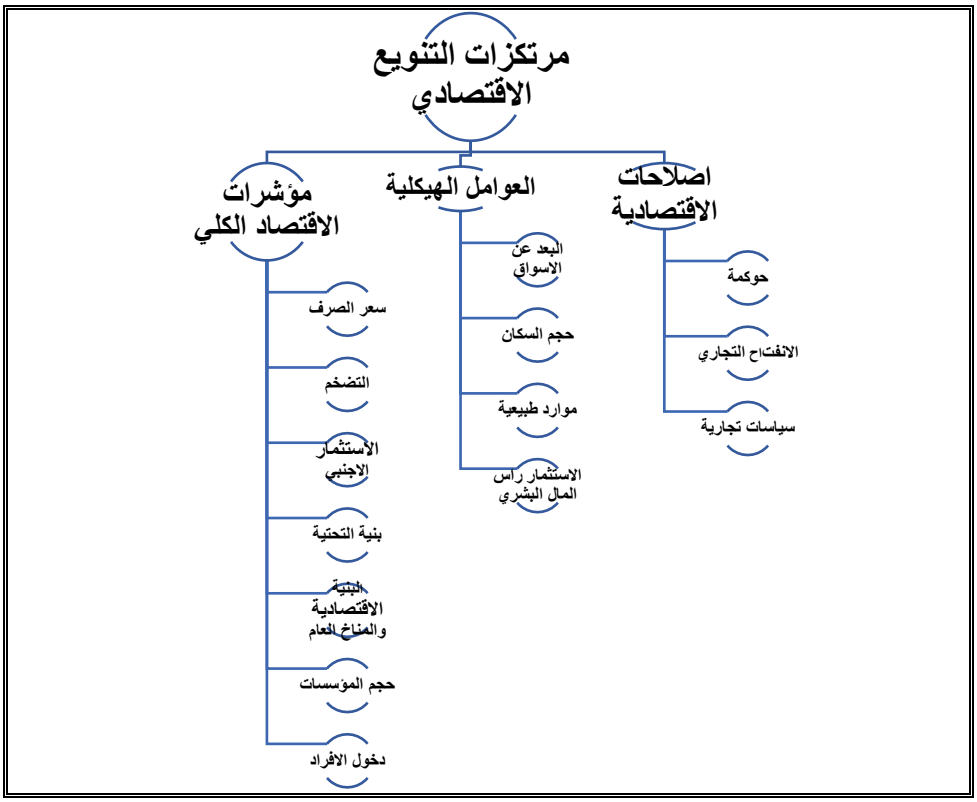

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ص13-ص18.

خامسا: علاقة التصنيع بالتنويع الاقتصادي

طالما يُنظر إلى التصنيع على أنه المحرك الرئيس للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، والذي يمكن عن طريقه خلق العديد من الفرص للتنمية الاقتصادية المستدامة ، فهو يتمتع بمزايا القيمة المضافة العالية وفرص العمل المتعددة التي تميزه عن القطاعات الأخرى مثل القطاع الزراعي، الذي تعتمد عليه أكثر البلدان الصاعدة والنامية. تؤكد الدراسات التي أجريت في مجال التنمية الاقتصادية على دور التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى تجربة الاقتصادات الصناعية التي أظهرت الارتباط الوثيق بين التنمية والتوسع الصناعي [2].فيشير (رودريك)*إلى أن النمو المطرد في البلدان النامية أو المتقدمة كأن مرتبطًا تاريخيًا بتوسع الأنشطة

[1] Zainab Usman &David Landry, Economic Diversification in Africa: How and Why It Matters, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2021,p22.

[2] صقر احمد صقر ، التنمية الاقتصادية، ط1،مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،الكويت، 2004، ص614.

الصناعية، مستفيدًا دائمًا من عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح على التجارة العالمية. في هذا السياق، تأتي ميزة التصنيع الموجه للتصدير عن طريق الاهتمام بالمنتجات الصناعية التي يرتفع الطلب عليها في الأسواق العالمية، في حين يتناقص قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًا ويبقى محدودًا ويخضع للسوق المحلي وشروط التجارة، فضلا عن تعرضها لتقلبات الأسعار التي تحد من استمراريتها وتقلل من قيمتها [1] .

إن التنويع الاقتصادي يتميز بسمة التحرك نحو هيكل تجاري وإنتاج محلي أكثر تنوعا من اجل زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل وتوفير أسس النمو المستدام في الحد من الفقر . وعلى وجه التحديد يهتم التنويع الاقتصادي بتنويع الإنتاجية وتحويل الإنتاج المحلي في قطاع الصناعة والشركات الصناعية والذي ينعكس بشكل أعادة تخصيص راس المال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية في الصناعات [2].لقد اسهمت العلاقة الثنائية بين التنويع الاقتصادي في القاعدة الإنتاجية والتنمية الصناعية بشكل كبير في تحويل اقتصادات النامية من الاقتصادات قائمة على إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصادات حديثة قائمة على هيكل صناعي متنوع وحديث، حيث اصبح مفهوم التصنيع ملازما للتنويع الاقتصادي في إشارة إلى تعزيز العمليات الإنتاجية في الصناعة التحويلية[3]، ولتفسير ذلك ، إذ تتغير بنية النشاط الإنتاجي مع نمو الإنتاجية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تراجع قطاع الزراعة والتعدين وينمو قطاع الصناعة التحويلية فيولد تنويع في مصادر الدخل والصادرات ، أي إنه حقق التنويع الاقتصادي ، وبما أن قطاع الصناعة التحويلية احد المساهمين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مقياساً للنمو الاقتصادي فإن زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ستزيد من معدلات النمو الاقتصادي مما حقق قطاع الصناعة التحويلية التنويع ونمو الاقتصادي ، فضلا عن ذلك، أن التوسع في قطاع الصناعة التحويلية يتطلب وجود تراكم رأسمالي وتكنولوجيا متطورة والابتكارات، وهي عوامل تحدد أيضا التنوع الاقتصادي [4]. ولنجاح العلاقة ما بين التصنيع

---

* داني رودريك (Dani Rodrik) داني رودريك خبير اقتصادي وأستاذ مؤسسة فورد للاقتصاد السياسي الدولي في كلية جون ف. كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد. وهو حاليًا رئيس الرابطة الاقتصادية الدولية ، والمدير المشارك في اقتصاديات الرخاء الشامل له عدة بحوث ومؤلفات في كيفية تنمية الاقتصادات في دول النامية والمتقدمة.

[1] خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، 2015، ص41.

[2] Nasr Khalfan Al Yahy ,Aza Azlina Md Kassim et al, The Influences of Economic Diversification and the mediating Effect of Industrial Development on Economic Growth in Oman: A Conceptual Framework, Advances in Social Sciences Research Journal, United Kingdom, Vol.7, No.6, 2020,p627.

[3] رشا مصطفى عوض، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع الراهن والمستقبل المأمول، بحوث الدورة الأولى لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية: البلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي- التحديات الاجتماعية والاقتصادية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2016، ص540.

[4] احمد بريهي علي ، التنويع في الأقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية بالاشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي،.بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي https://cbi.iq/page/37 ،ص4.

والتنويع الاقتصادي واحداث نقلة نوعية في الاقتصاد لابد من تحقيق ثلاثة عوامل هي: أولا ، وضع استراتيجية حكومية واضحة ،إذ الحكومات في جنوب شرق آسيا قامت بدور نشط في تعزيز التصنيع، وتدخلت في نقاط استراتيجية عن طريق التنظيم والحوافز وتعبئة الموارد عند الاقتضاء. والعامل الثاني في تعزيز التصنيع والتنويع عن طريق التكامل الاقليمي. والعامل الثالث هو الدور الفعال للقطاع الخاص عن طريق الشراكة القوية بين القطاع العام والخاص[1].

من هنا تظهر أهمية التصنيع وفوائده في كونه[2] :

أ- مهم من اجل التنويع، لأنه يقلل من عيوب النمو الذي يعتمد على تركز الصادرات في المواد الأولية. ومن المتوقع أن تقلل البلدان النامية، مع تنوعها في التصنيع ، من اعتمادها على سلع التصدير ذات الإنتاجية المنخفضة وتحسين شروط التبادل التجاري عن طريق تصدير منتجات أكثر قدرة على المنافسة. لقد اكتسبت بعض الدول ولاسيما الدول الآسيوية، فرصة اللحاق بالدول الأكثر تقدمًا عن طريق الاستثمار وتطوير قطاعاتها الصناعية.

ب- يسهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، لاسيما عندما يكون موجهاً نحو سوق التصدير، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاستيراد وخلق مصادر جديدة للدخل.

ت- له فرص أكبر لدخول مستثمرين.

ث- يدرب العمالة والمتخصصين والفنيين والمديرين.

ج- يحفز التقدم والتطور التكنولوجي، أن قطاع التصنيع مسؤول عن إنتاج مجموعة من المدخلات الإنتاجية للقطاعي الزراعة مثل الكيماويات والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية، والخدمات، مثل: معدات النقل وتكنولوجيا الحاسب الآلي والآليات التي تساعد على زيادة الإنتاجية فيهما، أي إن قطاع التصنيع له روابط خلفية وأمامية قوية مع بقية الاقتصاد

ح- يسهم في خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، وخلق تدفقات الدخل بطريقة أكثر استقرارًا من القطاعات الأخرى.

خ- يتيح التصنيع الفرصة لزيادة وفورات الحجم، بمعنى آخر، يتيح الإنتاج للشركات بخفض التكاليف عن طريق زيادة الإنتاج(أي تحقيق الامثلية) وتجميع المعرفة لإنتاج السلع بشكل أكثر كفاءة، ولأن قطاع التصنيع ذات طبيعة كثيفة رأس المال أكثر من قطاعي الزراعة والخدمات، فأنه يوفر أيضًا فرصًا لخلق تراكم في رأس المال. لذا يتطلب ذلك دعم ومعونات حكومية (مادية ، ومعنوية ، واستشارية ، وتسويقية، وحمائية) لتخفيف عبء الصعوبات التي يواجه التنويع

---

[1]United Nations, Economic Diversification in Asian Landlocked Developing countries: prospects and challenges, New York,2014,P11.

[2] خالد راشد الخاطر، مصدر سابق، ص42.

الصناعي من ارتفاع تكاليف الوحدة الواحدة من سلعة بداية الإنتاج وتوفير الحماية المناسبة لخلق منافسة السلع المحلية مقابل السلع المستوردة، حيث لا يساعد الصناعات القائمة على الإنتاج بكلف تنافسية؛ وبمعنى آخر لا يوفره للصناعة المحلية إمكانية منافسة الصناعات الخارجية ما لم تحصل على معونات من الهيئات الحكومية، وهناك صعوبة في مواكبة تغيرات الطلب والتقدّم التقني المتلاحق في جميع الصناعات[1]. وخلال دراسة قامت بها منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO) اجمعت فيها على أن أغلب مدارس الفكر الاقتصادي تعد تطوير الصناعات التحويلية وتنويعها هو حجر الزاوية لتحقيق التنمية الصناعية، وأن الدول التي حققت أعلى معدلات نمو في الناتج القومي هي تلك الدول التي حققت أعلى معدلات للنمو في إنتاج الصناعات التحويلية وأن هذه المعدلات بدورها تتزايد بمعدلات متزايدة بتزايد الدخول. إذ ينفرد هذا القطاع بميزة فريدة هو قابليته على تحقيق التنويع الإنتاجي لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تعطي في كل مرحلة قيما مضافة وأصنافا جديدة من السلع ذات منافع اقتصادية أكبر [2].

د- إن للتنويع الصناعي علاقة وثيقة بالتحول الهيكلي. إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن التغير الهيكلي والتنويع الصناعي يسيران جنباً إلى جنب، فنجاح البلدان في عملية التحول الهيكلي يعني وجود إمكانية للتنويع الصناعي ، والتي ستغير من تركيبة الصناعات ومكونات سلة الصادرات بشكل مستمر مما يؤدي إلى التخلص تدريجياً من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة أكثر تقدماً في السلم التصنيعي ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية والإقليمية ، بمعنى أخر يؤدي التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية إلى خلق هيكل إنتاجي متنوع الأنشطة ومتعدد القطاعات والفروع تلبي متطلبات السوق المحلية من جهة وتقود إلى اتساع هيكل الصادرات وإعادة هيكلته من جهة أخرى[3]. كما أن للتحول الهيكلي الدور البارز في التنويع الإنتاجي عن طريق توزيع كل من الناتج والموارد الإنتاجية بشكل متناسب على المواقع والأنشطة والاقاليم كافة، مما يحقق التنويع الإنتاجي من سلع والخدمات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية وبشكل متوازن ، ففي البلدان الصناعية التي مرت بتحولات هيكلية في بنيتها الاقتصادية انعكس بشكل تنوع إنتاجي في الصناعة التحويلية وهو كما يأتي [4]:-

1. واجهت الصناعات الثقيلة كبيرة الحجم تحولات بنيوية في مدى المساهمة النسبية في الفروع والأنشطة داخل الصناعة، فقد تعاظمت المساهمة النسبية للفروع والأنشطة التي تنتج السلع والمعدات الإنتاجية على حساب تراجع الأهمية النسبية للفروع والأنشطة التي تنتج السلع

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، مصدر سابق،ص110.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، التقرير السنوي2015، فينيا -النمسا، 2015، ص55.

[3] UNCATD, trade and Development Report2016, New York and Geneva, 2016 , p.59.

[4] فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق، ص4.

الوسيطة مثل (السلع الكيمياوية والبتروكيمياوية والمعدنية الأساسية). ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل نتيجة ارتفاع معدلات الطلب على السلع الهندسية الكهربائية والميكانيكية ونتيجة للتطور التقني فأن التغير المستمر في عرض تلك السلع ولاسيما المرتبط منها بالإلكترونيات.

2.إن بروز الصناعات الالكترونية كأحد الافرع الجديدة التي نتجت عن التحول البنيوي في الصناعات التحويلية والذي يشمل الافرع الصناعية الآتية:

أ- قطاع المكونات الأساسية، يعد هذا القطاع من القطاعات المتميزة الذي يعرف بتجدده المعرفي المستمر والذي يضم المواد الأولية والاجزاء الأساسية من اشباه الموصلات والدوائر الالكترونية والأنابيب الالكترونية.

ب-قطاع السلع الرأسمالية الالكترونية والتي تضم الصناعات العسكرية، والصناعات المعدنية، ومجال الخدمات واعمال المكاتب والحاسبات الالية.

ت-السلع الاستهلاكية الإلكترونية.

ث-إن قطاع الصناعة التحويلية من قطاعات التي ينظر إليها بأنها ذات السلع الصناعية المتجددة ومتنوعة ومتعددة ،فهي تتطلب تغيرات تقنية وتكنولوجيا مستمرة فضلا عن تحفيز الابتكار والابداع. وذلك كله لن يحدث مالم تركز الدولة أنفاقها في مراكز البحث والتطوير والاهتمام بالتعليم الصناعي.

المبحث الثاني: التنويع الصناعي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنويع الصناعي الذي تعددت فيه الآراء ووجهات نظر الباحثين كونه من المواضيع التي تجمع بين الجغرافية الصناعية والاقتصاد الصناعي، كما سيتم التطرق إلى خصائص التنويع الصناعي وأهميته وأهم الطرق لقياسه كونها تعد من أولويات البحث.

أولا// مفهوم التنويع في الصناعة التحويلية The concept of Industrial diversification

اشتدت الدعوات إلى التنويع الصناعي في أعقاب الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، كإحدى أهم الآليات للتخفيف من حدة الأزمة عن طريق الحد من البطالة وخلق دخل جديد عن طريق تطوير أنشطة صناعية جديدة تستهلك رأس المال والفائض من القوى العاملة ويوفر فرص عمل جديدة. واختلف الباحثون وتعددت آراؤهم حول مفهوم التنويع الصناعي سواء كأن المفهوم يندرج ضمن دراسات الاقتصاد الصناعي أو ضمن الجغرافية الصناعية. فعند النظر إلى التنويع الصناعي من الزاوية الجغرافية فيعرف بأنه: " وجود عدد كبيرمن الصناعات المختلفة في إقليم معين "[1]، وعرف أيضا بأنه :"قيام عدة صناعات في منطقة أو إقليم أو محافظة أو دولة ما دون الاقتصار على صناعة رئيسة واحدة أو عدد محدود منها"[2].

في حين ترى ادبيات الاقتصاد الإقليمي أن التنويع الصناعي " هو مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعكس الاختلافات في الهيكل الاقتصادي"، فإذا كأن الاقتصاد الإقليمي متنوعًا في هيكله الاقتصادي، فقد يكون أقل تأثراً بالانكماش الاقتصادي [3]. وعرف التنويع الصناعي للبنية الصناعية بأنه" قدرة المكان ما على جذب الصناعات بكل أنواعها اليه" ويأتي ذلك مع تطور المكان وتقدمه سواء كأن اقليماً أو منطقة أو دولة على جذب كافة الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية بتوفر جوانب البنية الأساسية كافة فيه[4]. عرف كذلك بأنه " وجود أو قيام صناعات متعددة ومتنوعة الإنتاج في منطقة واحدة ، أو في إقليم معين أو على مستوى البلد الواحد" وهذا

---

[1] احمد موسى محمود خليل، مصدر سابق، ص87.

[2] محمد ازهر السماك الجغرافيا السياسية بمنظور القرن 21 بين المنهجية والتطبيق، ط1، دار اليازوري العلمية، م1، الأردن ،2011، ص192.

[3] Hoa Phu Duy Tran, Industrial Diversity and Economic Performance :A Spatial Analysis,A Dissertation Presented to the Faculty of The Graduate College at the University of Nebraska p.h dissertation in Economics,2011,,P.20.

[4] عبيد سرور العتيبي ، الخصائص الجغرافية للصناعات التحويلية في دولة الكويت، مجلة البحوث والدراسات العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية ، ع25 ،مصر ،1996، ص95.

النمط من التركيب الصناعي هو نقيض التخصص الصناعي الذي يعني "وجود صناعة واحدة رئيسة أو أنواع محددة من الصناعات في منطقة أو دولة ما " [1].

ومن خلال العرض السابق للتعاريف كل من التنويع الصناعي والتخصص ترى الباحثة أن التخصص نفسه يولد التنويع الصناعي عن طريق جذب الصناعات التابعة للصناعة الرئيسة بإنتاج منتجات تدخل كمواد أولية أو نصف مصنعة للصناعات الأخرى مما ستوفر المزيد من العمالة للسكان المحليين التي لم تستطع الصناعات المتخصصة من تشغيلهم، أي أن التخصص الصناعي سيخلق تنوعاً صناعياً عن طريق خلق طلبات على الخدمات الصناعية والاجتماعية في المنطقة[2].

غير أن العديد من الباحثين يؤكدون أن التنوع والتخصص ليسا نقيضين تماماً؛ إذ يمكن أن تكون المنطقة متنوعة ومتخصصة في آلان واحد ، وذلك عن طريق امتلاك المدن الصناعية المتنوعة مجموعات من الصناعات المتخصصة مما يخلق لديها مزيجاً متنوعاً من العمالة الماهرة[3].

أن التنويع الصناعي هو احد جوانب التنويع الاقتصادي ، فالتنويع الاقتصادي الرأسي يعرف بأنه تنويع الصناعة التحويلية الذي يتم عن طريق التشجيع على التشابكات ما بين الروابط السابقة واللاحقة في الاقتصاد، إذ إن ناتج أي نشاط يصبح مدخلا لنشاط آخر، مما سيؤدي إلى رفع القيمة المضافة المنتجة محلياً. أي إن التنويع الرأسي يشتمل على التحول من صناعة إلى صناعة أخرى، وذلك عن طريق توسع المشاريع الصناعية من إنتاج المنتج الأولي، ليدخل في إنتاج السلع الوسيطة مثلا ليتم بعد ذلك إنتاجه كمنتج نهائي ونقله وتوزيعه[4].

ومن المعلوم أن لقطاع الصناعة التحويلية خصائص ديناميكية تجعل منتجاتها متنوعة ومتطورة بشكل مستمر، لذا يمكن أن يعول عليه في تخفيف الاعتماد على تصدير المواد الأولية في البلدان النامية والمساهمة في إحلال الواردات وتنويع الصادرات ،مما يقلل من استنزاف العملة الأجنبية الموجهة لغرض الاستيراد ، فضلاً عن تكوين مصادر جديدة للدخول وتقليل العجز والديون في الموازنات العامة ، فضلا عن إمكانية الاستثمارات من نقل التكنولوجيا وتوطينها في البلدان المضيفة[5].

---

[1] حسين بن عبد الله الوطبان، معجم مصطلحات الصناعة والاعمال ، مكتبة العبيكان ، السعودية، 2002،ص133،ص143.

[2] Joseph Sykes, op.cit, p 698.

[3] Ferhan GEZİCİ KORTEN, Zeynep ELBURZ, Looking for Diversified Specialization in the Regions of Turkey, megaron journal, VOL:13,NO:4,TURKEY, 2018 ,p.625.

[4] مارتن هفدت، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الانجازات و الاتجاهات المستقبلية، ط1،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2014، ص12.

[5] محمد ازروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعات التحويلية نموذجا، مجلة العالم وافاق اقتصادية، المغرب، م2،ع1، 2018، ص121.

ويرى حازم البيلاوي الرئيس الوزراء السابق في مصر في احدى دراساته، أن التنويع في الصناعة التحويلية هو ما بين أمرين: تنويع في الصناعة التحويلية المبني على قطاع النفط، أو تنويع في الصناعات التحويلية القائم في أحلال الواردات من السلع والبضائع المستوردة من الخارج. فالتنويع في الصناعة التحويلية المعتمدة على النفط مثل الصناعات البتروكيمياوية والصناعات كالألمنيوم التي هي بالعادة تكون مملوكة للدولة كونها تتميز بأنها كثيفة الطاقة وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولا تحتاج إلى عمالة كبيرة. أما النوع الآخر من التنويع في الصناعة التحويلية القائم في أحلال الواردات والمتضمن مجموعة من النشاطات المتمثلة بتصنيع المواد الغذائية وتصنيع مواد البناء (الاسمنت والصلب .... الخ) فهي تعرف بأنها: صناعات صغيرة ذات كثافة عمالية ومملوكة من قبل القطاع الخاص[1].

وعن طريق التعاريف المذكورة انفاً يمكن القول إن التنويع الصناعي هو يمثل احد أنماط الهيكل الصناعي أو البنية الصناعية القومية أو الإقليمية والذي نقصد به وجود صناعات كثيرة قائمة لا تستحوذ إحداها على مكانة متميزة في هيكل الصناعة ولا تتفوق كثيراً على الصناعات الأخرى.

ثانيا: أهمية التنويع الصناعي.

يحقق التنويع الصناعي العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات ، من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة وزيادة معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،لذا تبرز أهمية التنويع الصناعي في كونه[2]:-

1) العمل على تقوية النشاط الصناعي في المنطقة، إذ يقوم التنويع الصناعي على جذب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة في بعض المناطق والاقاليم التي يعوزها التوطين الصناعي.

2) توظيف أعداد كبيرة من القوى العاملة المتنوعة في المهارات والخبرات فضلا عن إمكانية انتقال الأيدي العاملة من صناعة إلى أخرى في حالة تعرّض إحداها للأزمات أو طوارئ، وعند القيام بالتنويع الصناعي لاسيما في الصناعة التحويلية فإن هذا القطاع يتميز باستيعابه الكبير للأيدي العاملة ذات الكفاءات المتوسطة، مما سيسهم في تشكيل الطبقة المتوسطة وديمومتها في المجتمع وبمرور الوقت ستتحسن الإنتاجية للعمالة وترتفع اجورهم ومما ينعكس ذلك على ارتفاع الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية وبقاء القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني .

---

[1]Hazem El-Beblawi, Gulf industrialization in perspective, Industrialization in the Gulf : a socioeconomic revolution,Center for contemporary Arab studies,georgetown Unversity, Routledge, London,2011,P186.

[2]محمد اوزرال، مصدر سابق، ص123.

3) تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد المحلي من السلع الصناعية عن طريق تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية. إذ إن التنويع في الصناعة التحويلية يقلص اعتماد البلدان في نموها على صادرات المواد الأولية فهو يصحح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد عن طريق توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال نحو قطاع الصناعة التحويلية لزيادة الطاقة الإنتاجية وسد احتياجات السوق المحلي[1].

4) يخلق التنويع الصناعي مرونة كبيرة للإنتاج بالاستجابة لتغيرات الطلب، مما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد ومواجهة الازمات الاقتصادية. ففي البلدان النامية، طالما عانت اقتصاداتها من ازمات جراء التقلبات المستمرة في الأسعار ولم تجني سوى مكاسب أنمائية قليلة من انتاج تلك السلع وتجارتها، لذا فأن انتهاج التنويع الصناعي في سياساتها الصناعية أدى الى زيادة الصادرات من سلع ذات قيمة مضافة العالية التي تستطيع مقاومة الصدمات الاسعار والاستجابة للتغيرات الطارئة على الطلب الدولي[2]. وهذا ماأشار "واغنر وديلر" إلى أن التنويع الصناعي مفيد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأمد الطويل، في حين التخصص مفيدا في تحقيق الميزة النسبية للبلد كاستراتيجية للنمو قصيرة الأمد، إذ يمكن لصانعي السياسات الإقليميين اختيار أما وضع سياسات تجاه التخصص مما يعزز النمو ومواجهة احتمالية الوقوع في التقلبات الاقتصادية أو وضع سياسات للتنويع الصناعي تحقق الاستقرار، إلا إنها قد تقلل من فرص النمو الاقتصادي الأعلى[3].

5) يُنظر إلى التنويع الصناعي على أنه يعزز المعرفة والابتكار والابداع، لذلك أكد (Jacobs) في دراسة على أن "أنتشار المعرفة بين الصناعات سينوع الصناعات القريبة جغرافيًا بدلاً من تخصصها ، مما سيعزز النمو والابتكار ويقلل الاحتكار ، وأن مدى قدرة التنويع الصناعي في الابتكار والتطور التكنولوجي في المناطق يختلف حسب طبيعة المدن أن كانت حضرية ام لا، وعلى نوع الصناعة (عالية محتوى التكنولوجي أو منخفضة)، كما أن التنويع الصناعي سينشئ تكتلات صناعية تجعل اقتصاد المنطقة أكثر تنوعًا ونموًا "[4]. هذا الاستنتاج ليس فقط في الصناعات التقليدية بل في الصناعات الإبداعية أيضا، إذ ظهرت مؤخرًا التجمعات الصناعية في

---

[1] عبيد سرور العتيبي، مصدر سابق،ص71.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر، والعولمة الشاملة للجميع،والاستدامة البيئية، فينيا،2008،ص15.

[3] Lathania Brown, Robert T Greenbaum, The role of industrial diversity in economic resilience: An empirical examination across 35 years, Urban Studies Journal Limited , Scotland ,2016, P.4.

[4] Raffaele Paci, Stefano Usai, The Role of Specialisation and Diversity Externalities in the Agglomeration of Innovative Activities, Rivista italiana degli economisti, Società editrice il Mulino, issue 2,1999, p238.

الصناعات الإبداعية في العديد من الدول ، ففي بريطانيا تم تحديد ميزانيات لاسيما لأنشاء مجمعات صناعية للصناعات الإبداعية تصل إلى (80) مليون جنيه إسترليني لتمويل مراكز البحث والتطوير بالشراكة مع مجلس السياسات المستقل ومجلس البحوث والفنون والعلوم الإنسانية والجامعات والمعاهد فضلاً عن تسع شركات من القطاع الخاص[1].

ثالثا: مستلزمات التنويع الصناعي:

إن تخصص الإقليم أو تنوعه في صناعة معينة أو عدد قليل من الصناعات هو في الأساس استجابة للخصائص الجغرافية للمنطقة، والإمكانات التي توفرها للصناعة ، وذلك لتوطين نشاط صناعي معين دون الآخر. لذا يتميز التنويع الصناعي بخصائص في كونه:-

1.الموقع الجغرافي ، يرتبط التنويع الصناعي بشكل كبير في الموقع المكاني والبنية الأساسية التي تتوفر فيه، فنلاحظ أن التنويع الصناعي يظهر في المواقع والاقاليم الصناعية التي توطنت فيها الصناعات منذ زمن بعيد وتحولت بمرور الوقت إلى مراكز صناعية كبيرة والتي لها إمكانية على جذب صناعات متباينة تستفاد من وفورات الموقع والوفورات الخارجية مع توفر البنية الأساسية وصناعات مغذية وترابطات صناعية و ما سينتج عنه تجمع اقتصادي متكامل مثل: الأقاليم الصناعية في الولايات المتحدة، واقليم الرور في ألمانيا، واقليم الأورال في روسيا، واقليم اللورين في فرنسا، [2].أو قد يظهر في المناطق الحضرية الكبيرة لاسيما في العواصم التي تتسم بمركزية الموقع في داخل الدولة وتتميز بوفرة تسهيلات النقل والاتصالات . فضلا عن توفر كل تلك المقومات في المناطق الحضرية حفزت على وجود مراكز البحث والتطوير التي تعد مراكز الابتكار والابداع وريادة الاعمال فضلا عن وجود الجامعات بالقرب من مرافق البحث والإنتاج التي أسهمت في التنويع الصناعي وتطوير المنتجات الجديدة وتسويقها، فنجد أن (81%) من براءات الاختراع في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي مسجلة بأسماء مرشحين يقطنون بالمناطق الحضرية[3].

2.حجم السكان، إن وجود اعداد سكانية قليلة في المدينة لا يشجع على إقامة تنوع واسع في الصناعات التحويلية فيها، لضآلة الطلب على السلع والبضائع الصناعية مما لا يوجد أي حافز لقيام مصنع لينتج تلك السلع ،وغالبا ما تقام في تلك المناطق صناعات استهلاكية صغيرة تسوق منتجاتها

---

[1] مجلس البحوث والاداب والعلوم الإنسانية في بريطانيا ، https://ahrc.ukri.org/innovation/creative-economy-/research/the-creative-industries-clusters-programme

[2] احمد موسى محمود خليل، مصدر سابق، ص87.

[3] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) , Competitive Cities in the Global Economy, Paris, France,2006,P14.

في الأسواق المحلية المحدودة الموقع معتمدة في ذلك على توفر المواد الأولية في المنطقة، لذا سنجد تلك الصناعة تميل للتخصص أكثر مما تميل للتنوع [1].

أما المناطق أو الأقاليم ذات الحجوم السكانية الكبيرة فأنها تجذب التنويع الصناعي بشكل اكبر، فزيادة اعداد السكان يعني زيادة في القدرة الشرائية، ومن ثم زيادة حجم الطلب على السلع الصناعية سواء كانت سلعاً استهلاكية أو الإنتاجية. لذا يجد المستثمر جدوى اقتصادية في القيام بصناعات متعددة ومتنوعة مما سينتج عن ذلك حالة من الاكتفاء الذاتي في الإقليم. وعلى سبيل المثال، نجد أن المناطق الحضرية التي تتميز بحجوم سكانية عالية مع مستوى من الدخول مرتفعة وبنية تحتية متكاملة تجذب الصناعات الهندسية والكيمياوية .فضلا عن وجود العديد من الفروع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية الأخرى والخدمات التابعة لها، مما يؤدي ذلك إلى تنوع في المنتجات الصناعية كماً ونوعاً في تلك المناطق مما تأخذ صناعتها صفة التنوع.

3.دخول الافراد، أن ارتفاع القدرة الشرائية لدى الأفراد تؤدي إلى تنويع الطلب نحو سلع جديدة ، مما سيدفع شركات الصناعة التحويلية إلى الانخراط في الإنتاج أو استحداث صناعات جديدة توفر أصنافاً أكثر تنوعاً ومنتجات أكثر، مما سيسهم في زيادة دخول الافراد العاملين في العملية الإنتاجية الجديدة بشكل مباشر أو غير مباشر [2].

4.السياسات الاقتصادية والتخطيطية للدولة ، قد يحدث التنويع الصناعي استجابة للسياسات الاقتصادية، لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، لتقليل الفوارق في مستويات المعيشة بين مناطق الدولة ، فتقوم عبر سياسات تخطيطية بتوجيه الصناعات الجديدة من المناطق الصناعية القديمة التي تواجه مشكلة ارتفاع الأجور ومنافسة العاملين وتزاحم سكاني وضغط على البنية الأساسية إلى المناطق والاقاليم التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول مما سيخلق حالة من التوازن الإقليمي في الدولة [3].

5.الابتكار والتكنولوجيا من السمات الحديثة للتنويع الصناعي فهو يحدث عن طريق التكنولوجيا والابتكار في السلع المصنعة. عندما تقوم البلدان بتحول هيكلي، لاسيما في مجال التصنيع من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية، فمن الضروري تنويع الأنشطة الإنتاجية وجعلها ذات قيمة مضافة عالية بحيث تتحول من سلع صناعية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض إلى

---

[1] عبد الزهرة علي الجنابي، سمير وادي رحمن العزاوي، الهيكل الصناعي في العراق ؛ الواقع والأفاق المستقبلية، ،ط1، مؤسسة دار صادق الثقافية،2021،ص29.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الطلب على الصناعة التحويلية : دفع التنمية الصناعية الشاملة المستدامة، تقرير التنمية الصناعية لعام 2018، فينيا -نمسا، 2018،ص8.

[3] عبيد سرور العتيبي، مصدر سابق، ص96.

المتوسط أو العالي . ويتم احتساب ذلك وفق مؤشر (MHT) والذي يعرف نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والعالية إلى اجمالي القيمة المضافة [1].

رابعا// الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنويع الصناعي.

ظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية لدراسة تأثير التنويع الصناعي على الاقتصاد الوطني ، وتجادلوا فيما بينهم حول نوع التأثير الذي يسببه ، وخلصوا إلى أن التنويع الصناعي من المرجح أن يكون له تأثير إيجابي في خلق فرص العمل والنمو والاستقرار فضلاً عن اثار أخرى وهي كالآتي:

1) أثر التنويع على الاستقرار الاقتصادي .

ينظر إلى التنويع الصناعي ولاسيما التنويع في الصناعات التحويلية أنه يحقق الاستقرار الاقتصادي بطرق عدة ،فهو يجعل الاقتصاد الوطني أقل عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية . إذ يمكنه استيعاب جميع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، مثل التغيرات في السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية ، والتي قد تؤدي إلى تغيرات في الطلب على بعض السلع ، لاسيما عندما تكون الدولة متخصصة في تصنيعها ، فتكون صادراتها وعائداتها محفوفة بالمخاطر نتيجة لتلك التغييرات. في حين إن تأثير الطلب يكون أقل عندما يتميز بلد أو منطقة بالتنويع الصناعي ، لذا فأن وجود مجموعة كبيرة من الصناعات المتنوعة يعني أن تأثير هذه السياسات لا يؤثر بشكل متساو في الطلب ، ولكنه قد يؤثر فقط في سلع معينة.

في الماضي، كانت صناعة الفحم والتعدين والملابس والمنسوجات من بين الصناعات المهيمنة في المجتمعات الغربية، ومع ذلك ، فقد أدت الصدمات الخارجية والمشاكل والقضايا البيئية فضلا عن التطور التكنولوجي إلى الحد من الطلب على هذه الصناعات ومستثمريها وعمالها ، ولم يكن أمام تلك الدول ألا تهجيرتلك الصناعات الى البلدان النامية و تنويع اقتصادها عبر قطاعات وانشطة صناعية ذات مستوى تكنولوجي متقدم مثل صناعة السيارات والالكترونيات والسفن الفضائية ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة وتقليل المخاطر التي قد يواجهها الاقتصاد ، ومن جهة أخرى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من الفرص الجديدة للنمو الاقتصادي.

ففي دراسة تحليلية (Bruce D. Wundt) لأحدى وثمانين مصنعاً تعمل في مجال قطاع الصناعة التحويلية لولاية كونيتيكت الأمريكية، وجد أن التنويع الصناعي في الصناعة التحويلية قد ارشد صانعي السياسات في الولاية بكيفية صياغة السياسات الصناعية التي تشجع النمو في

[1]United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), DEVEELOPMENT AND GLOBALIZATION FACTS AND FIGURES, Geneva, 2016, P119.

الصناعة التحويلية، ومساعدة هذا القطاع للتحول من قطاع يحمي سلعه وخدماته المحلية إلى قطاع أكثر تنوعا ومنافسا في إنتاجه[1].

وقد استنتج كل من (Malizia and Ke) خلال دراستهم لمعظم المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (1972-1988) ، وجود ارتباط إيجابي بين التنويع الصناعي والاستقرار الاقتصادي ، وأن انخفاض معدلات البطالة بسبب التنويع الصناعي يضمن الاستقرار الاقتصادي للبلاد ، فكلما ارتفعت درجة التنوع الصناعي ، أنخفض معدل البطالة وارتفع مستوى الاستقرار الاقتصادي.

في حين تؤكد دراسة (Michael Overton, Robert Bland) على أن التنويع الصناعي يوفر الاستقرار على مستوى المدينة والمستوى الإقليمي لأربعة أسباب، أولها، سيؤدي تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق تنويع القطاع الصناعي إلى تقليل مخاطر اعتماد القاعدة الاقتصادية للمدينة على صناعة واحدة أو أكثر، فأي تذبذب اقتصادي قد يحدث سيؤثر في تلك الصناعات مما يهدد استقرار المنطقة. ثانيا، يعزز التنويع الصناعي انتشار المعرفة في هيكل القاعدة الاقتصادية ويؤهل العمال والمديرين ويحفزهم. ثالثا، يقلل التنويع الصناعي من تكاليف الإنتاج عن طريق التكتلات الصناعية، مما يزيد من فرص الشركات في البقاء في هذه المناطق. رابعا، يقلل التنويع الصناعي من فرص الاحتكارات الاقتصادية التي غالباً ما تتحكم في جميع جوانب الحياة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، فالتنويع الصناعي يجعل الهيكل الاقتصادي متنوعًا لا يتأثر بالقرارات الفردية للصناعيين [2].

بشكل عام، يمكن النظر إلى التنويع الصناعي على أنه يؤدي إلى تعقيد وتنويع المنتجات الصناعية في بلد أو منطقة ما، فتعدد الصناعات يؤدي إلى تنويع المنتجات الصناعية مما يسهم في زيادة النمو وزيادة الاستقرار على المدى الطويل. فضلاً عن، يمكن للتنويع الصناعي أن يعزز دخول المعرفة والتقدم التكنولوجي في الصناعات، و تعزيز استثمار رأس المال المحلي الذي يزيد من معدلات الرفاهية الاقتصادية في المجتمع(3).

---

[1] Bruce D. Wundt, REEVALUATING ALTERNATIVE MEASURES OF INDUSTRIAL DIVERSITY AS INDICATORS OF REGIONAL CYCLICAL VARIATIONS, The Review of Regional Studies, Southern Regional Science Association, Austin,1992, vol. 22, iss: 1,P61.

[2] Michael Overton, OP.CIT, P6.

[3] Christian D Spragu, Resilience and the U.S. Labor Market: A Cross-Scale Analysis on the Role of Industrial Diversity and Specialization, Master of Science in Economics, BOISE STATE UNIVERSITY GRADUATE COLLEGE,2018, P25.

2) أثر التنويع الصناعي في النمو الاقتصادي.

للتنوع الصناعي علاقة وثيقة بالنمو، تشير الدراسات إلى أن للتنويع الصناعي ثلاث صلات بالنمو، وهي[1]:-

أ- يمكن لمجموعة من الصناعات الفرعية داخل صناعة ما أن توفر فرصًا أكبر للنمو عن طريق مضاعفة عدد الروابط الإنتاجية الممكنة بين الشركات الناشئة الحالية والمحتملة. على سبيل المثال، يمكن لمجتمع يهيمن عليه إنتاج السلع الزراعية أن يتمتع بنمو فوري للعمالة مع تنوع الاقتصاد عن طريق إضافة صناعات تركز في معالجة هذه السلع الأساسية. كما أن وجود مجموعة متنوعة من الصناعات في المنطقة سيوفر خدمات مساندة، مثل: الخدمات القانونية والإدارية والمحاسبية، مما يزيد من حافز الشركات لأنشاء صناعات جديدة في المنطقة وتوسيعها.

ب- سيؤدي التنويع الصناعي بمرور الوقت إلى زيادة الدخل الإقليمي عن طريق الخدمات المتعلقة بالصناعات التي ستوفر المزيد من الإيرادات للدولة فضلاً عن زيادة دخل العمال في الأنشطة المتعلقة بتلك الصناعات المحلية على سبيل المثال تجارة التجزئة والخدمات الشخصية.

ت- يمكن أن يؤدي التنويع الصناعي في المنطقة إلى زيادة النمو عن طريق الابتكار وتحسين "فرص التفاعل والنسخ والتعديل وإعادة دمج الأفكار والممارسات والتقنيات عبر الصناعات.

3) أثر التنويع الصناعي في الميزانية الاقليمية

يُنظر إلى التنويع الصناعي على أنه خلق إيرادات إضافية في الاقتصادات المحلية على مستوى المنطقة أو المدينة التي يحصل فيها، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الميزانية المحلية. عندما تتنوع الصناعات المختلفة وتتضاعف في هيكل القاعدة الصناعية، سيزداد وزنها النسبي في الدخل المحلي الإجمالي، مما يعني أن ثروة المنطقة ستزداد. في حين أن المدن التي تعتمد على صناعة واحدة أو عدد قليل من الصناعات ستواجه مخاطر متزايدة نتيجة ارتباط اقتصادها بثروة تلك الصناعات، في حين في حالة الصناعات المتعددة والمتنوعة، ستنخفض تلك المخاطر ، وسوف تتوسع المدينة ولن تؤثر التقلبات الاقتصادية بشكل كبير في الصناعات التي تشكل مرتكز الميزانية المحلية[2].

---

[1]Edward Feser et al, Economic Diversity in Appalachia Statistics, Strategies, and Guides for Action, Appalachian Regional Commission, Appalachian ,2014,p4.

[2]Michael Overton, Robert Bland,OP.CIT,p5.

4) أثر التنويع الصناعي في البطالة

تشير معظم الدراسات إلى أن للتنويع الصناعي دوراً إيجابياً في خفض معدلات البطالة. في دراسة أجراها كل من (Kevin J. Murphy ،Oded Izraeli) لسبعة عشرة ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، وجد أن التنويع الصناعي له تأثير إيجابي في الحد من البطالة. وأشار إلى أن التخصص الصناعي في مناطق معينة يجعله أكثر حساسية للتطورات والتقلبات الخارجية المتمثلة بـ(الدورات الاقتصادية، وتغيرات أسعار المواد الخام والطاقة، والسياسات البيئية ، والتغيير في شروط الطلب) ،التي أدت إلى انخفاض الطلب على المنتجات المتخصصة وقيام الشركات بتسريح العمال، الأمر الذي أنعكس في زيادة معدلات البطالة بين العاملين نتيجة لعدم وجود فرص عمل بديلة في المنطقة، حيث لا توجد صناعات أخرى ، وأن وجدت فهي قليلة. فضلاً عن، إن صعوبة انتقال عنصر العمل من منطقة إلى مناطق أخرى في الاجل القصير قد أدى إلى تزايد معدلات البطالة بشكل عام في تلك الولايات، بسبب عدم قدرتها على استيعاب العاطلين الجدد. وبحسب الدراسة ، فأن السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة بهدف تنويع القاعدة الصناعية لها آثار إيجابية على العمالة ، حيث ستوفر مستوًى معينًا من الأمن الوظيفي للعاملين خلال الأزمات الاقتصادية التي قد تشهدها البلاد[1].لذلك يكمن الحل في التنويع الصناعي الذي سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة ، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك المنطقة على مستوى الجزئي أو في الدولة على مستوى الكلي، إذ سيتمكن العمال من العثور على وظائف جديدة في الصناعات الأخرى في المنطقة.وقد أكد كورت (1981) وسيمون (1988) هذه النتائج في وقت سابق بأن معدلات البطالة الاحتكاكية في الولايات قد انخفضت بشكل كبير نتيجة التنويع الصناعي فيها كما زادت الدخول الشخصية للأفراد [2].

5) أثر التنويع الصناعي في أداء الشركات.

للتنويع الصناعي تأثير إيجابي في أداء الشركات الصناعية، فعن طريق التنويع الصناعي يمكن للشركة توسيع نشاطها الاقتصادي عن طريق استغلال مواردها غير المستغلة وتوظيفها بشكل صحيح في أماكن أخرى. وهذا يعني أن التنويع الصناعي يجعل أداء الشركة جيداً واستخدام

[1] Oded Izraeli, Kevin J. Murphy, The effect of industrial diversity on state unemployment rate and per capita income The Annals of Regional Science , Germany, vol:37,2003,p3-4

[2] Lathania Brown, Robert T Greenbaum, op.cit, P4.

الموارد أكثر كفاءة مما يؤدي إلى نمو المبيعات وزيادة الأرباح. علاوة على ذلك، يُنظر إلى التنويع الصناعي على أنه تحقيق الاستقرار النقدي للشركات عن طريق تنويع مجالات الاستثمار [1].

خامسا// مؤشر التنويع الصناعي وطرق قياسه.

1- مؤشر التنويع الصناعي: يشير مؤشر التنويع الصناعي إلى مدى تحقيق التنويع الصناعي في منطقة معينة مقارنة بالمناطق الأخرى خلال فترة زمنية معينة. ويستخدم مؤشر التنويع الصناعي عند التخطيط لحل مشكلة البطالة في اقليم معين، عن طريق تحديد أهم سمات المتعطلين من حيث التعليم والمستوى الفني، وربطها بنمط التوزيع الصناعي وإمكانية التوسع عن طريق خلق صناعات جديدة يمكنها استيعاب العاطلين عن العمل [2]، ففي تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو) لعام 2016 اشارت الى ان البلدان المتقدمة صناعياً تواجه مشكلة تزايد معدلات البطالة جراء استخدام التكنولوجيا المتقدمة في صناعة التحويلية محل العاملين، ألا انها خلقت في نفس الوقت فرص عمل في قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة التحويلية مع أجور غالباً ماتكون مقاربة للأجور المدفوعة سابقاً مما قد يعوض ذلك عن انخفاض معدلات البطالة في قطاع الصناعة التحويلية ، اما في البلدان النامية والناشئة فأن اغلب صناعاتها القائمة هي صناعات كثيفة العمالة مثل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأغذية وبعض الصناعات الحرفية [3] .

قبل طرح خطوات حساب المؤشر، تجدر الإشارة إلى أن حساب مؤشر التنويع الصناعي يتطلب بيانات عن عدد العاملين في كل صناعة في الإقليم أو الدولة وإجمالي عدد العاملين في الصناعة في إقليم أو الدولة. أما خطوات احتساب المؤشر هي[4]:

أ- إيجاد النسب المئوية لعمال كل صناعة في كل منطقة من اجمالي عدد العاملين بالصناعة، لتسجل تلك النسب في جدول لكل منطقة على حدة على أساس نسب العاملين بالصناعات المتوافرة فيها.

---

[1] Jonas Lindgren, Fredrik Persson, ,Diversification and Performance: The Nordic Media Market, Master thesis within Strategy & Finance, International Cooperative Universityjönköping University, Jonkoping,2005,p2.

[2] محمد الفتحي بكير محمد، قراءات في الجغرافية الصناعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص232.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016،فيينا ، 2015، ص4.

[4] محمود محمد سيف، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1986، ص310.

ب- رسم منحنيات مؤشرات التنويع الصناعي وذلك برسم احداثيين الافقي يمثل أنواع الصناعات، أما الاحداثي الرأسي يمثل نسب المئوية لعمالة كل صناعة من اجمالي حجم العمالة في الصناعة.

ت- رسم خط التنويع المطلق الذي يقسم الشكل إلى قسمين متساويين.

ث- رسم لكل منطقة منحنى الخاص بها، ليشكل بذلك مجموعة من منحنيات على يسار خط التنويع المطلق للمناطق الصناعية التي تتركز فيها الصناعات، في حين تتصف الصناعات في المناطق التي تقع إلى يمين خط التنويع الصناعي المطلق بالتنويع الصناعي.

المخطط (2) مؤشر التنويع الصناعي(%)

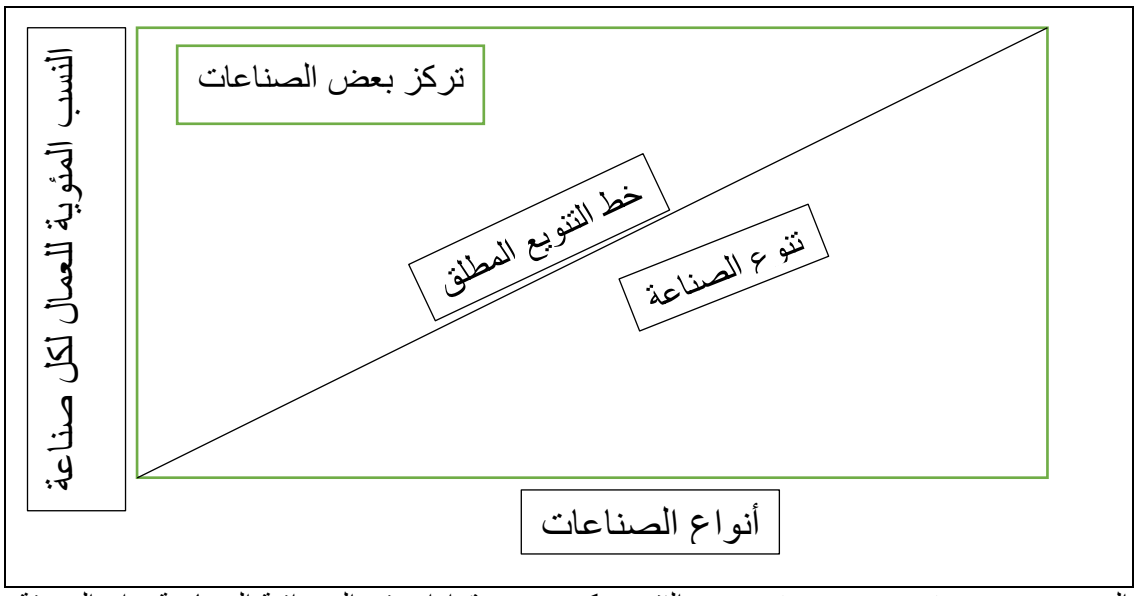

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ،محمد الفتحي بكير محمد، قراءات في الجغرافية الصناعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص233.

2- مقاييس التنويع الصناعي: إن مؤشر التنويع الذي المذكور سابقاً يدل على مدى التنويع الصناعي في الإقليم أو مدينة معينة، لكنه لا يعطينا الدرجة الدقيقة في التنويع الصناعي، لذلك تقيس مقاييس التنويع الصناعي درجة التنويع الصناعي بين الأقاليم في مدد زمنية مختلفة.

ان من فوائد التنويع الصناعي أنه يحقق الاكتفاء الذاتي للبلد ويعزز من قدرته صناعيا، فهي يمتد ليغطي ثلاثة مستويات من الاكتفاء الذاتي صناعيا: المستوى القومي للاكتفاء الذاتي صناعيا، والمستوى الإقليمي للاكتفاء الذاتي صناعيا، والتنويع المحلي[1].ولكون المنهج القومي هو أقرب للواقع في حساب التنويع الصناعي لذا يتم حسابه بعدة طرق: -

أ- معامل التنويع الخام

[1] محمد ازهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن 21، مصدر سابق، ص192.

يعد أبسط أشكال مقاييس التنويع الصناعي الذي يوضح نصيب كل منطقة من عدد الصناعات المختلفة، وإن معامل التنويع الخام يبين العلاقة العكسية بين قيمة معامل التنويع الصناعي الخام ومدى تنوع المنطقة صناعيا، فكلما زادت قيمة معامل التنويع الخام، دل ذلك على أن المنطقة أو الإقليم أكثر تخصصاً في الصناعة[1].

ب- طريقة تريسR.C.Tress، يعد تريس من أوائل المهتمين بالتنويع الصناعي وطرق قياسه، فقد وضع مؤشر معامل التنويع الصناعي العام عام 1938 ،مستعيناً بأساس التنويع المطلق بتساوي اثنتا عشرة مجموعة صناعية رئيسة في ذلك معتمد على عدد العاملين في الصناعة، وبتوزيع اعداد العاملين في الصناعة في احد المناطق أو الأقاليم أو المحافظات على مجموع الفروع الصناعية المختلفة وليوزع بعد ذلك عدد العمال في الصناعة في كل منطقة صناعية بالإقليم على مجموعاتها الصناعية المتباينة ليتبين فيما بعد صور المقارنة بين الإجمالي والتفصيلي على أساس الأنحراف عن المتوسط العام المتمثل بعدد العمال في الدولة[2].

$$\text{معامل التنويع الصناعي الصافي(RI)} = \frac{\text{المعامل الخام الحالي–المعامل الخام لأكثر المناطق تنويعا}}{\text{المعامل الخام لاقل المناطق تنويعا–المعامل الخام لأكثر المناطق تنويعا}}$$

إذ تشير قيمة المعامل الصافي التي تساوي صفرا إلى أن التنويع الصناعي في المنطقة يكون في اقصاه، أما إذا بلغت قيمة المعامل الواحد الصحيح فأن المنطقة تكون متخصصة، في حين تكون المنطقة متفاوتة ما بين تخصص وتنوع عندما تكون بين الصفر والواحد الصحيح[3]. وان اخذ اغلب تلك المؤشرات بين تلك القيمتين (صفر، واحد) يعود الى ان المؤشرات تستخدم لمعرفة مدى تقدم الدولة في تحقيق هدف التنويع في ظل الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي وضعت، وبناء عليه يمكنها التدخل لتعديل الانحرافات في الوقت المناسب .

3. طريقة روجرز، ادخل روجرز (1957) بعض التعديلات على طريقة تريس باستبدال المعامل الخام لكل المناطق محل المعامل الخام لأكثر المناطق تنويعا لتصبح المعادلة بهذا الشكل:

$$\text{معامل التنويع الصناعي الصافي} = \frac{\text{المعامل الخام الحالي–المعامل الخام لكل المناطق}}{\text{المعامل الخام لاقل المناطق تنويعا–المعامل الخام لكل المناطق الصناعية في الدولة}}$$

أما قيمة معامل التنويع الصافي فهي تشابه طريقة تريس، فهي تتراوح ما بين صفر والواحد الصحيح مشيرة قيمة المعامل إذا كأن صفراً إلى تنوع المنطقة تنوعاً صناعياً مطلقاً، أما إذا كانت قيمة معامل التنويع الصافي واحداً فأن المنطقة تكون متخصصة بالكامل في صناعة واحدة وليس فيها تنوع صناعي[4].

---

(1) احمد موسى محمود خليل، مصدر سابق، ص90.
(2) محمد ازهر سعيد السماك، قياس التنويع الصناعي وتطبيقاته في العراق، مصدر سابق، ص148.
(3) احمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2021،ص144.
(4)حسين عبد الله الوطبان، مصدر سابق،ص134.

لروجرز طريقة أخرى لقياس التنويع الصناعي وهي ما تعرف بـ"قرينة التنوع*"، والتي تقيس مدى تنوع المنطقة أو تخصصها في الصناعة التحويلية، وذلك عبر اتباع الخطوات الآتية:

أ- احتساب اعداد العاملين والنسب المئوية في الصناعة المختلفة ترتب فيها ترتيبا تنازليا.

ب- تحتسب النسب التصاعدية لفروع الصناعة.

ت- تجمع النسب التصاعدية وتجمع بالإجمال ليطلق على الناتج باسم "قرينة التنوع" لمعرفة هل المنطقة متنوعة ام متخصصة.

وقد توصل روجرز خلال دراسته لقرينة التنويع إلى أنه، كلما ارتفعت نسبة العمال في صناعة واحدة ارتفعت قرينة التنويع، وتظهر القرائن المنخفضة في المدن الكبيرة أكثر منها في المدن الصغيرة نتيجة لتنوع الأنشطة الصناعية في المدن الكبيرة[1].

ت- مؤشر جيمس -مارتن:

يعد مقياس جيمس- مارتن من اسهل المقاييس وأكثرها قام جيمس ومارتن بدراسة التنويع الصناعي ومدى تنوعه في توزيع العاملين في الأنشطة الاقتصادية عام 1962، مستخدمين في ذلك المعادلة الاتية:

$$G.M=1-\left[\sum x^2 \Big/ \sum(x)^2\right]$$

وتبلغ قيمة المقياس واحداً صحيحاً عند التنويع الكامل، وصفرا إذا كانت قوة العمل تتركز في صناعة واحدة [2].وتمثل: -

x: عدد العاملين في الصناعات .

ث- طريقة باهال وزملائه، في عام 1971 قام باهال وزملاؤه بقياس التنويع الصناعي الحضري في الولايات المتحدة وفق المعادلة الآتية:

$$\textbf{معامل التنوع الصناعي} = \frac{\text{مجموع النسب المئوية للعاملين بصناعة مافي المنطقة–مجموع النسب المئوية للصناعة نفسها}}{\text{مجموع النسب المئويةللصناعة نفسها في الدولة}}$$

* قرينة التنوع ، وهي احدى المقاييس التي يستخدمها الجغرافيين لمعرفة مدى تركز او انتشار الصناعات في توزيعات مكانية معينة ، او معرفة مدى تخصص إقليم معين في احدى الصناعات .

[1] عبد الحفيظ عبد الرحيم عبد الرحمن محبوب، جغرافية الصناعة في مدينة جدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود ، كلية الاداب- قسم الجغرافية ، 1983،ص118.

[2] ثائر مطلق،مصدر سابق،ص117.

إذ تشير قيمة المعامل إذا كأن صفرا إلى أن تنوع المنطقة يشبه التنويع العام، أما إذا كانت المنطقة تضم صناعة واحدة، فأن قيمة المعامل لا تساوي الواحد كما في معامل تريس وروجرز، وبل تختلف بحسب الصناعات القائمة[1].

ج- طريقة أنتروبي، إذ يشير ارتفاع قيمة الدليل إلى تنويع نسبي عال، في حين أن انخفاض قيمة الدليل يشير إلى التخصص، وسيكون الحد الأقصى للتنويع مع التوزيع المتساوي للعمل بين جميع القطاعات N ،ويحدث الحد الأدنى لقيمة الصفر (التخصص كحد أقصى) إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة .ويقارن دليل أنتروبي العمالة الموجودة أو توزيع الدخل بين الصناعات في الإقليم بالنسبة إلى التوزيع المتساوي النسبي

$$\text{Entropy Index}=\sum_{1-I}^{N} Si * LN[1/S1] = -\sum_{i-1}^{N} Si * \text{LN(Si)}$$

إذ إن:

N :عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي، ويعبّر عنها بالعادة بحصة العمالة.

Ln : اللوغاريتم الطبيعي.

ح- مؤشر هيرفندل- هيرشمان(HHI).

وهو من المؤشرات المهمة والأكثر شيوعا في قياس التنويع فهو استخدم كثيرا في قياس مدى التنويع الاقتصادي في بلد، إلا إنه استخدم عند بداية ظهوره لقياس حجم التركز السوقي للصناعات، وفي أدبيات الاقتصاد الصناعي، فهو يساعد في تحديد مدى تنويع النظام الصناعي للبلد في قطاعات صناعية مختلفة.

ففي فترة الثمانينيات استخدم هذا المؤشر في أمريكا لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين في الاقتصاد، وكما استخدم هذا المعامل من قبل الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير[2].

$$\text{H.H}=\sqrt{(\sum(Xi\ /\ X)2 - \sqrt{((1/n))}\ )\ /(1 - \sqrt{((1/n))}\ )}$$

وتتراوح قيمة المعامل ما بين الصفر والواحد الصحيح (0≤H.H≤1)، ويأخذ القيمة (0)عندما يكون هناك تنوع كامل أي ان كل القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي بنفس نسبة،

---

[1] Roy W. Bahl, Robert Firestine and Donald Phares, Industrial Diversity in Urban Areas: Alternative Measures and Intermetropolitan Comparisons, Economic Geography, Clark University, Vol. 47, No. 3 Worcester, Massachusetts,1971,p417.

[2]ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية،2014، ص9.

في حين يأخذ المعامل القيمة (1) عندما يكون تركز في الإنتاج صناعة واحدة فقط أي ان الناتج يكون متمركزاً في قطاع واحد فقط ،ويكون التنويع متدنياً. وتمثل: -

xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi .

x: الناتج المحلي الإجمالي.

N: عدد مكونات الناتج (عدد الصناعات)[1].

خ- طريقة المحفظة المالية

حظيت هذه الطريقة التي تقدم بها "Conroy " عام 1975أهمية كبيرة في التنويع الصناعي ،إذ تشير هذه الطريقة إلى أن التنويع الصناعي يحدث عن طريق الاستثمار المالي في العديد من المشاريع الصناعية في المنطقة ، وهي بأسلوب المحفظة الاستثمارية ، اذ ستقلل من المخاطر المحتملة على المستثمر من حيث استقرار هذه العائدات الصافية من تلك الاستثمارات وتباينها وقد اطلق كونروي على تلك الحافظة اسم "المحفظة الصناعية المجتمعية" [2].

$$V = \sum_{i=1}^{N} \sum_{j=1}^{N} wiwj\ cov(Ei, Ej)$$

إذ إن:

wi= هي نسبة الاستثمار في المحفظة الصناعية i.

wj= هي نسبة الاستثمار في المحفظة الصناعية j.

cov(Ei,Ej)= هو التباين المشترك بين العائد المتوقع للصناعة i و j.

[1]راضي عبيد نغيمش، التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي خلال مدة 1995-2014،مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة،كلية الادارة والاقتصاد ، ع36، البصرة،2018،ص7

[2]Johon E. wanger, Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion , Journal of Regional Analysis and Policy, Mid-Continent Regional Science Association, vol. 30:(2), United States,2000, p04.

المبحث الثالث: السياسات والاستراتيجيات الصناعية

تؤكد الدراسات الحديثة على أن تنمية الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطاً كبيراً في تنمية قطاع التصنيع ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية، إذ إن بلوغ هدف اقتصاد شديد التنويع يتطلب صناعة تحويلية قوية ومتطورة لتعزيز قدرته على المنافسة الدولية والمحافظة على حصتها في الأسواق العالمية. فقد أكد "نيكولاس كالدر" في الستينيات على أن " ما يميز الصناعة التحويلية عن باقي القطاعات الأخرى هو القدرة على توليد عائدات ديناميكية متزايدة ،ومن ثم إنتاجية أكبر عن طريق زيادة الإنتاج"، اذ تعد الصناعة التحويلية المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية نتيجة للتحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفورات الحجم ، وكما ان ديناميكية القطاع لها اثار كبيرة على باقي القطاعات في الاقتصاد فهي تحفز على سبيل المثال زيادة الطلب على السلع الأولية وعلى زيادة جودتها في (الزراعة والحراجة والتعدين وصيد الأسماك) وكذلك في قطاع الخدمات مثل: الخدمات المصرفية والتأمين والاتصالات والتجارة والنقل. ولا يتوقف الأمر على زيادة الإنتاج و نوعية وجودة السلع الأولية بل يتعدى ذلك بتوليد الصناعة التحويلية العوامل الخارجية، من خلال تطوير وتحديث التكنولوجيا وخلق المهارات والتعلم بين العاملين، والتي تصب جميعها في زيادة القدرة التنافسية للبلد[1].

أولا// سياسات التصنيع(Manufacturing Policies)

بعد أن مرَ الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات الاقتصادية، كأن آخرها الأزمة المالية العالمية 2008-2009 ، والتي أسفرت عن قدر كبير من الأبحاث التي تشير إلى أن السبب الرئيس لهذه الأزمات هو ترك الاقتصاد لقوى السوق للسيطرة على الحياة الاقتصادية وكبح تدخل الدولة ، مما أدى ذلك إلى فشل قوى السوق في أنقاذ الاقتصاد الحقيقي والمالي من الازمات .

تتجدد الدعوات لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق وضع السياسات العامة، بما في ذلك السياسات الصناعية التي لها دور كبير في درء المخاطر وجني الفوائد للاقتصاد[2] .غالبًا ما يتعارض عمل السياسات الصناعية مع عمل السوق ، بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تواجه مشكلات تتعلق بمواجهة العرض مع الطلب على المواد الخام والمنتجات

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، النمو المستدام للتشغيل :دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، فينيا-نمسا، 2013، ص4.

(2) طاهر حمدي كنعان، المهمات التنموية للدولة، والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية، مجلة عمران ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع16، الدوحة -قطر، 2016، ص141.

النهائية ، لذلك تأتي السياسة الصناعية في تطوير حلول لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في أزمة[1].

تقع السياسة الصناعية على عاتق الدولة، فهي تنتهج سياسات صناعية محددة، وتحدد الإمكانات والأهداف والعقبات التي تحدد على أساسها الخيارات الصناعية التي تضعها في ضوء السياسات الصناعية وما هي الأهداف المرجوة منها، مع مراعاة أن هذه السياسات مرنة في تنفيذها ومراجعتها باستمرار لتجنب حدوث تغييرات في المستقبل.

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن السياسة الصناعية مرادفة للاستراتيجية الصناعية ، لكن أدبيات التنمية والسياسة العامة تشير إلى وجود فرق كبير بين السياسات الصناعية والاستراتيجيات الصناعية ، وأهمها أن السياسات الصناعية غالبًا ما تكون موجهة نحو هدف محدد كأن تكون احدى الصناعات أو أنشطة صناعية معينة. لذا فقد عرفت السياسة الصناعية بأنها:" حزمة من السياسات الاقتصادية والتدخلات الاستراتيجية التي تضعها الحكومات، لإحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية"[2].في حين عرفها الاقتصادي (Reich,R) بأنها :"منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانات تصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج" في حين عرفها الاقتصادي (Pinder,J) أن السياسة الصناعية هي أوسع من ذلك، فهي: " كل السياسات المصممة لدعم الصناعة، بما فيها محفزات الاستثمار المالية والنقدية، والاستثمار المباشر، وبرامج التجهيز ،ومحفزات للبحوث والتطوير ،وسياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة"[3]. في حين الاستراتيجية الصناعية " هي تنسيق بين السياسات الاقتصادية للوصول الى الأهداف المنشودة ، مثل السياسات المتعلقة بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد ، وظروف السوق التي تحدد الاستثمار والإنتاج، وكذلك السياسات المتعلقة بالبنية التحتية ، والمهارات ، والإنفاق على البحث والتطوير ،وتخطيط استخدام الأراضي ، والمنافسة ، وضرائب ، والتنمية الاقتصادية الإقليمية ،وتعزيز الصادرات[4].

---

(1) حطاب موراد، اثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،-الجزائر، 2016، ص18.

(2) إبراهيم احمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي (دروس الماضي وتحديات الحاضر وافاق المستقبل)، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، م3، ع9، الدوحة-قطر،2014، ص67.

(3) مدحت كاظم القريشي، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،م20، ع76، العراق، 2014،ص306.

4Michael Jacobs&other, Industrial Strategy: Steering structural change in the UK economy, IPPR Commission on Economic Justice,2017, P2.

وفق الادبيات الحديثة لابد من اتباع نموذج جديد للنمو الصناعي يقوم على شراكة استراتيجية ما بين القطاع الخاص والعام يتولى فيها أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة وفعالة عن طريق خطوط اتصال أكثر انفتاحاً، يقال إن ذلك يتيح تبادل المعلومات على نحو أفضل فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص، وتعزيز عملية صياغة السياسات الصناعية وتوخي الحذر لضمان ألا تسفر السياسات الأفقية عن تحيزات قطاعية وأن يظل التنسيق والتشاور متوازنا بين الجماعات المستفيدة.

وتقسم السياسات الصناعية الحديثة إلى ثلاثة أشكال، هي[1]:

1) السياسة الحدودية أو سياسات حدود المعرفة(Frontier Industrial Policy):

هي من أحدث السياسات التي تتطلع فيها الدولة إلى جعل الحدود المعرفية لهياكلها الإنتاجية أكثر تقدما، ومن ثم توسيع وتنويع منتجاتها القائمة. ويتطلب ذلك وجود قدرات وإمكانات مؤسسية أكثر تطوراً وفعالية لتطوير حدود المعرفة، مثل استخدام البرامج الوطنية في مجال التكنولوجيا الحيوية أو البرامج الوطنية لتطوير تكنولوجيا النانو أو برامج تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية والإنتاجية.

2) السياسة الصناعية الافقية أو الوظيفية(Horizontal Industrial Policy):

هي السياسات التي تؤثر في القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة في بلد ما، مثل :سياسة استقرار الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والطرق والنقل والاتصالات والأنفاق على البحث والتطوير وجميع المرافق الأساسية والبنية التحتية ، فضلاً عن التشريعات القانونية والمؤسسية للدولة . أي أنها حزمة من السياسات الصناعية التي تؤثر بشكل مباشر في القدرة التنافسية الشاملة للدولة من حيث القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون تمييز بينها.

3) السياسة الصناعية العمودية أو الرأسية(Vertical Industrial Policy):

هي السياسات المصممة للتمييز بين القطاعات أو أنشطة اقتصادية معينة دون غيرها، بهدف التأثير في معدلات النمو أو القدرة التصديرية أو مستويات الإنتاج. وأفضل نموذج صناعي قد طبق السياسة الصناعية العمودية هي بريطانيا ، فخلال مسيرتها الصناعية سعت الحكومة في استهداف قطاعات وأنشطة صناعية مختارة من أجل النمو، متبنيه سياسات حمائية للصناعات الناشئة وتقديم الدعم اللازم لها [2] .

---

[1]نواف محمود أبو شمالة، الواقع وافاق التطوير للقطاع الصناعي في الدول العربية في اطار التوجهات المعاصرة للسياسات الصناعية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، م18،ع2،مصر، 2017 ،ص7.

[2] نواف أبو شمالة، مصدر سابق، ص6.

مخطط (4) السياسات الصناعية الحديث

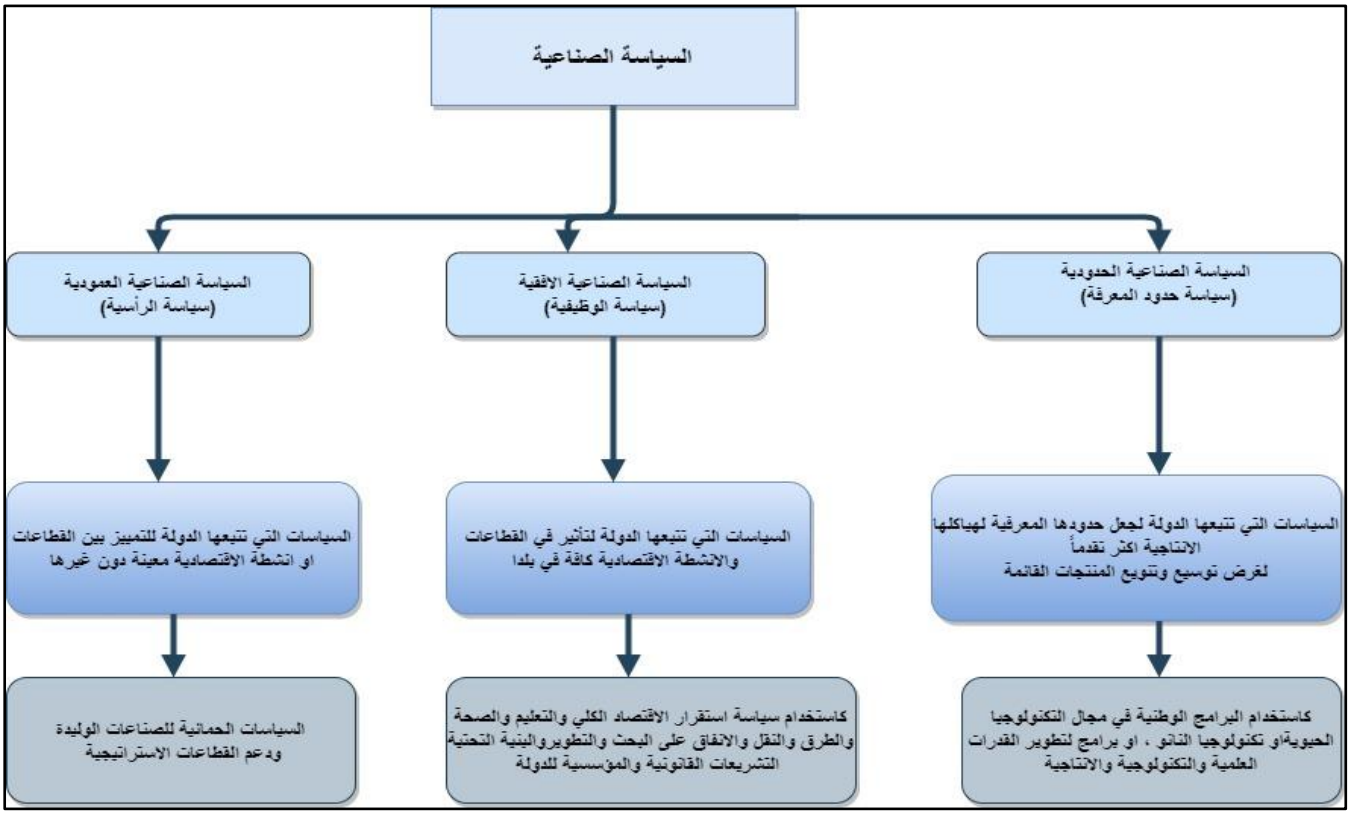

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ص40.

أن السياسات الصناعية سواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو عمودية تبقى عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمها الحكومات لوضع مسار لعملها من أجل تحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات والأهم من ذلك تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة .على الرغم من الاختلاف بين النوعين المذكورين أنفاً، إلا إنهما يكملان بعضهما بعضاً من الناحية العملية، حيث تنظم السياسات الأفقية الجوانب العامة التي تشارك فيها جميع قطاعات الاقتصاد، في حين إن السياسات الرأسية مصممة لتنظيم قطاعات معينة، ومن ثم فهي أكثر تفصيلاً ودقة وملاءمة. لقطاع اقتصادي دون غيره. لذلك يجب أن تكون الدولة مركزة عند رسم السياسة الصناعية (أفقية أو رأسية) بطريقة انتقائية ومدروسة، حيث يرتبط بها مصير التحول الهيكلي والتنويع الصناعي. هناك العديد من الدول التي نجحت في تطوير سياسات صناعية انتقائية جعلتها من بين الدول الصناعية الحديثة مثل دول شرق آسيا تقابل العديد من الدول التي فشلت في هذا الشأن. فعندما توضع السياسات الصناعية بصورة انتقائية فهي تهدف إلى توفير الدعم للقطاعات ذات الأولوية بنظر الدولة . لذا من أهم خيارات الدولة تجاه السياسة الصناعية، هي :

أولا: تدخل الدولة في قطاع الصناعة، وأمام الدولة في هذا المضمون خياران[1]:

[1] خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، ط1،دار المنهل اللبناني،بيروت، 2007، ص322.

1. امتناع الدولة عن التدخل في القضايا الصناعية، اقتناعا منها بدور السوق في توجيه الاستثمارات المناسبة للقطاعات الصناعية، حيث يقتصر دور الدولة على توفير بنية تحتية متطورة، والتدريب المهني وتطوير البحوث العلمية.... الخ.
2. التدخل في القضايا الصناعية عن طريق الحوافز الضريبية والقروض الميسرة، والإسراع في حل الأزمات التي يتعرض لها هذا القطاع.

ويعتقد رودريك وغيره من الاقتصاديين أن السياسات الصناعية الحديثة القائمة على تجربة الدول الصناعية تظهر أن الدولة تقوم بدور مهم في تطوير القطاع الصناعي، عن طريق اتباعها مجموعة من السياسات:

أ- تعد سياسة "العصا والجزرة" أو ما تعرف أيضا "سياسة الترهيب والترغيب "من السياسات المهمة التي تتبعها دول شرق آسيا، والتي تقول "لا تحصل على الدعم إلا إذا ظل أداؤك إيجابياً في الأسواق العالمية". الجزرة تعني عائد المستثمر، في حين العصا هي عملية اكتشاف التكلفة عن طريق الحماية التجارية من المنافسة الأجنبية، وتوفير رأس المال لبدء الاستثمار[1].

ب- سياسة لمنع استمرار الفشل، يشير " Rodrik" إلى أن السياسة الصناعية الجيدة هي ما يمنع استمرار الفاشلين. إذ إن دور السياسات الصناعية لا يتمثل في اختيار الفائزين، بل هو منع استمرار الفاشلين، الأمر الذي يتطلب فحصًا سريعًا للبرامج الفاشلة ومنع استنزاف مواردها. في الواقع، فأن سياسة منع استمرار الفشل هي سياسة مكملة لسياسة العصا والجزرة ،لأنها تقوم على دعم المصدرين الناجحين الذين يؤدون أداءً جيدًا، والذين يتمتعون بقدرة تنافسية خارجية عالية بدلاً من الخاسرين[2].

ت- سياسة التركيز في الأنشطة بدلاً من القطاعات، وهذا ما أكده أيضًا "Rodriguez-Clare" أنه من الضروري التركيز في الأنشطة ذات التقنيات الجديدة ، أو تدريب العمال ، أو خلق سلع أو خدمات جديدة ، أي التركيز في دعم جميع الأنشطة الجديدة في الاقتصاد وليس الأنشطة القائمة. نظرًا لأن هذه الأنشطة لها أثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات في الأنشطة الاقتصادية الأخرى [3]، على سبيل المثال في دول مجلس التعاون الخليجي ، على الرغم من الدعم السخي للقطاع الصناعي بالموارد الإنتاجية والقروض الرخيصة ، إلا إنها لم تهتم باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ولا في التنويع. فمازال قطاع الصناعة التحويلية

---

[1] خالد راشد ، مصدر سابق،ص44.

[2] Dani Rodrik, INDUSTRIAL POLICY FOR THE TWENTY-FIRST CENTURY, This paper has been prepared for UNIDO,2004,P38. https://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/industrial-policy-twenty-first-century.pdF

[3] Andrйs Rodrıguez-Clare, Clusters and comparative advantage: Implications forindustrial policy, journal of Development Economics ,vol:82, Issue 1 ,U.S.A,2007,P14.

(غير النفطي)يعاني من تدنٍ في المستوى التقني، فما زالت ترتكز في صناعة(الاسمنت ، والبلاستك، والغذائية) التي تعرف بأنها صناعات ذات قيمة مضافة قليلة .

ث- سياسة دعم وتطوير المهارات ، من خلال زيادة الانفاق على برامج البحث والتطوير واكتساب المهارات والتكنولوجيا بدلاً من استيرادها من الخارج. لذلك نجد أن النمو السريع الذي تحقق في الصين والعديد من التجارب في دول أخرى مثل: (بنغلاديش والهند وتايوان وتشيلي وكوريا الجنوبية)، قد اهتمت بالبحث والتطوير واكتساب الكفاءات الإدارية والعمالة الماهرة من الخارج، أي تتبنى في سياساتها الصناعية هدف الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتنويع الصادرات. لذا وفرت البنى التحتية والمرافق العامة كافة للقطاع المنتج، من: مختبرات العامة، والأبحاث والتطوير، والتدريب المهني والتقني ، والمرافق العامة من طاقة وماء وشبكات المواصلات والاتصالات الحديثة والمتطورة ، والموانئ البحرية والجوية والبرية ، والمدن الصناعية والمناطق الحرة ، فضلا عن إعفاءات ضريبية وتسهيلات ادارية.

يعتمد نجاح السياسة الصناعية على الشفافية والنزاهة وكفاءة صانعي القرار والجهات المنفذة، ويتفاقم الفساد في معظم الدول النامية بسبب ضعف الجهاز الرقابي المسؤول عن مراقبة المؤسسات التي تنفذ السياسة الصناعية.

ويشير الاقتصادي (S. Lall) إلى أن البلدان شرق اسيا تعد النموذج الناجح في وضع السياسات الصناعية وتطبيقها، والتي لخصت بالآتي [1]:

1. الانتقائية والحد الزمني الصارمان في مجال التدخل الحكومي في الصناعات المختارة فيما يخص الحوافز الضريبية والقروض الميسرة.
2. استخدام المشروعات العامة للدخول في قطاعات خطرة (لفترة محدودة).
3. الاستثمار الضخم في خلق المهارات وفي بناء البنية التحتية التقنية والمادية.
4. تبني اسلوب مركزي في اتخاذ القرارات الصناعية الاستراتيجية لسلطات قديرة
5. استخدام انتقائي بوضوح للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: موقف الدولة من القطاع الصناعي: قد تضع الدولة خيارات لمؤسساتها الصناعية العامة من حيث ملكية وإدارة هذه المؤسسات، أما أن تقوم بخصخصة هذه المؤسسات وتخفيف أعبائها المالية ،أو الاحتفاظ بها نتيجة آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع ،مثل: ارتفاع الأسعار والبطالة. أما بالنسبة لخيار الإدارة، فقد تمنح الدولة الحرية الكاملة لمديري المؤسسات الصناعية أو مجالس إدارتها لإدارتها بالطريقة نفسها التي تدار بها المؤسسات

(1)Sanjaya Lall , Reinventing industrial strategy: The role of government policy in building industrial competitiveness, United Nations Conference On Trade And Development, New York and Geneva, 2004,P15.

الصناعية في القطاع الخاص. أو قد تتدخل الدولة في إدارة هذه المؤسسات الصناعية العامة، وتعديل قراراتها بحيث لا تتعارض مع توجهات سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: إعطاء الأولوية للحاجة الصناعية: تتفق الدول الصناعية القديمة والحديثة على أن السياسة الصناعية الانتقائية، الموجهة لعدد من الأنشطة الصناعية ذات الأولوية للتنمية، هي الطريقة الوحيدة لدعم عملية التنمية الاقتصادية ولا سيما التنمية الصناعية ، إذ توصفها الأونكتاد بأنها سياسات تستهدف انتقاء القطاعات الصناعية الرابحة والواعدة في الاقتصاد الوطني ، ليس على مستوى الصناعات بل على مستوى الشركات والمؤسسات العاملة في المجال الصناعي[1] . وتحاول الدولة عن طريق سياستها الصناعية إعطاء الأولوية لأنشطة الإنتاج الصناعي بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك باستبدال المنتجات المصنعة محليًا بسلع مستوردة أو بتصنيع السلع المعدة للتصدير. لذلك فأن الدولة لديها خياران:

1. احلال الواردات باتباع سياسة صناعية محلية تتدخل فيها الدولة لبناء الصناعة المحلية ودعمها وحمايتها.
2. التوجه نحو التصدير عن طريق أنشاء صناعات لاسيما عالية الجودة ومطلوبة في الأسواق العالمية، وتشجع الدولة هذه الصناعات عن طريق العديد من وسائل الدعم وأهمها رفع الرسوم الجمركية عليها.
3. موقف الدولة من المنافسة الخارجية، للدولة ثلاثة خيارات فيما يخص المنافسة الخارجية للسلع الصناعية المحلية وهي[2]:
   1. حماية القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية، وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع.
   2. عدم حماية هذا القطاع، منعا لردود الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية.
   3. الحماية في المرحلة الأولى للقطاع الصناعي وعندما يقوى القطاع بفضل الاستثمارات يعاد في مرحلة إلى الإجراءات الحمائية.

رابعاً: موقف الدولة من الاستثمار الأجنبي: إذ إن السياسة الصناعية تمارس دورًا رائدًا في مساعدة الدولة على تحقيق أهدافها، ويمكن للسياسة الصناعية أن تساعد الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعات الداعمة من أجل تقليل اعتماد الصناعة التحويلية تدريجياً على السلع المستوردة واكتساب المعرفة والخبرة التي تحتاجها الشركات المحلية. وأظهرت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للبلد المضيف،

---

[1] نواف أبو شمالة، مصدر سابق، ص81.

[2] خليل حسين، مصدر سابق، ص323.

وتحسين الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج لاسيما في قطاع الصناعة التحويلية. في دراسة شملت المكسيك، وجد أن رأس المال الأجنبي له تأثير إيجابي على زيادة نمو إنتاجية الصناعة التحويلية المحلية. وأكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) أن الاستثمار يظل عديم الفائدة للتنمية، ما لم يكن موجهاً نحو قطاعات استراتيجية مثل قطاع الصناعة التحويلية[1].

لقد حققت الهند والصين طفرات اقتصادية ناجحة نتيجة لتوجيه الاستثمارات الأجنبي مباشر إلى قطاع الصناعة التحويلية الذي يتميز بقيمته المضافة العالية، وهذا ما لا نجده في القطاعات الأخرى. وعليه فأن أمام الدولة أربعة خيارات يمكن عن طريقها دعم أو تقييد الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي عن طريق ما يأتي[2]:

1. السعي لاستقطاب رؤوس أموال أجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز والقروض الميسرة وحرية تنقل رؤوس الاموال الأجنبية.
2. عدم سعي الدولة الى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية أو قد تتخذ موقفاً محايداً عن الاستثمارات الأجنبية والية عملها.
3. سياسة انتقائية لرؤوس الأموال الأجنبية من حيث السماح باستثمارها في قطاعات صناعية معينة دون سواها.
4. فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية بتحديد سقف لنسبة مشاركتها في الشركات الوطنية.

خامسا: دعم القطاع الصناعي، ثلاثة خيارات متوفرة للدولة في الأقل في هذا المجال:

5. مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام عن طريق الإعفاءات الضريبية الميسرة، وتمويل البحث العلمي والتكنولوجي ... الخ، وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع.
6. مساعدة القطاعات الصناعية التي تتعرض لأزمة لغاية خروجها منها.
7. عدم مساعدة هذا القطاع حرصا على عدم إفساد أولويات السوق، واقتناعا بمبدأ أنه لا ينفع الدعم المقدم للمؤسسات غير القادرة على المنافسة، وومن ثم لا يجوز دعمها للاستمرار وبشكل مصطنع غير أنه يجب على الدولة (تأمين المناخ اللازم والبيئة التحتية الضرورية لتقدم القطاع الصناعي، وتخفيض معدلات الفائدة، وتطوير التعليم المهني، وتوفير الأسواق الخارجية...الخ).

سادساً: استراتيجية التصنيع ، أمام الدولة خيارات في هذا المجال:

---

[1] محمد اوزرال، مصدر سابق ، ص121.

[2] خليل حسين،مصدر سابق، ص323.

1. التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع في الصناعات الخفيفة من مواد غذائية، ألبسة،..الخ.
2. التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع في الصناعات الثقيلة من معدات الصناعة، والسيارات..... الخ .

وقد اشارت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن عند وضع الاستراتيجيات الصناعية لابد من وضع الأولويات في اختيار الصناعات وتحديد الإمكانات في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وأن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة خيارات متداخلة ومترابطة، هي[1]:

أ- التوسع والتحديث للصناعات القائمة.

ب- التعميق الصناعي لخلق ترابطات امامية وخلفية والتعاملات بين الصناعة الواحدة.

ت- التنويع الصناعي للصناعات الجديدة.

لذا من الضروري وضع سياسات صناعية محفزة وانتقائية تستهدف التقدم التقني والنمو، وتسعى إلى بناء قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية للحفاظ على الابتكار على المدى الطويل. إذ تحاول معظم شركات التكنولوجيا الرائدة الحفاظ على مزاياها التكنولوجية لبلدانها ومنعها من الآخرين. أي إن الصناعات الحديثة القائمة على الابتكار لا يمكن نقلها تلقائيًا من بلد المنشأ إلى دول أخرى، حتى لو كانت ترتبط معها بسياسات تجارية أو علاقات دولية، مما يحتم على الدولة تبني سياساتها الصناعية الوطنية الهادفة إلى تطوير وتوطين هذه الصناعات ضمن الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني [2]. وتحفيز الاستثمارات للتحرك نحو أنشطة صناعية مبتكرة عن طريق التحول الهيكلي الصناعي، ووضع سياسات صناعية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، إذ إن التنويع هو نتيجة لعملية التنسيق والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما نلاحظه في تجارب أمريكا اللاتينية وشرق آسيا [3].

أن للسياسة الصناعية دوراً رئيساً في عملية التحول الهيكلي، فالسياسة الصناعية المصممة بشكل جيد سوف تحدد ماهي العوامل المؤثرة في عملية التحول الصناعي في الوقت الحالي وماهي العوامل التي تسببت في فشل المحاولات السابقة، فضلا عن تحديد الصناعات والأنشطة التي يمكن

---

[1] احمد صالح، السياسة الصناعية والتحول الهيكلي: مدخل للاستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م33، ع2، سوريا،2017، ص187.

[2] نواف أبو شمالة، مصدر سابق، ص78.

[3] **Dani Rodrik**, Industrial Policy for the Twenty-First Century, Faculty Research Working Papers Series, Harvard University ,2004,p10.

أن يستثمر كل منها على حدة وتحديد الموارد والإمكانات والاتفاقات الدولية التي يمكن الاستفادة منها في ذلك[1].

ثانيا // استراتيجيات التصنيع(Manufacturing Strategies)

بعد الحرب العالمية الثانية، حاولت معظم الدول النامية أنعاش اقتصادها الوطني عن طريق تحريك عجلة التصنيع لتلبية الطلب المحلي ، وخلق فرص العمل والدخل للأفراد ، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تصدير سلع وخدمات معينة منتهجة بذلك سياسات واستراتيجيات صناعية عديدة في محاولة منها للحاق بالدول الصناعية وإثبات وجودها على الخريطة الصناعية.

أن سياسة التصنيع هي شكل من أشكال الإستراتيجية الصناعية التي تتكون من مجموعة من السياسات الصناعية المصممة خصيصًا لنقل الاقتصاد المتنامي إلى المرحلة التالية من التنمية الاقتصادية عن طريق تعزيز نمو قطاع التصنيع في الاقتصاد[2].

تظهر التجارب العالمية أن التصنيع هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن وضع استراتيجية تنمية صناعية تلبي تطلعات المجتمع وتتوافق مع إمكاناته المتاحة، وتسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والصناعي في الدولة، تتطلب سياسات صناعية مدروسة ودقيقة للوصول إلى تلك الأهداف.

لقد مرت استراتيجية التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية بالعديد من المراحل ،منها:

1) استراتيجية التصنيع احلال الواردات

بعد حصول البلدان النامية على استقلالها العسكري بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت فيما بعد أن استقلالها العسكري غير كافٍ، وأن النهوض بالواقع التنموي في بلدانها يتطلب استقلالا اقتصاديا عن الخارج، والتخلص من التبعية الاقتصادية عبر سن تشريعات استراتيجية تنموية تشجع على التصنيع، وتركز في مبدأ الاكتفاء الذاتي صناعيا، وسد الطلب المحلي عن طريق السلع التي تنتج محليا، ووضع بعض القيود من الضرائب و التعريفات على الواردات الأجنبية. فالمشكلات الاقتصادية التي واجهتها البلدان النامية ولاسيما العجز الكبير في الميزان التجاري كأن نتيجة انخفاض صادراتها من المواد الأولية التي تسببت في انخفاض الدخل القومي، أما الاستيرادات فهي أيضا واجهت انخفاضاً في الاستيراد السلع الاستهلاكية، مما لم تجد الدولة بديلاً إلا القيام بتطوير صناعاتها المحلية لإنتاج تلك السلع التي كانت تستهلكها كليا أو جزئيا. لذا وضعت

---

[1] منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي (التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي)،انقرة-تركيا، 2017،ص13.

[2] Ken Warwick, Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No.2, Paris,2013,p14.

.

أولا استراتيجيات التصنيع وهي استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات أو استراتيجية تعويض الواردات. في المقابل وضع العديد من السياسات المقيدة للواردات على السلع الصناعية:

أ.فرض تعريفات جمركية بمعدلات متفاوتة على جميع السلع الواردة، حيث تنخفض التعرفة على الواردات من الآلات والمعدات والمواد الخام والمنتجات الوسيطة وتزداد على الأنواع الأخرى من الواردات كافة باستثناء السلع الغذائية مما يشجع ذلك المستثمرين على التصنيع السلع كثيفة رأس المال.

ب. ارتفاع قيمة سعر صرف العملة المحلية، إذ تكون قيمة سعر صرف العملة المحلية أعلى من قيمة العملة الأجنبية، أي المغالاة في قيمة سعر صرف العملة المحلية بهدف تخفيض تكلفة الواردات من الآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة. وفي بعض الأحيان اتبعت تلك الدول التباين في أسعار الصرف باختلاف الواردات، كما هو حال في حالة فرض التعريفات الجمركية.

ت. استخدام نظامي: الرقابة على سعر الصرف الأجنبي واعتماد تراخيص الاستيراد، بحيث لا يمكن استيراد أي نوع من الواردات مالم يتم الترخيص به من الهيئات أو الوزارات المعنية والتي غالبا ما تكون تلك الرخص منحازة للسلع المستوردة من الآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة.

ث. منح القروض الحكومية بأسعار فائدة مخفضة جدا قد تصل إلى أسعار الفائدة الحقيقة سالبة كدعم للمستثمرين لاسيما خلال فترة تأسيس المشروعات الصناعية [1].

الا أن تلك السياسات التي اتبعتها الدول النامية في استراتيجياتها الصناعية كانت نواة الفشل لاستراتيجية إحلال الواردات وزادت من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية التي كانت تعيشها سابقا تلك البلدان. لذا عرفت استراتيجية إحلال الواردات أو ما تعرف باستراتيجية التوجه الداخلي بأنها "استراتيجية تركز في جانب الطلب، أي تهتم بإنتاج السلع التي يحتاجها السوق المحلي لسد الطلب على تلك السلعة التي كانت سابقا تستورد من الخارج"[2]. وعند النظر إلى تلك الاستراتيجية نلاحظها تخلق تغيرات هيكلية في اقتصاد السوق، فهي تلائم بين التكنلوجيا المناسبة وتشجع على الاستثمار الاجنبي وتفرض حماية لتلك الصناعات الناشئة التي كانت في الغالب سلع استهلاكية من المنتجات الغذائية والنسيجية والجلود والبلاستيك.

وتعد أمريكا اللاتينية أولى الدول النامية التي طبقت استراتيجية إحلال الواردات في الاربعينيات من القرن الماضي بعد أزمة الكساد الكبير التي تسببت في النقص الكبير في السلع

---

[1] صقر احمد صقر، مصدر سابق، ص642.

[2] جودة عبد الخالق واخرون، الصناعة والتصنيع في مصرالواقع والمستقبل حتى عام 2020، ط1، المكتبة الاكاديمية، مصر، 2005، ص24.

الاستهلاكية في هذه الدول، بسبب انشغال الدول المصدرة لتلك السلع (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) بالإنتاج الحربي خلال فترة الحرب العالمية الثانية[1]. وفي الفترات اللاحقة أخذ ت الهند استراتيجية إحلال الواردات متبعة في ذلك البدء في الإحلال من أول حلقة في السلسلة الإنتاجية، أي المعدات والآلات الثقيلة ومنها الآلات والمعدات الزراعية التي ساعدت إلى توسع السوق المحلي وتنمية قطاعي الصناعة والزراعة في أن واحد وتطويرها، مما جعل تجربتها من التجارب الناجحة في تطبيق استراتيجيات احلال الواردات[2].

أما فيما يخص الدول العربية النفطية وغير النفطية، فقد اعتمدت كلاهما استراتيجية إحلال الواردات، ففي الدول العربية النفطية اهتمت بالمورد النفطي والصناعات المرتبطة به وأهملت الصناعة التقليدية والحرفية التي كانت تتميز بها، في حين نجد أن الدول العربية غير النفطية قد قامت بإنتاج سلع استهلاكية لمواجهة احتياجات أسواقها المحلية لاسيما من صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ،فضلاً عن بعض المواد الأولية التي تتمتع بها بوفرة في بيئتها المحلية كالجلود ومواد البناء والمنتوجات الزراعية والغابات التي يتم تصنيعها بأساليب بسيطة لتصدر إلى الخارج مثل تصدير السودان الجلود المدبوغة والصمغ وصادرات تونس من زيت الزيتون وغيرها من صادرات أخرى التي وفرت عملات اجنبية لتلك البلدان لابأس بها مكنتها من تمويل صناعاتها في بداية مراحل استراتيجية إحلال الواردات [3].

ويتم تطبيق هذه السياسة عبر مراحل بحيث تكون كل مرحلة مكملة للأخرى:

فالمرحلة الأولى: تسمى هذه المرحلة بمرحلة احلال الواردات من الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة، التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية حديثة ولا رأسمال كبير ولا عمالة فنية متطورة مثل صناعة الملابس والاحذية وكذلك إنتاج المواد الأولية التي تدخل في صناعة النسيج والجلود والخشب، والتي يرافقها إجراءات حمائية عبر فرض تعرفة جمركية عالية على السلع المستوردة مما يجعل أسعارها مرتفعة ليحل محلها السلع المحلية منخفضة الاسعار ملبية بذلك الطلب المحلي المتزايد[4].

المرحلة الثانية: تتمثل بنمط إحلال الواردات الصناعات الوسيطة، ويتم هنا إحلال المنتج المحلي المستورد في كل الصناعات الاستهلاكية، كما يتم البدء في العمل في أحلال المنتجات

---

(1) نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لاحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي-بليدة2، م6،ع2،الجزائر، 2017،ص38.

(2) Anne O. Krueger ,The Benefits and Costs of Import Substitution in India: A Microeconomic Study, University of Minnesota Press,1975,p63.

(3) احمد الكواز ، السياسات الصناعية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص5.

(4) مريم مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية :دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع ، مجلة امارباك مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا، م5، ع12، 2014،ص91.

الوسيطة والرأسمالية المحلية محل الأجنبية لذا تبدأ التعرفة الجمركية على السلع المستوردة وتنخفض بنسب اقل.

المرحلة الثالثة: تتمثل بنمط إحلال الصناعات الإنتاجية، أي التوسع في إنتاج واحلال السلع الوسيطة والرأسمالية مثل الآلات والمعدات الثقيلة، مع البدء في التوجه نحو التصدير[1].أي الانتقال التدريجي من إنتاج السلع الصناعية للسوق المحلية إلى السوق الخارجية.

وفي كل مرحلة من مراحل استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات ينتج عنه خلق سوق محلي للصناعات الجديدة التي تحل محل الواردات المنافسة، مستفيدة من العديد من المزايا منها إجراءات الحماية والقيود التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة ، لأن الصناعات المحلية الجديدة لا تتمكن من دون الإجراءات الحمائية والقيود المفروضة على الاستيراد من منافسة السلع الإنتاجية لا من حيث السعر ولا من حيث الجودة ، أما الميزة الأخرى فهي توفر المواد الأولية والأيدي العاملة المحلية الرخيصة التي جعلت أسعار المنتجات الصناعية المستوردة مرتفعة مقارنة بالسلع الصناعية المحلية الجديدة ، تلك المزايا جعلت الاستثمارات الصناعية أكثر ربحية مما اتاحت الفرص للاستثمار(الحكومي، والخاص)للتوجه للاستثمار في صناعة إحلال الواردات[2].

ويطرح منظرو استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات على الدولة أن تبدأ بإنتاج السلع الرخيصة والبسيطة نسبيا، مثل الملابس، والمنتجات الغذائية والأثاث، وألعاب، لتتحول بشكل تدريجي في استهداف سلع صناعية أكثر تعقيداً، مثل المضخات، والمولدات، والمنتجات المعدنية الأساسية، لتكون في المرحلة الثالثة هي أكثر السلع الصناعية تعقيدا، مثل الكيميائيات، والتجهيزات الكهربائية، والآلات[3]. وبأنها تؤدي إلى إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة تسمح في مراحل لاحقة من تأهيل الملاكات البشرية وتنويع المهارات الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة المشروعات الصناعية هذا من جهة ومن جهة أخرى ستزداد قدرة الدولة على تنويع السلع التصديرية.

إن كثيراً من الإجراءات والسياسات التي طبقتها العديد من الدول النامية خلال فترة الخمسينيات والستينيات كان فيها الكثير من المبالغة والتشديد أنعكس ذلك في إعاقة عملية التصنيع بشكل مستدام ومتكامل نظراً إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج مما دفع ذلك إلى احجام الشركات الجديدة عن استخدام هذه المنتجات كمستلزمات إنتاج في صناعات أخرى، وتفضيلها شراء مدخلاتها من الخارج، والذي نتج عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات التحويلية المحمية وصعوبة تنافسها لقريناتها في الأسواق الخارجية[4].

---

[1] نور الدين شارف ، مصدر سابق، ص39.

[2] حميد جاسم حميد واخرون، الاقتصاد الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1979، ص376.

[3] هيثم عيسى واخرون، الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013، ص400.

[4] صقر احمد صقر، مصدر سابق، ص643.

2) استراتيجيه التصنيع من اجل التصدير

انتشرت استراتيجية التصنيع من أجل التصدير في سبعينيات القرن الماضي بعد فشل الاستراتيجية السابقة في تنميه الاقتصادات النامية، إذ كأن لابد من إيجاد بديل أفضل لتغيير نمط الاستراتيجية السابقة، وذلك عبر التوجه إلى السوق الخارجي والاهتمام بالصادرات.

أن جوهر استراتيجية التصنيع من اجل التصدير هو التركيز في جانب العرض، أي إنتاج سلع للتصريف في السوق الخارجية، والتوفيق بين حركة التجارة الخارجية والتصنيع واستيعاب تقنيات الإنتاج في الخارج يرافقه متابعة حركة الطلب في الأسواق الخارجية ولأساليب المعرفية الجديدة. لذا نجد أن استراتيجية التصنيع من أجل التصدير قد تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هو تطوير الصناعات التي يمكن أن تحل إحلالاً بسيطاً عن المنتجات المستوردة مثل الصناعات الخفيفة التي تستخدم أساليب تقنية بسيطة، وكذلك المصنوعات التجميعية التي تعرف باستخدام الايدي العاملة بنسب اكبر يقابله أجور بسيطة للعمال والتي يمكن عدها منتجات متخصصة ذات ميزة تنافسية يمكن أن تدخل وتنافس في السوق العالمي.

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة بخلق تشابكات بين الفروع الصناعية ووضع مستويات معينة للأجور، لتصبح المنتجات الصناعية أكثر تعقيدا عبر تطويع التقنيات الحديثة ونقلها والبحث المستمر عن منتجات مبتكرة ومخترعة لدعم القدرة التنافسية لصناعاتها عالميا.

وفقا لما سبق يلاحظ في واقع الحال أن البلدان كانت تعتمد على المزج بين استراتيجية إحلال الواردات (مرحلة أولى) ليتبعها فيما بعد استراتيجية التصنيع من أجل التصدير. فالتطور والتقدم الصناعي في بلدان شرق آسيا لاسيما في الصين وكوريا وتايوان وسنغافورة كأن أساسه المزج بين استراتيجيتين فهي اتبعت سياسات تركز في أحلال الواردات وفرض قيود على السلع المستوردة حسب تصنيفاتها، من أجل استكمال بنية هيكلها الصناعي ،لتتحول بعد ذلك إلى سياسة تعزيز الصادرات وتخفيف من إجراءاتها الحمائية، وحدث ذلك تزامنا مع قيام الدولة بالاستثمار في قطاع التعليم لاسيما التعليم الهندسي والمهني والحرفي والتركيز في ابتكار السلع الصناعية الجديدة أو تطوير السلع القديمة المطوّرة لخلق تنافسية محلية ودولية مع السلع الصناعية في دول المتقدمة. لذا فإن نتائج سياساتها التجارية المدروسة حققت طفرات كبيرة في قطاع التصنيع محققة ارتفاعاً في معدلات الدخول لدى الأفراد، وزيادة معدلات الادخار كحصيلة نتيجة زيادة معدلات تصدير السلع الصناعية كثيفة العمالة ،لتتحول صادراتها بمرور الوقت إلى سلع صناعية أكثر تعقيداً[1].

[1]جبر سلامة القريناوي، مصدر سابق، ص108.

لذا ينظر إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير أنها تستغل وفورات الحجم الكبيرة المتحققة في بعض الصناعات مثل صناعة السيارات والبتروكيمياويات لتخفف من مشكلة ضيق الأسواق المحلية ، اذ ساهمت التكنولوجيا الحديثة فضلا عن الأدوات المالية التي اتبعتها الحكومات لتحفيز وتحسين الإنتاجية الى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف ، وعملت أيضاً على رفع الكفاءة الإنتاجية ودرجة التخصص للصناعات المحلية لجعلها قادرة على التنافس في السوق الخارجية، وبما أنها سوف تحقق التخصص في الصناعات المحلية فهذا يعني أنها سوف تحقق الاستغلال الأمثل للميزة النسبية المتحققة عند إنتاج السلع من المواد الأولية المتوفرة بدلا من تصديرها مواد خام كالنفط مثلا ، لتكون النتيجة تنويع السلع التصديرية في الأسواق الدولية وتوفير العملة الصعبة للدولة واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية المتاحة[1].

ولاستمرار التصنيع بذلك الشكل كأن لابد من تدخل الدولة في السياسات الصناعية عبر تعديل نظام الحوافز بحيث ترفع من أرباح المؤسسات التي تبيع إنتاجها إلى الخارج وأن تخفض من أرباحها من مبيعات في الداخل وذلك عبر منح إعانات ضخمة للمصدرين، وجعل سعر الصرف العمل الأجنبية مرتفعاً في الداخل ، وتخفيض القيود الجمركية على الواردات لاسيما التي تستعمل في إنتاج سلع التصدير، وأخيرا ، عدم وضع القيود على أنواع السلع المنتجة أو موارد الإنتاج الداخلة في عملية الإنتاج[2] .

وبالرغم من تلك المزايا التي توفرها استراتيجية التصنيع من أجل التصدير إلا إنها واجهت العديد من الانتقادات التي ظهرت في تجارب البلدان النامية منها:[3]

أ- تجعل الاقتصادات البلدان النامية في حالة تبعية اقتصادية مع العالم الخارجي عن طريق ارتباط البلدان النامية بالشركات الأجنبية عن طريق الاستثمارات الأجنبية، والتي تمول المنشآت الصناعية بالمعدات التكنولوجية وتسويق الإنتاج، فضلا عن مشاركتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من توسيع المشاريع الصناعية وفق لمصالحها الفردية، تاركة المشاكلات الاجتماعية من توفير فرص للعمال المحليين وتأهيلهم والمشاكلات البيئية من تلوث صناعي على عاتق الدولة المضيفة.

ب- العبء الاقتصادي الكبير الذي تتحمله موازنة الدولة جراء المساعدات الكبيرة التي تقدمها للصناعات التصديرية، والتي تضعف قدرة الدولة في التحكم بصناعتها وتوجيهها لمصلحة

---

(1) باسم الجميلي، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة ، ط1،دار الكتب العلمية ، بيروت، 2006، ص57.
(2) صقر احمد صقر،مصدر سابق ،ص644.
(3)باسم الجميلي، مصدر سابق، ص58.

الاقتصاد الوطني كما حدث في سنغافورة وكوريا الجنوبية جراء تصنيعها الأجهزة الكهربائية وتصديرها للمصانع الام المنتجة في اليابان.

ت- ازدواجية الاقتصاد القومي

لقد أدت هذه الاستراتيجية إلى تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعين قطاع متطور تقنيا الذي يتمثل بقطاع الصناعات التصديرية وما يرتبط بها من قطاعات خدمية، وقطاع متخلف ويتمثل في القطاع الزراعي وما يرتبط به من أنشطه أخرى، مما نتج عنه حالة من عدم التوازن في الاقتصاد القومي.

3) **استراتيجيه التوجه الداخلي أو الاعتماد على الذات**

بعد فشل الاستراتيجيتين في تحقيق التنمية الصناعية في أطار تنمية اقتصادية شاملة فكلاهما احدث خللاً هيكلياً وأدت الى تضخم ، فالتكنلولوجيا الحديثة بقيت محصورة في قطاعات مختارة بدلاً من استيعابها في كافة القطاعات الإنتاج مما اصبح هناك قطاع قائد يمثل بقطاع الصناعة وقطاع متخلف متمثلاً بقطاع الزراعة. لذا بدأت البلدان النامية تنحي منحى جديداً في تفكيرها، وذلك بوضع استراتيجية صناعية تتجاوز عقبات السياسات السابقة متوجهة بالإنتاج نحو اشباع الحاجات الأساسية للسوق الداخلية. وتشير سياسة الاعتماد على الذات إلى توجه المجتمع بالاعتماد على ذاته أو نفسه نحو تحقيق الإنتاج الصناعي المحلي اعتمادا على ما يتوفر لديها من موارد طبيعية وبشرية وتكنولوجية[1].وهذا لا يعني عدم الاستيراد أو التصدير ولكن يكون ذلك في حدود معينة ويبقى الهدف الأساسي للتصنيع هو توفير الاحتياجات الأساسية اعتمادا على قدرة الاقتصاد الصناعية الذاتية.

أن التنمية الصناعية القائمة على إستراتيجية التوجه الداخلي والاعتماد على الذات ترمي إلى تحديد الأهداف الإنتاجية والاستثمارية الأنشطة الصناعية كافة المنتجة للسلع الاستهلاكية والوسيطة بصورة متوازنة انطلاقا من الحاجات الأساسية للسكان، كما ترمي التنمية الصناعية في إطار هذه الإستراتيجية إلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع العالم الخارجي انطلاقا من الاعتماد على الموارد المتاحة للاقتصاد القومي.

لذا فأن استراتيجية الاعتماد على الذات تتطلب تحولات هيكلية في الاقتصاد تتم عبر طريقين:

أ- تغيرات داخلية: وهي التغيرات التي تهدف إلى توسيع الطلب المحلي على المنتجات الصناعية عن طريق تغير أنماط التوزيع في الدخل، والسيطرة على الفوائض الاقتصادية التي تكون خاضعة لسيطرة رأس المال الأجنبي واستخدامه بشكل كفوء ورشيد في تحقيق التنمية

[1]افاطمة الزهراء زرواط ،مصدر سابق، ص24.

الاقتصادية وزيادة برامج التأهيل والتدريب العاملين في القطاع الصناعي، التي تنعكس بزيادة إنتاجية العامل وتحسين مستويات المهارة لديهم، التطوير التكنولوجي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ب-تغيرات خارجية: وهي التغيرات المرتبطة بالعلاقات الدولية والمتمثلة بإصلاح الهيكل التجاري، والتدفقات النقدية الدولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والتعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية نفسها مما سيحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا الطرفين. وتعتمد هذه الإستراتيجية على تطوير للتكنولوجيا التقليدية (كثيفة العمل) وتطويع التكنولوجيا المستوردة للظروف المحلية والاستفادة من القوى البشرية المحلية وما يتطلبه ذلك من تخطيط للقوى العاملة، كما إن هذه الإستراتيجية تتجه نحو السوق الداخلية مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الخارج[1].

لذا هناك من يرى أن هناك قواسم مشتركة ما بين استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية الاعتماد على الذات فكلاهما يسيران على المبدأ والاسس والغايات نفسها، إذ يسعى كلاهما إلى تقليص الاستيرادات من الخارج والاعتماد على المنتج المحلي عن طريق الاعتماد على الإمكانات والموارد المادية والبشرية المتاحة، وجعل التنمية المستقلة الهدف الواجب تحقيقه كنتيجة نهائية عبر اعتماد المجتمع على نفسه، وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية من نشر المعارف، وتكوين المهارات، وتأهيل الملاكات البشرية[2].

إلا إن المبالغة في تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات في الدول النامية لاسيما الصغيرة قد ترتب عليه إقامة الكثير من المشاريع غير الاقتصادية وذات تكلفة عالية نتيجة لعدم فهم وأدراك الحكومات السياسات والاستراتيجيات التي تناسب ظروف بلدانهم [3].

4) استراتيجية التصنيع الثقيل واستراتيجية التصنيع الخفيف

تختلف الدول باليات اعتمادها الاستراتيجيات الصناعية، فهناك من يعتمد على أساس الصناعات الثقيلة في حين تلجأ دول أخرى إلى الصناعات الخفيفة وسيلة لتنمية اقتصادها، فاستراتيجية الصناعات الثقيلة من الاستراتيجيات التي تعطي الأولوية للاستثمار في إقامة الصناعات القاعدية أو الأساسية بهدف تهيئة المجال لقيام الصناعات الأخرى، لغرض التكامل الصناعي فيما بينها. كما تركز استراتيجية الصناعات الثقيلة في الارتباطات الوثيقة بين نمو حجم الاستثمار وحجم الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة فزيادة قدرة هذا القطاع على إنتاج السلع

---

(1) علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية ، ط1،حوض الفرات ، النجف، 2017، ص107.

(2) باسم جميلي، مصدر سابق،ص59.

(3) الصادق محمود عبد الصادق، ضعف استراتيجيات التصنيع وسياساتها في الدول النامية ، مجلة الجامعة الاسمرية، الجامعة الاسمرية الإسلامية ،ع17،ليبيا، 2012 ص426.

الإنتاجية ينتج عن زيادة الطاقة الإنتاجية ،مما يؤدي إلى تعاظم قدرة الاقتصاد لوطني على استيعاب اكبر حجم ممكن من الاستثمارات بما يضمن استمرارية زيادة الدخل الوطني ،لذا تعد الصناعات الثقيلة أساسا للبنيان الصناعي الوطني ويخدم أغراض تعويض الاستيراد لاسيما للمنتجات المعدنية وغير التعدينية فضلا عن إمكانية هذا النمط من التصنيع على إنتاج موارد اساسية وحيوية لتوسيع الصادرات فهو نمط يتميز بكونه محفزا تنمويا ممتازا[1].

إن رؤوس الأموال الضخمة والاستثمارات الكبيرة في التكنلوجيا المستخدمة الشرط الأساسي لقيام استراتيجية التصنيع للصناعات الثقيلة فهي تتضمن السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية من (الورق ومشتقاته والمواد الكيميائية والبترول) فهي بالأساس تستند إليه العمليات النهائية التي تتولاها فيما بعد الصناعات الخفيفة (السلع الاستهلاكية الأساسية المنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات النسيجية والجلدية والمنتجات الخشبية والاثاث).

ومع ذلك فقد واجهت هذه الاستراتيجية العديد من الانتقادات بأنها تستنزف القدرات المالية في البلد بسبب تكاليفها الاستثمارية العالية من ضخامة رؤوس الأموال والمستلزمات التكنولوجية الكبيرة من صيانة وتدريب العاملين عليها التي غالبا ما تم استعانة بالخبرات الأجنبية مما جعل القوى العاملة المحلية بعيدة عن هذه الصناعات ومن ثم تزايد معدلات البطالة، وكما أن التكاليف العالية للإنتاج جعلت فرصة تنافسها في الأسواق الخارجية صعبة ،فضلا عن ضيق السوق المحلي و اكتظاظ المدن بالمهاجرين من الأرياف ،مما أثر ذلك سلبا في قطاع الزراعة[2]. كل تلك النتائج السلبية جعلت هذه الاستراتيجية مهددة بالفشل.

أما الصناعات الخفيفة التي تعد النمط المكمل للصناعات الثقيلة، فالكثير من الدول تنظر اليها بانها من الصناعات التي تسهم في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتميز بانخفاض حجم استثماراتها وقلة استخدامها للتكنولوجيا المتطورة واعتمادها على عدد كبير من العمال كون اغلب منتجات تلك الصناعات هي سلع استهلاكية كالمنتجات الغذائية المشروبات والمنتجات النسيجية والجلدية وغيرها. لذلك لا يمكن عد النمطين بديلا للأخر ولا يمكن الاهتمام بنمط وأهمال النمط الآخر فكلاهما مكمل للأخر وفقا للسياسات الاقتصادية الصناعية.[3]

---

(1) هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2005، ص20.

(2) عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانيه، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص102.

(3) سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، بحث منشور في المؤتمر الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة بليدة، الجزائر، 2018، ص4.

5) **استراتيجية التصنيع كثيفة الرأسمال واستراتيجية التصنيع كثيفة العمل.**

يؤدي التباين في الموارد الطبيعية والبشرية لكل دولة إلى تبني استراتيجية صناعية معينة، فبعض الدول تتميز بكثافة سكانية كبيرة مقارنة بدول أخرى كالصين مثلا، وهناك اقتصاديات دول معينة تتميز بوفرة الموارد الطبيعية مقارنة بأخرى كدول الخليج العربي وهذا ماأكدت علية نظرية هكشر- اولين .فالدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية تتبنى استراتيجية التصنيع القائمة على الصناعات كثيفة العمل حتى تحد من ظاهرة البطالة، في حين تتبنى الدول التي تملك موارد طبيعية معتبرة استراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات كثيفة رأس المال من أجل استغلال مواردها الطبيعية.ويتميز نمط كثيف الرأسمال بإنتاجية مرتفعة وباستخدام التكنولوجيا الحديثة وبتوفير فرص العمل وبخلق مدخرات كبيرة وبدخول كبيرة لأصحاب عناصر الإنتاج، إلا إن تطبيقه في الدول النامية تواجهه عوائق كثيرة من بينها الظروف التي تعاني منها وعدم قدرة استيعاب التكنولوجيا الحديثة .أما نمط التصنيع كثيف العمل فيتميز بالبساطة فلا يتطلب مستلزمات كبيرة وتكنولوجيا عالية، فضلاً عن توفيره عددا كبيرا نسبيا من فرص العمل مثل الصناعات الاستهلاكية[1].

6) **استراتيجية السلاسل القيمة العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمي.**

تعد استراتيجية سلاسل القيمة العالمية من استراتيجيات التصنيع الحديث التي ظهرت في العقد الأخيرة من القرن العشرين، عندما بدأت بوادر العولمة والشركات المتعددة الجنسيات تظهر شكلاً جديداً من التصنيع عن طريق تجزئة الإنتاج العابر للحدود الوطنية. فكانت أولى الاتفاقيات التجارية العابرة للحدود يتم فيها تجزئة الإنتاج بين دولتين هي اتفاقية السيارات بين الولايات المتحدة وكندا عام 1965، لتقوم من بعدها شركة فورد موتورز بأنشاء مصنع في إسبانيا لتجميع المنتجات المصنعة كافة من جميع أنحاء أوروبا خلال المدة 1973-1976. لتظهر بعد ذلك فكرة العناقيد الصناعية التي طرحها (مايكل بورتر)[2] ، وظهر ذلك من خلال تحليله لمفهوم الميزة التنافسية المبني على أساس مفهوم الميزة النسبية الخاص ل(دايفيد ريكاردو)، إذ بين (بورتر) إن المؤسسات تصبح قادرة على التنافس وتنجح في الوصول الى ألاسواق العالمية في حال تبنت استراتيجيات تحسن الابتكارات بشكل دائم ومستمر ، ليوضح ذلك من خلال وضعه نموذج بشكل ماسة يمثل

---

[1] سعود وسيلة، قاسمي كمال، مصدر سابق،ص4.

[2] العناقيد الصناعية من وجهة نظر مايكل بورتر بانها" مجموعة من الصناعات المترابطة جغرافيا"

العوامل المهمة واالساسية للبلد من اجل الوصول الأسواق العالمية في صناعة معينة، إذ وضح بأن الطبيعة المنظمة (المنهجية) للماسة تعزز العناقيد الصناعية عن طريق تطوير المزايا التنافسية، والكيانات االخرى المهمة للمنافسة، لذا فهي تمتد من المنبع وصو ال الى المصب مروومع نهاية فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات استغلت الشركات متعددة الجنسية انخفاض الأجور والتكاليف في بعض الدول الصناعية الجديدة من شرق آسيا لتسهيل الامدادات من حيث الوقت والكلفة ، فضلا عن الاتفاقيات التجارية التي نشأت بين العديد من الدول ساعدها في ذلك انهيار جدار برلين وانضمام بلدان أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي بهياكل الإنتاجية وتكاليف مختلفة عن أوروبا الغربية[1] كل تلك العوامل فضلا عن التوجهات الدولية الحديثة بضرورة التوجه نحو سياسات صناعية انتقائية، تدعم مسار التنمية وتطوير هيكل الإنتاج الصناعي، برز مفهوم سلاسل القيمة العالمية* (Global value chanis) لتطوير المنتجات ونشوء شبكات الإنتاج العالمي**(global production networks) ولتقييم الدول مدى تطورها وكفاءتها صناعيا واقتصاديا بمدى قدرتها على الانخراط في سلاسل القيمة التي تمثل (80%)من التجارة الدولية[2].

[1]UNIDO, GLOBAL VALUE CHAINS AND INDUSTRIAL DEVELOPMENT: Lessons from China, South-East and South Asia,2017,P.3.

* سلاسل القيمة العالمية ونقصد بها بشكل مبسط توزيع خطوات او مراحل انتاج السلعة معينة بين اكثر من دولة او شركة.

** شبكات الإنتاج العالمي وهي تشير على كيفية ربط منتجات في سلاسل العالمية تحت رعاية شركة واحدة تنظم العمليات الإنتاجية بمعايير ومواصفات تحددها الاستراتيجية الشركة والنمط التكنولوجي المستخدم من قبل تلك الشركة وتستفيد الكيانات الأخرى المرتبطة بتلك الشركة من نقل وتملك التكنولوجيا الى صناعتها.

[2] نواف أبو شمالة، مصدر سابق،ص82.

الفصل الثاني

التجارب الدولية في تنويع الصناعة التحويلية

تمهيد

استطاعت العديد من الدول النامية والناشئة، سواء كانت غنية أو قليلة الموارد الطبيعية من تنويع اقتصاداتها ومن ثم تحقيق معدلات نمو عالية على المدى الطويل عن طريق الانتقال من الاقتصادات تعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصادات تهتم بالإنتاج الصناعي والمنتجات التكنولوجية. وان الاخذ بتجارب الدول الاسيوية وامريكا اللاتينية، مثل: ماليزيا وتشيلي وإندونيسيا كونها تمكنت من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة في وقت قصير، عن طريق توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، ولاسيما صناعة السيارات والطيران، والصناعات الإلكترونية والصناعات الغذائية.

ويتجلى العامل المشترك بين هذه التجارب التنموية في حقيقة أنها اعتمدت على الاستثمار الأجنبي المباشر لتنويع اقتصادها وبناء قدراتها الصناعية في وقت معقول، مع اتباعها إصلاحات اقتصادية جذرية هياكلها التشريعية والمؤسسية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه التجارب لأنها تهم الدول النامية ومنها العراق كونها مرت بظروف إنمائية صعبة من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستويات المعيشة، وكان اقتصادها يعتمد في بداياته على قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، مثل: إنتاج بعض المواد الخام والمنتجات الزراعية وصناعة سلع ذات موارد طبيعية، ومن ثم يمكن الإفادة من هذه النماذج في تطوير الصناعة التحويلية وتنويعها، وللوقوف على هذه التجارب سيتم تناولها عن طريق المباحث الآتية:

المبحث الأول: تجربة ماليزيا في تنويع الصناعة التحويلية.

المبحث الثاني: تجربة تشيلي في تنويع الصناعة التحويلية.

المبحث الثالث: تجربة إندونيسيا في تنويع الصناعة التحويلية.

المبحث الأول: تجربة ماليزيا في تنويع الصناعة التحويلية

ماليزيا احدى الدول الاسيوية التي نجحت في تنويع اقتصادها عن طريق تنويع صناعتها التحويلية والاستخراجية، في محاولة منها للحد من اعتمادها على إيرادات النفط والتخلص من فخ الريعية . وفي هذا المبحث سيتم تناول الاقتصاد الماليزي بشكل مختصر ليتم طرح فيما بعد تطور الصناعة التحويلية والاستراتيجيات الصناعية التي اتبعتها الحكومة للنهوض بقطاع الصناعة. كما سيتم تناول التنويع في الصناعة التحويلية والفوائد التي نتجت عنها وقياس التنويع الصناعي في أهم المدن الماليزية.

أولا: نبذة عن الاقتصاد الماليزي

تعدُّ التجربة الماليزية من التجارب الناجحة والمثيرة للإعجاب فيما حققته من انجازات تنموية كبيرة في اقتصادها، فبعد استقلالها عام 1957تحول هيكل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على الزراعة وتمثل فيه (45.7%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى اقتصاد صناعي متوسط الدخل يستخدم ما يقرب من (61%) من القوى العاملة[1].

لقد اعتمدت في مبادئها التنموية على نظرية الاوز الطائر* التي تركز في دور الصناعة في التنمية الاقتصادات الاسيوية، فخلال العقود السابقة أصبح قطاع الصناعة مصدرا رئيساً في توفير العملة الأجنبية التي تجنيها من تصدير منتجاتها الصناعية لمختلف دول العالم. ولقد سعت بعد استقلالها عام 1957 إلى استحداث وتطبيق استراتيجيات صناعية تقوم على دعم وتطوير الصناعات المحلية القادرة على المنافسة محليا ودوليا، مستفيدة من دخول الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير اغلب هياكلها الصناعية وقيامها بتطوير قدراتها التعليمية وتدريب عمالها، والتي نتج عنه تحول اقتصادها من مصدر رئيس للسلع الأولية إلى مصدر رئيس لسلع صناعية ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي وتقني عاليين، وإحداث تغيرات جوهرية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي للبلد.

يعد اقتصادها رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد تايلاند والفلبين وإندونيسيا، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (4.8%) في عام2019 [2]. نلاحظ من الجدول (1) أنَّ نمو الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بمعدلات مرتفعة وصلت إلى(10%)عام 1996وهو أعلى معدل خلال المدة (1990-2019) نتيجة لتزايد حجم الاستثمارات الاجنبية في قطاع الصناعة التحويلية، زاد من نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، إلا إنَّه مع حلول عام 1998 وظهور الأزمة الاسيوية بدأ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ينخفض إلى(128.33) مليار دولار أمريكي

---

[1] OECD Economic Surveys: Malaysia, July 2019,P14.

* نظرية الاوز الطائر هي النظرية التي جاء بها الياباني أكاماتسو كانامي عام 1937 ، التي تفسر أنماط النمو الإقتصادي في الدول النامية والتي شاع صيتها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.،وتشرح النظرية عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول الاسيوية، بأن في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية و تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وإندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا والفيتنام، وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الإقتصادي في كل دولة.

[2] Organisation for Economic Co-operation and Development(OECD), Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2019:TOWARDS SMART URBAN TRANSPORTATION, France, 2019,p1.

بمعدل نمو سنوي (-7.4%) ،لذلك التجأت الحكومة إلى زيادة الانفاق العام لتحريك عجلة التنمية في الاقتصاد ،وتعميق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها، ،مثل: سنغافورة وإندونيسيا. في عام 1999 بدأ الاقتصاد الماليزي يتعافى من أضرار الأزمة الاسيوية ليحقق معدل نمو (6.1%)، وليستمر في ازدهاره خلال المدة بين (1999-2008)، وعلى الرغم من تعرض الاقتصاد الماليزي إلى الأزمة المالية العالمية إلا إنَّها كانت اخف حدة من الأزمة الآسيوية فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي من (219.90) مليار دولار أمريكي عام 2008 إلى (216.57) مليار دولار أمريكي عام 2009، أي بمعدل نمو سنوي (-1.5%) ، لتثبت للعالم أنَّ السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة الماليزية بعد الأزمة الاسيوية أسهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات التضخم والديون الخارجية عن طريق بناء سوق مالي متطور وخلق مؤسسة شفافة وحكيمة متمثلة: بالبنك المركزي، ليرتفع الناتج المحلي الاجمالي إلى (363.96) مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي (4.3%) في عام 2019 .

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في ماليزيا للمدة بين (2019- 1990)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولارأمريكي)	معدل النمو (%)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولارأمريكي)	معدل النمو (%)
1990	74.63	-	2005	186.90	5.3
1991	81.75	9.6	2006	197.34	5.6
1992	89.02	8.9	2007	209.77	6.3
1993	97.82	9.9	2008	219.90	4.8
1994	106.83	9.2	2009	216.57	-1.5
1995	117.33	9.8	2010	232.65	7.4
1996	129.07	10	2011	244.97	5.3
1997	138.52	7.3	2012	258.38	5.5
1998	128.33	-7.4	2013	270.51	4.7
1999	136.21	6.1	2014	286.75	6.0
2000	148.27	8.9	2015	301.36	5.1
2001	149.04	0.5	2016	314.76	4.5
2002	157.07	5.4	2017	333.06	5.8
2003	166.17	5.8	2018	348.95	4.8
2004	177.44	6.8	2019	363.96	4.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/country/MY

نلاحظ من الجدول(2) أنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع من (4139) الف دولار أمريكي امريكي عام 1990 إلى (11391) الف دولار أمريكي عام 2019 ،أي بمعدل نمو مركب (3.43%) خلال المدة (1990-2019) . وكما نلاحظ أنَّه بالرغم من التزايد المستمر في معدلات النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلا إنَّه تعرض إلى تباطؤ في الأعوام (1997، 2000، 2008، 2019)، إذ بلغ معدل نمو نصيب الفرد(-

9.7%، -1.7 %، -3.3 %، - 6.8%) نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمتين العالميتين وتزايد حجم السكان في ماليزيا.

في عام 1990 اطلقت الحكومة الماليزية استراتيجية تنموية تأمل فيها أنً تصبح دولة متقدمة ذات الدخول المرتفعة عام 2020 ،الا ان تلك الآمال لم تتحقق، ففي آخر تصنيف للدخول نشر من قبل البنك الدولي أنً نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مرتفعة الدخول يجب أنً يتجاوز(12.375) الف دولار أمريكي عام 2019 و(12.535)الف دولار أمريكي عام 2020، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (11391) الف دولار أمريكي عام 2019، وهو أقل من الدخول المصنفة من قبل البنك ، لتصنف ماليزيا بأنها من البلدان متوسط الدخل التي تتراوح دخولهم بين (3.996- 12.375)الف دولار أمريكي .

جدول(2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في ماليزيا للمدة (2019-1990)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولارأمريكي)	معدلالنمو (%)	السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولارأمريكي)	معدلالنمو (%)
1990	4139	6.6	2005	7274	3.5
1991	4414	6.1	2006	7531	4.2
1992	4684	7.2	2007	7850	2.8
1993	5020	6.5	2008	8073	-3.3
1994	5347	7.1	2009	7808	5.6
1995	5727	7.2	2010	8247	3.7
1996	6141	4.6	2011	8550	4.0
1997	6424	-9.7	2012	8888	3.3
1998	5802	3.6	2013	9179	4.6
1999	6010	6.4	2014	9601	3.7
2000	6392	-1.7	2015	9955	3.0
2001	6286	3.2	2016	10258	4.4
2002	6488	3.7	2017	10707	3.4
2003	6727	4.7	2018	11067	2.9
2004	7043	3.3	2019	11391	-6.8

Source: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=MY

ثانيا: تطور قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا

شهد قطاع الصناعة التحويلية توسعًا سريعًا منذ السبعينيات، بهدف إنتاج سلع للتصدير والابتعاد المنتجات المستوردة بتلك المصنوعة محليًا. ومع أواخر العقد الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، أصبح قطاع الصناعة التحويلية العمود الفقري للنمو الاقتصادي في ماليزيا. إذ يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2000 شكل ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي أي (30.9%)، في حين أسهمت القطاعات الأخرى التي برزت خلال العقود الأخيرة التجارة والخدمات المالية بنسب (13.4%، 13.5%) على التوالي. ونلاحظ من الجدول (3) أنً نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية قد ظلت ثابتة نسبياً خلال الأعوام (2015-2019) عند

(22%)، ويعود ذلك إلى تراجع حجم الصادرات الصناعية بسبب الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتحدة اللذين يعدَان أحد الأسواق المهمة لماليزيا وكذلك الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من حالة ركود الاقتصادي.

جدول (3) مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة - 2019 (1990) (%).

السنة	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	بناء	ماء وكهرباء وغاز	تجارة	نقل و مواصلات	خدمات مالية	خدمات أخرى
1990	16.3	9.4	24.6	3.5	2.7	13.2	6.7	8.2	7.2
1991	14.9	9.0	25.6	3.7	2.4	14.0	6.7	8.6	7.4
1992	14.6	8.6	25.1	3.8	2.7	14.5	6.5	9.5	7.4
1993	12.9	7.5	26.2	3.8	3.1	14.6	6.7	10.9	7.4
1994	11.6	7.3	26.7	4.0	3.3	15.0	7.2	10.4	7.5
1995	10.3	8.2	27.1	4.4	3.5	15.2	7.4	10.4	7.7
1996	9.8	7.7	29.1	4.7	3.5	14.9	7.2	11.0	7.5
1997	9.2	7.3	29.9	4.8	3.1	15.0	7.5	12.2	7.5
1998	9.6	7.9	27.9	4.0	3.7	15.6	8.1	12.9	8.3
1999	9.1	7.9	29.4	3.6	3.7	15.2	7.9	12.9	8.0
2000	8.6	10.6	30.9	3.9	3.0	13.4	7.0	13.5	6.0
2001	8.5	10.3	29.4	4.0	3.1	13.7	7.4	14.1	6.2
2002	8.3	10.2	29.0	3.9	3.1	13.5	7.3	14.7	6.1
2003	8.4	10.3	30.0	3.8	3.1	13.0	7.2	14.5	6.0
2004	8.2	10.0	30.7	3.5	3.1	13.2	7.3	14.2	5.9
2005	8.3	13.3	27.6	3.0	2.6	13.7	6.7	12.1	5.1
2006	8.3	12.4	28.0	2.8	2.6	13.9	6.8	12.4	4.9
2007	7.9	11.9	27.2	2.9	2.5	15.0	6.9	13.1	4.9
2008	7.8	11.1	26.1	2.8	2.5	15.8	7.0	13.6	5.0
2009	7.9	10.5	24.2	3.1	2.6	16.4	7.2	14.4	5.2
2010	10.1	10.9	23.4	3.4	2.7	16.4	8.3	11.4	4.5
2011	10.2	9.9	23.5	3.4	2.7	16.6	8.4	11.6	4.5
2012	9.8	9.5	23.2	3.8	2.6	16.5	8.6	11.8	4.4
2013	9.5	9.2	22.9	4.0	2.6	16.7	8.8	11.7	4.5
2014	9.2	9.0	23.0	4.3	2.6	17.1	9.0	11.6	4.4
2015	8.3	8.8	22.3	4.7	2.7	18.7	8.9	11.1	4.9
2016	7.6	8.6	22.3	4.8	2.7	19.1	9.1	11.0	4.9
2017	7.6	8.1	22.3	4.9	2.6	19.3	9.3	11.0	4.9
2018	7.3	7.6	22.4	4.9	2.6	20.0	9.5	11.2	4.9
2019	7.1	7.2	22.2	4.7	2.7	20.5	9.7	11.4	5.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Department of Statistics. MALYASIA2015-2019.Annual gross domestic product. 13may 2020.p31.

إن نمو قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا كان مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمار الأجنبي المباشر، والذي نما بسرعة منذ منتصف الثمانينيات وجذبه في ذلك سياسات الاستثمار المواتية والعمالة الرخيصة نسبيًا وتطور أسواق المال والبنية التحتية المتقدمة. وتعد اليابان أكبر مستثمر في ماليزيا تليها تايوان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن

تدفقات الأموال من دول الإقليم، ،مثل: :هونج كونج وسنغافورة ، ليبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية (18.811) مليار دولار أمريكي عام 1995. وعلى الرغم من تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمتين: الأزمة الآسيوية 1998والأزمة المالية العالمية 2009، إلا إنَّه حقق زيادات مستمرة في حجم الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى (22656، 34837) مليون دولار أمريكي خلال الأعوام (2000، 2010) على التوالي ، في ظل الإجراءات التحفيزية التي اتبعتها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي، منها: إمكانية الشركات الأجنبية أنَّ تمتلك (100%)من اعمالها التجارية في ماليزيا دون قيود، ويمكن تقديم عطاءات لمشاريع دون الحاجة إلى شراكة محلية ، لتتوجه بعد ذلك اغلب الاستثمارات الأجنبية نحو ماليزيا ولتصل ذروتها في عام 2019 ليبلغ (64094) مليون دولار أمريكي

جدول(4) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية للمدة (1990-2019)
(مليون دولار أمريكي)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
حجم الاستثمار)الأجنبي مليون دولار أمريكي (	-	18811	22656	29737	34837	52448	64094

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منشورة على موقع وزارة الإحصاء الماليزية
https://www.dosm.gov.my/v1/index.php

لم تزد الصناعة التحويلية حصتها من الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل كان لها النصيب الاكبر من العمالة .ففي عام 1985 بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية (850.400) عامل لترتفع إعدادهم إلى (2214883)عامل عام2019 أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ، مقسمين حسب القطاعات الفرعية الرئيسة في الصناعة التحويلية في ماليزيا ،هي[1]:.

- المنتجات الكهربائية والالكترونية والبصرية المساهمة الأكبر في عدد الوظائف، إذ كانت نسبة العاملين فيه (25.1%) أي (556.149) عاملاً.
- قطاع البترول والمواد الكيميائية والمطاط والمنتجات البلاستيكية التي بلغت نسبة العاملين فيه (17.7%) أي (391.763)عاملاً.
- قطاع المنتجات المعدنية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة فقد بلغت نسبة عدد العاملين فيها (15.9%) أي (352.151)عاملاً.

[1] Department Of Statistics Malaysia, Annual Economic Statistics 2018 (MANUFACTURING SECTOR), 2019 ,p.2.

ثالثا: التنويع قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا

لم تكن قضية التنويع الاقتصادي جديدة على الاقتصاد الماليزي، ففي وقت مبكر أدركت الحكومة الماليزية أنَّه من الضروري تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد عن طريق استغلال وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها ماليزيا من :(مطاط وقصدير ونفط وغاز وزيت النخيل)، فضلا عن موقعها الجغرافي لتغيير هيكلها الاقتصادي للتحول من اقتصاد زراعي تعديني إلى اقتصاد صناعي متنوع.

لذلك نجد أنَّ فترة الستينيات والسبعينيات قد سعت الحكومة للتنويع الصناعي عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لإنتاج سلع استهلاكية لسد الطلب المحلي. وقامت بأنشاء هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية ، والتي تعزز عملها بوجود قوى عاملة رخيصة نسبيًا ومتعلمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا .و كما تبنت الحكومة العديد من السياسات الصناعية لدعم استراتيجيتها الصناعية القائمة على التصدير لدعم المصدرين، بتقديمها الإعفاءات الضريبية وإنشاء مناطق لتصدير ، واستخدام التعريفات والقيود المفروضة على الواردات والمشتريات الحكومية لتشجيع الصناعات المحلية على الانتاج، ولاسيما الصناعات القائمة على الموارد المحلية.

الا ان الانخفاض الحاد في أسعار المواد الخام الأساسية (القصدير والمطاط والكاكاو) والاحتياطيات المحدودة من الموارد غير المتجددة من النفط والغاز في أوائل الثمانينيات، تطلب من الحكومة صياغة استراتيجية للتنويع الاقتصادي من أجل تقليل التعرض للصدمات في المستقبل بالتحول نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى ، والحد من التركيز المفرط في السلع الأساسية في المراحل الأولى من الإنتاج لاسيما القصدير والمطاط والتي وصلت إلى (33%) من الناتج المحلي الإجمالي و (77%)من الصادرات[1] . وعن طريق استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها ماليزيا نفذت ثلاث سياسات لتنويع الصناعة التحويلية، والتي هي: التنويع الافقي في الصناعة التحويلية، والتنويع العمودي للصناعة التحويلية، والتنويع الموقعي في الصناعة التحويلية.

1. التنويع العمودي في قطاع الصناعة التحويلية

يقوم التنويع الرأسي او العمودي على نقل سلسلة القيمة للسلع الأساسية من الأنشطة من المرحلة الأولى إلى الأنشطة النهائية ذات قيمة المضافة الأعلى.

وقد ظهر التنويع العمودي في الصناعات التحويلية القائمة على الموارد المحلية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما اتبعت الحكومة الماليزية استراتيجية التصنيع من اجل احلال الواردات لمعالجة سد الطلب من السلع الاستهلاكية عن طريق الاعتماد على الموارد المحلية ، مما شجعت الحكومة الماليزية الشركات المحلية على إنتاج مختلف السلع المستوردة ،بتقديمها الحوافز المالية والتشريعية كافة لجذب الاستثمار الأجنبي وتوفيرها البنية التحتية الصناعية وفضلا عن توفر العمالة المنخفضة التكلفة، مما شجع ذلك المؤسسات الصناعية الجديدة على زيادة العرض

[1]Organisation for Economic Co-operation and Development(OECD), OECD Economic Surveys: Malaysia ,ECONOMIC ASSESSMENT, France, 2016,p18.

المحلي للسلع المستهلكة لتحل محل ظهور السلع المستوردة ،مثل: الصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والمواد الكيميائية[1]. إذ انخفض معدل استيراد السلع الاستهلاكية، مثل:الأغذية والمشروبات والسلع الاستهلاكية المعمرة من(47%)عام 1961 إلى(27 %) في عام 1970[2].

إن اتباع الحكومة استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد جراء الاعتماد المفرط على تصدير المواد الخام وسلع الأولية (لاسيما بعد أزمة الطفرة النفطية عام 1983)، إذ اتبعت الحكومة التنويع الرأسي لتطوير الصناعات التحويلية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بإنتاج المطاط الطبيعي وزيت النخيل والنفط في المنبع ، فنتج عن ذلك منتجات أكثر تعقيداً وتطوراً ،مثل: الصناعات البتروكيمياوية ، والمواد الكيمياوية ، والنفط المكرر، وزيت النخيل والقفازات المطاطية، والمنتجات الوقائية. إذ اهتمت الحكومة الماليزية بتنويع صناعة المطاط وزيت النخيل اللذين يعدان من الصناعات القائمة على الموارد المحلية، عن طريق الاهتمام بجودة إنتاج المطاط الخام الطبيعي وزيت النخيل الخام ،لأنه يمكّن ماليزيا من التنافس مع منتجين الاخرين ،مثل: إندونيسيا ، والاهتمام بتصنيع منتجات جديدة من المطاط الطبيعي وزيت النخيل خام ،مثل: (الإطارات ،والقفازات، والكيماويات ،والديزل الحيوي القائم على النخيل) . وقد نفذت الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات لتنويع صناعة المطاط وزيت النخيل منها:

أ- تقديم الدعم الحكومي للشركات الصغيرة والمتوسطة أسهم في تطوير صناعة المطاط بشكل كبير عن طريق دعمهم بتكاليف المدخلات المنخفضة الناتجة من انخفاض أسعار المطاط الطبيعي المقدم وتوافر العمالة الأجنبية الرخيصة في الثمانينيات والتسعينيات، حتى أصبحت ماليزيا اليوم أحد أكبر منتجي القفازات المطاطية الطبية على مستوى العالم[3].

ب- سعت الحكومة إلى تطوير انشطة الصناعية المستهدفة في المصب، مثل: معالجة زيت النخيل، والكيمياويات، والديزل الحيوي، متحديا الحجج السابقة أنَّ ماليزيا تفتقر إلى ميزة نسبية في زيت النخيل، متخذة لذلك عدداً كبيراً من التدابير المستهدفة من أجل تطوير صناعة زيت النخيل، منها[4]:

ب-1- في عام 1962قدمت الحكومة منحاً مالية للمزارعين لزراعة أشجار النخيل، كما اشترطت من المستثمرين الأجانب أنَّ تنقل شركاتهم إلى ماليزيا، إذ قامت الحكومة الماليزية فيما بعد بشراء تلك المزارع عن طريق الشركات التابعة لها، لتصبح جميع المزارع في منتصف الثمانينيات تحت سيطرة الدولة، لتبلغ مساحتها عام 2012 ما يقارب(5.08)مليون هكتار.

ب-2- بموجب قانون حوافز الاستثمار لعام 1968، تمتع الشركات زيت نخيل المؤهلة بإعفاءات ضريبية لمدة سنتين وقابلة للتجديد، وثماني سنوات من الإعفاءات الضريبية عن الارباح،

---

[1] Zainal Aznam Yusof, Economic Diversification: The Case of Malaysia, revenue watch institute, NEW YORK , 2013,p7.

[2] Jesus Felipe, Development and Modern Industrial Policy in Practice Issues and Country Experiences, THE ASIAN DEVELOPMENT BANK ANDEDWARD ELGAR PUBLISHING, USA, 2015,p63.

[3] bank negara Malaysia, ANNUAL REPORT 2013,ECONOMIC DEVELOPMENTS IN 2013, 2014,p 24.

[4] ibd,p,87,

في حين منحت مصافي زيت النخيل إعفاءات ضريبية تصل إلى سبع سنوات، كما قدمت إعفاءات ضريبية أخرى تحسب على أساس أداء الصادرات والاستثمارات الرأسمالية.

ب-3- وضع رسوم مرتفعة على صادرات زيت النخيل الخام، وتقديم إعفاءات على زيت النخيل المُعالج مما حفز المنتجين على توجه استثماراتها نحو الأخير.

ب-4- أنشأت الحكومة هيئة لتسجيل وترخيص زيت النخيل (PORLA)، ومعهد زيت النخيل الماليزي (PORIM)،اللذان دمجا فيما بعد ليصبحا المجلس الماليزي لزيت النخيل (MPOB) وهي جهات مسؤولة عن التنظيم والترخيص، والتدريب والبحث والتطوير في القطاع العام، والترويج للصادرات[1]

ب-5- استخدام سياسات صناعية أخرى أسهمت في تنمية الصناعات التحويلية. فعلى سبيل المثال، تهدف السياسة البيئية الماليزية لعام 2006 إلى الاستعاضة التدريجية عن وقود الديزل بزيت النخيل، كونه من الوقود العضوية الرفيقة للبيئة.

أما **صناعة النفط** التي كانت الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادي، والتي تهيمن عليه الشركات المتعددة ، كونها تزود الصناعة النفطية بأحدث أساليب التكنولوجيا في المنبع، إذ أنَّ حقول النفط في ماليزيا هي حقول في مياه بحرية وعميقة، مما تتطلب توفر تكنولوجيا متطورة لاستخراجه، وللتغلب على هذا الوضع، ومن اجل استفادة ماليزيا وشعبها من مواردها المحلية، أنشأت الحكومة الماليزية شركة (بتروناس) عام1974 من أجل إدارة الموارد النفطية والغازي كاملةً. ليقر بعد ذلك قانون تنمية النفط الذي حدد أنَّ يكون استكشاف النفط والغاز في ماليزيا وفق أسلوب (عقود تقاسم الإنتاج)*،ولم يتوقف عمل شركة بتروناس على أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه بل قامت بتوسيع مشاريعها الصناعية في المصب عن طريق انشاء مصنع الأسمدة الكيمياوية في ساراواك لتصبح شركة بتروناس شركة دولية متكاملة للنفط والغاز، تعمل في أكثر من 50 بلد ولتصنف من بين احدى الشركات البارزة في قائمة الشركات فورتشن (500)العالمية (Fortune Global 500) [2].لذا نلاحظ من المخطط رقم (5) ان شركة بتروناس قد رفعت من سلاسل القيمة للنفط من خلال اتباعها مجموعة من السياسات والأساليب لتنويع صناعة النفطية في المنبع وفي المصب ، ففي المنبع قامت ب:

أ- تنمية رأس المال البشري عن طريق التدريب والتعليم وتنمية المهارات القيادية لموظفيها. ففي عام 2011، أنشأت شركة بتروناس مركز بتروناس للقيادة، لتدريب وتعليم العاملين في شركة بتروناس .

ب- أطلقت شركة بتروناس برنامجاً لتطوير قدرات الموردين المحليين على استخدام المحتوى المحلي في الصناعات وماهي الآليات التي تتبعها في ذلك.

---

[1]Christie F. Robert and Sathianathan Menon, Improving the Environmental Sustainability and the Export Competitiveness in the Food Sector: Case of the Malaysian palm oil industry, Economic Commission for Africa, Bangkok , 2006, P86.

* عقود تقاسم الإنتاج، هو احد أساليب عقود الإنتاج النفطي الذي استخدمته اغلب الدول النفطية الكبرى ، وفي ماليزيا تقوم «بتروناس» بإعطاء حقوق الاستكشاف للشركات الأجنبية بعد أن توافق الأخيرة على توفير التمويل وتحمل كل مخاطر أنشطة التنقيب مقابل حصة من الإنتاج.

[2]Petroliam National Berhad (PETRONAS), ANNUAL REPORT 2019, Malaysia ,2019,p25.

ت- لشركة بتروناس دور كبير في توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي ينخفض فيها مستويات الإنتاج، إذ قامت بعد الأزمة النفطية برفع معدل ضريبة الدخل المفروضة على إنتاج النفط والغاز في المنبع إلى (38%) كآلية لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات النفطية في المصب ، مما أسهم ذلك في ظهور انواع جديدة من المنتجات النفطية المصنعة ،مثل: مواد التشحيم والعطريات ووقود الطائرات المتخصصة والبتروكيماويات المتقدمة من المخرجات الرئيسة في المنبع ،مثل: البنزين والديزل والبتروكيماويات الأساسية[1]. وفي الوقت الحاضر، يُستمد ما يقرب من نصف إيرادات شركة بتروناس من الأنشطة النهائية.

المخطط (5) التنويع العمودي في صناعة تكرير النفط

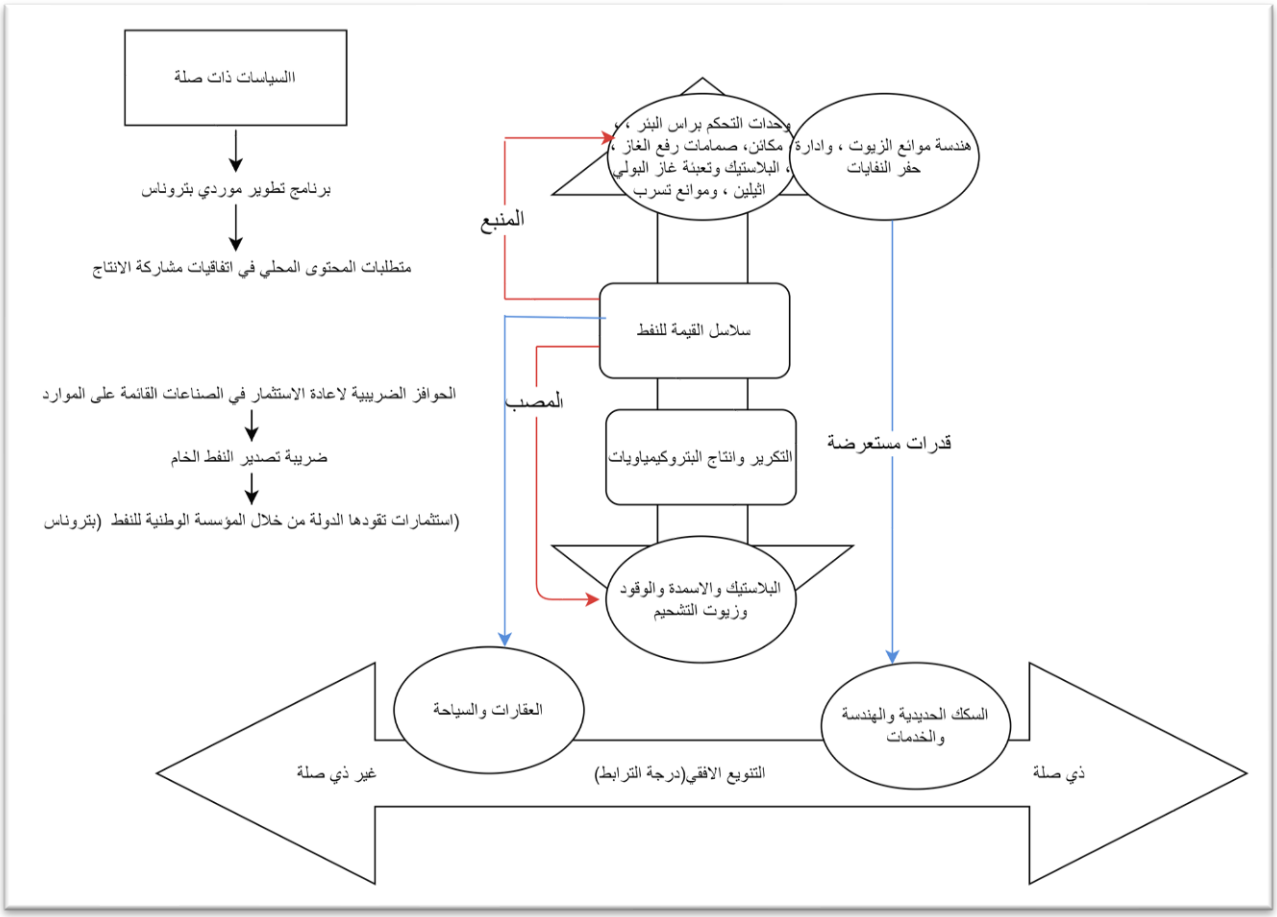

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ،

Amir Lebdioui. Industrial Policies for Diversification and Resource-based industrialization: Case studies of Malaysia and Chile. United Nations Conference on Trade and Development10th MULTI-YEAR EXPERT MEETING ON COMMODITIES AND DEVELOPMENT.25-26 April 2018. Geneva. p7.

[1] bank negara Malaysia, Op.cit,, p24.

2. التنويع الافقي في الصناعات التحويلية غير القائمة على الموارد المحلية ، مثل: الإلكترونيات والصناعات الكهربائية:

لقد شجعت الحكومة الماليزية انتاج الصناعة الالكترونية والكهربائيات في وقت مبكر ، عندما انتهجت استراتيجية التصنيع من اجل التصدير في الستينيات من القرن الماضي، وأنشات هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) كخطوة أولى للوصول إلى الشركات متعددة الجنسيات لاسيما الشركات الامريكية العاملة في مجال الإلكترونيات، نظرًا لعدم وجود سجل سابق لهذا النشاط في ماليزيا، ومع إصابة الاقتصاد الماليزي بالركود الاقتصادي والانخفاض الحاد بأسعار القصدير والمطاط الطبيعي في منتصف الثمانينات، بدأت الحكومة الماليزية في التفكير بإستراتيجية لتشجيع الصناعات عالية التقنية وذات قيمة مضافة عالية ، وأنَّه لابد من تحفيز صناعة الإلكترونيات والكهربائيات(E&E) وتنويعها افقيا، كونها تتميز بالتنافسية العالية في الأسواق الخارجية وذات محتوى تكنولوجي مرتفع ، خلال ترقية سلسلة القيمة لتصنيع منتجات أكثر كثافة في المعرفة.

فقد أثبتت ماليزيا أنَّه على الرغم من عدم تمتعها بمزايا نسبية في الصناعات الإلكترونية والكهربائية، إلا إنَّها تمكنت من بناء قاعدة صناعية متطورة معدة للتصدير معتمدة على الروابط المهمة التي أقامتها مع شركات الإلكترونيات والتقنيات القائمة في آسيا والمحيط الهادئ. في السنوات الأولى من صناعة الإلكترونيات و الكهربائيات (E&E) ، كانت تستخدم العمالة بشكل كبير وركزت في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة ،مثل: التجميع اليدوي لأشباه الموصلات متبوعًا بتجميع وتغليف الأجزاء في المنتجات الصوتية وغيرها من المنتجات الإلكترونية والكهربائية ،ولكنها في الآونة الأخيرة اكتسبت خطوة أعلى في سلسلة القيمة بمجرد أنَّ أصبحت معظم عمليات التصنيع مؤتمتة. واستمرت الصناعة في التركيز في تطوير الروابط الأمامية عبر أنشطة البحث والتصميم والتطوير لتصنيع الرقائق الإلكترونية في التسعينيات. ومع بداية الألفية الثانية، بدأ المصنعون في تنويع إنتاج أشباه الموصلات، وهو جزء رئيس في صناعة الالكترونيات والكهربائيات، لتتجاوز استخدامها التقليدي في أجهزة الكمبيوترات واللابتوب وتتحول إلى مجالات النمو الجديدة،مثل: أقراص، الأجهزة اللوحية وتطبيقات الأجهزة المحمولة والسيارات الكهربائية والتخزين السحابي والأجهزة الكهربائية المتقدمة[1]. بعد عام 2005 قدمت الحكومة الماليزية المزيد من المنح، ليس فقط لمراكز البحث والتطوير، بل أيضاً منح للاستثمارات في قطاع التصنيع الكثيفة رأس المال، ومنح لاسيما للشركات المحلية والتي شجعت في ظهورالشركات محلية متطورة في ماليزيا تقوم بخدمات

[1] Mohamed Rizwan et al., Agglomeration in Practice: The Malaysian Experience in Diversifying Manufacturing Economics Department, Bank Negara Malaysia, November 2014,p14.

تصنيع إلكترونيات متقدمة وتصنع معدات تصنيع أشباه الموصلات[1]. ويمكن ملاحظة وتتبع تنويع صناعة الكهرباء والإلكترونيات، من مستويات الإنتاج منخفضة القيمة إلى مستويات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية لاسيما في العمليات الأمامية والخلفية من خلال المخطط (6). ولأجل ذلك اتبعت الحكومة الماليزية عدة سياسات لتنويع الصناعة التحويلية في مجال الكهربائيات والالكترونيات منها:

2.1.تشريع قانون الاستثمار الأجنبي في عام 1968 لتشجيع المستثمرين للاستثمار في ماليزيا، لتنشأ فيما بعد مناطق لتجهيز الصادرات في عام 1972 [2]. والتي شجعت البلدان المجاورة، مثل: سنغافورة إلى نقل مراكز تجميع أشباه الموصلات إلى ماليزيا لقربها منها، فضلا عن الاعفاءات التي قدمتها الحكومة ،مثل: اعفاء المواقع من التعريفات الجمركية والضرائب وتقديم ضمانات لإعادة الأرباح إلى الوطن، وكما قدمت اعانات للشركات الاجنبية من أجل التدريب والتصدير وأنشطة البحث والتطوير[3]. لتكن تلك بداية لولادة قطاع الالكترونيات ففي عام 2019بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الالكترونيات والكهربائيات (13.91) مليار رينجيت ماليزي، ويشكل الاستثمار الاجنبي المباشر نحو (90 %)اي ما يقارب (10) مليار رينجيت ،في حين بلغ حجم الاستثمارات المحلية ما يقارب (10%)أي ما يقارب (1)مليار رينجيت ماليزي.

2.2.قامت الحكومة الماليزية بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وإنشاء مراكز تصنيعية في مجال الإلكترونيات الدقيق والمعلوماتية، إذ نجد مثلا أن الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب شرائحها الالكترونية الدقيقة في ماليزيا.

2.3. اتبعت الحكومة سياسات أكثر انتقائية بشأن الشركات المتعددة الجنسية الموجهة منتجاتها نحو التصدير، بتحرير القيود كافة لاسيما بحقوق الملكية في الشركات، ووضعت قوانين لحقوق الملكية الأجنبية تقوم نسبة إلى صادرات منتجاتها، إذ تقسم إلى [4]:

أ- السماح بالاستحواذ على (100%) من الحقوق الملكية الأجنبية في شركاتهم في حال قامت تلك الشركات بتصدير (80%) أو أكثر من منتجاتها.

ب-السماح للشركات بتملك (51%-79%) من حقوق الملكية الأجنبية في حال قامت الشركات بتصدير (51%-79%) من منتجاتها.

ج-السماح للشركات بتملك (51%) من حقوق الملكية الأجنبية في حال قامت الشركات بتصدير ما نسبته (20%-50%) من منتجاتها، وقد راعى هذا القانون العوامل التي تتضمن التشابكية ومدى استخدام المواد الخام المحلية وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذلك القيم المضافة من الصناعات.

---

(1) VASILIKI MAVROEIDI, Industrial Policy and Global Value Chains :The experience of Guangdong, China and Malaysia in theElectronics Industry, p,h,d research ,Centre of Development Studies, University of Cambridge,2018, P,263.

(2) معهد التخطيط القومي، ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية جمهورية مصر العربية ، 2008،ص63.

(3) Zainal Aznam Yusof,Op.cit, ,p,14.

(4) علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً،مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية ، ع3، م23،العراق 2015، ص1372.

ويلاحظ من المخطط (6) ان التنويع الافقي في صناعات غير قائمة على الموارد (الصناعة الالكترونيات والكهربائيات) كان مدفوع بالبحث والتطوير التي نقلت صناعة الالكترونيات والكهربائيات من مستويات الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى مستويات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية في العمليات الامامية والخلفية من الصناعة .ففي مراحلها الأولى كانت الإنتاج فيها كثيف العمالة يركز بشكل رئيس على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل الإنتاج والتعبئة والتغليف، ولكنها اكتسبت مؤخرا خطوة أعلى في سلسلة القيمة بمجرد أن أصبحت معظم عمليات التصنيع آلية وتزايد أنشطة البحث والتطوير والتصميم لتبدأ بصناعة الرقائق الالكترونية في الأجهزة الإضاءة وخلايا الشمسية ،لتنتقل في عام 2000 الى تنويع انتاج اشباه الموصلات وهو قطاع رئيسي في صناعة (E & E)، لتتجاوز استخدامها في الأجهزة الكومبيوتر الى أجهزة جديدة مثل الأجهزة اللوحية والهاتف المحمول وتطبيقات السيارات والتخزين السحابي .وفي ظل المنافسة العالمية وظهور أسواق جديدة ، ركز المصنعون في ماليزيا على رفع سلسلة القيمة من خلال تشجيع المزيد من قدرات البحث والتطوير، بالإضافة إلى تنويع تطبيقات أشباه الموصلات وفق استراتيجية "اكثر من مو" *التي فيها ستبدء الصناعة بوضع مواصفات التطبيقات ومن ثم تحدد الرقائق الازمة لعملها[1]، لذا نجد ان هناك تنويع في اشباه الموصلات تجاه الاتصالات السلكية واللاسلكية والسيارات والأجهزة الكهربائية المتقدمة في ظهور ثورة انترنيت الأشياء .

المخطط (6) التنويع الافقي للصناعات غير قائمة على الموارد المحلية في ماليزيا

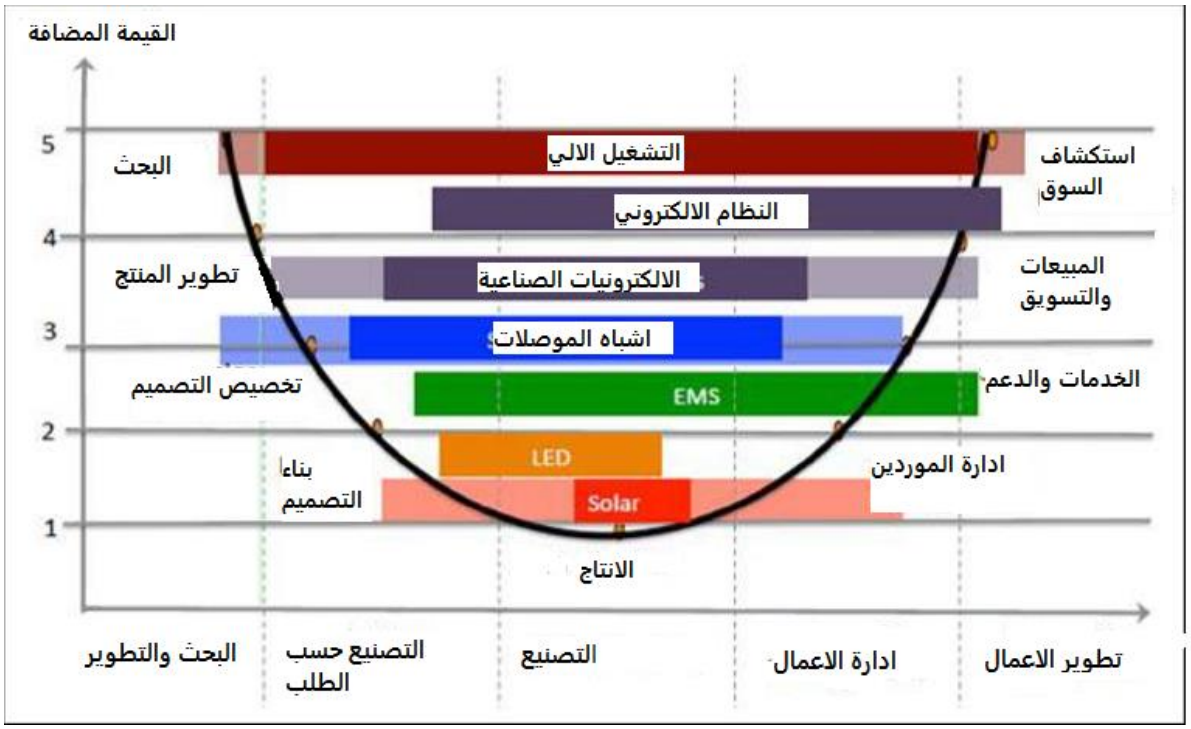

*استراتيجية اكثر من مور التي توقع فيها مور بأن استخدام صناعة الحوسبة تطبيقاتِ لتحديد الرقائق المطلوبة لتشغيلها في المستقبل.

[1] ايمي بلانكسون، مستقبل السعادة (5) استراتيجيات حديثة، لتحقيق التوازن بين الإنتاجية والرفاه في العصر الرقمي، مروان سعد الدين، دار القنديل للطباعةوالنشر، دبي، ط1، 2018، ص275.

Source: Mohamed Rizwan et al. Agglomeration in Practice:The Malaysian Experience in Diversifying Manufacturing1 . Economics Department. Bank Negara Malaysia. November 2014.p14.

3. التنويع الموقعي :

أدركت الحكومة الماليزية أنَّ العقبة الرئيسة التي تواجهها في استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات هي صعوبة التنويع في صادراتها الصناعية بسبب صغر سوقها المحلية نسبيًا ، لذلك قامت الحكومة الماليزية في السبعينيات بصياغة استراتيجية تصنيع موجهة للتصدير تهدف إلى اقتحام الأسواق الخارجية، إذ قدمت الحوافز والتعويضات عن النفقات التي يتكبدها المستثمرون على الأنشطة الترويجية في الأسواق الخارجية ،وأنشأت منطقة للتجارة الحرة فضلا عن المناطق الصناعية ،كما طورت من البنية التحتية الداعمة للصناعة التحويلية آخرها مشاريع الممرات الاقتصادية الإقليمية[21].

ترتكز استراتيجية التنويع الموقعي على تطوير قطاع الصناعة التحويلية من منظور استراتيجية "التكتل متعدد القطاعات"، استفادت هذه الاستراتيجية في المقام الأول من استخدام وفرة الموارد الطبيعية في الاقاليم وتوجيهها نحو التصنيع والتي أسهمت فيما بعد في تنويع الاقتصاد المحلي .إذ أنَّ توسيع نطاق الصناعة التحويلية عبر الاقاليم واستغلال القدرات المحلية، قلل من التركيز المفرط في عدد محدود من السلع الأساسية مما سمح بوجود صناعات متنوعة في مجال الصناعة التحويلية، بدلاً من الاختيار المسبق لعدد قليل من الصناعات المتخصصة[3].إن استراتيجية التنويع الموقعي ليست باستراتيجية جديدة ، فماليزيا روجت عن طريق خططها الاستراتيجية الكبرى للتكتلات الصناعية لقيادة الصناعة التحويلية ، وظهرت أولى الدعوات في استراتيجية إحلال الواردات عبر انشاء المجمعات الصناعية، التي تعد اليوم النقطة الرئيسة للنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصاد الماليزي ،واستمرت تروج فيما بعد إلى مناطق تجهيز الصادرات عن طريق مناطق تجارة الحرة وامتيازات لمستودعات التصنيع المرخصة (LMW) عام 1972، ومجمعات العلوم والتكنولوجيا لتعزيز الابتكارات الصناعية عام 1991، وآخرها الممرات الصناعية الاقليمية عام 2006. كما اعتمدت ماليزيا لتنويع صناعاتها التحويلية على التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية والممرات الاقتصادية الخمس لنشر المنافع الاقتصادية والاجتماعية بالتساوي في البلاد. وكما ركزت ماليزيا في انشاء روابط افقية ورأسية في التجمعات الصناعية بغية خلق حالة من التشابكات الامامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة وهذا ما سنوضحه بشكل مختصر عن طريق النقاط الآتية:

3.1.مناطق التجارة حرّة:

تم افتتاح مناطق التجارة الحرة ومستودعات التصنيع المرخصة (LMW) في عام 1972في ظل استراتيجيات التصنيع لغرض التصدير بعد أنَّ تم الإعلان عن قانون منطقة التجارة

1

(2) Nacer Loubna, The role of the manufacturing industry in the performance of the Malaysian economy, International Journal of Economic Studies , Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, no:13 , Germany – Berlin, 2020,p321.

(3) Mohamed Rizwan et al. Op.cit,, p2.

الحرة(FTZ) عام 1971. والتي نقلت على اثره الكثير من الشركات الاجنبية العملاقة عملياتها الصناعية في مجال المنسوجات والإلكترونيات إلى المناطق بيان ليباس، بينانغ ، والتي خلقت فرص عمل وخفضت من معدلات البطالة في بينانغ لتصل إلى(5,5%) عام 1980 بعد ان كانت (16%)في عام 1973، ومنذ ذلك الحين، شهدت بينانغ انخفاضاً في معدل البطالة وصل إلى (2.1 %)في عام2017 [1].

3.2.المناطق الصناعيّة :

تقع في ماليزيا أكثر من (500) منطقة صناعية في جميع أنحاء البلاد والتي ظهرت خلال فترة تطبيق استراتيجية إحلال الواردات. وكانت مالايا هي احدى الولايات الأولى في انشاء المناطق الصناعية التي نجحت في انتاج المنتجات صناعية في الصناعات الاستهلاكية والوسيطة،مثل: معجون الأسنان وعلب القصدير الإلكترونية الاستهلاكية والصلب المصنع ومصانع النسيج. وكانت تلك هي الانطلاقة الأولى نحو استراتيجيات التنويع الصناعي التي اتبعتها الحكومة في تشتيت الصناعات التحويلية في جميع أنحاء البلد، بدلا من التركيز في عدد قليل من المناطق المركزية أي انشاء مناطق صناعية استراتيجية للصناعات الرئيسة في ولايات مختلفة بدلاً من تركز صناعة معينة في ولاية معينة.

3.3.مجمعات العلوم والتكنولوجيا

كانت تجربة مجمعات العلوم والتكنولوجيا من التجارب الرئيسة لتعزيز الارتقاء التكنولوجي في الاقتصادات المتقدمة النمو، وفي تايوان وكوريا. اما في ماليزيا بدأت وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة في تطوير أول مجمع للتكنولوجيا في ماليزيا عام 1988، الا ان نتاج تلك المجمعات ظهر في أوائل التسعينيات ببروز الحاضنات الصناعية والمختبرات للمواد المتقدمة تقنيا ومراكز التدريب التكنولوجي من قبل الجامعات ومراكز البحث والتطوير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لرفد الوزارة بالبحوث والمعرفة. لتنشئ الحكومة العديد من مجمعات العلوم والتكنولوجيا، مثل: متنزه كوليم للتكنولوجيا في ولاية كيداه الشمالية، وهو أول مجمع صناعي للتكنولوجيا الفائقة في البلاد أنشئ عام 1996 لدمج الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة في مجال الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتقدمة[2]، وحديقة سيري إسكندر للتكنولوجيا في بيراك، وحديقة التكنولوجيا الماليزية في كوالالمبور، وحديقة جوهور التكنولوجية في جوهور، وحديقة سيبرجايا في سيلانغور والعديد من الحدائق والمراكز الأخرى[3].

3.4.الممرات الإقليميّة

طرحت مسألة الممرات الاقتصادية الإقليمية في ماليزيا خلال خطة ماليزيا التاسعة (2006-2010)، وكان الهدف منها هو ضمان انتشار التنمية الاقليمية بشكل متساوٍ بين أنحاء الولايات واستغلال الهبات الطبيعية في مشاريع اقتصادية تفيد تلك المجتمعات. إذ أنَّ الفكرة من الممرات الاقتصادية لا يجب أنَّ تكون الصناعات الرئيسة مركزية في ممر معين بل تتوزع

---

[1] Rajah Rasiah, DIVERSIFICATION IN MALAYSIA, The previous refrence,p43.
[2] Mohamed Rizwan ,Op.cit, P16.
[3] Rajah Rasiah, DIVERSIFICATION IN MALAYSIA ,Op.cit ,p43.

افرعها في كل الولايات. لذا سعت الحكومة الماليزية إلى تنويع الصناعات التحويلية عبر ممرات اقتصادية مختلفة في ولايات مختلفة ،مثل: ممر إسكندر ماليزيا(IM) في جنوب جوهور، والمنطقة الاقتصادية للممر الشمالي (NCER)، الذي يتألف من أربع ولايات (،مثل: بيرليس، وكيداه، وبينانغ وبيراك)، والمنطقة الاقتصادية للساحل الشرقي(ECER) التي تشمل (كيلانتان، وتيرينغانو، وباهانغ، وشرق جوهور).، أما ممرات شرق ماليزيا فتتألف من ممر صباح للتنمية (الذي غطى ولاية صباح بأكملها تقريبا) ،وممر ساراواك للطاقة المتجددة (SCORE)، إذ كان مركز كوتشينغ، وتغطي الممرات الخمسة ما يقرب من (70%)من مساحة البلد[1]

جدول (5) الممرات الاقتصادية في ماليزيا

الممر	الولايات	سنة الانشاء	هدف الخطة الرئيسية(2007-2025)		
			دخول عاملين (مليون رينجيت)	الاستثمارات (مليار رينجيت)	العمالة المتوقعة (مليون عامل)
اسكندر ماليزيا	جوهور	2005	0.81	384	1.4
المنطقة الاقتصادية للممر الشمالي ((NCER	،كيداه، بينانغ، بيرليس بيراك الشمالية	2007	1.57	178	3.1
المنطقة الاقتصادية للساحل الشرقي (ECER)	كيلانان، باهانغ، ميرسينغ تيرينجانو، جوهور	2007	0.56	110	1.9
ممر ساراواك للطاقة المتجددة(SCORE)	ساراواك	2008	0.90	113	3
ممر صباح للتطوير (SDC)	الصباح	2008	1.60	334	2.1
مجموع			5.44	1.121	11.5

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات،

Lean Hooi Hooi. Russell Smyth. Malaysia's Past Successes and Uncertain Future: Graduating from the Middle or Caught in the Middle?. The RSIS Working Paper series. Singapore. 6 January 2014.P16.

إن تولي قطاع الصناعة التحويلية الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن تطوره وتنوعه خلال العقود الاخيرة يعزى إلى جملة من العوامل والإجراءات التشجيعية التي أسهمت في تعزيز فرص نجاح التنويع في الصناعة التحويلية ماليزية والتي يمكن ايجازها[2]:

[1] Prema-chandra Athukorala& Suresh Narayana,Economic corridors and regional development: The Malaysian experience ,ADB(Asian Development Bank) Economics Working Paper Series, November 2017,P8.

[2] ياسين المحمدي ، قراءات اقتصادية في تجارب التنمية الصناعية في دول مختارة، ط1، دار اليازوري ، الأردن، 2021،ص24.

1. الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة الماليزية في النصف الثاني من الثمانينيات عن طريق خصخصة الشركات المملوكة للدولة لتمكين المستثمرين المحليين من القطاع الخاص من توسيع قاعدة الإنتاجية الصناعية ، وتحديث البنية التحتية مستفيدة فيما بعد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية ونقل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا والتي أسهمت في رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية.
2. الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد الذي أسهم في توفير بيئة مناسبة لجذب المستثمرين الأجانب عن طريق خلق اقتصاد كلي مستقر بوضعها سياسات مالية ونقدية وتجارية وصناعية متوازنة وحكيمة.
3. التسهيلات الائتمانية والاعانات الإقراض التي قدمتها الحكومة كان لها دور هام في تشجيع الاستثمارات الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية، إذ اشترطت وزارات المالية والمصارف المركزية تقديم الحد الأدنى من متطلبات الإقراض للمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى لاسيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذا نجد أن الحكومة قد تدخلت بشكل مباشر عن طريق مؤسساتها الحكومية وبشكل غير مباشر عن طريق المؤسسات الخاصة لتقديم الائتمان لأنشطة صناعية وزراعية مستحقة ولكنها محرومة من التسهيلات الائتمانية المقدمة.
4. وفي مجال السياسة التجارية، قدمت الحكومات حوافز مختلفة لزيادة القيمة المضافة إلى صادرات السلع الاولية التقليدية، فضلا عن فرض ضرائب على صادرات السلع الأولية لتشجيع الاستثمارات على زيادة القيمة مضافة لتلك السلع. كما قدمت الحكومة العديد من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص، مثل: المعارض التجارية التي ترعاها الحكومة أو تنظمها، وترويج للصادرات وخلق علاقات ثنائية بين الحكومات والقطاع الخاص لمواجهة القيود التجارية التي تفرضها الأسواق التقليدية والأسواق جديدة.
5. امتازت ماليزيا بتبني خطط صناعية مدتها (10) سنوات تركز فيه على صناعات معينة تتميز بانها كثيفة راس مال وذات مستوى تقني عالٍ مع الاهتمام بتنويع الصناعات الأخرى التي تعتمد على الموارد المحلية، مثل: صناعات الغذائية وبتروكيمياويات والنسيج.
6. سياسات الانفتاح التجاري النشطة عن طريق التوقيع على اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية (آسيان) ومتعددة الأطراف (WTO)، وتوجه الحكومة في رؤيتها منذ التسعينيات نحو الابتكار بالتحول من الاقتصاد كثيف العمالة إلى اقتصاد كثيف المعرفة، أسهم بشكل كبير في تطوير الصناعات الناشئة، مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية وسيارات، وتنويع الصناعات الالكترونية والكهربائية لتصبح ماليزيا مركزاً رئيساً لإنتاج السلع ذات التقنية العالية.

7. الاستثمار الكبير في قطاع التعليم لخلق قوى عاملة عالية المهارة ملائمة لسوق الصناعات الثقيلة والدقيقة.
8. من افضل قوانين الاستثمار التي وضعت هو قانون الاستثمار عام 1968 الذي فرق بين ستة أنواع من الاستثمارات حسب المشروعات المقامة، مثل: الاستثمارات الاستراتيجية، والاستثمارات رائدة، والاستثمارات في المناطق المحرمة، والاستثمارات عالية التقنية، والاستثمارات تجديد، والاستثمارات لمشروعات ربط الصناعي، ولكل من تلك الاستثمارات مزايا وحوافز لاسيما وفق قانون الاستثمار[1].
9. التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط وتشابك في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تتمثل بثلاثة عناصر هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال.
10. اعتمدت ماليزيا على ريع مواردها الطبيعية (النفط والغاز، والقصدير، والمطاط، والاخشاب) باستثمارها في أنشطة إنتاجية وخدمية لتطوير البنية التحتية من طرق وجسور والاتصالات وموانئ لدعم الصناعات التصديرية.
11. الاستثمار الكبير في مجال البحث والتطوير الزرعي- الصناعي كون قطاع الزراعة يسهم بشكل كبير في مدخلات قطاع الصناعة التحويلية، في حين نجد أنً في دول أخرى قد اهملت قطاع الزراعة مما فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي[2].
12. التعاون الوثيق بين القطاع الخاص والعام لتحديد السياسات والإجراءات التي تطور الصناعة التحويلية وتنوعها، مع وضع السياسات التصديرية الكفيلة لنجاح عملية التنويع، لتحتل ماليزيا بذلك المرتبة (12) من أصل 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر من قبل البنك الدولي لعام 2020[3] .

رابعا: فوائد تنويع الصناعة التحويلية في ماليزيا

هناك العديد من الاثار الايجابية للتنويع في قطاع الصناعة التحويلية تتمثل بالآتي:

1. ادى النمو السريع في قطاع الصناعة التحويلية إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تحول القوى العاملة العاطلة أو الفائضة في قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة التحويلية. وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات الماليزية إنً أعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية عام 2018يصل إلى (2.50) مليون عامل، اي (16.4%) من إجمالي العمالة في البلاد، بعد أنً كان يبلغ إعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية عام 1985 ما يقارب (850)

---

(1) احمد محيي الدين التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة ،المجلة العلمية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية،م4، ع7، 2019، ص36.

(2) Mojekwu, Ogechukwu Rita, Economic Diversification in Nigeria: Lessons from Chile and Malaysia, Journal of Finance, Banking and Investment, Abia State University Uturu, Vol: 5, No: 1, 2019, P174.

(3) A World Bank Group Flagship Report, Doing Business2017-Equal Opportunity for All,2020, p4,

الف عامل اي بنسبة (14%)من اجمالي العمالة وللمدة نفسها، وشهد قطاع الزراعة انخفاضاً في حصته من العمالة من (29 %)في عام 1985 إلى (10.3%)في عام 2018[1].

2. من نتائج التنويع في الصناعة التحويلية هو خفض معدلات البطالة والفقر وزيادة إنتاجية عامل نتيجة للسياسات المحفزة والداعمة لراس المال البشري وانشاء الحكومة مراكز التدريب في جميع انحاء البلاد والسياسات المحفزة لخلق فرص عمل حديثة من شأنها أنَّ تزيد الأجور والإنتاجية لتصل إنتاجية العامل من ناتج المحلي الإجمالي إلى(19,7%)[2] وانخفضت معدلات البطالة لتصل إلى (3%) عام 2019 بعد أنَّ كانت (10%) عام 1970، اما معدلات الفقر فقد انخفضت بمعدلات مرتفعة إذ انخفضت من (49,7%) عام 1970 إلى (5,6%) عام 2019[3].

3. لقد نتج عن التنويع تعميق الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الصناعة التحويلية مع بقية الانشطة الاقتصادية، مما يضمن ترابطا وثيقا بين الإنتاج من المنبع وفيما بعد الانتاج عن طريق زخم أنشطة الإنتاج في المراحل النهائية من الإنتاج المكثف، مما ولدت نواتج صناعية ذات قيمة مضافة أعلى. ففي احدى الدراسات التي اجريت لمعرفة الاثر الاقتصادي للممر الاسكندر الاقتصادي في جوهوربتحليل جداول المدخلات -المخرجات الماليزية وجد أنَّه قد نجح في خلق روابط خلفية كبيرة في صناعة الأغذية، تليها صناعة الالكترونيات والكهربائيات وتصنيع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية[4].

4. أدى التنويع العمودي في الصناعات القائمة على الموارد المحلية إلى ارتفاع أرباح الشركات وتزايد الإيرادات الضريبية للحكومة، وارتفاع معدلات الأجور للعاملين.

5. نجحت ماليزيا في تنويع صناعتها عن طريق اتباع التنوع التدريجي فعلى سبيل المثال كانت تهتم الحكومات في السابق باستغلال الفرص للإنتاج وتصدير المنتجات النهائية إلى الأسواق الخارجية اما اليوم اصبح اهتمام بكيفية دمج تلك الصناعات المتنوعة في سلاسل القيمة العالمية، مما نتج عنها توسع كبير في منتجاتها ودخولها في الأسواق جديدة ورفعت من مستوى تطور مزيج الصادرات.

6. لقد استفادت ماليزيا من الميزة النسبية للموارد الطبيعية والتكتلات الصناعية لإنتاج منتجات بتكاليف أقل، سواء في صناعات القائمة على مواردها المحلية كالمطاط أو زيت النخيل أو الصناعات غير القائمة على موارد المحلية ،مثل: صناعة الإلكترونيات والكهربائيات ، كما أنَّ الموقع الجغرافي المتميزة لماليزيا أسهم في خلق شركاء تجاريين من آسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص وتوسع نطاق التجارة إلى الأسواق العالمية

---

[1] DEPARTMENT OF STATISTICS MALAYSIA OFFICIAL PORTAL,Employment and Salaries & Wages Statistics 2018, https://www,dosm,gov,my/v1/index,php?r=column/cthemeBy.

[2] احمد محيي الدين التلباني، مصدر سابق، ص40.

[3] Household Income Survey 2016, Department of Statistics, Malaysia and Ministry of Economic Affairs, Malaysia, https://www,dosm,gov,my/v1/index,php?r=column/cthemeByCat&cat=493&bul_id=VTNHRkdiZkFzenBNd1Y1dmg2UUlrZz09&menu_id=amVoWU54UTl0a21NWmdhMjFMMWcyZz09

[4] Mohamed Rizwan, Op.cit, , P9.

كافة ، وقد أدى ذلك إلى اتباع ماليزيا سلاسل القيمة الصناعية العالمية، إذ اصبحت قيمة صادرات ماليزيا من السلع النهائية الأساسية إلى الأسواق الغنية لا تماثل نظراءها الإقليميين ،مثل: تايلند .

7. نجحت الحكومة الماليزية في وضع عدة مبادئ لتنويع الصناعة التحويلية وهي ترقية الصناعات المحلية وإعادة هيكلة الصناعات الجديدة ، والتحول الهيكلي من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى أنشطة ذات القيمة المضافة العالية ،مثل: الإلكترونيات والسيارات باستخدام نموذج لتحفيز الابتكارات الإضافية والاستثمار برأس المال البشري لخلق العمالة الماهرة المهتمة في مجال المعرفة، والاندماج في شبكة الإنتاج العالمية، وتحفيز التجمعات الصناعية .وكان الهدف من ذلك تنويع السلع المصدرة وتقليل الاعتماد في السلع الأولية (القصدير، والمطاط، النفط والغاز) ومحاولة محاكاة الأسواق العالمية بكل ما هو جديد ومتقدم في سلعها .لذا نلاحظ من اطلس هارفرد للتعقيد الاقتصادي أنَّ ماليزيا قد نجحت في تنويع سلتها التصديرية بوجود عدد كبير من المنتجات الصناعية المصدرة لقطاع الصناعات التحويلية ، كما نجحت في التركيز في المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى وذات مستوى تكنولوجي عالٍ بالتركيز على المنتجات الإلكترونية والكهربائية من (47.36%) عام1996 إلى (66.07%) في عام 2018 كما هو مبين في جدول (6)، وقد دفعها في ذلك إلى تنفيذ استراتيجيات صناعية متعاقبة ومتكاملة في ماليزيا مما حقق قاعدة صناعية رائدة وتنويع في منتجاتها التصديرية.

الجدول(6): التركيب الهيكلي للصادرات في ماليزيا (2018)

السلع	قيمة الصادرات (مليار دولار امريكي) (1)	نسبة السلع الصناعية من قيمة الصادرات (%) (2)	قيمة السلع الصناعية (مليار دولار امريكي)* (3)
الالات والمعدات الكهربائية	52.9	54.61	28.88869
دهون وزيوت حيواني ونباتية	12.0	12.41	1.4892
ومنتجاته خشب	2.56	2.41	0.061696
الأجهزة البصرية والتصويرية والأجهزة الطبية واعلامية	3.93	3.70	0.14541
الالات الصناعية	4.67	4.38	0.204546
الوقود المعدني والزيوت	11.5	10.81	1.24315
المنتجات المعدنية	1.10	1.03	0.01133
المطاط ومنتجاته	3.37	3.16	0.106492

Source: https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=153&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined

من اعداد الباحثة من خلال ضرب العامود رقم (1)(2)

خامسا: قياس التنويع الصناعي في ماليزيا

يستخدم معامل التنوع او التخصص الصناعي جيمس مارتن لقياس درجة التنوع الصناعي في إقليم ما او محافظات معينة في دولة ما ، ويعتمد معيار جيمس مارتن على عدد العاملين في الصناعة معيارا لتنوع او التخصص[1] . لذا سيتم احتساب معامل جيمس ومارتن لمحافظتي ساروواك وصباح لمقارنة أي المحافظتين هي اكثر تنوعا من الأخرى خلال عامي (2015، 2017) عن طريق الصيغة الآتية:

$$G.M=1-\{(\sum x^2)/\sum(x)^2\}$$

أ- دليل التنويع الصناعي جيمس ومارتن عامي2015- 2017 في ولاية ساروواك :

تقع ولاية ساراواك في جزيرة بورنيو في شرق ماليزيا. وهي أكبر ولاية في الملايو تبلغ مساحتها حوالي 124 ألف كيلومتر مربع. يبلغ عدد سكان ساراواك حوالي (2.07) مليون نسمة، مما يجعلها رابع أكبر ولاية من إذ عدد السكان في البلاد. ويعرف اقتصاد ساراواك بانه كان أقل الاقتصادات تنوعا في شبه جزيرة ماليزيا، وكان يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع الأولي من الاخشاب والنفط الخام والغاز الطبيعي المسال. إذ بلغت حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي للدولة (51 %)، في حين بلغ مجموع صادرات جذوع الأشجار الخشبية والأخشاب المنشورة والنفط الخام والغاز الطبيعي المسال 5.2 مليار رينجيت أي 70 % من الناتج المحلي الإجمالي لساراواك. وكان قطاع الصناعة التحويلية في ساراواك أقل تطورا مقارنة بشبه جزيرة ماليزيا. إلا إنَّه بعد عام 1990 بدأت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في ساروواك تتزايد، فقد أسهم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (17 %) في الناتج المحلي الإجمالي في ساراواك ، واستوعب القطاع أقل من (10 %)من مجموع القوة العاملة في ساراواك، مقارنة بنسبة (20 %) من مجموع العاملين في شبه جزيرة ماليزيا [2].

---

[1] عبد الزهرة الجنابي،تحليل البنية الصناعية في محافظتي النجف الاشرف وبابل للمدة 2000-2012، مجلة كلية الآداب ،جامعة الكوفة، م1،ع28، 2016،ص14.

[2] FURUOKA, FUMITAKA, Economic development in Sarawak, Malaysia: An overview, MUNICH PERSONAL REPEC ARCHIVE, Germany,2014,p,1.

جدول(7) إعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة ساروك عامي 2015-2017 حسب الصناعات.

السنة / الصناعة	إعداد العاملين عام 2015		إعداد العاملين عام 2017	
	عدد العمال (X)	$(X)^2$	عدد العمال (X)	$(X)^2$
الصناعات الغذائية والمشروبات	16757	280797049	19.155	366914025
صناعة الورق ومنتجات الورقية	536	287296	577	332929
طباعة وخدمات المرتبطة بها	2361	5574321	2566	6584356
تصنيع منتجات النفطية المكررة	1976	3904576	1889	3568321
تصنيع مواد الكيمائية والاسمدة وبلاستيك ومنتجات الكيمياوية الأخرى	3432	11778624	2251	5067001
صناعة المنتجات المطاطية	374	139876	382	145924
صناعة الزجاج ومنتجات منتجات الزجاجية ومنتجات غير المعدنية .	5989	35868121	7073	50027329
تصنيع المعادن الأساسية(حديد والاستيل)، وصناعة المنتجات المعدنية الهيكلية ،مثل: الدباب ومولدات وخزانات	9098	82773604	11036	121793296
صناعة الكومبيوترات والالكترونيات ومنتجات البصرية	7656	58614336	7573	57350329
صناعة المنتجات الكهربائية	1503	2259009	2226	4955076
صناعة الآلات والمعدات	77	5929	285	81225
صناعة المحركات والمركبات والمقطورات نصف المصنعة وتامة الصنع	506	256036	383	146689
صناعة السفن	4592	21086464	4354	18957316
صناعة الأثاث	2122	4502884	2307	5322249
صناعة المنسوجات	162	26244	277	274332040
صناعة الملابس	1167	1361889	1965	548331151
خشب ومنتجات خشبية	36473	1330279729	29438	1090077946
منتجات بلاستيكية	1183	1399489	1405	2176587571
صناعات أخرى	3316	10995856	5001	4348108141
المجموع	99280	1851911332	100.143	2553987202

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

SARAWAK STATISTICS YEARBOOK 2018. DEPARTMENT OF STATISTICS MALAYSIA. December 2019.p194-199.

$$G.M(2015)=1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\}=1-(1851911332)/(99280)^2=1-0.2=0.8$$

$$G.M(2017)=1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\}=1-(2553987202)/(100.143)^2=1-0.3=0.7$$

نلاحظ من النتائج أنَّ الدليل جيمس ومارتن لعامي 2015 و2017 لمحافظة ساروك هن اقرب إلى الواحد الصحيح (0.8)و(0.7) مما يعني ذلك أنَّها اقرب إلى التنوع التام والبنية الصناعية

غير مقتصرة على فرع دون اخر ، أي أنَّ محافظة ساراواك ليست متخصصة بفرع معين من الصناعات و انما تضم مجموعة من الافرع الصناعية فهي اقرب إلى التنوع الصناعي التام .ويعزى التنوع الصناعي الكبير في ساراواك إلى كونها من المناطق التي تتمتع بحجم سكاني كبير إذ توجد علاقة طردية بين حجم السكان ودرجة التنوع الصناعي ، كما تمتلك المنطقة موارد طبيعية من زيت النخيل والنفط والغاز والاخشاب فضلا عن أهمية المنطقة ثقافيا واقتصاديا.

ب-دليل التنويع الصناعي جيمس ومارتن عام 2015-2017 في ولاية الصباح :

ولاية الصباح هي ثاني أكبر ولاية في ماليزيا ، تتميز بامتلاكها الموارد الطبيعية بكميات كبيرة ، مثل: النفط والغاز وزيت النخيل والأخشاب والمعادن والمطاط والكاكاو ، فضلاً عن موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين سوقين آسيويين رئيسين ، وهما الأسواق الغنية في شمال آسيا (اليابان وكوريا وتايوان وهونج كونج والصين) ، والأسواق النامية عالية النمو في المنطقة المجاورة بما في ذلك جنوب الفلبين وكاليمانتان[1].

اعتمد اقتصاد الصباح على قطاع التعدين والزراعة لفترات طويلة، إلا إنَّه في منتصف التسعينيات، شهدت صباح تحولا هيكليا في اقتصادها للتحول من اقتصاد زراعي -تعديني إلى اقتصاد زراعي-صناعي ، فقد تميزت الصباح بصناعة الاخشاب وزيت النخيل والصناعات الكهربائية والالكترونية . كما أسهم إنشاء ممر صباح في عام 2008 في إطار خطة ماليزيا التاسعة إلى رفع معدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية وتنوعه[2].

---

[1] Institute for Development Studies (Sabah), SABAH DEVELOPMENT CORRIDOR SOCIO-ECONOMIC BLUEPRINT 2008 – 2025, 2007,p94.

[2]Syed Abdul Razak bin Sayed Mahadi, TRANSFORMATION IN ECONOMIC AND WORKFORCE DEVELOPMENT IN SABAH: AN ANALYSIS, Journal of Borneo Social Transformation Studies (JOBSTS), Vol, 1, No, 1, 2015,p,110.

جدول(8) أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في ولاية الصباح عامي 2015-2017 حسب الصناعات.

السنة / الصناعة	إعداد العاملين عام 2015		إعداد العاملين عام 2017	
	عدد العمال (X)	$(X)^2$	عدد العمال (X)	$(X)^2$
ة الأغذية والمشروبات	28441	808890481	28949	838044601
ع الاعلاف الحيوانية	553	305809	637	405769
ة الغزل والنسيج والصناعات المرتبطة	365	133225	474	224676
ع الملابس وحقائب والاحذية	1573	2474329	2341	5480281
ة الاخشاب	2419	5851561	3550	12602500
ع المنتجات الخشبية والفلينية والصلصال	10627	112933129	9508	90402064
ة الورق ومنتجات الورقية	2448	5992704	2066	4268356
عة والخدمات المتربطة بها	1514	2292196	1857	3448449
ة منتجات النفط المكرر،صناعة المواد الكيمياوية ة والاسمدة وبلاستيك	1202	1444804	1070	1144900
ع منتجات كيمائية أخرى	408	166464	410	168100
ع منتجات المطاطية	674	454276	1017	1034289
ع منتجات بلاستيكية	996	992016	1443	2082249
ع الزجاج ومنتجات مرتبطة به، وتصنيع المنتجات معدنية الأخرى	3181	10118761	3814	14546596
ع المعادن الأساسية (حديد والاستيل)، تصنيع غير الحديدية .	737	543169	712	506944
ع منتجات معدنية هيكلية للدبابات والخزانات لدات	2215	4906225	2741	7513081
ع منتجات معدنية مصنعة أخرى	1397	1951609	1409	1985281
ع المنتجات الكهربائية والاسلاك والأجهزة المنزلية	453	205209	509	259081
ع الآلات والمعدات وتركيبها	140	19600	213	45369
ع المحركات والمركبات والمقطورات ونصف رات	285	81225	383	146689
ة السفن والقوارب	812	659344	848	719104
ة الأثاث	1418	2010724	1165	1357225
تصليح المعدات والآلات	1469	2157961	2272	5161984
ات أخرى	439	192721	671	450241
وع	63766	964777542	68059	991997829

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

Statistics Yearbook Sabah 2017,Department Of Statistics Malaysia,2018,P.186-189.

Statistics Yearbook Sabah 2019,Department Of Statistics Malaysia, 2020,P.190-193.

$$G.M(2015)=1-\{(\sum X2\ )/\sum(X)^2\}\ =1-(964777542\ )/(63766)^2=1-0.2=0.8$$

$$G.M(2018)=1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\}=1-(991997829)/(68059)^2=1-0.2=0.8$$

نلاحظ من النتائج أنَّ الدليل جيمس ومارتن لعامي 2015 و2017 لمحافظة صباح هن اقرب إلى الواحد الصحيح ((0.8و(0.8) مما يعني ذلك أنَّها اقرب إلى التنوع التام والبنية الصناعية غير مقتصرة على فرع دون اخر وهي اكثر تنوعا من ولاية ساراواك ، ويفسر هذا التنوع في الهيكل الصناعي في ولاية الصباح إلى أنَّها ثاني اكبر ولاية في ماليزيا من حيث حجم وعدد، فضلا عن مواردها الطبيعية الوفيرة التي استغلت لتوجه نحو التصدير .

المبحث الثاني : التجربة التشيلية في تنويع الصناعة التحويلية

أولا: نبذة عن الاقتصاد التشيلي

تمتلك تشيلي العديد من المعادن والموارد الطبيعية أهمها النحاس الذي يمثل أكثر من ثلث إجمالي احتياطي النحاس في العالم ، فضلا عن العديد من المعادن الأخرى ،مثل: للموليبدنوم والذهب والفضة والرينيوم والحديد والليثيوم واليود والبوتاسيوم والنترات الطبيعية، لذلك كان قطاع التعدين ولفترات طويل الداعم الرئيس للنمو الاقتصادي ، الا خلال العقود الأخيرة ، أصبح التصنيع القائم على الموارد الطبيعية (الاخشاب، والنبيذ، واسماك السلمون، والفواكه) هو الشريك الاخر الداعم للنمو الاقتصادي [1].

نلاحظ من الجدول(9) نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990- 2019) بمعدل نمو مركب يقارب (5%) ، وأنً طوال هذه المدة لم ينكمش اقتصادها سوى مرتين: الأولى عام 1999 في اعقاب الأزمة الاسيوية وتراجع الصادرات التشيلية نتيجة للظروف الدولية غير مواتية ،والثانية في 2009 تزامنًا مع الأزمة المالية العالمية، بواقع (- 0.4% ،-1.6%) على التوالي. ومع اتباع الحكومة التشيلية برامج التكيف الاقتصادي أواخر عام1999 عاودت نشاطها وليرتفع الناتج المحلي الإجمالي من جديد ليبلغ (78419) مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو 5.3% عن العام السابق . واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع حتى وصل إلى(113811) مليار دولار أمريكي عام 2008محقق معدل نمو قدره(3.5%)، إلا إنه مع تعرض اقتصاد العالم لأزمة الرهن العقاري انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (112030) مليار دولار أمريكي بمعدل نمو (-1.6%) ، لتقوم الحكومة التشيلية على اثرها بوضع حزمة من السياسات التحفيزية لدعم الاقتصاد ، ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النحاس لتمويل تلك السياسات التي بلغت (4) مليارات دولار أمريكي ، ليعاود النمو الاقتصادي بالارتفاع وليصل عام 2010 إلى (5.8%) ،لذا وصف ميلتون فريدمان اقتصادها باسم "معجزة تشيلي"، إذ نجحت تشيلي في إدارة ازماتها الاقتصادية ،وأنً تحقق معدلات نمو أقوى من نظيرتها في كثير من بلدان العالم وفق منهج النيو ليبرالية في السياسة والاقتصاد .

ومع انخفاض أسعار النحاس في الأسواق العالمية عام 2014 انخفض الطلب المحلي والخارجي، فضلا عن تصاعد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة التي أدت إلى تراجع الصادرات، والاضطرابات الاجتماعية التي حدثت في السنوات اللاحقة أسهمت جميعها في تباطؤ معدلات نمو من (1.8%-0.9%) خلال المدة (2014 -2019) .وبشكل عام ، نجد أنً الاقتصاد

---

[1] Investchile- Foreign Investment Promotion Agency, mining Projection and opportunities in Chile,chile,2021,p5.

التشيلي سجل نموًا قوياً ومستمراً على مدار ثلاثة عقود منذ عام 1990،نتيجة لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة والإدارة الفاعلة للاقتصاد الكلي .

جدول (9) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في شيلي للمدة (1990-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو (%)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو (%)
1990	42735	-	2005	98564	5.7
1991	46071	7.8	2006	104790	6.3
1992	51215	11.2	2007	109931	4.9
1993	54590	6.6	2008	113811	3.5
1994	57336	5.0	2009	112030	-1.6
1995	62458	8.9	2010	118578	5.8
1996	66707	6.8	2011	125824	6.1
1997	71662	7.4	2012	132516	5.3
1998	74761	4.3	2013	137876	4.0
1999	74453	-0.4	2014	140312	1.8
2000	78419	5.3	2015	143545	2.3
2001	81009	3.3	2016	146001	1.7
2002	83526	3.1	2017	147730	1.2
2003	86943	4.1	2018	153217	4.0
2004	93211	7.2	2019	154660	0.9

المصدر: بيانات البنك الدولي المنشورة على موقع
https://datos.bancomundial.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=CL

أنَّ تزايد معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي انعكس إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (5470) الف دولار أمريكي عام 1990 ليصل إلى (8481) الف دولار أمريكي امريكي عام 1998، وبمعدل سنوي مركب يقارب (5%) ، إلا إن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالتزامن مع الأزمة الاسيوية (1999) أدى إلى تراجع نصيب الفرد بمقدار (-1.6%) وهذا ما نلاحظ في الجدول (10) ، أنَّ تراجع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم تكن الأولى في عام 1998، ففي عام 2008 بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية تراجع معدل نمو نصيب الفرد بمقدار (-2.6%)، إلا إن برامج التكيف الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة تنقذ الوضع الاقتصادي في كل مرة. ففي السنوات الأخيرة تراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي انعكس سلبا بتراجع معدلات النمو في نصيب الفرد، لذا التجأت الحكومة إلى وضع إصلاحات اقتصادية جديدة، تتمثل بزيادة معدلات الضرائب على بعض الشرائح وزيادة المعاشات التقاعدية، ورفع دخول ذوي الدخل

المحدود، وتقديم تأمينات ضد الامراض والكوارث الطبيعية[1]. لذا ينظر إلى تشيلي بأنّها من البلدان ذات الدخل المرتفع حسب تصنيفات البنك الدولي للدخل، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2019 اكثر من (12.055)دولار أمريكي امريكي للفرد[2].

جدول (10) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في شيلي للمدة (2019-1990)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار امريكي)	معدلالنمو (%)	السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار امريكي)	معدلالنمو (%)
1990	5470	-	2005	10349	5.2
1991	5800	9.4	2006	10887	3.8
1992	6343	4.9	2007	11300	2.4
1993	6652	3.4	2008	11574	-2.6
1994	6877	7.3	2009	11273	4.8
1995	7380	5.3	2010	11809	5.1
1996	7770	6.0	2011	12406	4.3
1997	8235	3.0	2012	12941	3.0
1998	8481	-1.6	2013	13333	0.7
1999	8343	4.1	2014	13425	1.1
2000	8685	2.1	2015	13574	0.4
2001	8871	2.0	2016	13624	-0.2
2002	9049	3.0	2017	13590	2.3
2003	9321	6.1	2018	13901	-0.3
2004	9890	4.6	2019	13866	-6.6

المصدر: بيانات البنك الدولي المنشورة على موقع

[1] Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean ,2019,p2.

[2] بيانات البنك الدولي ، التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل: 2018-2019، https://blogs,worldbank,org/ar/opendata/new-country-classifications-income-level-2018-2019

https://datos.bancomundial.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=CL

ثانيا : تطور الصناعة التحويلية في تشيلي.

بعد أنَّ واجه الاقتصاد التشيلي انخفاضًا في أسعار النحاس وأزمة الديون كبيرة، بدأت الأنظار الحكومية تتوجه إلى قطاع الصناعة التحويلية في كيفية احداث هيكلي في الاقتصاد، إذ تحول الاقتصاد التشيلي من الاقتصاد يعتمد على ريع موارده المعدنية إلى الاقتصاد صناعي يعتمد على موارده الطبيعية . في التسعينيات ظهرت نتائج مبهرة فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (12.2 %)عام 1992وهو أعلى نسبة مساهمة خلال المدة (1990-2019)، والتي تشير إلى أنَّ ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 إلى أعلى مستوياته كان نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكما موضح في الجدول (11).

لقد تأثر اقتصادها بشكل كبير من الأزمة الآسيوية خلال عامين (1998،1999) ،إذ انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى (-2.3%،-0.5 %) ، فقد اخفضت عدد المنشآت الصناعية من (5244)منشأة عام 1997إلى (4650) منشأة عام 2001،وتم تسريح ما يقارب (85)ألف عامل في قطاع الصناعة التحويلية نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية[1] .مما دفع الحكومة لمواجهة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول ،مثل: اتفاقية تجارة الحرة مع كندا عام 1997، والمكسيك عام 1999، والاتحاد الأوربي عام 2003 ،والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عام 2004 ، ليعاود قطاع الصناعة نشاطه ويحقق نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر (7%) نتيجة لتزايد حجم الاستثمارات الأجنبية التي أدت إلى تزايد عدد المنشأة الصناعية ووفرة فرص عمل تصل (34)الف فرصة عمل خلال المدة 2001-2004، ولتنخفض معدلات الفقر من(26%) في عام 2000إلى (7.9%) عام 2015، كما أنَّ توطيد العلاقات مع البلدان المجاورة أسهم في تزايد معدلات الهجرة ، فقد تزايد إعداد المهاجرين من بيرو والأرجنتين و كولومبيا وفنزويلا الذين يملكون مؤهلات تعليمية عالية لينضموا إلى الشركات التشيلية الصناعية البارزة[(2)].

ومع إصابة الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية (2008-2009) وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي ،الذي اثر سلبا في النمو الاقتصادي في التشيلي ، فقد انخفضت نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي(-4.2%) ، في حين بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والتعدين والبناء

[1] International Monetary Fund, Chile: Selected Issues, Volume 2001: Issue 120,p120.

[(2)]Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Economic Surveys :Chile, 2021 ,p4,

والتجارة والنقل (-5.6%، -1.0%، -5.3%، -5.8%، -5.8%) على التوالي. ومع تعافي الاقتصاد التشيلي من الاضرار التي لحقتها من الأزمة المالية العالمية ، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في ناتج المحلي الإجمالي إلى (5.2 %) عام 2018.

جدول (11) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في تشيلي للمدة (1990-2019)(%)

ت	الزراعة	التعدين	صناعة تحويلية	خدمات الماء والكهرباء والغاز والنفايات	بناء	تجارة	نقل و الاتصالات	الخدمات المالية والتجارية وخدمات العقار	خدمات المجتمعية والاجتماعية	الأخرى
	3	5.9-	0.2	2.9	2.5	5.2	4.8	5.5	4	77.8
	1.8	4.8	5.5	7.8	4.7	6.1	5.1	6	4.7	53.5
	3.7	10.1	12.2	9.8	11.1	6.7	5.3	6.1	4.4	30.6
	3.1	0.2-	7.3	4.8	23.5	7.3	5.8	6	5.1	37.3
	7.5	8.9	4.1	6.2	1.1-	5.1	5.4	6.2	3.1	54.6
	6.9	9.3	7.5	7.6	9.9	14.2	14.7	8.3	2.7	18.9
	2.8	15.8	3.2	3.8-	8.6	9.5	10.2	6.1	4.6	43
	3.4	11.3	4.7	8.3	6.3	7.6	10.9	5	0	42.5
	2.3	8.3	2.3-	4.4	1.9	3.5	6.6	5	3.4	66.9
	0.8	10.6	0.5-	4.7-	9.9-	4.4-	0.8	0.5	3	96.2
	6.6	3.2	4.9	9.5	0.7-	4.4	8.6	4	2.3	57.2
	6.5	5.7	0.6	1.5	-0.9	3.1	7.5	3.1	2.1	70.8
	6.8	4.2-	1.9	3.3	2.5	0.9	5.3	2.8	2.2	78.5
	2.6	5.5	3.3	4.3	4.3	4.9	5.8	2.8	2.1	64.4
	11	6.1	7	2.8	3.2	7.3	5.5	6.4	3.1	47.6
	7	3.9-	6	3	10.1	8.5	6.9	7	3.5	51.9
	4	0.7	3.9	7.6	4	6.9	6.9	4.2	3.6	58.2
	0.9	3.3	3	28.8-	4.6	6.2	8.7	8	4.4	89.7
	4	5.6-	1.4	1.8-	10.1	4.9	6.4	3.2	3.8	73.6
	5.6-	1.0-	4.2-	13.8	5.3-	5.8-	5.8-	2	4	92.1
	0.3	1.5	2.6	8.4	1.8	15	8.8	5.4	4.4	51.8
	11.8	5.0-	7.6	11.7	6.8	12.2	7	7.5	5.1	35.3
	2.2-	3.8	3.6	8.4	7.2	6.7	9.8	6	4.8	51.9
	0.1	5.6	1.3	6	3.8	6.8	6.5	2.8	4.1	63
	0.2	2.3	0.7-	3.8	1.9-	2.8	2.9	2.3	2.8	74.2
	6.4	0.9-	0.3	3.4	4.3	2.2	5.5	2	3.1	73.7
	1.4	2.8-	2.4-	2	2.8	2.1	3	0.7	4.4	88.8
	2.2	1.3	1.1	4.2	3.8-	3	1.8	0.1	2.4	87.7
	1.6	5.7	5.2	4.8	3	3.8	3.4	3.8	3.6	65.1

93.4	0.5	3.3	1.8	0.1	4.9	0.8-	0.6	2.3-	1.5-	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Economic Commission For Latin America And The Caribbean. Report Economic Surveyof Latin America And The Caribbea(2002.2004.2007.2013.2020).P.128.166.158.138.6

أنَّ امتلاك شيلي للموارد المعدنية والطبيعية وسياساتها الاقتصادية التي تقوم على مبدأ شفافية وعدم التمييز بين المستثمر المحلي والاجنبي يعدان نقاط القوة في البلاد. كما أنَّ استقرار نظام الاقتصاد الكلي ، وإمكانات نموه، وقلة الفساد المالي والاداري، وانخفاض مستوى المخاطر ، والجودة العالية لبنيتها التحتية والنظام المالي المتطور جعلها واحدة من أقوى الوجهات الاستثمارية في أمريكا اللاتينية ،لتحتل المرتبة (59)بين (190) دولة في تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الاعمال لعام 2020[1]، والتي أسهمت تلك العوامل على توجيه الاستثمارات الأجنبية وبشكل كبير في الاقتصاد التشيلي لاسيما في قطاع الصناعة التحويلية ، فعن طريق الجدول (12) نلاحظ ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية لقطاع الصناعة التحويلية من (96.631) الف دولار أمريكي امريكي عام 1990 إلى (638.775) الف دولار أمريكي عام 2019 بمعدل نمو مركب يقارب (7%)خلال المدة (1990-2019) .

الجدول (12) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية (ألف دولار أمريكي) للمدة (1990-2019)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
حجم الاستثمار الاجنبي	96.631	296.328	240.880	198.494	134.447	501.755	638.775

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

Banco Central De Chile. Síntesis Estadística De Chile2016-2020,P48.

Banco Central De Chile. Síntesis Estadística De Chile2012-2016,P41.

Banco Central De Chile. Síntesis Estadística De Chile2009-2013,P60.

Banco Central De Chile. Síntesis Estadística De Chile2005-2009,P47.

Banco Central De Chile. Síntesis Estadística De Chile1995-2000,P49.

Banco Central De Chile. Síntesis Estadística De Chile1990,P34.

ثالثا: تنويع قطاع الصناعة التحويلية في تشيلي

ظهرت مساعي الحكومة التشيلية بشكل حقيقي نحو تنويع الاقتصاد عبر قطاع الصناعة التحويلية عندما أصاب الاقتصاد التشيلي أزمة ديون خارجية يرافقه تضخم ركودي بمعدلات مرتفعة مما التجأت إلى تنويع صناعتها التحويلية بالاعتماد على مواردها المحلية (المعدنية والزراعية) عبر

[1]The World Bank,Doing Business Comparing Business: Regulation in 190 Economies2020, Washington,2020,P,4.

مسارين : الأول ، التنويع "داخل" الصناعة أي زيادة القيمة المضافة في صناعة النحاس عن طريق تحسين جودة استخراج النحاس وتصدير المنتجات المصنعة واستكمال ذلك بتطوير الخدمات الإضافية / اللوجستية المحلية ، ثانيا ، تنويع الصناعات الأخرى ،مثل: تنمية مصايد الأسماك لإنتاج السلمون ذات جودة عالية وتصديره ، وزيادة الصادرات من السلع الزراعية ذات القيمة المضافة العالية ،مثل: الفاكهة والخضروات وإنتاج النبيذ.

وعند الرجوع إلى تجربة تشيلي في التنويع الصناعي نلاحظ أنَّ تشيلي لم تمتلك ميزة نسبية بالموارد الطبيعية (الاخشاب ، والسلمون، والفواكه) ولا في صناعاتها ، لذا قدمت رهانات بجعل تلك الصناعات استراتيجية مستفيدة من توفر الموارد الطبيعية والجغرافية ومستعينة بالاستثمار الأجنبي والمحلي لتطوير رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا والتعلم ، مقدمة مجموعة من القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية العامة لتحقيق أهدافها المنشودة في تلك الصناعات .

1- التنويع العمودي في صناعة النحاس وتكريره:

أنَّ تخصص تشيلي بالمعادن ولاسيما النحاس اكسبها مهارات وتقنيات معينة في مجال التعدين، مثل (الخدمات الهندسية المتصلة بالتعدين) جعلها تستفيد منها في التنويع العمودي (المنبع) في قطاع التعدين عبر توجه تلك الخدمات لتكرير النحاس واستخدامه في إنتاج الأسلاك والأنابيب والصفائح النحاسية والآلات والمعدات و المواد الكيميائية التي تستخدم في التعدين(مصب) ، بدلا من التركيز فقط في تصدير النحاس الخام. لقد استفادت تشيلي من تصدير تلك الخدمات في التخفيف من حدة تقلبات أسعار النحاس وأثره في صادرات البلد. كما أتاح الموقع القريب للمنشآت الصناعية التحويلية في إضافة أنشطة نحاسية أخرى، مثل: إضافة مواد كيميائية او تصنيعية إلى المنتجات النحاسية الخام لإنتاج منتجات جديدة [1]. وتستخدم الصناعات التحويلية المحلية نحو (100) الف طن من النحاس كل عام بإيرادات تصل إلى 300مليون دولار أمريكي أمريكي عام 2015 ،اما الجهة المسؤولة عن القيام بالأنشطة في المصب هي (شركة ماتيكو) ، التي تسعى دائما إلى تطوير صناعة النحاس وتنويعها بأكثر من منتج ، وتسعى في الوقت الحالي الى الاستفادة من خصائص النحاس في المجال الطبي والملابس وتربية الأسماك [2].

وترى الحكومة التشيلية بأنَّ لا داعي لتقديم الحوافز والدعم للموردين في صناعة النحاس، كون لا توجد إخفاقات في السوق توجب تدخل الدولة، فحسب رأي الحكومة التشيلية "لا يحتاج الموردون إلى دعم الدولة لتوسيع نطاقهم، لأن شيلي لديها سوق رأس مال متطورة ومرنة وأسعار فائدة منخفضة. ومن ثم ، إذا لم يصبح الموردون قادرين على المنافسة دون تدخل الدولة، فلن تكون لديهم ميزة تنافسية في الأنشطة التمهيدية لقطاع النحاس"، إذ أنَّ تدخلات الدولة مطلوبة لمعالجة بعض إخفاقات السوق التي تحول من تطوير الروابط الخلفية لصناعة النحاس المتمثلين بدعم الموردين بجانب الابتكارات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة[3].لذا في عام 2009 تم إطلاق برنامج

---

[1]Frank Chansa et al.Op.cit, P16.

[2]Amir Lebdioui, Local content in extractive industries: Evidence and lessons from Chile's copper sector and Malaysia's petroleum sector, The Extractive Industries and Society , Vol7,No:2, Canada,2019, P147.

[3] José De Gregorio, CRECIMIENTO ECONÓMICO EN CHILE:EVIDENCIA, FUENTES Y PERSPECTIVAS, Estudios públicos, , no: 98,2005,p24.

الموردين العالمي بالشراكة بين القطاع العام(CORFO، CNID، COCHILCO) وشركات القطاع الخاص (Codelco، BHP Billiton) والشركات المختلطة (Fundación Chile) لمعالجة إخفاقات السوق التي تحتاج صناعة التعدين إلى معالجتها. كما تهدف تلك البرامج إلى زيادة أعداد الموردين للتعدين في شيلي وتوجيههم نحو التصدير ورفع قدرتهم الابتكارية والتكنولوجية بحلول عام 2035[1].

2- التنويع الافقي في الصناعة التحويلية التشيلية

مع تطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات خلال المدة (1973 -1989)،التي استندت إلى تحرير التجارة وإصلاحات السوق ، ظهرت بوادر التنويع في قطاع الصناعة التحويلية عن طريق استهداف صناعات بعيدة عن النحاس وهما صناعة الغابات والسلمون.

اما صناعة السلمون، فقد اتبعت الحكومة التشيلية العديد من الطرق والأساليب خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لزراعة السلمون . إلا إنَّ كل تلك المحاولات فشلت بسبب نقص البنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن محدودية هيكلها الصناعي في هذا المجال ، لذا لجأت الحكومة إلى إعطاء مهمة التطوير في قطاع السلمون إلى فونداسيون شيلي التي قامت بتكييف التكنولوجيا النرويجية في عام 1981 لزراعة السلمون، ليباع المشروع في وقت لاحق إلى نيبون سويسان، واحدة من أكبر منتجي الأغذية اليابانية ، لتستفيد الحكومة فيما بعد من نقل العديد من التقنيات من اليابان وتكيفها وتطويرها في تشيلي لتحقق تشيلي ميزة نسبية جديدة في زراعة وصناعته، فضلا عن معالجة الفجوة الاستثمارية المطلوبة لتراكم المعرفة[2]، فقد ارتفعت صادرات السلمون من (150)مليون دولار أمريكي عام 1986 إلى ما يقرب من (159)مليون دولار أمريكي في عام 1991ولترتفع إلى(2.4)مليار دولار أمريكي عام 2008 ، كما قامت الحكومة بتنويع صناعة الفواكه التي كانت محدودة جدا عن طريق الدخول بالاتفاقية بين جامعة تشيلي وجامعة كاليفورنيا (برنامج تشيلي-كاليفورنيا) ،نتج عنها تصدير اكثر من 20 نوعاً من الفواكه ،لتصبح اكبر مصدر للفواكه في أمريكا اللاتينية ، والذي ساعد في ذلك هو الموقع الجغرافي لتشيلي الذي يقع في نصف الكرة الجنوبية و الذي يكون فيها مواسم الزراعة معاكسة لمواسم السنة في نصف الكرة الشمالية التي تقع اكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم[3]، والسياسات الصناعية الافقية والعمودية التي اتبعتها الحكومة.

بالنتيجة فأنَّ تنويع الصناعة التحويلية للصناعات القائمة على الموارد الزراعية في صناعة الاخشاب وسلمون ونبيذ والفواكه كان نتيجة للسياسات الصناعية والإجراءات والأساليب التي طبقت والتي تتمثل بالآتي:

1. تمويل مراكز البحث والتطوير، مولت الحكومة التشيلية مراكز الأبحاث وتطوير الابتكارات ودعمها للارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية الزراعية، ففي صناعة السلمون انفقت الحكومة

---

[1]Amir Lebdioui ,op.cit,p374.

[2] Amir Lebdioui ,Chile's Export Diversification since 1960: A Free Market Miracle or Mirage?, Op.citl,P,1632,

[3]Marian Negoita , Fred Block, Networks and Public Policies in the Global South: The Chilean Case and the Future of the Developmental Network State, Studies in Comparative International Development, Vol:42 ,No:2 , 2010,p32.

خلال المدة 1987- 2008 ما يقارب (70) مليون دولار أمريكي ، لتمويل وحداتها البحثية المسؤولة عن البحث والتطوير في انتاج السلمون وسلامته ،مثل: مؤسسة الأغذية والزراعة ومعهد تنمية مصائد الأسماك وصندوق تنمية مصائد الأسماك الذي قدم بدوره الأموال للمتخصصين في المجال البيئي والزراعي للسفر إلى النرويج لاكتساب المهارات بالزراعة والإنتاج السلمون. في حين دعمت الحكومة التشيلية بشكل كبير الابتكارات عبر انشاء مؤسسات لاسيما بالابتكارات، مثل: مؤسسة شيلي للابتكارات (Fundacion chile)التي قدمت العديد من البحوث والاستشارات لأهم الفواكه التي يمكن إنتاجها في ظل ظروف مناخية مماثلة لظروف المناخ في تشيلي ليتم تصديرها فيما بعد ، وحددت أنَّ أول الاقتراحات لزراعة الفواكه هو التوت وقدمت مجموعة من التقنيات اللازمة للإنتاج التوت وزراعته.

2. تأهيل وتدريب رأس المال البشري، اما فيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري، فأنَّ الحكومة وضعت برامج عديدة لتدريب المهنيين المتخصصين والتقنيين الذين تحتاج إليهم الصناعة التحويلية، عن طريق الشراكة والتعاون بين الجامعات التشيلية والقطاع الصناعي . إذ قدمت جامعتا (لوس لاغوس و أوسترال) التشيلية برامج في مجالات العلوم البحرية والكيمياء الحيوية وعلم الأمراض والمسائل المتعلقة بإنتاج السلمون وإدارة الأعمال المتعلقة بتربية الأحياء المائية، كما زودت هاتان الجامعتان معظم سوق العمل الشيلية بخبراء في هذين المجالين. كما أسهم معهد تكنولوجيا السلمون(Salmon Technology Institute)* في تطوير رأس المال البشري والمهارات التقنية اللازمة لصناعة استزراع السلمون. وفي عام 2002 تم تدريب 2060 عاملا، كما أسهم في تطوير تكنولوجيات سلامة الأغذية ونشرها ومراقبة الجودة في صناعة السلمون [1].

3. الشراكة بين القطاع العام والخاص :أنَّ قيام الحكومة بالعديد من الشراكات الاقتصادية مع العديد من البلدان اثمرت نتائج مبهرة ، إذ أدخلت الشركات الأجنبية التكنولوجيا الحديثة والابتكارات والمعرفة إلى الصناعات التحويلية ،لتنتج صناعات ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية عالية، ففي صناعة السلمون و والنبيذ والفواكه نتج عن الشراكات الأجنبية تنوع صناعي كبير في الصناعة التحويلية ، عن طريق تنويع مزيج الإنتاج نحو منتجات ذات قيمة مضافة محلية أعلى ،مثل: انتاج وتطوير بيض السلمون، وتحسين إنتاج اعلاف السلمون محليا بدلا من استيراده من الخارج ، وإدخال تكنولوجيات علمية جديدة وأشكال لتنظيم الإنتاج، وفتح أسواق جديدة، واقتناء مصادر جديدة لتوريد المواد الخام، ووضع نموذج جديد للتنظيم القطاعي. وقد ساعد ذلك على توسيع نطاق توفير الوظائف في جميع مراحل سلسلة الإنتاج، بما في ذلك قطاع توريد السلع والخدمات. إذ تجاوز معدل نمو صادرات السلمون للمدة 1996-2007معدل نمو منتجات التصدير الأخرى، مثل: النحاس والاخشاب. وخلقت فرصة عمل من (8000) وظيفة مباشرة و (2200) وظيفة غير مباشرة في عام 1992 إلى (38400)

---

* تم تأسيس معهد تكنولوجيا السلمون (Intesal) عام 1994 من قبل سلمون شيلي (SalmonChile) لتطوير ونشر تقنيات سلامة الأغذية ومراقبة الجودة في صناعة السلمون.

[1] Amir Lebdioui, Chile's Export Diversification since 1960: A Free Market Miracle or Mirage?, Op.cit,p1635.

وظيفة مباشرة و (15000) وظيفة غير مباشرة في عام 2004 [1].في حين قامت مؤسسة فورد التي تمول برنامج تشيلي -كاليفورنيا إلى ارسال أكثر من (80)طالبا من خريجي شيلي لدراسة الاقتصاد الزراعي في كاليفورنيا من أجل تعلم كيفية زراعة وتصدير الفواكه الطازجة ، وأنفقت مؤسسة فورد(75) مليون دولار أمريكي لتمويل هذا البرنامج على مدى (10)سنوات .

اما صناعة النبيذ فقد قامت الحكومة التشيلية بالشراكة مع العديد من الشركات الاسبانية لزراعة العنب وانتاج النبيذ، واولى الشركات هي شركة "ميغيل توريس" الإسبانية لإنتاج النبيذ وكان لها دور كبير في إدخال أساليب جديدة لإنتاج النبيذ لم تكن موجودة في تشيلي ،مثل: استخدام حاويات الفولاذ المقاوم للصدأ المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك آلات الطحن والضغط الحديثة، كما تمكن المنتجون التشيليون من استخدام المعرفة التي نقلت للوصول إلى الأسواق الخارجية، والتنافس مع تلك الشركات عن طريق تعلم كيفية تكييف إنتاجها مع طلب الأسواق الاستهلاكية الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الأجنبية الحديثة لتطوير صادرات النبيذ .

4. انشاء العناقيد الصناعية*: أسهمت الحكومة التشيلية بشكل كبير في إنشاء العناقيد الصناعية عن طريق المساعدة على إقامة روابط بين الموردين والمصدرين في تجهيز الطماطم وكذلك إنتاج التوت، والصعوبة الرئيسة كانت تكمن في الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية من مصدر موثوق. لذا كرست الحكومة المؤسسات العامة وشبه العامة كافة لمساعدة الموردين والمصدرين الفواكه. إذ قامت مؤسسة تطوير الإنتاج الحكومية (CORFO) بتدريب الموردين كيفية الحفاظ على الفواكه قبل الوصول إلى مصدرين، في حين أدت دائرة الزراعة والثروة الحيوانية دوراً رئيساً في توفير المعلومات الكافية عن افضل الأساليب لإنتاج وتصدير التوت لتساندها في ذلك (PROCHILE) ،التي وفرت المعلومات كافة عن المعايير الأجنبية في تصدير الفواكه وتنظيم بعثات للباحثين الزراعيين لاكتشاف المنتجات[2].
5. التدابير والإجراءات الداعمة للتجارة : كما أنَّ التدابير الحكومية التي وضعت لتحفيز الإنتاج نحو التصدير هو كبرنامج تنمية الموردين الذي وضعته مؤسسة تطوير الإنتاج الحكومية (CORFO) لمساعدة صغار المنتجين على تكييف نوعية منتجاتهم مع المعايير الدولية ،كما مولت (ProChile) نصف إجمالي التكاليف المتعلقة بالأنشطة الترويجية لقطاع النبيذ التشيلي في الخارج ، بما في ذلك المعارض التجارية وتكاليف السفر و التسويق والمعدات، كما حفزت على المبادرات الوطنية لاتفاقات التجارة الحرة (على سبيل المثال واحدة مع كوريا الجنوبية، والتي أصبحت مستوردا مهماً للنبيذ التشيلي نتيجة لذلك). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّ معظم هذه التدخلات سياسات أفقية. في حين أنَّ بعض درجات التدخلات الرأسية حدثت عن طريق (SAG)المسؤول عن فحص الجودة. كل تلك التدابير فضلا عن التنوع الجغرافي

---

[1]Juan Pablo Zanlungo M, Et al. Servicios Intensivos en Conocimiento en la industria chilena del salmon, Banco Interamericano de Desarrollo,USA,2015,p16.

* العناقيد الصناعية : هي تجمعات جغرافية للمنشآت والمؤسسات المترابطة في مجال معين ، وتمثل العناقيد مجموعات من الصناعات والكيانات الاخرى المهمة للمنافسة وتشمل موردي المدخلات المتخصصة مثل المكونات ،الآلات والخدمات، ومقدمي البنى التحتية المتخصصة، كما تمتد العناقيد ايضا من المصب الى القنوات والعملاء وافقيا لمصنعي المنتجات التكميلية والمؤسسات ذات الصلة من خلال المها ا رت والتقنيات المشتركة، واخيراً تشمل العناقيد المؤسسات الحكوميةولباقي المؤسسات مثل الجامعات والوكالات ومنشآت التدريب والتطوير التي تقدم المعلومات والخبرات والتدريب المتخصص والبحوث والدعم التقني.

[2] Marian Negoita , Fred Block, op.cit,P10.

والمناخي في المناطق المنتجة لنبيذ أدت إلى تنوع انتاج النبيذ وجودته، إذ اصبح انتاج النبيذ في (18) منطقة، تنتشر فيها أكثر من (200) شركة عالمية مملوكة لشيلي في قطاع النبيذ عام 2010، مع صادرات تزيد عن مليار دولار أمريكي امريكي لترتفع إلى (2) مليار دولار أمريكي أمريكي بحلول عام 2016.

6. تمويل الاستثمارات: في صناعة الغابات قدمت مؤسسة تطوير الإنتاج الحكومية (CORFO) دعماً كبيراً للاستثمارات المحلية لزراعة أشجار الصنوبر، حتى وصلت مساحة الغابات المزروعة بأشجار الصنوبر إلى (1.5)مليون هكتار ، إذ قامت الحكومة بحظر تصدير الخشب الخام واستغلال أشجار الغابات التي تقل عمرها عن (18) سنة ، في حين قدم البنك المركزي التشيلي اعانات نقدية لدعم المزارعين على زراعة أشجار الغابات تصل نسبتها (75%) ثم ارتفعت إلى (90%) وقدمت ايضا الائتمانات مدعومة تدار من قبل المصارف العامة والخاصة إلى الخريجين المتخصصين في مجال الزراعي ، إذ بلغ حجم الاموال التي قدمت (135) مليون دولار أمريكي امريكي[1] .
7. مراقبة المنتجات الصناعية الزراعية المصدرة وخلق الأسواق : أنشأت الحكومة العديد من الوكالات المتخصصة لمراقبة المنتجات الصناعية الزراعية المصدرة ،أهمها: وكالة (SAG) التي تعمل على مراقبة جودة الفواكه المصدرة والأسواق ، في حين قامت وكالة (Prochile) الحكومية بتقديم الدعم للصادرات الشيلية عن طريق تسهيلات الدبلوماسية لاسيما بالتجارة الحرة.
8. تعزيز التكنولوجيا: سعت الحكومة التشيلية إلى تعزيز الارتقاء التكنولوجي في قطاع الفواكه عن طريق نقل التكنولوجيا ونشر المعارف بين المزارعين المحليين، لذا أنشأت معهد البحوث الثقافية الزراعية لنشر الوعي بين المزارعين على أهمية استخدام أساليب التكنولوجية الحديثة وطرق استخدامها .
9. دخول في سلاسل القيمة العالمية بدأت الحكومة استراتيجية قوية للدخول الكامل في الاقتصاد العالمي عن طريق التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة، والدخول إلى أسواق تصدير جديدة. ليصل عدد الاتفاقات التجارية إلى (57)اتفاقية لمختلف بلدان العالم . وقد استفادت تشيلي من تلك الاتفاقيات حديثا بالانخراط في سلاسل القيمة الإنتاجية، إذ تشرك تشيلي القطاع الخاص في تلك التحالفات التجارية عن طريق تقسيم الإنتاج الذي يتم عبر مراحل هي: استيراد المواد أو قطع الغيار من بلد شريك، وتحويلها إلى منتج نهائي، وتصديرها إلى سوق ثالثة تمتلك شيلي معها أيضا منطقة التجارة الحرة. وسوف تستفيد من سلاسل القيمة العالية البعيدة عن السلع الأساسية الأولية، إذ إنَّ تنويع تلك السلع ستخلق قطاعات وأنشطة جديدة قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، فضلا عن ذلك ، إن معظم الأنشطة داخل تلك القطاعات الصناعية

[1] Manuel Agosin, et al.,Op.cit,p8.

تنطوي على درجات عالية نسبيا من المهارات والتكنولوجيا ،مثل: إدارة نظام التخزين والتبريد، واللقاحات الحيوية، وتقنيات الزراعة الحديثة[1].

أنَّ عملية التنويع في التنويع في الصناعة التحويلية ، لا تتم مالم تتوفر العديد من العوامل لمساندتها هي:

أ- الإصلاحات الاقتصادية، بعد عمليات التأميم التي حدثت عام 1971 لقطاع النحاس والمصارف والشركات المملوكة للأجانب وتغير النظام السياسي السابق، وتسلم حكومة أوغستو بينوشيه عام 1973، قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإصلاحات والبرامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد نفذت تلك الإصلاحات على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من عام 1974-1983، والمرحلة الثانية من 1985- 1990والثالثة 1990-2001 إذ ركزت الدولة خلال تلك المراحل على التجارة الدولية وتنويع الصادرات لإنعاش الاقتصاد ، لذا سعت إلى تعزيز الصناعة التحويلية لتنويع الصادرات الصناعية من النحاس والفضة والنبيذ والسلمون والخشب[2]، عن طريق الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي عبر تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الكمركية من (15%)عام 1977إلى (11%) في عام 1991، لتخفض مرة اخرى إلى (6) عام 2003 [3]، كما تم الغاء اغلب الحواجز غير التعريفية و ضوابط سعر الصرف والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما ركزت الحكومات الديمقراطية في التسعينيات في خصخصة المشاريع المملوكة للدولة وفق معايير عالية الشفافية، وأنَّ تجري العطاءات بتنافسية تامة وأنَّ تسعر بأساليب عادلة [4].

ب- في عام 1990 بدأت مرحلة النيو ليبرالية في السياسة والاقتصاد والتحرر وفق آلية السوق الحر، والتي نفذت فيها الحكومة التشيلية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تركز في استقرار الاقتصاد الكلي في القطاع المالي وخصخصة بعض المشاريع المملوكة للدولة وتطوير العلاقات التجارية مع دول العالم ، مما نتج عنه اتفاقية التجارة الحرة، وظهور الشركات الناشئة في قطاع الصناعة التحويلية لغرض التصدير[5]. كما وضعت الحكومة التشيلية إطارا مؤسسيا جديداً للسياسة الصناعية يضيف إخفاقات السوق والابتكارات كهدف أساسي في السياسات العامة، إذ شجعت على التجريب والمعرفة والتعلم عن طريق العمل، وركزت في تطوير مراكز البحث والتطوير، وأكدت على تراكم المعرفة الضمنية والابتكار لتحفيز النمو في قطاع الصناعة بشكل عام ، إذ تكون تلك الابتكارات مدعومة

---

[1]Amir Lebdioui ,Chile's Export Diversification since 1960: A Free Market Miracle or Mirage?, journal Development and Change, International Institute of Social Studies, vol, 50,no,6, University Hague, Netherlands,2019,P1631.

[2] Frank Chansa et al. Industrial Policy in Context: Comparative Experiences from Chile and Zambia, Zambia Social Science Journal, Vol 7,NO1, Africa,2018,P16.

[3]Organization for Economic Cooperation and Development (OCDE), Mejores políticas para el desarrolloPerspectivas sobre Chile,France,2011,p199.

[4] Maria Elena Varas, Economic Diversification: The Case of Chile, revenue watch institute,USA,2012,p3.

[5]Gonzalo Salinas, Chile: A Role Model of Export Diversification Policies?, International Monetary Fund, Issue 148, Washington, 2021, P3.

من قبل الدولة ولقطاعات محددة، يتمتع فيها البلد بميزة نسبية قائمة، أو محتملة، ومن ثم تصبح لديه آفاق نمو هائلة في المستقبل.أما الجهات المسؤولة لتمويل الابتكارات والمعرفة في مراكز البحوث والجامعات هي مؤسسة تطوير الإنتاج الحكومية (CORFO)والمجلس الوطني للأبحاث في العلوم والتكنولوجي (CONYCIT)ومؤسسة (SERCOTEC)* وصندوق ضمان الأعمال الصغيرة (FOGAPE)، التي تقدم الاستشارات والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[1]. أما المشاريع لاسيما التابعة للشركات متعددة الجنسية فقد قدمت الحكومة خصومات ضريبية لأنشطة البحث والتطوير في المشاريع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية[2].

ت- عملت تشيلي على تحسين نوعية وكفاءة نظامها القضائي، لحل المشكلات التي تواجهها في حل وتسويات نزاعات الملكية وحقوق ملكية الفكرية مما يحقق النزاهة والشفافية في التطبيق.

ث- صندوق التثبيت الاقتصادي او ما يعرف أيضا بصندوق الاستقرار الاقتصادي والصناديق السيادية.

ان اعتماد تشيلي على صندوقين للاستثمار الريعي المتأتي أسهم بشكل كبير في تنويع صناعتها التحويلية ، ففي صندوق الاستقرار الذي تنطق فكرته باستثمار الفوائض المالية من ريع النحاس لتطوير صناعة التعدين وتنميتها وكذلك لتمويل مراكز البحث والتطوير، كما يمكن الاستعانة به لسد العجز في الموازنة عند انخفاض أسعار النحاس في الأسواق العالمية ،مما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي ويولد تراكمات للثروة عند ارتفاع أسعار النحاس ، اما الصناديق السيادية التي تدير الريع المدخر من باقي الصناعات ، فقد استثمرتها شيلي في تطوير مهارات رأس المال البشري عبر تقديم منح للطلاب للدراسة في افضل الجامعات العالمية، لرفد الشركات بقوى عاملة ماهرة[3].

ج- تخفيض الضرائب، من السياسات التي اتبعتها تشيلي بشكل مستمر لجذب الاستثمار هو تخفيض الضرائب على الشركات، إذ خفضت الضرائب من (17%) الى (10%) والذي زاد من حجم الاستثمارات بنسبة تتراوح بين (2%-3%)، مما انعكس على معدلات النمو التي ارتفعت من 0,15% إلى 0,21% سنويا.

ح- ضمان بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار عن طريق إنشاء بنى تحتية متكاملة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي من سياسات مالية ونقدية يمكن التنبؤ بها وبمساعدة قطاع مالي فعال ومعدل صرف مناسب.

---

* هي مؤسسة قانونية خاصة تقدم الاستشارات والدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة، كما تقدم القروض وبرامج (SERCOTEC) التدريب والتأهيل التقني.

Manuel Agosin et al., Industrial policy in Chile, Inter-American Development Bank (IDB),USA,2010,p7.

(2) Frank Chansa et al. ,Op.cit,P17.

(3)World Trade Organization (WTO) & Organization for Economic Co-operation and Development(OECD),Op.cit, P141.

خ- سياسة الانفتاح التجاري النشطة ، إذ وقعت تشيلي اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع أكثر من 51 دولة تمثل 81٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية في عام 1995[1].

رابعا: فوائد التنويع الصناعي في تشيلي

حقق التنويع في الصناعة التحويلية منافع اقتصادية واجتماعية عديدة انعكست إيجابا على المجتمع التشيلي، أهمها:

1) إنً نجاح تشيلي في تنويع صناعاتها التحويلية نتج عنه نمو صادراتها على صناعات تعتمد على موارد محلية زراعية غير مرتبطة بالمعادن المتمثلة بصناعة النبيذ والفاكهة و سمك السلمون والاخشاب، إذ تمكنت شيلي من تنويع اقتصادها وتطوير صناعات متنوعة ومبتكرة من بعد أنً كان اقتصادها يعتمد على التعدين ومنتجاته بشكل كبير، ففي عام 1973شكل التعدين (89%) من اجمالي الصادرات الشيلية، لينخفض إلى (23%)من اجمالي الصادرات عام 2018، في حين لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (10%) للعام نفسه. إذ نلاحظ من جدول(13) ان هناك تنوع في سلة الصادرات، وان السلع الثلاث المسيطرة على التركيب الهيكلي للصادرات كانت الخبث والرماد الذي بلغت قيمة صادراته (19.4)مليار دولار امريكي ، أي بنسبة(32.83%) من قيمة الصادرات وبقيمة(6.36902)مليار دولار امريكي محققة المرتبة الأولى بين السلع الصناعية ، تلاها كل من النحاس بقيمة صادرات (16.4)مليار دولار امريكي وبنسبة (27.82%) من قيمة الصادرات محققة مايقارب(5) مليارات دولار امريكي ،أما الفواكه فقد بلغت قيمة صادراتها عام 2018 ما يقارب (7) مليارات دولار أمريكي، اذ شكلت (11.21%) من حجم الصادرات وبقيمة (0.740981) مليار دولار أمريكي، لتصبح شيلي أكبر موردي الفواكه في العالم [2]،ولتوظف حاليا اكثر من(450) الف عامل[3].

الجدول (13)التركيب الهيكلي للصادرات في تشيلي (2018)

السلع	قيمة صادرات (مليار دولار امريكي)	نسبة السلع الصناعية من قيمة الصادرات(%)	قيمة السلع الصناعية (مليار دولار امريكي)
خشب	2.10	3.56	0.07476
لب الخشب	3.27	5.54	0.181158
اسماك	2.10	9.40	0.1974
الفواكه	6.61	11.21	0.740981
النبيذ	1.50	2.54	0.0381
النحاس	16.4	27.82	4.56248

(1) Mojekwu, Ogechukwu Rita,op.cit,p417.
(2)ATLAS of economic complexity ,https://atlas,cid,harvard,edu/explore?country=42&product=undefined&year=2018&productClass=HS&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined
(3)Marian Negoita ,Fred Block,Op.cit,P11.

الخبث والرماد	19.4	32.83	6.36902

Source:https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=153&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined

2) إنَّ نجاح تشيلي في تنويع الصناعة التحويلية للموارد الطبيعية حفزها على التوجه لتنويع صناعات تحويلية معقدة غير قائمة على الموارد الطبيعية، مثل: المعدات الطبية ،والاجهزة الكهربائية، والأدوات المعدنية، والمركبات ، ومنتجات الاتصالات، وهذه علامة إيجابية بأنَّ تشيلي ستمتلك ميزة نسبية في صناعات غير قائمة على الموارد الطبيعية خلال السنين القادمة.

جدول(14) قيمة صادرات السلع الصناعية المعقدة في تشيلي عام 2016

الصناعة	مليون دولار أمريكي امريكي
إطارات السيارات	345.6
النحاس المعالج	322.2
ورق معالج متنوع	306.4
قطع غيار وملحقات الاتصالات	213.0
الدراجات النارية	171.2
الادوية	160.4
الات بناء	159.6
عربات السكك الحديدية	153.4
مواد متنوعة من البلاستيك	132.2
منتجات صناعية متنوعة	124.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على،

Gonzalo Salinas. Chile: A Role Model of Export Diversification Policies?. International Monetary Fund. Issue 148. Washington. 2021.p.9.

3) أنَّ النمو الاقتصادي مدفوع بالتنويع في تشيلي، كان نتيجة انتاج تسع منتجات جديدة، هي: (زيت الزيتون، وبذور زيتية، وحاويات للنقل، وباصات، وعربات أطفال،

والنشويات، والفلين، والآلات الموسيقية ، والمعادن) منذ عام 2003، هذه المنتجات أسهمت بعوائد تصل إلى (353)مليون دولار أمريكي امريكي خلال فترة 2003-2018 [1].

خامسا: قياس التنويع الصناعي في تشيلي

أ- دليل التنويع الصناعي جيمس ومارتن عامي2015- 2017 في ولاية فالبارايسو:

تعد مدينة فالبارايسو من اقدم المدن في تشيلي التي تقع في المنطقة الوسطى من تشيلي، التي يبلغ مساحتها (16396) كم^2 ،اما عدد سكانها حسب احصائيات عام 2016 ما يقارب (1.842.9)الف نسمة[2]. تتميز فالبارايسو بوجود العديد من المعادن ،مثل: (النحاس وموليبدنيوم والذهب والفضة) والذي أسهم في ظهور قطاع التعدين فضلا عن الأنشطة الزراعية ،مثل: الفواكه ، كما أنَّ وجود اقدم ميناء في المحيط الأطلسي جعلها تتميز بتصدير العديد من الصناعات التحويلية ،مثل: صناعة المواد الغذائية وصناعة المواد الكيميائية ومنتجاتها. ولأهمية هذه المنطقة ، تم انشاء حديقة صناعية في الستينيات تضم (15) نوعاً من الصناعات وبالشراكة بين القطاع العام والخاص ، إذ أصبح قطاع الصناعة التحويلية يسهم بنسبة (19%) من الناتج المحلي الإجمالي ،يليه قطاع التعدين (14%) والنقل والاتصالات (13)[3].

جدول(15) أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة فالبارايسو لعامي 2015-2017 حسب الصناعات.

السنة / الصناعة	2015		2017	
	عدد العمال X	$(X)^2$	عدد العمال X	$(X)^2$
صناعة الأغذية والمشروبات	26842	720492964	27091	733922281
صناعة النسيج والصناعات المرتبطة بها	2214	4901796	2232	4981824
صناعة الملابس	1108	1227664	985	970225
صناعة الجلود والاحذية	2433	5919489	2474	6120676
صناعة الاخشاب والفلين	792	627264	1019	1038361
صناعة الورق ومنتجات الورقية	232	53824	227	51529
الطباعة والخدمات المتربطة بها	1755	3080025	1667	2778889
تصنيع نفط المكرر	1545	2387025	1682	2829124
تصنيع مواد كيميائية و منتجاتها	2543	6466849	1237	1530169
تصنيع مطاط ومنتجات المطاطية	1776	3154176	2095	4389025
تصنيع منتجات بلاستيكية	996	992016	1443	2082249
تصنيع الزجاج ومنتجات مرتبطة بها	280	78400	211	44521
تصنيع المعادن الأساسيةمن حديد والاستيل، تصنيع معادن غير الحديدية(نحاس) .	12483	155825289	13343	178035649
تصنيع منتجات معدنية هيكلية للدبابات والخزانات والمولدات	1388	1926544	1337	1787569

[1]https://atlas,cid,harvard,edu/explore?country=153&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefind

[2] Banco Central de Chile, SÍNTESIS ESTADÍSTICA DE CHILE2012-2016,p14-45.

[3]Nelson Carroza Athens et al. DIVERSIDADES ECONÓMICAS EN LA REGIÓN DE VALPARAÍSO-CHILE: HACIA LA COMPRENSIÓN DE "OTRAS" FORMAS POSIBLES DE DESARROLLO TERRITORIAL, Revista Brasileira de Gestão e Desenvolvimento Regiona, Vol: 15, No: 5, Brasil,2019,p111.

تصنيع المنتجات الكهربائية والاسلاك والأجهزة المنزلية	1231	1515361	1117	1247689
تصنيع الالات والمعدات وتركيبها	4073	16589329	4057	16459249
تصنيع المحركات والمركبات والمقطورات ونصف مقطورات	350	122500	164	26896
صناعة كومبيوترات والأجهزة المكتبية ومحاسبية	120	14400	263	69169
صناعة السيارات	1241	1540081	1059	1121481
صناعة السفن والقوارب	4255	18105025	2029	4116841
صناعة الأجهزة الطبية	852	725904	686	470596
صناعة الأثاث	801	641601	636	404496
صناعة إعادة تدوير النفايات والخردة	1776	3154176	1836	3370896
صناعة مواد البناء	757	573049	615	378225
صناعات أخرى	1531	2343961	1596	2547216
المجموع	73374	952458712	71101	970774845

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وبيانات إعداد العاملين بالاعتماد على بيانات

Servicio Impuestos Internos(SII). ESTADÍSTICAS DE EMPRESAS POR REGIÓN.

$$G.M(2015)=1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\}=1-\{(952458712)/(73374)^2\}=1-0.2=0.8$$

$$G.M(2018)=1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\}=1-\{(970774845)/(71101)^2\}=1-0.2=0.8$$

نلاحظ من النتائج أنَّ الدليل جيمس ومارتن لعامي (2015، 2017)لمدينة فالبارايسو هو (0.8) ،وهو اقرب إلى الواحد الصحيح مما يعني ذلك أنَّ مدينة فالبارايسو هي اقرب إلى التنوع التام والبنية الصناعية غير مقتصرة على فرع دون آخر ، أي أنَّ محافظة فالبارايسو ليست متخصصة بفرع معين من الصناعات، بل تضم مجموعة من الفروع الصناعية فهي اقرب إلى التنوع الصناعي، ويعود السبب في ذلك إلى الموارد الطبيعية ،والمناخ المتميز التي تتمتع بها المنطقة التي جعلتها تزخر بالصناعة ، كما أنَّ تمتع المنطقة بالموقع الجغرافي المتميز ومقوماتها التاريخية جعلها محط انظار الزائرين مما أدى إلى تزايد فرص التنوع الصناعي فيها.

2- التنوع الصناعي في محافظة متروبوليتان سانتياغو.

متروبوليتان سانتياغو وهي عاصمة تشيلي و المنطقة الرئيسة في البلاد، لذا هي من المدن المزدحمة بالسكان الذين بلغ عددهم (7.399.0) الف نسمة حسب احصائيات عام 2016 بمساحة 15،403.2() كم^2 [1] . وتتميز ميتروبوليتان سانتياغو بأنها من المدن الصناعية بالدرجة الأولى وزراعية بالدرجة الثانية إذ تشتهر بمساحة الغابات التي تقارب(75%)عام 2010من مساحة البلد، لذا فان صناعة الاخشاب كانت اولى الصناعات البارزة فيها فضلا عن الصناعات الغذائية وصناعة

[1] Banco Central de Chile, SÍNTESIS ESTADÍSTICA DE CHILE2012-2016,CHILE,p14.

المعادن غير الحديدية لذا يشكل قطاع الصناعة التحويلية اكثر من (17%)من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 [1]

جدول(16) إعداد العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة متروبوليتان سانتياغو لعامي 2015-2017 حسب الصناعات.

السنة / الصناعة	2015		2017	
	عدد العمال (X)	$(X)^2$	عدد العمال (X)	$(X)^2$
صناعة الأغذية والمشروبات	244995	60022550025	245715	60375861225
صناعة النسيج والصناعات المرتبطة بها	13802	190495204	12249	150038001
صناعة الملابس	25538	652189444	23479	551263441
صناعة الجلود والاحذية	19003	361114009	19972	398880784
صناعة الاخشاب والفلين	12528	156950784	11222	125933284
صناعة الورق ومنتجات الورقية	18405	338744025	18506	342472036
طباعة والخدمات المتربطة بها	68840	4738945600	63984	4093952256
صنيع نفط المكرر	1379	1901641	1698	2883204
صنيع مواد كيميائية و منتجاتها	59909	3589088281	59108	3493755664
صنيع مطاط ومنتجات المطاطية	36459	1329258681	35717	1275704089
صنيع منتجات بلاستيكية	996	992016	1443	2082249
صنيع الزجاج ومنتجات مرتبطة بها	34339	1179166921	4423	19562929
صنيع المعادن الأساسيةمن حديد والاستيل، تصنيع معادن غير الحديدية(نحاس)	91918	8448918724	82515	6808725225
صنيع منتجات معدنية هيكلية للدبابات والخزانات والمولدات	5935	35224225	5799	33628401
صنيع المنتجات الكهربائية والاسلاك والأجهزة المنزلية	25147	632371609	24962	623101444
صنيع الالات والمعدات وتركيبها	67778	4593857284	96994	9407836036
صنيع المحركات والمركبات والمقطورات ونصف مقطورات	5929	35153041	5136	26378496
صناعة كومبيوترات والأجهزة المكتبية ومحاسبية	2953	8720209	20440	417793600
صناعة السيارات	5590	31248100	4952	24522304
صناعة السفن والقوارب	2387	5697769	1969	3876961
صناعة الأجهزة الطبية	10880	118374400	43836	1921594896
صناعة الأثاث	17584	309197056	15246	232440516
صناعة إعادة تدوير النفايات والخردة	1575	2480625	1850	3422500
صناعة مواد البناء	16335	266832225	15653	245016409
صناعات أخرى	5071	25715041	5173	26759929
مجموع	795275	87075186939	822041	90607485879

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

Servicio Impuestos Internos(Sii). Estadísticas De Empresas Por Región.

[1] DIVISIÓN DE PLANIFICACIÓN Y DESARROLLODEPARTAMENTO DE PLANIFICACIÓN, DIAGNÓSTICO REGIONAL DE LAREGIÓN METROPOLITANA DESANTIAGO, Coyhaique - Chile ,2012,p15.

$G.M(2015)= 1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\} = 1-\{(87075186939)/(795275)\}^2 = 1-0.2 = 0.8$

$G.M(2018)= 1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\} = 1-\{(90607485879)/(822041)\}^2 = 1-0.2 = 0.8$

نلاحظ من النتائج أنَّ الدليل جيمس ومارتن لعامي(2015 ،2017)لمدينة متروبوليتان سانتياغو هو (0.8) ،وهو أقرب إلى الواحد الصحيح، مما يعني ذلك أنَّ مدينة متروبوليتان سانتياغو هي اقرب إلى التنوع التام والبنية الصناعية غير مقتصرة على فرع دون اخر ، وأنَّ كلاً من مدينتي: فالبارايسو و متروبوليتان سانتياغو هما من المدن الصناعية المهمة في تشيلي اللذان يمتلكان هيكلاً صناعياً متنوعاً .

المبحث الثالث: تجربة إندونيسيا في تنويع الصناعة التحويلية

أولا: نبذة عن اقتصاد إندونيسيا:

إندونيسيا هي أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا - دولة ارخبيل التي تضم أكثر من (300) مجموعة عرقية ، هي رابع أكبر دولة في العالم من إذ عدد السكان ، وعاشر أكبر اقتصاد في العالم من إذ تعادل القوة الشرائية ، وعضو في مجموعة العشرين.

لم تكن التجربة الإندونيسية مختلفة كثيرًا عن التجارب الأخرى في تصحيح مسارها التنموي، إذ نفذت العديد من الإصلاحات الاقتصادية للتخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها بعد أزمة الطفرة النفطية عام 1983. ومع بداية عام1990 ، بدأت الإصلاحات تحقق معدلات نمو عالية ومستمرة، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (269.92) مليار دولار أمريكي عام 1990 إلى (429.97) مليار دولار أمريكي عام 1997 ، بمتوسط معدل نمو سنوي (6.9%)، ذلك الأداء الاقتصادي المتميز خلال تلك المدة (1990-1997) جعل الاقتصاد الإندونيسي يلقب ب"النمر الآسيوي".

ومع ذلك، أدت الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1998 إلى انكماش الاقتصاد لمدة عامين إذ انخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى (-13%) في عام 1998. مما قامت الحكومة بوضع مجموعة من السياسات النقدية، لتخفيف حدة الأزمة ،وهي :تخفيض قيمة العملة ورفع أسعار الفائدة ،إلا إن تلك السياسات لم تأتِ ثمارها مما التجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لوضع بعض السياسات والإجراءات الإصلاحية التي تحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد، بخصخصة بعض المشاريع الصناعية المملوكة للدولة وتشديد السياسة المالية لتخفيف الثقل عن كاهل الموازنة العامة، مما عاود الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه ليصل إلى(1.049) مليار دولار أمريكي بمعدل نمو (5.02%) عام 2019بعد أنً كان (395.01) مليار دولار أمريكي بمعدل نمو (4.92%)عام 2000. تلك السياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة نتج عنها رحلة نمو اقتصادي استمرت (20) عاماً ، وخلال هذه المسيرة نجحت إندونيسيا في التغلب على واحدة من أكبر الأزمات التي مرت على الاقتصاد العالمي الا وهي الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

الجدول (17) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في إندونيسيا للمدة (1990-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو (%)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو (%)
1990	269.92	-	2005	497.63	5.69
1991	288.57	6.91	2006	525.01	5.50
1992	307.32	6.49	2007	558.31	6.34
1993	327.29	6.49	2008	591.89	6.01
1994	351.96	7.53	2009	619.29	4.62
1995	380.89	8.22	2010	657.83	6.22
1996	410.67	7.81	2011	698.42	6.16
1997	429.97	4.69	2012	740.53	6.03
1998	373.53	-13	2013	781.69	5.55
1999	376.49	0.79	2014	820.82	5.01
2000	395.01	4.92	2015	860.85	4.87
2001	409.41	3.64	2016	904.18	5.03
2002	427.83	4.49	2017	950.02	5.06
2003	448.28	4.78	2018	999.18	5.17
2004	470.83	5.03	2019	1.049	5.02

المصدر: بيانات البنك الدولي، بيانات التنمية،
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2020&locations=ID&start=1990

ولكون مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل الوجه الآخر للمرأة التي تعكس النمو الاقتصادي للبلد، فيصور لنا جدول(13) تطور مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة خلال المدة (1990-2019)، إذ ارتفع نصيب الفرد من (1487.8)الف دولار أمريكي عام 1990 إلى (2119.9) الف دولار أمريكي عام 1997، بمعدل نمو مركب (4.5%)، وفي اعقاب الأزمة الاسيوية انخفض نصيب الفرد إلى(1804.7،1815.7) الف دولار أمريكي خلال عامي (1998،1999) بمعدل نمو (-14.4%، -0.6%) . ومع حلول الالفية الثالثة ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (395.01)الف دولار أمريكي بمعدل نمو (4.92%) عن العام السابق ، ليصل إلى (3877.4) الف دولار أمريكي بمعدل نمو (3.87%) ، لتتحول إندونيسيا من ذوي الدخل المتوسط المنخفض إلى ذات الدخل المتوسط الأعلى ، ولينخفض معدل الفقر إلى (9.78%)في عام 2019[1].

جدول(18) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في إندونيسيا للمدة

[1]بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ، https://www,worldbank,org/en/country/indonesia

(2019-1990)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار امريكي)	معدل النمو(%)	السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار امريكي)	معدل النمو(%)
1990	1487.8	-	2005	2199.1	4.29
1991	1563.3	5.07	2006	2289.4	4.11
1992	1637.0	4.71	2007	2402.7	4.95
1993	1714.9	4.76	2008	2513.7	4.62
1994	1815.0	5.84	2009	2595.3	3.25
1995	1934.1	6.56	2010	2720.2	4.81
1996	2054.4	6.22	2011	2849.4	4.75
1997	2119.9	3.19	2012	2980.6	4.61
1998	1815.7	-14.35	2013	3104.3	4.15
1999	1804.7	-0.61	2014	3217.3	3.64
2000	1867.5	3.48	2015	3331.7	3.56
2001	1909.3	2.24	2016	3456.9	3.76
2002	1968.3	3.09	2017	3589.7	3.84
2003	2034.8	3.38	2018	3732.9	3.99
2004	2108.6	3.63	2019	3877.4	3.87

المصدر: بيانات البنك الدولي، بيانات التنمية،
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2020&locations=ID&start=1990

ثانيا: تطور قطاع الصناعة التحويلية في إندونيسيا:

بدأ التصنيع في اندونيسيا منذ منتصف الثمانينيات بعد انخفاض أسعار البترول ، وبدء توجه الحكومة بتحول الهيكل الاقتصادي للبلد من زراعي-نفطي إلى زراعي- صناعي ، إذ لا يمكن الاستهانة بدور قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي طالما كان مسانداً ومكملاً لقطاع الصناعة التحويلية.

يوضح جدول (19) أنَّ قطاع الصناعة التحويلية استحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(1990-2019) يليه قطاع التجارة ، وأنَّ أعلى نسبة مساهمة بلغت (28.4%) عام 2004 يقابله تراجع في نسب المساهمة القطاعات الأخرى، فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والتعدين من (19,4%، 15,1%) على التوالي عام 1990 الى (12,4%،7,4%) على التوالي عام 2019 . بينما نجد ان قطاع الخدمات المالية وعقارية وخدمات الاخرى انها بدأت ترتفع منذ عام 1990 وظلت محافظة نسبيا على نسب مساهمتها التي تصل تقريبا الى (9%) خلال المدة (1994-2019).

الجدول(19)مساهمة القطاعات الرئيسة من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا للمدة (1990 -2019)(%)

القطاعات / السنة	الزراعة	التعدين	الصناعة التحويلية	ماء وكهرباء وغاز	البناء	تجارة	النقل و مواصلات	خدمات ماليةوعقارية	خدمات اخرى
1990	19.4	15.1	19.4	1	5.8	16.2	6.1	6.1	11
1991	18.4	15.7	19.9	1	6.4	15.9	6.4	6.8	9.5
1992	18.4	14.5	20.5	1	6.2	16.1	5.8	6.4	11.1
1993	17.5	13.9	21.1	1	6.8	16.4	6.9	6.4	10
1994	16.9	9.7	20.5	1.1	7.7	16.9	7.4	9.9	9.9
1995	16.3	10.1	26.1	1.2	7.1	16	7.2	8	8
1996	15.4	9.1	24.7	1	1.2	16.8	7.2	8.6	16
1997	14.9	8.9	24.8	1.1	1.3	16.1	7.3	8.5	17.1
1998	17.3	9.9	25.2	1.3	1.4	16	7.2	7.5	14.2
1999	17.4	9.9	25.7	1.5	1.6	15.7	7.1	6.1	15
2000	15.6	12.1	27.7	0.6	5.5	16.2	4.7	8.3	9.3
2001	15.5	11.7	27.7	0.6	5.6	16.2	4.9	8.6	9.2
2002	15.4	11.3	27.9	0.7	5.6	16.1	5.1	8.7	9.2
2003	15.2	10.6	28	0.7	5.7	16.3	5.4	8.9	9.2
2004	14.9	9.7	28.4	0.7	5.8	16.4	5.8	9.1	9.2
2005	14.5	9.4	28.1	0.7	5.9	16.8	6.2	9.2	9.2
2006	14.2	9.1	27.8	0.7	6.1	16.9	6.8	9.2	9.2
2007	13.8	8.7	27.4	0.7	6.2	17.4	7.2	9.3	9.3
2008	13.7	8.3	26.7	0.7	6.3	17.5	8	9.5	9.3
2009	13.6	8.3	26.2	0.8	6.4	16.9	8.8	9.6	9.4
2010	13.2	8.1	25.8	0.8	6.5	17.3	9.4	9.5	9.4
2011	12.8	7.7	25.6	0.8	6.5	17.8	9.8	9.6	9.4
2012	12.5	7.4	25.6	0.8	6.5	18.1	10.1	9.7	9.3
2013	12.3	7.1	25.5	0.8	6.6	18.1	10.5	9.8	9.3
2014	12.1	6.7	25.5	0.8	6.7	18	10.9	9.9	9.4
2015	13	8.5	21.5	1	9.8	13.4	12	11.1	9.7
2016	12.8	8.4	21.4	1	9.8	13.5	8.5	10.6	14
2017	12.7	7	21.2	1	9.7	13.2	9.4	9.8	16
2018	12.5	7.5	21	1.1	9.6	13	9.3	9.4	16.6
2019	12.4	7.4	20.8	1.3	9.1	13	9.5	9.5	17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات،

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. StatisticalYearbook of Indonesia 2020.p.650-652.

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. StatisticalYearbook of Indonesia 2015.p.618-620.

أنَّ بقاء إندونيسيا على معدل نمو ثابت خلال السنوات السابقة يعود إلى قوة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية ، إذ نجحت الحكومة الأندونيسية عبر سياسات الاقتصاد الكلي السليمة أنَّ تجذب الاستثمار الأجنبي بإلغائها

بعض الضوابط التجارية، وتخفيض الضرائب على المصدرين، وخفض تعريفات الطاقة على الصناعات كثيفة العمالة، وتقديم الحوافز للمستثمرين في المناطق الاقتصادية خاصة، وخفض ضريبة العقار ، مما نتج عنه ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية من (15.8)مليار دولار أمريكي امريكي عام 2013 إلى (18.7)مليار امريكي عام 2017 وهو أعلى معدل له لينخفض إلى(13) مليار دولار أمريكي عام 2019 نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية في العالم وآثار جائحة كورونا التي القت بضلالها على الاقتصاد العالمي اواخر عام 2019.

الجدول (20) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية للمدة (1990-2019)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
حجم الاستثمارات الأجنبية (مليون دولار امريكي)	5.647.9	26.892.1	5.179.6	6.028.0	3.357.1	16.687.6	9.551.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. Statisticalyearbook Of Indonesia 2020.P.477.

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. Statisticalyearbook Of Indonesia 2015.P.415.

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. Statisticalyearbook Of Indonesia 2005.P.439.

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. Statisticalyearbook Of Indonesia 1995.P.468.

Badan Pusat Statistik/BPS-Statistics Indonesia. Statisticalyearbook Of Indonesia 1992.P.517.

ثالثا: تنويع قطاع الصناعة التحويلية في اندونيسيا:

بعد انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينيات أدركت الحكومة الاندونيسية الحاجة إلى التنويع بعيدا عن عائدات النفط لتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي، فمن الضروري الحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية الطلب المحلي ولابد من التنويع للحد من تعرض صادراتها المحدودة المعتمدة في السلع الأولية لتقلبات الأسعار العالمية . كما أدى نضوب حقول النفط والغاز ، ونقص الاستثمار في البنية التحتية ، وارتفاع الطلب المحلي نتيجة لارتفاع حجم السكان إلى انخفاض صادرات النفط والغاز التي شكلت اكثر من (80 % من إجمالي الصادرات خلال فترة 1965-1985 إلى (9.4 %)في عام 2000 ولتنخفض إلى (4.5%) في عام 2016 والذي تسبب في انخفاض حاد في الإيرادات المالية للنفط والغاز لتتحول إندونيسيا من منتج للنفط والغاز إلى مستورد للنفط والغاز. لذا وجدت الحكومة أنَّ السبيل الوحيد للخروج من المأزق هو اتباع التنويع الصناعي لتوجيه مواردها الطبيعية محليا وخارجيا، عن طريق تنويع انتاج موارد خام او انتاج منتجات صناعية أكثر تنوعا، واخذاً بالمبدأ الذي سارت عليه بلدان جنوب شرق آسيا الا وهو عدم الاعتماد على الميزة النسبية الثابتة لمواردها الطبيعية في تحديد طبيعة التصنيع القائم على الموارد عن طريق تطوير القدرات البشرية والمادية عبر سياسات التصنيع ومبادرات الحكومية المختلفة. إذ قامت بإحلال الفحم وزيت النخيل محل النفط والغاز كأول منتجين

للتصدير، تضاعفت الحصة العالمية من صادرات زيت النخيل تقريبًا من (28.1%) إلى (54.5 %) وزادت حصة الفحم ثلاث مرات تقريبًا من (6.7%) إلى (19.5%)[1].

1) التنويع العمودي في قطاع الصناعة التحويلية

تعد استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات من أولى استراتيجيات التصنيع التي اتبعت خلال الستينيات ،لإخراج البلاد من أزمة الكساد والديون الخارجية التي اثقلت كاهل الاقتصاد ،بالاعتماد على قطاع الصناعة والزراعة، لتلبية الاحتياجات الأساسية من السلع الاستهلاكية ، ولجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الصناعة التحويلية تم اقرار أول قانون للاستثمار الأجنبي في إندونيسيا (القانون رقم 1967/1)الذي سمح بالدخول في مشاريع مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، و قدم الإعفاءات الضريبية على الأرباح تصل إلى (5) سنوات و(5) سنوات إضافية من الإعفاءات الضريبية لإعادة استثمار صافي الأرباح ، فضلا عن اعفاء رسوم الاستيراد على السلع الرأسمالية[2]. لذا برزت خلال تلك المدة الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم المملوكة للقطاع الخاص والتي كان لها دور كبير في إنتاج السلع الاستهلاكية، مثل: الأثاث والمعدات المنزلية والمنسوجات والمواد الأخرى وصناعة زيت نخيل، ليصبح قطاع الصناعات التحويلية أكبر مساهم في الاقتصاد، وليشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه أكثر من (10%)من القوى العاملة.

لقد اتبعت الحكومة الأندونيسية التنويع العمودي في الصناعات القائمة على الموارد بشكل اكبر عندما اعتمدت سياسة التصنيع من اجل التصدير، وقدمت العديد من الحوافز والاعفاءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي للتوجه إلى الصناعات الخاصة بصناعة زيت النخيل الذي اصبح بديلاً رئيساً عن النفط والغاز ، لذا اعتمدت الحكومة سياسة المنبع بزراعة أشجار النخيل في العديد من المحافظات أهمها محافظة سومطرة التي تعد اليوم القاعدة الإنتاجية الرئيسة لزيت النخيل إذ تم زراعة (70%)من أراضيها ،في حين توجد مزارع أخرى في شرق كاليمانتان وغربها ليصبحا كلاهما من اهم المحافظات المصدرة لزيت النخيل منذ عام1993 [3]. ويقسم انتاج تلك المزارع حسب ملكية المزارع، إذ تستحوذ المزارع الخاصة على نسبة (48%) من إنتاج زيت النخيل في حين تبلغ حصة المزارعين المالكين لأراضيهم (40%)، وتبلغ حصة المزارع المملوكة للدولة بنسبة 1%)

---

[1] International Monetary Fund(INF), Indonesia: Selected Issues, Iss: 33, Washington ,2018,p45.

[2] Kiki VERICO& Mari Elka PANGESTU, The Economic Impact of Globalisation in Indonesia, ERIA Discussion Paper Series,No: 338, Indonesia,2020,p6.

[3] Donald F, Larson, Indonesia's Palm Oil Subsector, the World Bank, Washington,1996,p5.

الجدول (21) انتاج وتصدير زيت النخيل وزيت نواة النخيل في إندونيسيا للمدة (2015-2019)

(الف طن)

السنة	انتاج زيت نواة النخيل (KPO)الف طن	انتاج زيت النخيل (CPO)الف طن	تصدير (الف طن)
2015	3000	32000	27640
2016	3.439	33.637	27.259
2017	3.817	38.166	32.184
2018	4.280	43.108	34.706
2019	4.648	47.180	37.390

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Gabungan Pengusaha Kelapa Sawit Indonesia.Kinerja Industri Sawit Indonesia 2019, Jakarta,Februari 2020.P.2.

ومن اهم السياسات الصناعية الرأسية والافقية التي اتبعت لتنويع صناعة زيت النخيل في المنبع والمصب هي:

1. أنشاء التعاونيات الزراعية عام 1988 والتي كان دورها وسيطاً بين البنوك والمزارعين ، إذ نجحت في إعطاء المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة قروضاً ميسرة تصل فوائدها إلى (11%) بعد أنَّ واجهوا مشكلة نقص التمويل واحجام البنوك عن تقديم الائتمان لهم لاستثمار أراضيهم في زراعة أشجار النخيل. كما أنَّ ظهور جمعية (kemitraan)* عام 1998 دوراً كبيراً في تقديم المساعدات لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على القروض الميسرة لزراعة أشجار النخيل [1].
2. فرضت الحكومة الأندونيسية ضريبة تصاعدية على زيت النخيل الخام المصدر بنسبة (25%) عام 2008 ،كونه يدخل مادة أولية في انتاج بعض الصناعات ،مثل: (صناعة الزيوت النباتية والديزل الحيوي وبعض المواد الكيميائية الزيتية)، فعند تطبيق تلك الضريبة على زيت النخيل الخام سوف ترفع أسعاره في الأسواق الخارجية في حين ستقل في الأسواق المحلي ، كما أنَّه سيحفز المستثمرين في صناعات زيت النخيل في المصب على الانتاج لتلبية طلب المحلي المتزايد ، إذ استهلك السكان المحليين عام 2011 ما بين (7.8) مليون طن لزيت الطهي و (6.2) مليون طن للزيوت الصناعية ، و(1.2) مليون طن للمواد الكيميائية الزيتية والمنظفات و(0.4)مليون طن للديزل الحيوي وزادت الكميات المستهلكة عام 2016 حتى وصلت إلى(7.8) مليون طن لزيوت الاصطناعية

* جمعية (kemitraan من مجتمع المدني غير ربحية تهدف الى تقديم المساعدات للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة) وهي جمعية الأراضي لزراعة أشجار النخيل، عن طريق اعطاءهم قروض ميسرة بضمان سند ملكية الأرض .

[1] Alice Baudoinet al , Review of the diversity of palm oilproduction systems in IndonesiaCase study of two provinces: Riau and Jambi, Working Paper of Center for International Forestry Research (CIFOR), Indonesia ,2017,p14.

،و(1.7) مليون طن للمواد الكيميائية الزيتية والمنظفات و (4)ملايين طن للديزل الحيوي [1].

2) التنويع الافقي في الصناعات التحويلية غير القائمة على الموارد المحلية، مثل: الإلكترونيات والصناعات الكهربائية:

سعت الحكومة الإندونيسية إلى تنويع صناعتها التحويلية غير المعتمدة على الموارد المحلية ،مثل: (الالكترونيات والكهربائيات)،لتغطية الطلب المحلي المتزايد، فمنذ تطبيق سياسة التصنيع من اجل التصدير شجعت الحكومة الشركات الأجنبية لإنشاء المشاريع المشتركة في قطاع الالكترونيات والكهربائيات، ووضعت الخطط كافة للتعاون التقني مع الشركات المحلية، وقدمت التسهيلات المالية كافة لها، وكانت أولى المشاريع المشتركة مع اليابان وأوروبا ،مثل: (Panasonic ، National ،Sanyo Philips).وبعد منتصف الثمانينيات ومع تبني الحكومة استراتيجية التصنيع من اجل التصدير نمت صناعة الإلكترونيات بسرعة مع نمو الشركات متعددة الجنسيات، التي حولت إنتاجها إلى الخارج لتظل قادرة على المنافسة فضلاً عن ذلك دخلت العديد من الشركات الجديدة من أوروبا ، واليابان ، وجمهورية كوريا وسنغافورة والولايات المتحدة إلى إندونيسيا ، لذا ظهرت في هذه المدة صناعات واسعة النطاق وذات تقنية عالية ،مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات. أنَّ توفر القوى العاملة الضخمة والعاطلين عن العمل من الشباب وانخفاض الأجور قد جذبت العلامات التجارية الأجنبية والمستثمرين ولاسيما الشركات اليابانية للدخول إلى إندونيسيا بسبب معاناة تلك الشركات من ارتفاع الحاد في قيمة الين الياباني ، مما دفع الشركات اليابانية إلى تكثيف عمليات النقل إلى إندونيسيا منخفضة التكاليف ،وكانت اغلب الأنشطة التي تركز فيها الشركات الأجنبية هي أنشطة المنبع ،مثل: تجميع الأجزاء والمكونات المستوردة لصنع منتجات نهائية معدة للتصدير، التي تحتاج إلى عمالة كثيفة في مراحل انتاجها ، لذا ظهر تصنيع الثلاجات والتلفزيونات الملونة والأجهزة الكهربائية المنزلية [2].

لذا أصدرت الحكومة سلسلة من اللوائح لدعم الاستثمارات الأجنبية منها:

ب- إلغاء مجموعة من القيود التنظيمية على تلك الصناعات، وخفضت رسوم الاستيراد على حديد الصلب، ولتحفيز المستثمرين على الانتاج وللتسريع من حركة التصدير وأنشأت الحكومة الأندونيسية منطقة للتجارة الحرة عام 1986، وقدمت تخفيض على الضرائب والرسوم للشركات العاملة داخل المنطقة ليصل إلى (27%) وخفضت إلى (20 %)عام 1991 [3].

ت- دخلت الحكومة في بداية عام 1990 بمجموعة من العلاقات والتعاون التجاري الإقليمي والدولي، مثل: الدخول برابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) عام 1991،

---

[1] Muhammad Arsyad et al. Competitiveness of Palm Oil Products in International Trade:An Analysis between Indonesia and Malaysia, Journal of Sustainable Agriculture,vol: 35,no:2, Indonesia ,2020,p162.

[2] International Labour Office The electronics industry in Indonesia and its integration into global supply chains, Working Paper No, 330,Geneva,2019,p6.

[3] David Vanzetti et al.,Op.cit,p5.

وتصديقها على التزامات منظمة التجارة العالمية في القانون رقم 1994/7[1]، مما أسهم ذلك إلى دخول الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات في العالم

د- إقرار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2007 الذي فيه تم دمج قانون الاستثمار الأجنبي والمحلي وإدارته من قبل مكتب تنسيق الاستثمار الإندونيسي (BKPM) [2]، الذي قام بتبسيط إجراءات الاستيراد وتوحيدها، وتبسيط اللوائح التنظيمية، وتحسين الإجراءات الجمركية كجزء من الالتزام بتيسير التجارة في إطار النافذة الموحدة للرابطة الآسيوية[3]

وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وارتفاع سعر الصرف في إندونيسيا وانخفاض الطلب المحلي على الالكترونيات الاستهلاكية، ومغادرة العديد من الشركات الأجنبية، اتخذت حكومة إندونيسيا عدة تدابير لرفع مستوى صناعة الإلكترونيات، أهمها: اجراء تخفيضات وإعفاءات ضريبية واستيرادية على المواد والمعدات المستوردة والمصدرة وتخفيف العديد من الضمانات كحوافز لجذب المستثمرين الأجانب[4].

إنَّ الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة بداية القرن الحادي والعشرين أسهمت باستمرار بعض الشركات الأجنبية في السوق الأندونيسية ودخول شركات جديدة لتلبية الطلب المحلي بسبب الارتفاع في القوة الشرائية في البلاد يرافقه الطلب المتزايد. في عام 2016، أدخلت حكومة إندونيسيا لوائح تتطلب ما لا يقل عن (20%)من المحتوى المحلي أو المدخلات لفئات معينة من الإلكترونيات الاستهلاكية. وكان الهدف من هذه اللائحة توسيع الصناعة المحلية، وخلق فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة للصناعة في البلاد، والحد من ارتفاع واردات الأجهزة الالكترونية الأجنبية ولاسيما الهواتف الذكية. وقد استهدفت صناعة الهواتف الذكية لأن إندونيسيا لديها ثالث أكبر عدد من مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نتج عن قاعدة المحتوى المحلي في افتتاح مصانع تصنيع الهواتف الذكية في إندونيسيا للمرة الأولى، منها شركة بوليترون المحلية للهواتف الذكية .

3) التنويع الموقعي:

عرف المجتمع الإندونيسي في فترة الخمسينيات بأنَّه من المجتمعات الفقيرة التي تعتمد على الزراعة وبعض الحرف اليدوية، لذا سعت كل الحكومات الأندونيسية إلى تنشيط قطاع الصناعة في تلك المقاطعات بالاستفادة من موقعها ومواردها البشرية والطبيعية لتحقيق تنمية اقتصادية-اجتماعية متوازنة وذلك عن طريق إنشاء مناطق ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة كما تسعى إلى انشاء ممرات اقتصادية ما بين المقاطعات.

أ- المدن والمناطق الصناعية.

---

[1]Kiki VERICO, Mari Elka PANGESTU, Op.cit,, p12.

[2] Kiki VERICO, Mari Elka PANGESTU, Op.cit, p2.

[3]Kacung Marijan, Industrial Policy, Industrialization and Cluster Industries in Indonesia: An Overview, UNISIA JURNAL ILMU-ILMU SOSIAL , Vol:3, No: 64, Indonesia, 2007, P106.

[4]ibd, p11.

اهتمت الحكومة الأندونيسية بأنشاء المناطق والمدن الصناعية، ففي عام في عام 1973 بدأت الحكومة في بناء أول منطقة صناعية في منطقة جاكرتا الصناعية (JIEP) ثم تم بيعها إلى الشركات اللاسيما وتم انشاء العديد من المناطق بعدها لتصل اليوم إلى(150) منطقة صناعية و(115) مدينة صناعية أغلبها في جاكترا وجاوا وتوبار.[1]

أنَّ للمناطق والمدن الصناعية في الأندونيسية دوراً كبيراً في الاقتصاد الإندونيسي كونها أداة فعالة لزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل وزيادة القدرة التنافسية للسوق. فقد وضعت الحكومة بعض الأهداف لتطوير وانشاء المناطق الصناعية لتوزيع الصناعات في جميع انحاء إندونيسيا، ففي اللائحة الحكومية رقم 14 لعام 2015 المتعلقة بالخطة الرئيسة الوطنية للتنمية الصناعية للفترة 2015-2035. اشارت إلى بعض الأهداف لتطوير المناطق الصناعية حتى عام 2035، وهي:

أ.1. زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية خارج جاوة ، إذ تصل نسب الزيادة من (27.22%) عام 2013إلى (60%) عام 2035.

أ.2. زيادة نسب الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خارج جاوة .

أ.3. زيادة المناطق الصناعية خارج جاوة .

أ.4. لكل مدينة خارج جاوا منطقة صناعية واحدة للصناعة الصغيرة والمتوسطة [2].

كما تمتلك إندونيسيا (13)منطقة اقتصادية لاسيما(SEZs) تقع في جميع أنحاء البلاد ، والتي وفرت فرصاً للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة والموارد الطبيعية والسياحة وغيرها، لذا تسعى الحكومة إلى معاملة تلك المناطق بشكل تفضيلي عن طريق توفير البنية التحتية والتشريعات القانونية المنظمة والضرائب المخفضة في محاولة لتوجيه المستثمرين إلى مواقع محددة. فقد تم إطلاق ثلاث مناطق اقتصادية لاسيما في عام 2019 واحدة في شرق كاليمانتان ، وهناك سبع مناطق اقتصادية لاسيما أخرى في مرحلة التطوير لعام 2020[3].

ب- منطقة التجارة الحرّة (FTZ):

تمتلك إندونيسيا منطقة تجارة حرة واحدة في باتام التي تعد من أهم المناطق التجارية في اندونيسيا والتي تطل على سنغافورة، وفي عام 2016 ، قررت الحكومة الإندونيسية تحويل منطقة التجارة الحرة في باتام إلى منطقة اقتصادية لاسيما (SEZ). وستحصل منطقة باتام الاقتصادية لاسيما على العديد من المزايا مقارنة بوضعها السابق كمنطقة تجارة حرة، وتشمل هذه المزايا الإعفاءات من رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة

---

[1] Timoticin Kwanda,Pengembangan Kawasan Industri di Indonesia, DIMENSI TEKNIK ARSITEKTUR , Petra Christian University ,Vol: 28, No: 1, Java Oriental – Indonesia, 2000,p,55.

[2] Afrimadona et al. Industrial Park and Welfare Effect: A Preliminary Evidence from Indonesia, Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities (MJSSH),Volume 4, Issue 7, Malaysia ,2019,p,83.

[3] ASEAN Briefing , Indonesia's Growing Special Economic Zones - Opportunities and Challenges, https://www,aseanbriefing,com/news/2018/08/24/indonesias-growing-special-economic-zones-opportunities-and-challenges,html (accessed on 6 February 2020).

وضريبة السلع الكمالية والجمارك. فضلا عن ذلك تقديم حوافز أخرى للمستثمر، أذا قرر إقامة مشاريع صناعية في المنطقة وتم تصدير منتجاتها [1].

لذا من العوامل التي أسهمت في تنويع صناعة التحويلية في إندونيسيا هي:

1. الإصلاحات التي حدثت من عهد واجهت إندونيسيا أزمة اقتصادية بعد انتهاء الطفرة النفطية في عام 1983، وانخفاض الطلب على نفط وانخفاض أسعاره مما انعكس سلباً على إيرادات الدولة. قرر على أثرها الرئيس سوهارتو اتباع العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد وانفتاحه. منها خفض قيمة العملة، والبحث عن المساعدات الأجنبية، وتحرير السياسات التجارية وإلغاء القيود التنظيمية وتخفيضات في الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي، وإصلاح القطاع المالي، وبذل جهود للحد من القوة الاحتكارية للشركات الكبرى عن طريق تصفية الاستثمارات المملوكة للدولة ونتيجة لذلك، بدأت إندونيسيا تغير سياستها المتعلقة بإحلال الواردات لتحل محلها سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير [2].التي تقف عائقا امام حركة السلع المصدرة والمستوردة ،مثل: إغلاق إدارة الجمارك الفاسدة وحلت محلها شركة SGS،.وتحسين الرسوم والضرائب الجمركية على الآلات والمعدات المستوردة ؛ وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الموجهة نحو التصدير. وكانت النتيجة زيادة صادرات إندونيسيا من السلع المصنعة في المنتجات كثيفة العمالة، مثل: الملابس والأحذية، فضلا عن الالكترونيات. وبحلول التسعينيات، كانت إندونيسيا قد خفضت اعتمادها على صادرات النفط من (80%)إلى نحو(40%)من إجمالي الصادرات[3].ومع بدء برامج الاصلاح وبمشاركة دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بتقديم المساعدات الدولية لدعمها لتخطي هذه الأزمة عن طريق تقديم الاقتراحات الاقتصادية من أهمها إزالة القيود المفروضة على السوق ،مثل: خفض أو حتى إلغاء إعانات الوقود والمنتجات الزراعية، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وإلغاء امتيازات الاستيراد، وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي نتيجة لذلك ، بدأ دور الدولة يتقلص في الاقتصاد، في حين اكتسب القطاع الخاص دوراً مهماً في الاقتصاد[4]
2. أنَّ تقليص دور الدولة لا يعني غيابها، فطالما وضعت الحكومة الأندونيسية خطط صناعية تهدف منها تنمية قطاع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص، وكان اخرها الخطة الرئيسة للتنمية الصناعية الوطنية 2015 - 2035 والتي تسعى

---

[1] National Council for Special Economic Zone, Batam, From the Free Trade Zone and Free Port of Being a Special Economic Zone, http://kek,ekon,go,id/en/batam-from-the-free-trade-zone-and-free-port-of-being-a-special-economic-zone/, 17 Mar 2016

[2] Julia Tijaja& Mohammad Faisal, Industrial Policy In Indonesia: A Global Value chain Perspective, DBD Economics Working Paper Series, No: 411, Philippines,2014,P8.

[3] Kiki VERICO& Mari Elka PANGESTU,op.cit, p4.

[4]Yudo Anggoro, Industry Clusters: the Economy of Agglomeration, and Competitiveness in Indonesia, Scientific Oration,2016, P7.

إندونيسيا فيها إلى أنً تصبح "دولة صناعية قوية" متمثلة بهيكل صناعي وطني قوي وعميق وسليم ومتوازن، و صناعة ذات قدرة تنافسية عالية على مستوى العالم، وصناعة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا [1]. كما تسعى إندونيسيا إلى أنً تصبح إحدى أقوى الدول الصناعية عام 2035، عبر الخطة الرئيسة للتنمية الصناعية الوطنية 2015 - 2035، والتي وضعت لتكون خريطة طريق خلال السنوات العشرين المقبلة لتطوير هذا القطاع. قد رشح معهد ماكينزي العالمي أنً تكون إندونيسيا سابع اقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بذلك كل من بريطانيا وألمانيا عام 2030 [2].

رابعا: فوائد تنويع الصناعة التحويلية في اندونيسيا:

هناك العديد من الاثار الايجابية للتنويع في قطاع الصناعة التحويلية التي انعكست على الاقتصاد الإندونيسي تتمثل، بالآتي:

1. تسعى الحكومة الأندونيسية بشكل مستمر إلى تطوير بنيتها الهيكلية لدعم قطاع الصناعة التحويلية وتوزيع فرص التنويع الصناعي على المقاطعات كافة ، ففي عام 2011، أعلنت الحكومة الأندونيسية عن خطة رئيسة (MP3EI) لتسريع التنمية الاقتصادية وتوسيعها في إندونيسيا للمدة 2011-2025 وتهدف الخطة إلى تحسين الإمكانات الاقتصادية الإقليمية عن طريق تطوير ستة ممرات اقتصادية (سومطرة ،وجاوة ،وكاليمانتان ، وسولاوسي بالي – نوسا ، وبابوا – جزيرة مالوكو)، وقد تم توزيع تلك الممرات على المقاطعات حسب المزايا من ناحية مناخها ومواردها الطبيعية وتطوير التجمعات الصناعية إذ عن طريق الممرات ستتوزع المجمعات والمناطق الصناعية بشكل متساوٍ بين المقاطعات . كما أنً تلك الممرات ستنفرد كل منها بأنشطة اقتصادية معينة، بحيث تجذب هذه الممرات المستثمرين ويختارون المناطق المفضلة التي تناسب أعمالهم [3].
2. ساعدت اقامة المناطق تجارة الحرة في انعاش الاقتصاد المحلي في الأقاليم وتطوير بنيتها التحتية، ففي عام 2019، أعلنت إندونيسيا أنها تعتزم استثمار(115) مليون دولار أمريكي أمريكي لإنشاء ميناء في (باتام) بهدف الترويج لباتام كمركز بديل للشحن والتصنيع عن سنغافورة، وجذب ما يقرب من(60) مليار دولار أمريكي أمريكي من الاستثمارات الجديدة.[4]
3. من النتائج الناجحة للتنويع الصناعي في إندونيسيا، أنً التنوع الصناعي خلق تكتلات صناعية متنوعة المنتجات (أي أنً كل منطقة أصبحت أقل تخصصا في الصناعات وأكثر

---

[1]MINISTRY OF INDUSTRY REPUBLIC OF INDONESIA, industry facts & figures2015,2015,P20.

[2] McKinsey Global Institute, report The archipelago economy: Unleashing Indonesia's potential ,2012,p7.

[3] M A Berawi et al. Economic corridor of industrial development in Indonesia, IOP Conference Series: Earth and Environmental Science ،Volume 109 ، The International Conference on Eco Engineering Development 2017 (ICEED 2017) 14–15 November 2017 ،Yogyakarta ،Indonesia,p3.

[4]International Labour Organization ,The electronics industry in Indonesia and its integration into global supply chains, Social Policies Department ILO, Working Paper No:330,(Geneva),2019,p14.

تنوعاً في المنتجات) مما جعل الزيادة في الأصناف المنتجة هي أسرع بين الشركات الموجودة في داخل التكتل مما عليه في الشركات خارج التكتل[1].

4. إنَّ السياسات والاستراتيجيات الصناعية التي اتبعت في تنويع زيت النخيل افقيا وعموديا أعطت نتائجها، ففي عام 2019 بلغ إجمالي إنتاج زيت النخيل (CPO) حوالي(47.180) الف طن ، اما انتاج زيت نواة النخيل(KPO) فقد بلغ (4.648) الف طن ، في حين بلغت صادرات كلاهما (37.390)الف طن عام 2019، واكثر الوجهات تصديرا الصين والهند والاتحاد الأوروبي[2] .

5. إنَّ اتباع السياسات الاقتصادية العامة الناجحة ولاسيما السياسات الصناعية بعد الأزمة الاسيوية بدأت تظهر نتائجها، إذ أنَّ الاقتصاد الإندونيسي حسب الاحصائيات الدولية اصبح اكثر تعقيدا ويحتل المرتبة (61) في مؤشر التعقيد الاقتصادي، لذا من المتوقع أنَّ ينمو الاقتصاد الإندونيسي عام 2028 بمعدل (5.8%) لتحتل المراتب الأولى في أكثر البلدان نمواً[3].

6. نجحت الحكومة الإندونيسية في اتباع طريق التنويع في الصناعة التحويلية كبديل عن النفط والغاز عن طريق استغلال الموارد الطبيعية التي تمتلكها من أشجار النخيل والكاكاو وفول الصويا والاخشاب لإنتاج منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية، فضلا عن الاهتمام بالصناعات غير القائمة على الموارد الطبيعية مثل: صناعة الإلكترونيات والكهربائيات والسيارات وأنَّ كانت ليست بالمستوى المطلوب، إلا إنَّها مازالت توفر فرص عمل وتخلق قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي وتلبي الطلب المحلي والأسواق العالمية. لذا نلاحظ من اطلس هارفرد للتعقيد الاقتصادي أنَّ إندونيسيا قد نجحت في تنويع سلتها التصديرية بوجود عدد كبيرة من المنتجات الصناعية المصدرة لاسيما في الصناعات القائمة على الموارد المحلية، وحسب مؤشرات اطلس هارفرد للتعقيد الاقتصادي أنَّ إندونيسيا نجحت خلال الألفية الثالثة من خلق منتجات جديدة متنوعة ومعقدة، إذ ظهر (14) منتجاً جديداً منذ عام 2003 وحتى عام 2018، والتي أسهمت بنسبة (2.72%) من الناتج المحلي الإجمالي. اذ نلاحظ من خلال الجدول (22) ان اندونيسيا قد نجحت في تصدير دهون وزيوت حيوانية ونباتية بقيمة (22.5)مليار دولار امريكي أي بنسبة 27.1% ،حيث حققت قيمة من السلع الصناعية ما يقارب (6) مليار دولار امريكي متجاوزة بذلك قطاع الوقود المعدني والزيوت الذي بلغت قيمة صادراته 19.8 مليار دولار أي بنسبة 18.31% وبقيمة (3.62538) مليار دولار امريكي.

---

[1] THE WORLD BANK OFFICE JAKARTA, Picking up the Pace:Reviving Growth in Indonesia's Manufacturing Sector,2012,p9,

[2]Tobias Schleicher,et al. Schleicher, Production of Palm Oil in Indonesia, Universitas Padjadjaran, Indonesia 2019,p9,

[3] ATLAS of economic complexity https://atlas,cid,harvard,edu/explore?country=103&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined

الجدول(22)التركيب الهيكلي للصادرات الصناعية في إندونيسيا لعام (2018)

السلع	قيمة صادرات (مليار دولار امريكي)	نسبة السلع الصناعية من قيمة الصادرات (%)	قيمة السلع الصناعية (مليار دولارامريكي)
دهون وزيوت حيواني ونباتية	22.5	27.1	6.0975
خشب	3.79	4.55	0.172445
لب الخشب	1.5	1.80	0.027
الورق ومنتجاته	2.98	3.58	0.106684
اسماك	2.37	2.85	0.067545
قهوة وشاب وتوابل	1.09	1.31	0.014279
اللحوم	1.28	1.51	0.019328
الوقود المعدني والزيوت	19.8	18.31	3.62538
المنسوجات من الملابس والاحذية والاثاث	7.38	12.68	0.935784
المطاط ومنتجاته	4.09	4.58	0.187322

Source:https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=103&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined

خامسا: قياس التنويع الصناعي في إندونيسيا:

لقياس التنويع الصناعي في الصناعة التحويلية في إندونيسيا وفق جيمس -مارتن، سيتم تطبيق الدليل على كل من مقاطعتي: شمال سومطرة وجاوا الوسطى لبيان مدى تنوع قطاع الصناعة التحويلية في تلك المقاطعتين.

أ- دليل التنويع الصناعي جيمس ومارتن عامي2015- 2017 في محافظة شمال سومطرة :

تقع مقاطعة سومطرة الشمالية في الجزء الغربي من إندونيسيا، وتبلغ مساحتها(72.981.23) كم^2 تضم (78) منطقة و(419)جزيرة، بلغ عدد سكان شمال سومطرة عام 2019ما يقارب(15)مليون نسمة، لذا فهي رابع اكبر محافظة في عدد السكان[1]. تتمتع شمال سومطرة بالعديد من الموارد الطبيعية، مثل: المطاط واشجار النخيل والعديد من المحاصيل الزراعية، لذا فهي تشتهر في الزراعة حيث يسكن ما يقارب نصف عدد السكان في المناطق الريفية، في حين النصف الآخر يعيش في المناطق الحضرية ويعمل أغلبهم في المجال الصناعي إذ تشتهر شمال سومطرة بالعديد من الصناعات، مثل: الالمنيوم والمطاط وزيت النخيل [2].

[1]BPS-Statistics of Sumatera Utara Province,PROVINSI SUMATERA UTARA DALAM ANGKA 2020,P4-9.
[2]Badan Pusat Statistik Provinsi Sumatera Utara, STATISTIK DAERAHPROVINSI SUMATERA UTARA, 2018 ,P10.

جدول(23) أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في مقاطعة شمال سومطرة عامي 2015-2017 حسب الصناعات.

السنة / الصناعة	2015		2017	
	عدد العمال(X)	$(X)^2$	عدد العمال(X)	$(X)^2$
صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ	238280	56777358400	195826	38347822276
صناعة النسيج والملابس والجلود	44302	1962667204	82658	6832344964
صناعة الخشب والمفروشات المنزلية	72693	5284272249	39483	1558907289
صناعة الورق والطباعة والنشر	13378	178970884	8269	68376361
صناعة المواد الكيميائية والفحم والمطاط والبلاستيك	49229	2423494441	36445	1328238025
صناعة التعدين غير المعدني باستثناء النفط والفحم	12044	145057936	8746	76492516
صناعة المعادن الأساسية	25356	642926736	46422	2155002084
السلع الصناعية من المعادن والآلات والمعدات	8879	78836641	7216	52070656
صناعة تحويلية أخرى	33313	1109755969	46130	2127976900
المجموع	497474	68603340460	471195	52547231071

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاء المركزي في إندونيسيا (BPS)
https://sumut.bps.go.id/subject/9/industri.html#subjekViewTab4

$$G.M(2015)= 1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\} =1-\{(68603340460)/(497474)^2\}=1-0.3=0.7$$

$$G.M(2017)= 1-\{(\sum X^2)/\sum(X)^2\} =1-\{(52547231071)/(471195)^2\}=1-0.2=0.8$$

نلاحظ من النتائج أنَّ الدليل جيمس ومارتن لعامي 2015 و2017 لمقاطعة سومطرة الشمالية هو اقرب إلى الواحد الصحيح (0.7) و(0.8) مما يعني ذلك أنَّها اقرب إلى التنوع التام والبنية الصناعية غير مقتصرة على فرع دون اخر ، أي أنَّ سومطرة الشمالية ليست متخصصة بفرع معين من الصناعات وبل تضم مجموعة من الأفرع الصناعية ،فهي أقرب إلى التنوع الصناعي. تتمتع المقاطعة بإمكانات هائلة للموارد الطبيعية. ثبت ذلك عن طريق زيت النخيل والمطاط والبن وغيرها من الصناعات التي تهيمن على القطاع الصناعي وتنمو بسرعة.

ب- دليل التنويع الصناعي جيمس ومارتن عام 2015-2017 في مقاطعة جاوا الوسطى:

تبلغ مساحة جاوا الوسطى(32.801)كم² ، أما عدد سكانها(34.35)مليون نسمة وهي من المناطق الزراعية- الصناعية المهمة في إندونيسيا ، ففي الزراعة تشتهر بزراعة الأرز والتبغ وقصب السكر والذرة والمطاط والشاي والقهوة والفواكه والخضروات، وفي الصناعات التحويلية تنتج المنسوجات والسيراميك والأحذية والإطارات والمصابيح الكهربائية والأغذية المصنعة والمشروبات والمنتجات المعدنية وغير المعدنية ومعدات النقل والورق، وهناك أيضًا مصانع للطباعة وبناء السفن وتجميع السيارات[1].

جدول(24) أعداد العاملين في الصناعات التحويلية في مقاطعة جاوا الوسطى عامي (2015-2017) حسب الصناعات.

السنة / الصناعة	2015		2017	
	عدد العمال (X)	$(X)^2$	عدد العمال (X)	$(X)^2$
صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ	265321	70395233041	264070	69732964900
صناعة النسيج والملابس والجلود	345283	1.1922E+11	421725	1.77852E+11
صناعة الخشب والمفروشات المنزلية	119644	14314686736	148598	22081365604
صناعة الورق والطباع والنشر	25477	649077529	42302	1789459204
صناعة المواد الكيميائية والفحم والمطاط والبلاستيك	82676	6835320976	100542	10108693764
صناعة التعدين غير المعدني باستثناء النفط والفحم	12024	144576576	19274	371487076
صناعة المعادن الأساسية	7322	53611684	8515	72505225
السلع الصناعية من المعادن والآلات والمعدات والكهربائيات وخدمات اصلاح	28134	791521956	39211	1537502521
صناعة الأجهزة الكومبيوترات والسلع الالكترونية	6092	37112464	6044	36529936
صناعة تحويلية أخرى	54337	2952509569	89774	8059371076
المجموع	946310	2.15394E+11	1140055	2.91642E+11

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاء المركزي في إندونيسيا (BPS) https://www.bps.go.id/indicator/9/732/1/jumlah-industri-pengolahan-besar-dan-sedang-jawa-dan-luar-jawa.html

[1] Melissa Dell and Benjamin A, Olken, The Development Effects Of The Extractive Colonial Economy: The Dutch Cultivation System In Java, Review of Economic Studies ،Oxford University Press ,2020,p3.

G.M(2015)= 1-{(∑X^2)/∑$(X)^2$} =1-{(2.15394E+11)/$(946310)^2$}=1-0.3=0.7

G.M(2017)= 1-{(∑X^2)/∑$(X)^2$} =1- {(2.91642E+11)/$(1140055)^2$}=1-0.2=0.8

نلاحظ من النتائج أنَّ الدليل جيمس ومارتن لعام 2015في مقاطعة جاوا هو اقل من الواحد الصحيح، إذ بلغت (0.7) مما يعني ذلك أنَّها أقرب إلى التنوع التام والبنية الصناعية غير مقتصرة على فرع دون آخر، في حين ارتفع دليل جيمس ومارتن إلى (0.8) عام 2017وهو أقرب إلى الواحد الصحيح مما يدل على أنَّ مقاطعة جاوا أصبحت اكثر تنوعا مما عليه عام 2015.

الفصل الثالث

رؤية استشرافية لتنويع الصناعة التحويلية في العراق

تمهيد :

يعاني الاقتصاد العراقي العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي نتجت عن تراكم السياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومات، بتركيزها في قطاع النفط وعائداته ،وإهمالها باقي القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع الصناعة التحويلية، فضلا عن جملة من الأسباب التي تعيق نهوض قطاع الصناعة التحويلية، مثل: عدم توفر بيئة سياسية وامنية مستقرة ووجود بعض المعوقات التشريعية والقانونية والمالية التي تجعل البيئة استثمارية غير مشجعة للمستثمر الأجنبي والمحلي ، مما انعكس ذلك سلبا على الأداء الاقتصادي للصناعة التحويلية وتوقف معظم الخطوط الإنتاجية .

وعلى الرغم من وضع الحكومة رؤية صناعية مستقبلية لقطاع الصناعة لغاية 2030، تهدف عن طريقها إلى بناء قطاع صناعي متنوع ومتطور مدعوم باستراتيجية، لتنمية قطاع الطاقة والقطاع الخاص للمدة نفسها، إلا إن تلك الأهداف لم تتحقق على أرض الواقع، فمازالت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية لا يشكل سوى (2%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يزال دور القطاع الخاص ضعيفاً جدا في تنمية القطاع الصناعي.

وبناءً على ذلك لابد من تحديد أهم السياسات المقترحة التي يجب تبنيها للنهوض بالصناعة الوطنية، وتمكينها من التغلب على العقبات والمشكلات التي تواجهها. لذلك من الضروري الوقوف على واقع الاقتصاد الوطني ومساهمات الصناعة التحويلية في العراق، وتحديد اهم سياسات الإصلاح المتنوعة للنهوض بقطاع الصناعة، لذا سنتناول في هذا الفصل دراسة كل ذلك عبر مباحثٍ ثلاثة: الأول منها سيتناول واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي في العراق فضلاً عن طرح بعض النقاط للإفادة من تجارب الدول: (ماليزيا، وتشيلي، وإندونيسيا) في مجالات التنويع الصناعي التي تنسجم مع الواقع العراقي.

في حين يستعرض المبحث الثاني تقييم الاستراتيجية الصناعية المستقبلية في العراق عام 2013-2030، ويعرض المبحث الثالث أهم السياسات المقترحة لتنويع الصناعة التحويلية في العراق.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي في العراق

على مدار العقود الماضية، شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً كبيراً بالمؤشرات الاقتصادية كافة بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية، تمثلت بالحروب والعقوبات الاقتصادية، فضلا عن الخراب والتدمير والسرقة التي طالت معظم البنى التحتية في قطاعات الاقتصاد بعد عام 2003، وقد أدت هذه المشكلات إلى إجهاد الاقتصاد العراقي وخسارة معظم الموارد المالية والبشرية.

لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد 2003، وتطور قطاع الصناعة التحويلية واهم استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها الحكومات، كما سنطرح اهم النتائج المستخلصة من تجارب السابقة، والتي تم عرضها في الفصل السابق للإفادة منها في تجربة التنويع في الصناعة التحويلية في العراق.

أولا// تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل الموازنة العامة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد أدى هذا الارتباط إلى تقلبات في الإيرادات الحكومية نتيجة تقلبات الإيرادات النفطية المرتبطة بتقلبات الإنتاج والأسعار في السوق الخارجية، مما أثر في مستوى الإنفاق العام على الجانبين: الاستهلاكي والاستثماري، وكذلك تدهور القطاعات الاقتصادية التي أصبح بقاؤها محكوماً بإيرادات النفط والتخصيصات المالية التي تنفق لها، مما خلق حالة من عدم التوازن الهيكلي في بنية الاقتصاد العراقي وتراجع معدل نموه.

وفي الحقيقة إن هذا الأمر ليس بالجديد، فعند تتبع المسيرة التنموية للعراق من بعد استقلاله عن الاحتلال البريطاني ولحد الآن، نجد أنَ الحكومات العراقية المتعاقبة وضعت جل اهتمامها وتركيزها في تطوير القطاع النفطي واستحصال عوائده، في حين ظلت القطاعات الاقتصادية الأخرى تعيش وضعاً هامشياً، مما افقدها قدرتها الإنتاجية وكفاءتها التنافسية، ويعود ذلك إلى السياسات التي اتبعت خلال تلك المدة، والتي يمكن ايجازها بالآتي[1] :

1. اتسمت السياسات التي طبقت في العراق منذ منتصف السبعينيات وحتى تغير النظام السياسي عام 2003، بكونها سياسات ذات توجه شمولي، افقدت الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج السلعي.

2. أدت الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال مدة الثمانينيات والتسعينيات المتمثلة (بالحرب الإيرانية والعقوبات الاقتصادية)، إلى اعتماد سياسات وبرامج آنية قصيرة الأجل والابتعاد عن الاستراتيجيات التنموية بعيدة المدى التي تهدف إلى تحقيق تنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2013، ص196.

3.لم يتم استثمار العوائد النفطية الوفيرة، التي بلغت في بداية الثمانينيات نحو(40)مليار دولار، بشكل سليم في تطوير البنى التحتية ،بل انفقت جميعها نهاية عام 1983 على الجانب العسكري، وتوقف الجهد التنموي تقريبا عند نهاية هذا العام وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية التي وصلت إلى (82)مليار دولار نهاية الحرب عام 1988[1].

4.إن دخول العراق في حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق (العقوبات الاقتصادية) ، كانت بداية للتراجع المستمر في الاقتصاد العراقي بمفاصله كافة، إذ تراجعت أغلب القطاعات الاقتصادية وتزايدت معدلات التضخم ،وتفاقمت مشكلة ديون العراق حتى وصلت في عام 2003 إلى (125)مليار دولار .

أما بعد عام 2003، فقد شهد الاقتصاد العراقي حالة من الفوضى الاقتصادية، وتدمير البنية التحتية، من: جسور وطاقة ومواصلات وسرقة المصانع، مما أدى إلى فقدان ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الإنتاجية والخدمية. لذا فأن من أهم سمات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، هي:-

أ- الفساد المالي والإداري:

تنتشر ظاهرة الفساد المالي والإداري في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، والتغير المتعاقب لأنظمة الحكم، لاسيما في البلدان التي تتحول فيها الأنظمة عن طريق القوة والعنف والقتل، مما نتج عنه ضعف أنظمة المساءلة والمحاسبة والرقابة على المال، وغياب الشفافية في الاجراءات الحكومية[2]. لذلك ليس من المستغرب أنَ يتنامى الفساد في العراق بوتيرة متسارعة في ظل تغير الانظمة السياسية المتعاقبة، لاسيما النظام السابق الذي شاعت في ظله قيم المحسوبية والمنسوبية والتمييز الطائفي والرشوة والسرقة في مؤسسات الدولة، فضلا عن الحروب والحصار اللذين أسهما في انهيار منظومة القيم والاخلاق في المجتمع. وبعد عام 2003 لم تكن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية أفضل ،بل استمر الأمر بشكل أسوء حيث انعدمت الرقابة والمسؤولية وضعف الهياكل التنظيمية وعدم الاستقرار السياسي، وكذلك الظروف الاقتصادية المتدنية ادت جميعها إلى تزايد تفاقم ظاهرة الفساد، ليصبح اليوم مرضاً خطيراً يهدد انهيار مؤسسات الدولة، ويحد من الاستثمار، ويكبح النمو الاقتصادي[3]. وتشير منظمة الشفافية العالمية في تقاريرها الدولية في السنوات الأخيرة إلى أنَ العراق قد احتل المرتبة (168) عام

---

(1) عبد علي كاظم المعموري، التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2011، ص267.

(2) أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، أيلول 2013، ص2..

(3) سعد محمود علي، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا، برلين، ع4، تشرين الثاني 2018،ص209.

2018 والمرتبة (162) عام 2019[1] والمرتبة (160) عالميا عام 2020 من أصل (180) دولة[2]، وهذا يشير إلى التقدم البطيء في السيطرة على الفساد في ظل ضعف الإرادة السياسية في بسط سيادة القانون على الأجهزة والمؤسسات الحكومية كافة.

ب-تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي.

من سمات الاقتصاد الريعي تفاقم الاختلالات والمشكلات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وفي العراق مازال قطاع النفط يتربع على عرش الاقتصاد العراقي، ومن خلال الجدول (25) نلحظ هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من التقلبات في نسب مساهمته، إذ بلغت (46.4) عام 2018 وهي اعلى نسبة خلال المدة (2013-2019) في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة6% عام 2019 .

جدول(25) مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2013-2019) (%)

السنة / القطاع	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	4.8	4.9	4.2	4.0	3.0	2.5	3.3
النفط الخام والتعدين	46.2	44.1	33.7	34.4	40.2	46.4	43.5
الصناعة التحويلية	2.3	1.9	2.2	2.3	2.2	1.9	2.0
الكهرباء والماء	1.8	2.2	3.1	3.3	2.9	2.7	2.9
البناء والتشييد	7.4	7.2	6.4	6.2	6.1	4.4	4.1
اخرى	37.5	39.7	50.4	49.8	45.6	42.1	44.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعة الإحصائية لعام 2018-2019، ص9.

ت-اختلال بنية الموازنة العامة

أن تأثير قطاع النفط لم يتوقف على الناتج بل ايضاً على الموازنة العامة، إذ ارتفعت حصة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات من(77.2%)عام 2015 إلى(89.7%)من اجمالي الإيرادات الموازنة البالغة(106569.8)مليار دينار عراقي عام 2018، في حين لم تشكل الإيرادات الضريبية والرسوم سوى(6.4%)من اجمالي الإيرادات ،مما يدل على ضعف الحكومة في تنويع الإيرادات غير النفطية

جدول(26) مكونات ايرادات الموازنة العامة للدولة ونسبة مساهمتها من اجمالي الإيرادات العامة للمدة(2015-2019) (مليار دينار)

[1] منظمة الشفافية العالمية ، مؤشر مدركات الفساد 2019، ص6.
[2] منظمة الشفافية العالمية،مؤشر مدركات الفساد 2020،ص3.

المؤشرات السنة	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%	2019	%
الإيرادات النفطية	51312.6	77.2	44267.1	81.4	65079.2	84.1	99619.8	89.7	99.216.3	92.2
الضرائب على الدخول والثروات	1618.7	2.4	3229.5	5.9	4533.8	5.9	3425.1	3.2	2.389.0	2.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	396.4	0.6	632.4	1.2	1764.8	2.3	2261.1	2.1	1.625.5	1.5
إيرادات الرسوم	607.9	0.9	669.1	1.2	788.2	1.02	1131.1	1.1	927.1	0.9
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1045.3	1.7	682.8	1.3	700.9	0.91	804.5	0.8	594.5	0.5
الإيرادات الرأسمالي	83.04	0.1	40.9	0.1	56.9	0.07	73.9	0.1	115.8	0.1
إيرادات التحويلية	2153.3	3.2	3020.5	5.6	2202.5	2.8	1587.2	1.4	1.024.5	1.0
الإيرادات الأخرى	9252.9	13.9	1866.9	3.3	2217.2	2.9	1667.02	1.6	1.674.2	1.6
المجموع	66470.3	100.0	54409.3	100.0	77422.2	100.0	106569.8	100.0	107.567	100.0

المصدر: وزارة التخطيط ، الاقتصاد العراقي 2020، ص33.

ث-الديون الخارجية :

لاشك إنَ العراق كان يمتلك فوائض مالية ضخمة تصل إلى(30) مليار دولار عام 1979 ،فضلا عن احتياطات من الذهب والفضة يخرج بعد 2003 محملا بالديون وفوائد ضخمة تصل إلى (120)مليار دولار جراء السياسات الخاطئة التي اتبعها النظام البائد من الحرب الإيرانية إلى حرب الخليج إلى العقوبات الاقتصادية، ليبدأ بمرحلة جديدة من الديون الخارجية والداخلية عام2014، نتيجة تزامن الأزمتين: الأمنية والمالية(سيطرة داعش، وانخفاض أسعار النفط) لسد العجز في الموازنات العامة، ودعم الموازنة التشغيلية، بما يؤمن استدامة المدفوعات الجارية من الرواتب والأجور والنفقات العسكرية[1]، إذ قامت الحكومة بالاقتراض الخارجي والداخلي، لتصل عام 2018إلى (41822.9)مليار دينار(ديون داخلية) و (79350.4)مليار دينار عراقي(ديون خارجية) [2].

[1] مظهرمحمد صالح ، إطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص3، http://iraqieconomists.net/ar/2020/01/02/

[2] وزارة التخطيط ، الاقتصاد العراقي 2020 ، ص36.

ج-الانفتاح التجاري وسياسات الإغراق

بعد عام 2003 تعرضت البنيـــة التحتيـــة الى دمار هائل رافقه غيـــاب الأمـــن والاســـتقرار وتراجـــع مؤشـــرات الأداء الاقتصادي فـي القطاعـات الإنتاجيـة والخدميـة مما شهدت الأسواق العربية نقص كبير في عرض السلعي ، مما التجأت الحكومة الى الانفتاح التجاري لزيـادة الـواردات ،و تحـسين مـستوى المعيـشة للمـواطن العراقـي لبلوغ مـستوى مـن الرفاهيـة الاقتصادية. الا ان اضرار الانفتاح السريع كانت اكثر من منافعه ، فقد أدى الانفتاح التجاري السريع والغير مدروس الى إغراق السوق المحلية بأنواع عديدة من السلع والبضائع التي اثرت تأثيراً كبيراً في الاقتصاد الوطني بحيث دمرت قطاع الصناعة، وشلت قطاع الزراعة، وزادت من إعداد العاطلين ،واضرت المستهلك المحلي من ارتفاع أسعار السلع المستوردة ورداءتها، كما أنَ ضعف السياسات الحكومية، وقلة الدعم المقدم للقطاعات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانعدام الامن، وتقادم الآلات والمعدات، جعل المنُتج المحلي يجد صعوبة في منافسة المنتج الأجنبي وتعرضت العديد من المنشآت الصناعية إلى الإفلاس والتوقف[1].

ح-تفاقم معدلات البطالة والفقر:

إحدى السمات المهمة في الاقتصاد العراقي التلازم بين البطالة والفقر، فقد أظهرت نتائج مسح تقويم الحالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق عام 2016، أنَ معدل نمو البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين (15-24) سنة، قد ارتفع من(20.0%)عام 2014 إلى(22.7%) عام2016 [2]

.

أما فيما يتعلق بالفقر الذي له ارتباط وثيق بالبطالة ، فقد أصبحت تلك العلاقة تشكل تحديا كبيرا للتنمية البشرية في العراق ، إذ نشر حديثا تقييم عن وزارة التخطيط العراقية بدعم من اليونيسف والبنك الدولي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية يشيرون فيه ،إلا إن معدلات البطالة المرتفعة قد رافقه تزايد في إعداد الفقراء، إذ ظهر ما يقارب (5.4)مليون شخص من الفقراء بسبب جائحة كورونا، التي اثرت بشكل سلبي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق، يضافون إلى (7468.6) مليون شخص من العراقيين، ليصبح العدد الإجمالي للفقراء في

[1] محمد حسن عودة ،دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997 -2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، سنة 13، م1، ع37، 2016، ص59-61.

[2] مؤشرات التشغيل والبطالة، بيانات منشورة على موقع وزارة التخطط العراقية، http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

العراق ما يقارب(12) مليون شخص، وستؤدي هذه الزيادة الحادة إلى رفع معدل الفقر الوطني من(20%) عام 2018 إلى(31.7%) عام 2020[1].

خ-اختلال هيكل الصادرات

إن الافتقار إلى سياسة تجارية تراعي وجوب توافر الشروط الاقتصادية المطلوبة للحفاظ على التنافسية الدولية، وتنامي الاختلال في بنية الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع سعر صرف الدينارالعراقي، والانفتاح الاقتصادي[2]،والاعتماد على صادرات النفط أدت جميعا إلى اختلال الميزان التجاري بدلالة تجاوز نسبة الصادرات النفطية(99%) من اجمالي الصادرات العراقية. في حين لم تشكل باقي السلع المصدرة (المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمواد الخام غير الغذائية ، والسلع المصنعة)(0.2%) من اجمالي الصادرات عام 2019، وكما موضح في الجدول (27).

الجدول (27) هيكل الصادرات والواردات في العراق لعام 2019
(مليون دولار)

السلع	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	الأهمية % النسبية	اجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	16	-	3139	5.4
المشروبات والتبغ	-	-	756	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	29	-	1046	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	81412	99.8	5698	9.8
زيوت وشحوم الحيوانية ونباتية	-	-	3721	6.4
المواد الكيمياوية	-	-	3895	6.7
سلع مصنعة	128	0.2	6628	11.4
مكائن ومعدات ونقل	-	-	22383	38.5
سلع مصنعة متنوعة	-	-	9186	15.8
السلع غير المصنفة	-	-	1686	2.9
المجموع	81585	100	58138	100

المصدر:البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2019، ص56.

نلاحظ من الجدول (27) أنَ المنتجات المصدرة ظلت محدودة وذات مستوى تكنولوجي منخفض يقابله تنوع كبير في هيكل الاستيرادات ، إذ إن أغلب المصانع أنشئت منذ سبعينيات القرن الماضي مما أصابها الاندثار والتآكل وتوقفت أغلب الخطوط الإنتاجية عن العمل .

---

[1] بنك الدولي واخرون، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، 2020، ص7.

[2] وزارة التخطيط ،الخطة التنمية الوطنية 2018-2018،2022، ص18.

د- تراجع دور القطاع الخاص .

شهدت المرحلة الانتقالية بعد عام 2003 انتكاسة كبيرة للقطاع الخاص نتيجة لتوقف المشروعات الصناعية الخاصة اما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ظاهرة إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة المنافسة وانعدام الامن، واستهداف رجال الأعمال وهروب رؤوس الأموال إلى الدول المجاورة بحثا عن الاستقرار والأمان [1].كل تلك المعوقات أدت إلى محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية،وانخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ انخفضت نسبة اسهام القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (42.5 %) عام 2016 إلى(36.0%)عام 2019 ،وكما هو موضح في الشكل (28).

جدول(28) اسهام القطاع العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية للمدة (2015-2019) (%)

السنة / قطاع	2015	2016	2017	2018	2019
العام	58.1	57.5	61.4	66.4	64
الخاص	41.9	42.5	38.6	33.6	36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ، وزارة التخطيط ،المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019.
وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي 2020، ص12.

ثانيا // تطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق

يؤدي قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في العديد من الدول. وتسعى الدول دائما إلى اقتناء التقنيات الحديثة من اجل زيادة الإنتاج،ورفع الكفاءة الإنتاجية،والقدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية، لتغطية الطلب المحلي من السلع، وتصدير المنتجات الفائضة إلى الأسواق العالمية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. أما في العراق فقد واجه قطاع الصناعة التحويلية العديد من الصعوبات والمشكلات التي انعكست سلبا على مؤشراته المتمثلة:

1. اسهام قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تعطي انطباعا عن مدى تطور أو تدهور مساهمة هذا القطاع في مجمل النشاط الاقتصادي للبلد ويلاحظ من بيانات الجدول (29) تدني نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2013 – 2019)،إذ انخفضت نسب مساهمة القطاع من(2,3%)عام 2013 إلى(2.0%)عام2019 ، ويمكن تعليل سبب هذا الانخفاض في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى عدم تبني سياسات صناعية رشيدة وجادة في مجال الاستثمار الصناعي واستغلال الموارد المتاحة في هذا القطاع ، والاعتماد على قطاع

[1] نعيم صباح جراح واخرون، ممكنات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ،كلية الإدارة و الاقتصاد ،م15،ع58، البصرة،2020، ص79.

الصناعة الاستخراجية النفطية بشكل كبير ، كذلك لم يتم تطبيق سياسة استثمارية ملائمة لدعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار الصناعي، ايضا ضعف في تشريع القوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بتطوير القطاع الصناعي ، فضلا عن سياسات الاغراق المنتهجة كبديل لسد الطلب المحلي بدون اتباع سياسات حماية الانتاج والمنتجين المحليين .

جدول(29) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2013-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %
2013	273587529.2	6286042.4	2.3
2014	266332655.1	4999233.9	1.8
2015	194680971.8	4234716.9	2.2
2016	196924141.7	4436442.7	2.3
2017	221665709.5	4819896.4	2.2
2018	254870184.6	4933429.4	1.9
2019	262917150.0	5257100.3	2.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ، موقع الجهاز المركزي للإحصاء ،وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019. http://cosit.gov.iq/ar/2018-2019

2. **عدد المنشآت الصناعية وإعداد العاملين .**

يعد دراسة مؤشر عدد المشاريع الصناعية من المؤشرات الكمية التي تدل على زيادة حجم النشاط الاقتصادي في القطاع الصناعي. حيث يوضح جدول (30) أنَ عدد المشروعات الصغيرة قد انخفض خلال المدة (2013-2018)،بسبب تردي الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق، إذ انخفض عدد المنشآت الصغيرة من (27.7)الف منشأة عام 2013إلى (25.7) الف منشأة عام 2018، كما أنَ عدد المشتغلين فيها قد انخفض من(92.0)الف عامل عام 2013 إلى (2583.3)الف عامل عام 2018، وبدلا من أنَ يسهم هذا النوع من المنشآت الصناعية في معالجة البطالة في العراق، اسهم في زيادة العاطلين بسبب توقف العديد منها وتسريح عمالها.

أما المنشآت المتوسطة التي تعد امتداد للنشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة، وما يميزها عنها اختلاف في إعداد العاملين فيها. فقد شهدت المنشآت المتوسطة تراجعاً كبيراً في إعدادها من (266)منشأة عام 2013 إلى(198)منشأة عام 2018، بسبب تعرضها لخسائر مالية كبيرة، إذ إن أغلب مستلزمات الإنتاج مستوردة ومرتفعة الكلفة فضلا عن تقادم أغلب المكائن والآلات التي تعمل في تلك المنشآت، وعدم إمكانية الاحلال بسبب عدم وجود التمويل اللازم للاستثمار في تلك المنشآت [1]. اما أعداد العاملين في المنشآت المتوسطة فقد انخفض أيضا من(3525)عامل عام 2013إلى (2624)عامل عام 2018. لقد واجهت المنشآت الكبيرة تقلبات مماثلة في إعدادها وعدد العاملين فيها، إذ أنَ معظم تلك المنشآت التي تعود ملكيتها للقطاع العام والمختلط ،قد توقف العديد منها كمعمل النسيج في الديوانية عام 2014، الذي يعد احد اكبر معامل النسيج في الشرق الأوسط

[1] احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص171

،والذي تعود ملكيته للدولة ويبلغ عدد العاملين فيه (2000)عامل، والذي تم تحويل عامليها إلى وزارات أخرى . لقد انخفضت أعداد المنشآت الكبيرة من (669) منشأة عام 2013 إلى (600) منشأة عام 2018 ،رافقه انخفاض في أعداد العاملين من (163040) عاملا إلى (117462)عاملا خلال المدة نفسها.

جدول(30) إعداد المنشآت الصناعية والعاملين في العراق للمدة(2013-2018)

نوع المنشأة	المنشأة الصغيرة		المنشأة المتوسطة		المنشأة الكبيرة	
السنة	عدد المنشأة	عدد العاملين	عدد المنشأة	عدد العاملين	عدد المنشأة	عدد العاملين
2013	27694	92059	226	3525	669	163040
2014	21809	84272	120	1916	616	134818
2015	22480	67157	92	1491	600	129024
2016	25966	81920	179	2449	566	109574
2017	27856	93644	182	2521	551	111374
2018	25747	83375	198	2624	600	117462

المصدر: وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية 2018- 2019

إن الإخفاقات والتراجع في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، هو بالتأكيد ليس وليد مرحلة معينة، بقدر ما هو سلسلة من الإخفاقات شهدتها المراحل السابقة، لذا فأنَ استقراء وتتبع الاستراتيجيات والسياسات الصناعية سترشدنا إلى أي مدى تطور قطاع الصناعة التحويلية في المدد السابقة، وأما العوامل التي ساعدت في ذلك، والذي سيتم بيانه وتوضيحه عبر طرح استراتيجيات التصنيع في العراق، والتي هي :

1- استراتيجية التصنيع من اجل احلال الواردات

خلال العشرينيات من القرن الماضي، كانت الأنشطة الصناعية في العراق مصانع الحبوب، وورش حياكة اليد، وصناعة الحرف الصغيرة، وكان أول قانون وضعته المملكة العراقية لتشجيع القطاع الصناعي في عام (1927)، حيث تم فرض رسوم جمركية على استيراد الآلات والأدوات الصناعية، ليعقبه قوانين أخرى، مثل: قانون تشجيع المشاريع الصناعية عام 1929،وقانون تأسيس المصرف الزراعي-الصناعي عام 1935[1].

لم تكن السياسات الصناعية التي اتبعها العراق آنذاك تجاه التنمية الصناعية مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في معظم البلدان النامية ، فقد بدأت بتشجيع الصناعات التحويلية لخدمة السوق المحلي بشكل حصري وتم تطوير القطاع الصناعي عن طريق التخصيصات التي تستقطع من إيرادات النفط ، في مدة الخمسينيات ، عندما انشئ مجلس الاعمار الذي خصص (70%) من عوائد النفط لتطوير مشاريع النفط ، اما 30% هي لاستثمارها في باقي القطاعات الاقتصادية والأنشطة الخدمية ، وكان من بين الدعوات إلى تطوير قطاع الصناعة التحويلية عبر انشاء صناعات يتوفر لها سوق محلي ومواد أولية وتقام على أسس تجارية مربحة أي الدعوة جاءت لتتبع باستراتيجية احلال استيرادات وليس استراتيجية تشجيع الصادرات والتي استمرت لعقود، بعد 14

[1]عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، السنة 34، ع 89، العراق،2011، ص2.

تموز عام 1958 استمر العمل بأكمال المشاريع الصناعية التي أنشأت بأشراف كل من وزارة الصناعة التي استحدثت عام 1959 ووزارة التخطيط والاعمار التي استبدلت عن مجلس الاعمار، لتطرح بعد ذلك ثلاث خطط اقتصادية مؤقته تم فيها خفض ما يخصص من عوائد النفط من (70%)إلى (50%) لتوسيع عمل القطاع العام في المجال الصناعي والتجاري، اما القطاع الخاص فبدأ دوره ينخفض في القطاع الصناعي، إذ انخفضت القيمة المضافة في القطاع الصناعي من (84%)في عام 1960 إلى (65.4%) في عام 1970[1] .

بعد الإطاحة بالنظام الملكي والتأميمات الواسعة في قطاع النفط والشركات الصناعية، بلغ عدد الشركات الصناعية (27) شركة عام 1964، أغلبها مصانع الاسمنت ومواد البناء والنسيج والسجاد والزيوت النباتية والجلود والمطاحن . إذ وصلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في تلك السنة إلى (58.2%) من تصنيع الأغذية، وتصنيع المشروبات، وتصنيع السجائر، والملابس وتصنيع الأحذية، وتكرير النفط. وتميزت التنمية الصناعية خلال تلك المدة بسيطرة الحكومة العراقية على قطاع الصناعة ،والتأكيد على توسع رقعة القطاع العام الصناعي في خطة التنمية (1965-1969)، لذا ظهرت مجموعة من الصناعات الجديدة التي أسهمت بتوسيع مجال القطاع العام في الصناعة، وتراجع الصناعات الرائدة في القطاع الخاص، وقد سعت برامج التنمية الصناعية إلى تحقيق أهداف مشتركة، وهي[2].:

1. تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط.
2. توفير فرص العمل للعاطلين.
3. تطوير الموارد المحلية واستغلالها.
4. تشجيع صناعات احلال الواردات

من اجل ذلك تبنت الحكومة مختلف السياسات، مثل: حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبية، واعفاء المشروعات الصناعية من الضرائب والرسوم، وتوفير الخدمات ومستلزمات الصناعة وبأسعاررمزية،فضلاً عن توفير التمويل اللازم للاستثمار الصناعي الخاص عن طريق المصرف الصناعي، إلا إن هناك بعض المأخذ على استراتيجية إحلال الواردات، وهي [3]:

أ- إن تطبيق استراتيجية إحلال الواردات لم تصحح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، جراء سيطرة قطاع النفط على مجمل النشاط الاقتصادي وتراجع القطاعات الأخرى، إذ ظلت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تقارب (9%) عام 1969،

ب- لقد افرزت هذه الاستراتيجية وجود طاقات معطلة في الكثير من الموجودات الإنتاجية التي تصل نسبتها ما بين (25%- 35%) لعام 1969،

---

[1] علي خضير مرزا، الاقتصاد العراقي الازمات والتنمية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2018، ص240-241.

[2] Sabah Faihan Mahmud, Industrial Location and Spatial Development in Iraq, global scientific journal, Volume 8, Issue 10, October 2020,p7.

[3] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، إستراتيجية التصنيع المناسبة في الأقطار العربية مع الإشارة لتجربة العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل،م10، ع24،العراق ، 1988،ص165.

ت- الآثار السلبية التي تركتها هذه السياسة على ميزان المدفوعات، نتيجة لضألة دور التصنيع على حجم الصادرات، إذ لم تشكل صادرات السلع الصناعية إلا نسب قليلة، في حين تعاظمت حصة النفط في هيكل الصادرات لتصل إلى (95%) عام 1969،

ث- زيادة الاعتماد على الخارج وخلق التبعية التكنولوجية، واستمرار استنزاف الموارد من العملات الاجنبية إلى الأسواق الخارجية، وعرقلة دخول التكنولوجيا الموازية أو المنافسة لمستخدمات هذه الصناعات، بسبب الشروط الاحتكارية التي تتبعها تلك البلدان[1].

2- استراتيجية التصنيع من اجل الصادرات:

سعى العراق إلى اتباع استراتيجية التصنيع من اجل التصدير، لتأمين الحصول على العملة الأجنبية، والمحافظة على احتياطي النقد الأجنبي من التقلبات التي تتعرض لها عوائد الصادرات النفطية. لذا شهد قطاع الصناعة التحويلية تطورا خلال السبعينيات يعزى أساساً إلى زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي خلال البرنامج الاستثماري عام 1975، وخطة التنمية القومية (1976-1980)، إذ بلغت نسبة تخصيصات القطاع الصناعي (٨٣٩) مليون دينار عراقيوبنسبة (28 %) من إجمالي تخصيصات القطاعات الاقتصادية لترتفع اكثر عام 1980 إلى(4490) مليون دينار عراقيوبنسبة (37 %)من إجمالي تخصيصات القطاعات الاقتصادية وقد نتج عن تزايد تلك التخصيصات[2]. :

1- شراء الحكومة المصانع الصناعية الثقيلة من المقاولين الأجانب.

2- انشاء عدة مناطق صناعية في المحافظات مثل المنطقة الصناعية في القائم (لتجهيز المعادن)، والمنطقة الصناعية في خور الزبير (مصنع كبير للحديد والصلب متعاقد عليه من قبل فرنسا) ومجمع للبتروكيماويات بالقرب من البصرة، والمجمعات الصناعية في محافظة بغداد للصناعات الخفيفة، مثل: تجهيز الأغذية، والسلع المنزلية.

3- التعاقد مع شركات الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية الأخرى لبناء العديد من المشاريع في الثمانينيات، وكان من بين هذه الأعمال أعمال الصلب ومصنع لتصنيع المعدات الكهربائية في بغداد، ومصنع للأدوية في السماوة. وقدمت رومانيا مصنعين للأسمنت في القائم وسنجار. لينتج العراق عام 1987 ما يقارب (9)مليون طن من الإسمنت في توجه منه (4) أطنان للاستهلاك المحلي، في حين تم تصدير (5) ملايين طن إلى الخارج.

4- الاهتمام الكبير في صناعة البتروكيمياوية وصناعة المعدنية وصناعة التعدينية غير المعدنية، إذ خصص ما يقارب (52.4%) للصناعة البتروكيمياوية، و(37.7%) للصناعة المعدنية، و(4.8%) للصناعة التعدينية غير المعدنية[3].

كان من نتائج سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الصناعي أنَ ازدادت القيمة المضافة المتولدة في الصناعة التحويلية من (116) مليون دينار عراقيعام 1970 إلى (324)مليون دينار عراقيعام

---

(1) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، ط1، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، 1973، ص172.

(2) ياسين حميد بدع المحمدي واخرون، تحليل الجغرافي – اقتصادي لتربة التنمية الصناعية في العراق ،عدد خاص بالمؤتمر مجلة مداد الآداب، كلية الآداب ، الجامعة العراقية، بغداد ،2015، السنوي الرابع (العلوم الإنسانية والتنمية البشرية المعاصرة)، ص264.

(3) فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق، ص8.

1976 بالأسعار الجارية، أي بمعدل نمو مركب سنوي بلغ (18.6 %) ، وازداد عدد العاملين في الصناعة التحويلية من(149) الف شخص إلى (228) الف شخص للمدة نفسها أي بمعدل نمو مركب سنوي يبلغ (7.3 %) [1].

ويؤخذ على هذه الاستراتيجية أنَها لم تكن مكملة للاستراتيجية السابقة، إذ تم الانتقال من الصناعات القائمة على سد الطلب المحلي والتي لم يتم تطويرها للانتقال إلى المراحل الإنتاجية اللاحقة، بل ظلت صناعات بدائية ذات قيمة مضافة منخفضة، ليتم التوجه إلى صناعات تقام لغرض التصدير، كما ان هذه الاستراتيجية لم تحدد أي ترابطات إنتاجية مع الصناعات أو القطاعات الأخرى [2].

3- استراتيجية التصنيع بالاعتماد على الذات

مرَ العراق خلال مدة الثمانينيات بحروب وعقوبات اقتصادية استمرت حتى الالفية الثالثة، مما تطلب ذلك تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التصنيع .ففي عام 1980 دخل العراق في حرب مع ايران استمرت ثماني سنوات ،وخلال هذه المدة تأثرت التنمية الاقتصادية وبرامجها الاستثمارية ، إذ توجهت الموارد المالية والمادية المتاحة نحو الصناعات العسكرية ، وتحول إنتاج الصناعة المدنية نحو توفير مستلزمات ودعم المجهود الحربي، مما عانت القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى من نقص في مدخلات المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات الرأسمالية، لذا انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من (11.6%) عام 1975 إلى (6%) عام 1987 [3]، وفي عام 1991 دخل العراق بحرب الخليج ليخرج بعدها بأزمة عقوبات اقتصادية استمرت (12) عاماً[4] .انخفضت فيه حجم مستورداته من مختلف السلع وضرب الاقتصاد موجة من التضخم الجامح واصبح تصدير نفطه في ظل اتفاقيات محدودة ، لذا لم يشهد قطاع الصناعة التحويلية تطور ملموس في راس ماله ثابت او انشاء مصانع جديدة كبيرة الحجم ، وبعد عام2003 لم يتغير الوضع بل زاد سوءً نتيجة للخراب والدمار الذي طال العديد من المصانع والبنية التحتية الداعمة لها ، كما ان تقادم الفنون الإنتاجي واغراق السوق المحلية بالسلع والبضائع الأجنبية عبر سياسة الانفتاح التجاري ساهمت جميعها في تراجع اسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: تقييم الاستراتيجية الصناعية في العراق عام 2013-2030

يحتل قطاع الصناعة التحويلية اهمية كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء في اقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة ،لما يمتلكه من قدر من التنوع والمرونة في التحرك من قطاع إلى آخر، أو من فرع صناعي إلى آخر، لذا تشكل تنمية القدرات الانتاجية للقطاع الصناعي عاملا أساسيا في تحقيق النمو والاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد على العالم الخارجي ولايزال الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي على

---

[1] حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع15، بغداد، 2007، ص310.

[2] فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق،ص9.

[3] حيدر صالح محمد، مصدر سابق، 311.

[4] محمد على زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، ط1، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي -الامارات العربية المتحدة،2006، ص7.

الرغم من تمتع بلدنا بالإمكانات التي تؤهله لتوسيع دور هذا القطاع، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه خطة التنمية الوطنية 2010-2014 الصناعة التحويلية أحد الانشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني، وأنهُ من ضمن الأهداف الاستراتيجية الاساسية للاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلى (18%) [1].وعليه ،فقد تبنت وزارة الصناعة والمعادن وعن طريق المستشارين والخبراء في مجال الصناعة، الإستراتيجية المستقبلية لقطاع الصناعة من عام 2013 لغاية عام 2030 من أجل النهوض بالواقع الصناعي المتهالك والمتقادم في العراق . لذا بنيت الاستراتيجية الصناعية على رؤية مستقبلية مفادها " صناعة وطنية منافسة إقليمية وعالميا تعتمد على التميز والابداع، تحقق اقتصاداً متنوعاً وتخلق فرص عمل باستخدام الموارد المتوفرة بكفاءة ومسؤولية" ،ولهذا فإن هذه الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق الغايات الآتية[2]: -

1) تنمية المنظومة الصناعية في العراق وفق استراتيجية تتكامل مع استراتيجيات أخرى.
2) وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ الأهداف والغايات وتحقيقها.
3) يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا.
4) تدعم الاقتصاد الوطني ليكون متنوعا من النواحي الاقتصادية والبيئية .
5) تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليميا ودوليا.
6) العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الأبداع والتميز.
7) استثمار الموارد المحلية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقليمي والدولي .
8) خلق فرص عمل للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للفرد.

وفي ضوء هذه الرؤية، حددت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الأساسية المستهدف تحقيقها بحلول عام2030، وكما يأتي:-

أ- زيادة النسبة السنوية لنمو القيمة المضافة الصناعية إلى (10%).
ب-زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلى (18%).
ت-زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية.
ث-زيادة نسبة الاستثمار في المنظومة الصناعية مقارنة مع إجمالي الاستثمارات.
ج-زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الانتاج الصناعي.
ح-زيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية.
خ-زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية.

وقد حددت أربعة محاور لتحقيق تلك الأهداف المرحلية والمسار الاستراتيجي للمدة بين (2017-2030)، وكما موضح في المخطط(7)

---

[1] المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013، ص15.

[2] وزارة الصناعة والمعادن ،الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ،2013، ص31.

المخطط (7) المحاور الرئيسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الصناعية حتى عام 2030

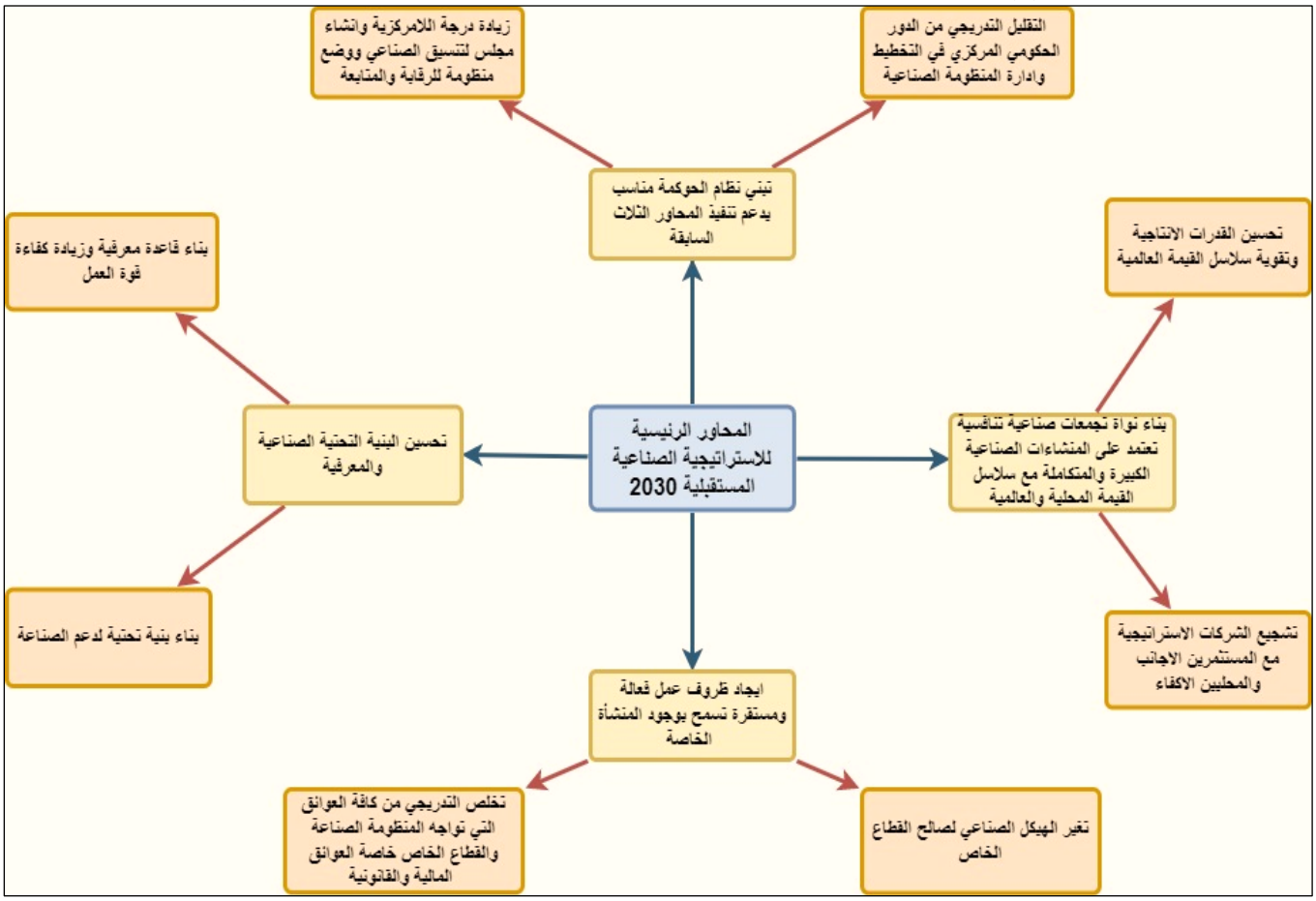

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة والمعادن، الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ،2013، ص33.

وقد تم وضع لكل محور من المحاور مدى زمني (خمس سنوات) لتحقيق الهدف المنشود. وما يهمنا هو تقييم ورصد ما تم إنجازه من اهداف إستراتيجية خلال المرحلة الزمنية الأولى (2013- 2017). وحسب ما ذكر في الاستراتيجية الصناعية من اهداف، وهي :

1) زيادة النسبة السنوية لنمو القيمة المضافة الصناعية إلى (10%).

توقعت الخطة أنَ تكون هناك زيادة سنوية في القيمة المضافة الصناعية تقدر (10%) خلال سنوات الخطة،إلا إنه في الواقع لم تتحقق تلك الزيادة للمدة الخمسية الأولى (2013-2017) ،إذ نلاحظ من الجدول(31) أنَ معدل النمو سنوي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية كان متذبذباً ومتراجعاً في الغالب، إذ إن اعلى معدل وصل إليه هو (32.75%)عام 2016 ليعاود انخفاضه إلى(-18.16%)عام 2017 ، ويعود سبب في ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة في المنشأت المتوسطة عام 2016 لتصل الى (58.7)مليار دينار بعد ان كان(36)مليار دينار عام 2015 أي

بنسبة تغير (63%)[1] مما ساهمت في رفع القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الصناعة التحويلية عام 2016.

الجدول(31) القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الصناعة التحويلية للمدة (2013-2017)

السنة	قيمة مضافة في صناعة تحويلية (مليون دينار)	معدل نمو السنوي (%)
2013	**4999233.9**	**-**
2014	**4234716.9**	**15.29-**
2015	**4436422.7**	**4.76**
2016	**5889495.1**	**32.75**
2017	**4819896.4**	**18.16-**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ،مديرية الحسابات القومية، وزارة التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة(2014، 2016، 2017)ص9، 11، 12على التوالي.

2) زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلى (18%).

توقعت الاستراتيجية الصناعية أنَ تعمل الأهداف والسياسات التي وضعتها لدعم وتحفيز القطاع الصناعي عبر البرامج التي ستتبعها من خصخصة المنشآت الصناعية والشراكة مع القطاع الخاص مما ستعالج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ومن ثم من المتوقع أنَ ترتفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى(18%)عام 2030 ، لكن الواقع يشير إلى شيء آخر، إذ أنَه خلال الخطة الخمسية الأولى لم يحدث أي تغيير جوهري في قطاع الصناعات التحويلية ، لذا فأنَ معدلات مساهمته لا تزال متواضعة ولا تتجاوز (3%) ، وعند مقارنة معدل النمو المستهدف (18%) مع معدل النمو المركب خلال المرحلة الأولى (2013-2017) نجدها قد بلغت (-4.12%) ويمكن تتبع نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2013-2017)عن طريق الجدول (32)

الجدول(32) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسية الأولى(2013-2017)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي %
2013	273587529.2	2.3
2014	266332655.1	1.8
2015	194680971.8	2.2
2016	196924141.7	2.3
2017	221665709.5	2.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ، الجهاز المركزي للإحصاء ،وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019.

[1] مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشاءات الصناعية المتوسطة لسنة 2016، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق ، 2016، ص7.

وأنَ تواضع نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية تعود إلى استحواذ قطاع النفط على أغلب التخصيصات الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعة، ليؤشرهذ الخلل في السياسة الاستثمارية، وانخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تراجع كبير في الإنتاج الوطني من السلع المادية الذي يفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي ، وأنَ السبب الرئيس الذي يشكل العقبة الرئيسة أمام عدم تحقيق الأهداف هو ضعف التنفيذ المادي للمشاريع لاسيما مشاريع القطاعات الأساسية على الرغم من توفر التخصيصات اللازمة[1].

ت- **زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية.**

في آخر دراسة أجراها صندوق النقد العربي "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، أشار إلى أنَ نسبة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية المصدرة للنفط ومنها العراق، أقل من (10%)من إجمالي العمالة في هذه الدول للمدة (2010 - 2018)، بسبب تحول أغلب العاملين إلى قطاع التشييد والبناء والخدمات.

وفي العراق يشير جدول (33) إلى أنَ نسب العاملين في قطاع الصناعة التحويلية شهد انخفاضاً من (8.6%)عام 2013 إلى (8.2%)عام 2017 ،إذ حسب احصائيات وزارة التخطيط قد انخفضت إعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من (258624)عامل عام 2013 إلى (207539)عامل عام 2017 [2]،أي ما يقارب (41) الف عامل ويعود السبب في ذلك إلى توقف العديد من الخطوط الإنتاجية عن العمل لاسيما في المناطق التي استولى عليها تنظيم داعش واحال عددا من العاملين على التقاعد عام 2017

جدول(33) نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من اجمالي العمالة للمدة (2013-2017)(%)

السنة / الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	8.6	8.6	8.3	8.2	8.2
السعودية	7.1	7.2	8.2	7.8	7.7
الامارات	8.6	8.4	8.2	8.1	8.0
الكويت	4.5	4.4	4.4	4.4	4.4
قطر	7.8	7.5	7.0	7.0	7.0
الأردن	13.3	13.2	13.1	13.0	12.9
تونس	18.9	19.0	18.9	18.7	18.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ، محمد إسماعيل ،جمال قاسم محمود ، دراسة أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي، 2021،ص12.

[1] وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2020- ص11.

[2] تم جمع تلك البيانات من مديرية الإحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للاعوام مختلفة.

وعند مقارنة نسبة العاملين في الصناعة التحويلية مع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول كما هو في الجدول(34)، نلاحظ في العراق هناك تفاوت كبير بين نسبة مساهمة العاملين في الصناعة التحويلية التي تقارب (8%) ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتعدى (2%) ، في حين نجد ان السعودية مثلا وباقي الدول كان هناك تناسق وتناسب بين نسبة العاملين في الصناعة التحويلية ومابين الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود السبب في ذلك ان العراق ان المنشآت الصناعية في العراق تعاني من بعد 2003 من نقص المواد الأولية وارتفاع تكاليف النقل وخراب البنية التحتية وضعف السياسات الحمائية الداعمة للمنتج المحلي إذ قدرت المديرية العامة للتنمية الصناعية الى توقف (2000) مشروع صناعي خاص معظمها تعمل في الصناعات النسيجية والخياطة والانشاءات والصناعات الغذائية وصناعة الورق والطباعة، في حين توقفت اكثر من (200) مصنع مملوك للقطاع العام يعمل فيه اكثر من (5) الف عامل يستلمون رواتب واجور من الدولة بحدود (15) ترليون دينار عراقي إي ان(33%)من القوة العاملة في قطاع الصناعة هي عمالة فائضة تنفق عليها الحكومة دون أي مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ،اما الشركات المتبقية والعاملة الموجودة حالياً هي لا تعمل بكفاءة اقتصادية وتحقق خسائر كبيرة [1] .

جدول(34) نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية ونسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2013-2017)(%)

الدولة / السنة		2013	2014	2015	2016	2017
العراق	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	2.3	1.8	2.2	2.3	2.2
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	8.6	8.6	8.3	8.2	8.2
السعودية	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	10.1	10.8	12.7	12.9	12.9
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	7.1	7.2	8.2	7.8	7.7
الامارات	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	8.5	7.8	8.8	9.0	9.1
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	8.6	8.4	8.2	8.1	8.0
الكويت	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	6.8	5.5	7.0	7.2	7.0
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	4.5	4.4	4.4	4.4	4.4

[1] حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، ع27،2017، ص11.

قطر	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	9.8	10.1	8.9	8.5	8.7
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	7.8	7.5	7.0	7.0	7.0
	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	15.9	16.7	16.3	16	16.1
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	13.3	13.2	13.1	13.0	12.9
تونس	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP	15.9	15.6	16	14.1	13.6
	نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية	18.9	19.0	18.9	18.7	18.6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على،

- تقارير الاقتصادي العربي الموحد (2018، 2016، 2015، 2014) ، ص288-289، ص411-412، ص388،ص 335 على التوالي.

-المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الكتاب الاحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018، 2019، ص104.

- الجهاز المركزي للإحصاء ،وزارة التخطيط العراقية ، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019.

ث- **زيادة نسبة الاستثمار في المنظومة الصناعية مقارنة مع إجمالي الاستثمارات.**

على الرغم من استحواذ القطاع الصناعي على حصة كبيرة من النفقات الاستثمارية في الموازنات العامة خلال الأعوام(2013-2017) ،إلا إن جزء كبير من التخصيصات يستقطع إلى الاستثمار في قطاع النفط الذي يعرف بأنه استثمار كثيف رأس المال ، فضلا عن قيام الحكومة بإعادة تأهيل الشركات الصناعية المتوقفة جزئيا وكليا، وفتح خطوط جديدة والتي وصل عددها إلى (444) مشروعاً، منها: (293) مشروعاً مستمراً في العمل، وفتح (71) مشروعاً جديدً واستحداث (152) مشروعاً وإعادة ادراج (89) مشروعاً وحذف مشروع واحد[1].لذا وضعت الحكومة تخصيصات استثمارية لقطاع الصناعة التحويلية بحدود(17143.2) مليار دينار عراقيوهي اعلى تخصيصات وضعت لقطاع الصناعة خلال تلك الخطة ،إذ شكلت ما نسبته (68.6%)من اجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2013، لتنخفض بعدها النفقات الاستثمارية لقطاع الصناعة مع انخفاض حجم النفقات الاستثمارية، بسبب الازمة المركبة (الأمنية والمالية) التي مر بها الاقتصاد العراقي،لتنخفض إلى (13297.5) مليار دينار عراقيعام 2016،وتعاود بالارتفاع لتصل إلى (14203.6) مليار دينار عراقي مع تحسن الوضع الأمني عام 2017 .

[1] وزارة التخطيط ،دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ،الموازنة الاستثمارية والمصروف الفعلي ٣١/١٢/٢٠١٣ ، 2014، ص5.

جدول(35) نسبة النفقات الاستثمارية في قطاع الصناعة من اجمالي النفقات الاستثمارية

السنة	النفقات الاستثمارية في قطاع الصناعة (مليار دينارعراقي) (1)	مجموع النفقات الاستثمارية (مليار دينارعراقي) (2)	نسبة النفقات الاستثمارية في قطاع الصناعة إلى اجمالي النفقات (%) (3)
2013	17143.2	25000.0	68.6
2014	14595.7	24930.7	58.5
2015	14782.1	18564.7	79.6
2016	13297.5	15894.01	83.7
2017	14203.6	16464.5	86.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-

-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

- العامود (3) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاثنين .

ج- زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الانتاج الصناعي .

انخفضت نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الإنتاج الصناعي من(6.6%)عام 2013 إلى (4.8%) عام 2019 ويعزو انخفاض قيمة الصادرات الصناعية من(402.2)مليار دينار عراقيعام 2013إلى(348.7)مليار دينار عراقي عام 2019 إلى الوضع الأمني غير المستقر في العراق، وعمليات تحرير المناطق من سيطرة داعش، وانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 واستمراره بالهبوط حتى عام 2016، اثر بشكل كبير في حجم الصادرات التي أغلبها من الإنتاج النفطي.

جدول(36) نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الإنتاج الصناعي في العراق للمدة(2014-2017)

السنة	الصادرات الصناعية مليار دينار	اجمالي الإنتاج الصناعي مليار دينار	نسبة صادرات الصناعية في اجمالي الإنتاج الصناعي(%)
2013	402.2	6.097.2	6.6
2014	241.5	6.311.1	3.8
2015	230.3	7.375.8	3.1
2016	188.3	7.191.9	2.6
2017	348.7	8.124.6	4.3
2018	1212	6.861.5	1.8
2019	348.7	7.316.2	4.8

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات، جهاز المركزي للإحصاء ،مديرية إحصاء التجارة ، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2015،2015،2018.2017،ص5.وزارة التخطيط ،إحصاءات المنشاءات الصناعية الكبيرة والمتوسطة ،الصغيرة للاعوام (2015،2016،2017،2019).

نلاحظ من جدول (37) والذي فيه قمنا بجمع كافة نتائج الذي ظهرت في جداول(32،34 ،35) ان على الرغم من زيادة نسب النفقات الاستثمارية لقطاع الصناعة التحويلية من (68.6%)

عام 2013الى (86.2%) عام 2017 الا ان نسب مساهمة القطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظلت ثابتة تقريباً(2%) ، في حين انخفضت نسب الصادرات الصناعية من اجمالي الإنتاج الصناعي من (6.6%) الى (4.3%) ، مما يدل ذلك ان هناك هدر كبير في التخصيصات المالية التي وضعت لقطاع الصناعة التحويلية بسبب فساد مالي والإداري ،وضعف المعرفة الفنية بأسس الإدارة المالية، كما ان السياسات الاستثمارية واختيار المشاريع وادراجها في المنهاج الاستثماري كانت تعاني من خلل كبير نتيجة لغياب الرؤيا لدى الوزارات والجهات المكلفة بعملية اختيار المشاريع الصناعية . لذا نجد ان على الرغم من وجود استراتيجية صناعية الا ان التخصيصات السنوية لم تأتي مواكبة لتلك الاستراتيجيات ولو بشكل تقريبي وهذا يعني عدم وجود سياسات استثمارية صحيحة معتمدة على رؤية اقتصادية شاملة تستغل الموارد المتاحة لتعظيم الفائدة من استغلالها في تنمية موارد المادية والبشرية ، إذ في عام 2015 بلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالي التخصيصات السنوية لصناعة الاستخراجية وصناعات النفط والغاز (10.54%، 8.89%) على التوالي ، في حين بلغت نسبة التخصيصات لصناعة الغذائية والمشروبات ، وصناعة الغزل والنسيج (0.04%) بينما صناعة الورق ،وصناعة المعدنية ، وصناعة الانشائية (0.01%، 0.03% ، 0.02%) على التوالي بينما كانت اعلى نسب في قطاع الصناعات الهندسية وميكانيكية وكهربائية ، وصناعة الكيمياوية (0.31%، 0.21%)[1] ، لذا نجد ان تلك التخصيصات ليس في محلها فاغلب التخصيصات وجهة الى الصناعة النفطية بينما ظلت الصناعات الأخرى تحارب بين الإغراق السلعي للأسواق المحلية وارتفاع تكاليف المواد الأولية وبين قلة الدعم المالي الموجه أليها.

جدول(37) مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمةصادراتها من الإنتاج الصناعي ونسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في صناعة تحويلية من اجمالي النفقات الاستثمارية(%)

السنة	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية بالصناعة التحويلية من اجمالي النفقات الاستثمارية	نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الإنتاج الصناعي
2013	2.3	68.6	6.6
2014	1.8	58.5	3.8
2015	2.2	79.6	3.1
2016	2.3	83.7	2.6
2017	2.2	86.2	4.3

[1] ثائر محمود رشيد العاني، مهج صالح مظلوم، أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،م24،ع107، 2018، ص387.

د- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية .

من أهم المؤشرات الاقتصادية التي سنعتمدها لمعرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية هو مؤشر تكوين رأس المال الثابت، الذي يعد من المؤشرات الإحصائية المهمة في الاقتصاد الوطني ،حيث يقدم لنا عرضا تاريخيا للخطة الاستثمارية للبلد، ويظهر صحة الخطة الموضوعة ودقتها في تحقيق أهدافها المرجوة ،فهو يشير إلى مجموع الإضافات السنوية للأصول الثابتة مخصوما منها الاندثارات .ويلاحظ من الجدول (38)أنَ نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية بدأت ترتفع من(11%)عام 2013إلى (96%)عام 2017 نتيجة لتحسن الوضع الأمني في العراق و تزايد عدد المنشآت الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص التي ارتفعت من(27694) منشأة عام2013 إلى (27856) منشأة عام 2017 .

الجدول(38) نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية خلال الأعوام (2013-2017)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
تكوين رأس المال الثابت لقطاع الخاص في الصناعة التحويلية (مليار دينار)	242.7	439.0	485.5	1248.4	3758.7
اجمالي تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية (مليار دينار)	2065.2	1184.9	851.7	1459.5	3915.8
نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية (%)	11	37	57	86	96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات، وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي 2014،2019،2020 ، ص57،60،59.

فضلا عن تلك الأهداف الرئيسة، كانت هناك أهداف أخرى كان من المأمول تحقيقها بنهاية المرحلة الأولى من الاستراتيجية ، وهي تحسين البيئة الداعمة للأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بحيث يحتل العراق المرتبة(165) من أصل (190)دولة في مؤشر ممارسة الأعمال عام 2017 ، لكن الواقع أنَ العراق لم يحقق أي تحسن في توفير المناخ الاستثماري أو خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية. ففي عام 2013 احتل العراق المرتبة(165) من أصل (190) دولة [1]، وفي عام 2017 ، أي بعد خمس سنوات من ذلك، حصل على المرتبة نفسها أي المرتبة (165) من أصل (190) دولة [2]، مما يشير إلى أنَ أداء العراق لا يزال ضعيفًا وجهوده لتحقيق البيئة المطلوبة لم تظهر نتائجها على أرض الواقع.

كما ان التوسع في إقامة المناطق الصناعية التي تتمتع ببنية تحتية على قدر عالٍ من الكفاءة، وتتوفر فيها الحوافز للتصنيع، ببناء (3) مدن صناعية جديدة، إلا إن ما تم بناؤه هو منطقتان في محافظة ذي قار والبصرة ولم تكتمل لحد الان، إذ بلغت نسبة انجازهم ما يقارب (80%)[3] .

---

[1] A World Bank Group Flagship Report, Doing Business2013,2013,p3.

[2] A World Bank Group Flagship Report, Doing Business2017-Equal Opportunity for All,2017,p7.

[3] المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، المدن الصناعية ، https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=464

وبناءً على ما تقدم ، وفي ضوء النتائج التي ظهرت يمكن القول أنَ الاستراتيجية الصناعية التي وضعت للمدة بين (2013-2030)هي استراتيجية جيدة في منطلقاتها، إذ تبنت العديد من السياسات لتتماشى مع فلسفة الاقتصاد الجديد، وسعيه إلى التنويع في الاقتصاد العراقي عن طريق قطاع الصناعة التحويلية .

إن الاهداف المعلنة في الاستراتيجية الصناعية في خطتها الخمسية الأولى (2013-2017) لم تؤت ثمارها ، فأغلب النتائج المتحققة ضعيفة مقارنة بالموارد المالية التي خصصت والوقت والجهد ، ويمكن الإشارة إلى أنَ :

1. بالرغم من أنَ وزارة التخطيط أشارت إلى وجود وحدة لرصد وتقييم الإستراتيجية، إلا إننا لم نلاحظ أي تقييم للإستراتيجية الصناعية بانتهاء مرحلتها الأولى يمكن ذكره ولم يتم طرح سياسات جديدة لتعديل مسار الإستراتيجية بعد ظهور معظم النتائج بأداء ضعيف.
2. يتطلب وضع الإستراتيجية في ظل الظروف المالية والأمنية والسياسية غير المستقرة مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف الموضوعة، والمراقبة المستمرة من قبل الجهات المعنية لوضع خطط الطوارئ والأولويات المحددة والاليات المناسبة لمواجهة تلك المعوقات التي تواجه الاستراتيجية.
3. يجب أنَ يكون هناك تنسيق مستمر بين وزارة التخطيط والهيئات التشريعية لتلافي التضارب والتخبط بين القوانين التشريعية والسياسات الموضوعة في الاستراتيجية، مما يؤدي إلى نتائج عكسية في بيئة الاستثمار والذي انعكس بتراجع العراق في مؤشر ممارسة الأعمال إلى المراتب المتأخرة.
4. بما أننا نعيش ضمن المرحلة الثانية من عمر الخطة (2018-2022) ونقترب من المرحلة الثالثة ، يجب على الجهات المعنية مراعاة ذلك في ضوء الإصلاحات والتطورات المتسارعة التي تظهر على الاقتصاد العراقي ، كما أنَ التنمية الاقتصادية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص مقبل على فرص وتحديات جديدة تتطلب تغيير مساره الاقتصادي والصناعي من أجل الامتثال للتطورات الاقتصادية العالمية ، عن طريق رسم إستراتيجية تتبنى إعادة هيكلة القطاع الصناعي (الصناعات الاستخراجية والتحويلية) بهدف تنويع الإنتاج الصناعي لتقليل الواردات وزيادة الصادرات لتخفيف العبء على الموازنة العامة .
5. بالرغم من تأكيد أغلب استراتيجيات تنمية بعد 2003 على دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وخلْق فرص عمل للمواطنين، وبناء اقتصاد معرفي أكثر إنتاجية وأقل اعتمادًا على الريع، ولكن هذه الدعوات لاتزال بعيدة عن الواقع، فمازال يرتكز نشاط القطاع الخاص في مجال المقاولات ، والتجارة، والخدمات.

المبحث الثاني: إمكانيات إفادة الاقتصاد العراقي من تجارب دول العينة

استعرضنا في الفصل السابق تجارب تنويع الصناعات التحويلية في بلدان العينة: (ماليزيا، وتشيلي، وإندونيسيا) بتحليل الواقع الاقتصادي والسياسات الصناعية التي طبقت، واهم الاليات التي اتبعت لنجاح تجربة التنويع في الصناعة التحويلية ، لذا نتطلع إلى الاستفادة من هذه التجارب واستقاء الدروس والعبر التي قد تواجهنا عند التطبيق في الاقتصاد العراقي ، ولابد من الإشارة إلى أنَه لا توجد وصفة جاهزة للسياسات الاقتصادية والصناعية الواجب اتباعها، بل نحاول أنَ نكيف السياسات الاقتصادية العامة والسياسات الصناعية الممكن اتباعها وفق البيئة الاقتصادية في العراق والمقومات التي يمتلكها .

أولا: إمكانية الإفادة من الاقتصاد العراقي من تجربة ماليزيا.

تعد تجربة ماليزيا من تجارب التنموية الفريدة التي حاكت واستفادت من تجارب دول اخرى في التنمية لاسيما اليابان وكوريا الجنوبية، لنقل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع في ظل الإرادة الوطنية المؤمنة بالتغير. لذلك يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية كونها عانت خلال المدد السابقة من ظروف تنموية صعبة شبية بظروف العراق من فقر وبطالة وديون وقطاعات اقتصادية محدودة الإنتاجية، ومن ثم يمكن أنَ تصبح تجربة ماليزيا نموذجاً يقتدى به في العراق عن طريق السياسات التي اتبعت: -

1- العوامل الرئيسية التي ساعدت ماليزيا على تنويع قاعدتها الإنتاجية هي رؤيتها المستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط متعاقبة ومتكاملة منذ الاستقلال واستعدادها المبكر لدخول القرن الحادي والعشرين، لذا نجدها اهتمت في وضع استراتيجيات التصنيع وسياسات صناعية انتقائية بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد،لمواجهة التحديات واستغلال الفرص في القطاع الصناعي لتنويع صناعتها نحو أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، و الحد من التركيز المفرط في السلع الأساسية لاسيما (القصدير والمطاط) من خلال توجيه الاستثمارات المحلية بشكل خاص نحو الصناعات الاستهلاكية لسد الطلب المحلي وتقليل الواردات عبر استراتيجية إحلال الواردات فيما وجهت الاستثمارات الأجنبية نحو الصناعات الالكترونية كثيفة العمالة عبر استراتيجية تشجيع الصادرات بحيث تستفيد من كلا الاستراتيجيتين بسد الطلب المحلي وتخفيض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل والثروة في المجتمع.وفي العراق نحن بحاجة الى خطط صناعية وطنية تنموية طويلة الأمد تضم الاستراتيجية صناعية تجمع مابين الاستراتيجية الاحلال الواردات والاستراتيجية التصنيع لغرض التصدير .

2- ان اتباع الحكومة لحزمة من التدابير أدى إلى تنويع الاقتصاد أفقياً عن طريق تنويع الصناعة التحويلية، والخدمات واتباع التنويع الرأسي عن طريق نقل سلسلة القيمة للسلع الأساسية من الأنشطة في المرحلة الأولى إلى الأنشطة النهائية، لتتميز ماليزيا فيما بعد بإنتاج مجموعتين من الصناعات، صناعات قائمة على الموارد المحلية ،مثل:(صناعة البتروكيماويات، وزيوت الطعام، والنفط المكرر، وزيت النخيل، والقفازات المطاطية، والإطارات) وصناعات غير قائمة على الموارد مثل (صناعة الالكترونيات والكهربائيات).

3- من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتهاالحكومة الماليزية هي: خصخصة شركات الصناعية المملوكة للحكومة وتحويلها إلي القطاع الخاص المحلي من خلال بيع الأصول الشركات الحكومية للمواطنين الماليزيين وليس للمستثمرين الأجانب وفق مبدأ (ماليزيا المتحدة) والتي تهدف فيه الى تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تشجيع الماليزين من الملايو (الطبقة االغنياء في ماليزيا) الى دخول في المشاريع الضخمة. اما الشرائح الأخرى من المجتمع فقد قدمت الحكومة الأموال بشكل منح وقروض لشراء الأراضي الزراعية لزراعة اشجار المطاط والنخيل[1].وتدار عملية الخصخصة عن طريق وحدة تنظيمية تسمى "وحدة التخطيط الاقتصادي" التابعة لمجلس الوزراء.

4- لقد رافق سياسة الخصخصة في ماليزيا قيام الحكومة بانشاء صندوق خزانة أصول الدولة، والذي تحول فيه أموال خصخصة المشاريع لاستثمارها في تمويل قطاعات البنية التحتية ومراكز البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا والابداع.

5- أدى نجاح مبادرات الخصخصة في ماليزيا إلى إفساح المجال لإدخال مبادرة التمويل الخاص في إطار خطة ماليزيا التاسعة (2006-2010). تم تقديم هذا النهج كطريقة بديلة لتمويل تطوير وصيانة البنى التحتية والمرافق العامة وشهد إدخال وحدة الخصخصة ومبادرة التمويل الخاص ، التي أعيدت تسميتها فيما بعد بوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ليتم من خلالها تقديم الشراكات بين القطاع العام والخاص الأجنبي في مشاريع صناعية خاصة في الصناعات الموجهة لغرض التصدير وقدمت العديد من الحوافز التي طالما حرصت ماليزيا على مراجعتها وتعديلها بشكل دوري لمعالجة مشاكل التي تواجه المستثمرين ، وكان من اهم تلك القوانين المحفزة للاستثمار قانون الاستثمار عام (1986) الذي الذي تميز بانه قانون اعطى للمستثمر حرية لتملك بشكل كامل اذ كان يصدر 50% او اكثر وقام بتشغيل 350 عامل ماليزي ، فيما ألغى قانون الضرائب على الدخول عام 1987 مانسبته 10% من أرباح المستثمرين[2].

6- تسلط أحدث خطة حكومية ، الخطة الماليزية العاشرة 2011-2015 ، الضوء على نية الحكومة لمواصلة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع التنمية. أنشأت الحكومة صندوق التسهيلات لدعم المشاريع التنموية التي ينفذها القطاع الخاص

7- انشأت المجمعات الصناعية و مناطق التجارة الحرة ومجمعات العلوم والتكنولوجيا والممرات الصناعية الإقليمية، للاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية في الاقاليم وبتوجيه الصناعة التحويلية اليها، لتسهم في تنويع الاقتصاد المحلي .إذ أنَ توسيع نطاق الصناعة التحويلية عبر الاقاليم واستغلال القدرات المحلية قلل من التركيز المفرط في السلع الأساسية مما سمح بوجود صناعات متنوعة في مجال الصناعة التحويلية، بدلاً من الاختيار المسبق لعدد قليل من الصناعات المتخصصة.

---

[1]- سالم فتيحة ، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات ... الأسس.. الافاق،المركز الديمقراطي العربي، برلين -المانيا، ط1، 2019- ص85.

[2] كاملي زهيرة، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات ... الأسس.. الافاق،المركز الديمقراطي العربي، برلين -المانيا، ط1، 2019- ص107.

8- احدى العوامل الأساسية التي اتبعتها الحكومة الماليزية لخلق بيئة محفزة للشراكة بين القطاع العام والخاص و تشجيع القطاع الخاص على استخدام الصناعات كثيفة العمالة ووتطوير راس المال البشري ورفع قدرات العاملين هو انشاءها معهد اتحاد المصنعيين الماليزيين (FMM) الذي يهتم بالتدريب العملي للعاملين والافراد الراغبين في العمل في مجال التصنيع من خلال تزويدها بالمهارات والمعرفة اللازمة عبر دورات عملين مستمرة على مدار السنة بالإضافة الى رسم السياسات الصناعية وتوفير كافة الخدمات المقدمة للشركات المصنعة العامة والخاصة.

9- لم تقتصر ماليزيا في سياستها الصناعية على الحوافز الاستثمارية فقط، بل واكبتها بتدابير مختلفة كنهج سياسة تجارية أكثر انفتاحا ودخلت بعلاقات تجارية عديدة وانشأت مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، والاستثمار في البنية التحتية، ودعم الأبحاث، وتطوير المنتجات والتسويق. فضلا عن تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية، وتحسين القدرات الفردية، والرفع من عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وإقامة ربط علاقات مع الجامعات الغربية لاسيما الاسترالية والكندية.

10-لقد اتبعت الحكومة الماليزية الخطط الصناعية طويلة الاجل وقصيرة الاجل لتتم عملية التحول والانتقال الصناعي عبر مراحل، ولتتزامن عملية التحول مع الاستراتيجية التنموية التي تهدف إلى أنَ تكون ماليزيا إحدى الدول المصدرة للصناعات ذات القيمة المضافة العالي والمحتوى التكنولوجي العالي.

ثانيا:إمكانية إفادة الاقتصاد العراقي من تجربة تشيلي:

عن طريق استقرائنا للمسار التنموي للاقتصاد التشيلي والعراقي نلاحظ أنَ هناك أوجه تشابه بين البلدين في الجانب الاقتصادي والسياسي، فكلاهما اعتمد على ريع الموارد المعدنية (نفط، ونحاس) بشكل كبير خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وكلاهما تبنى استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ببناء صناعات محلية بتمويل من الدولة، وتقييد الواردات بتعريفات جمركية عالية لتحفيز نموها الصناعي. ، إلا إن تلك الاستراتيجية أخرجت تشيلي محملة بعبء من المشكلات الاقتصادية، مثل :الديون والتضخم والبطالة وانخفاض أسعار النحاس في الأسواق الدولية ،جعلها تتبع عدة برامج إصلاحية استمرت إلى يومنا هذا، لتطوير قطاع الصناعة التحويلية والابتعاد عن قطاع التعدين ، لذا يمكن الاستفادة من بعض الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة التشيلية في تنويع صناعتها التحويلية المتمثلة :-

1- ادركت الحكومة التشيلية أنَ تنمية اقتصادها ونموه يعتمدان على عاملين رئيسين: بيئة نظام سياسي مستقر وسيادة القانون للحد من معدل الفساد المالي والإداري. لذلك ، تبنت الحكومة العديد من الإجراءات والأساليب للحد من الفساد في الدولة واستغلال المصالح الفردية.

2- على عكس إندونيسيا وماليزيا ،لا تصدر تشيلي مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية فحسب ، بل تهتم أيضًا بتصدير المزيد من المواد الخام المتنوعة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية القائمة على المنتجات الأولية.

3- ركزت تشيلي على التنويع العمودي في الصناعة النحاس وتكريره فضلا عن المعادن الأخرى من الذهب والفحم، وأنشأت صندوقًا يسمى "صندوق الاستقرار"، الغرض منه استثمار الأموال

التي تجمع من الإتاوات والضرائب على المعادن لتنمية وتطوير البنية التحتية للبلاد . وفي العراق، وحسب مسوحات هيأة المسوحات الجيولوجية في وزارة الصناعة والمعادن ان العراق نمتلك العديد من المعادن غير مستغلة والنادرة كاليورانيوم والذهب والفضة والزئبق الأحمر والكبريت الحر، فضلاً عن الحديد والنحاس والقصدير والكروم والنيكل والألمنيوم وغيرها من المعادن [1]، إذ يمكن ان تستغل تلك المعادن وان تستثمر الاموالها بالإضافة الى الضرائب المستحصلة من عوائد النفط ليصبح لنا صندوق الاستقرار الاقتصادي الذي يضمن مستقبل الاجيال الحالية وفي المستقبل.

4- إن تغير نظام الدولة من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، وتحول اقتصادها إلى أقتصاد السوق لتقوم بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، منها: خصخصة المشاريع الصناعية الحكومية وشبه الحكومية وفق معايير شفافية، واجراء العطاءات في ظل بيئة تنافسية ، وتسعير وتقييم تلك المشاريع بشكل عادل . وفي العراق يمكن ان تكون تجربة تشيلي في هذا الجانب مثلاً يحتذى بهِ في ظل تحول النظام السياسي والاقتصادي الى نظام ديمقراطي يؤمن بألية اقتصاد السوق الحر وتبنية برامج إصلاحية متعددة أهمها إعطاء الدور البارز للقطاع الخاص من خلال خصخصة المشاريع العامة او الدخول في شراكات بين القطاع العام والخاص في ظل توفر بيئة استثمارية متكاملة.

5- من تجارب التي يمكن ان يحتذى بها في الاقتصاد العراقي من التجربة التشيلية هي انشاءها صندوقين: صندوق الاستقرار الاقتصادي والصناديق السيادية، اللذان يعدان من اشهر صناديق استثماراً وشفافيةً في أمريكا اللاتينية ،الذي تنطق فكرته باستثمار الفوائض المالية من ريع النحاس لتطوير صناعة التعدين وتنميتها وكذلك لتمويل مراكز البحث والتطوير، كما يمكن الاستعانة به لسد العجز في الموازنة عند انخفاض أسعار النحاس في الأسواق العالمية ،مما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي ويولد تراكمات للثروة عند ارتفاع أسعار النحاس ، اما الصناديق السيادية التي تدير الريع المدخر من باقي الصناعات ، فقد استثمرتها شيلي في تطوير مهارات رأس المال البشري عبر تقديم منح للطلاب للدراسة في افضل الجامعات العالمية، لرفد الشركات بقوى عاملة ماهرة[2].

6- لقد واجهت تشيلي العديد من المعوقات لتنويع صناعتها التحويلية، وهي الافتقار إلى البنية التحتية، ونقص رأس المال البشري الكفء، وقلة التمويل والائتمان المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. لذا اتبعت الحكومة العديد من البرامج والسياسات لإزالة تلك العقبات، منها:

أ- تنمية رأس المال البشري والتطوير المؤسسي، ركزت الحكومات الديمقراطية مبكرًا في تنمية رأس المال البشري والتطوير المؤسسي، وفي ذلك الإطار دعمت جودة التعليم وزادت الموازنة المخصصة له، ووضعت خطة إصلاح شامل للقطاع برمته،شملت تدريب المعلمين وزيادة ساعات الدراسة وتحديث المناهج. كما اجرت الحكومة دراسات استقصائية لتحديد نوع المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص ومطابقتها مع مهارات الشباب ، لتشرع بعد ذلك العديد من البرامج المجانية لتدريب الشباب، مثل: برنامجي "شيلي جوفن" و"إكسترا 21" لتزويد الشباب بالمهارات التقنية والفنية .كما قامت الحكومة بإعفاء الشركات من الضرائب في حال قامت بدورات تدريبية مستمرة للارتقاء بمهارات عمالها وارسال المدراء والموظفين الرئيسين إلى الخارج لغرض

---

[1] هيأة المسح الجيولوجي العراقية،وزارة الصناعة والمعادن، واقع الثروة المعدنية في العراق وافاق تطويرها،بلاسنة ، ص7.

[2] World Trade Organization (WTO) & Organization for Economic Co-operation and Development(OECD),Op.cit, P141.

التدريب كما حدث في صناعة السلمون . كما أصدرت الحكومة التشيلية العديد من التشريعات الهدف منها خفض معدلات بطالة الشباب عبر زجهم في قطاع الصناعة التحويلية ، إذ أصدرت قانون (الحد الأدنى للأجور ، واعانة الأجور، وخفض اشتراكات الضمان الاجتماعي)، وكان النتائج مبهرة إذ انخفضت البطالة من (22.7%)عام 1985إلى (16%) عام 2012 . اما الخريجين من الطلبة المتخصصين في مجال الصناعات القائمة،فقد قامت الحكومة بوضع برامج تدريبية بالتنسيق مع الجامعات ومراكز البحث والتطوير في مجالات الكيمياء الحيوية وعلم الأمراض والهندسة وإدارة الأعمال وتربية الأحياء المائية، وقد تم ذلك عن طريق وكالتي: (CORFO) و (CONYCIT)حيث دعمت الأولى برامج الابتكار، في حين دعمت الثانية إمدادات المعرفة من قبل الجامعات ومراكز البحوث.

ب-قدمت الدولة الدعم المالي والتقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وصغار المصدرين والمنظمات التجارية الصغيرة التي حرمت من الائتمان المصرفي بسبب ضعف الضمانات الاستثمارية، كما وضعت فيما بعد العديد من الإجراءات التي تعالج القيود القانونية التي تعيق تلك المشاريع من الحصول على القروض. كما عززت الدولة الإنتاج الزراعي لدعم تنمية القطاع الصناعي في المنبع، عن طريق تقديمها الإعانات للمزارعين لشراء أنظمة الري الحديثة واستصلاح التربة وشراء الأسمدة والمبيدات الحشرية. كما وضعت برنامج التأمين الزراعي الذي يهدف إلى تقديم الإعانات للمحاصيل الصناعية والتأمين عليها من المخاطر المناخية التي قد تتعرض اليها ،مثل: الجفاف، والأمطار الزائدة أو المفاجئة، وعواصف البرد، والثلوج، والرياح.

ت-استهدفت الدولة الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية (تعدين النحاس، وصناعة السلمون، والنبيذ، والتوت) ،واظهرت نتائج ناجحة في رفع معدلات النمو وتحسين أداء الصادرات عن طريق إدخال التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج ، مركزة على أنشطة المنبع والمصب في تلك الصناعات . ففي تعدين النحاس توجهت نحو الخدمات الهندسية في (المنبع)، والمواد الكيميائية للتعدين والآلات ومعدات التعدين في (المصب)، بدلا من التركيز فقط في تصدير النحاس بشكله الخام. وبعبارة أخرى، وبسبب التخصص القوي في الموارد الطبيعية، اكتسبت شيلي مهارات وتقنيات معينة في مجال التعدين مثل (الخدمات الهندسية المتصلة بالتعدين) بحيث بدأت تصدر الخدمات الهندسية المتصلة بالتعدين مستفيدة من انتشار سلاسل القيمة العالمية.

7- اتبعت تشيلي خلال اصلاحاتها الاقتصادي وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دخول في شراكة مع القطاع الخاص لتنمية المشاريع الصناعية والزراعية ثم بيعها الى القطاع الخاص . لذا أغلب الصناعات الجديدة التي ظهرت في تشيلي، مثل :السلمون والنبيذ والتوت كان بالشراكة مع القطاع الخاص أو بمفردها ، ، فكان عليها ان تتكفل أنه بمجرد أنَ تكون هذه الشركة الصناعية الجديدة قابلة للحياة تقوم الحكومة ببيعها إلى القطاع الخاص كما حدث في صناعة السلمون ،إذ قامت الحكومة ببيع الشركة الصناعية لإنتاج السلمون وتغليفه وتجهيزه إلى شركة اليابانية بعد أنَ اثبتت أنَها ناجحة قابلة للاستمرار في السوق. وقد ينظر الى هذه السياسة بانها سياسة ظالمة بحق الحكومة التشلية الا تلك السياسة سهمت بشكل كبير في تنويع صناعاتها القائمة على

الموارد المحلية وظهور صناعات جديدة ، كما عزز تلك الصناعات النمو الصناعي الكثيف للعمالة الذي خفض معدلات البطالة، وزاد من معدلات الصادرات، ووفر إيرادات مالية متنوعة.

ثالثاً : إمكانية إفادة الاقتصاد العراقي من تجربة إندونيسيا

تعد تجربة إندونيسيا إحدى التجارب المميزة في التحول الهيكلي من دولة نفطية زراعية إلى دولة صناعية، لتصبح اليوم إحدى الدول الصناعية الحديثة ضمن مجموعة الدول العشرين، فقد نجحت إندونيسيا في استغلال مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي ورأس مالها البشري، الذي يصل إلى (270) مليون نسمة في تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا، لتكون اكبر الاقتصادات في جنوب شرق آسيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي . وعند اجراء مقارنة بين الوضع الاقتصادي في العراق مع الوضع الاقتصادي في إندونيسيا فأن الفارق كبير على الرغم من أوجه التشابه بين البلدين من حيث أنَ كلا البلدين ذو أغلبية مسلمة تتعدد فيها الأعراق والديانات والثقافات ، وكلاهما يعدان من البلدان النفطية التي شهدت مؤخرًا حكمًا ديمقراطيًا ،لذلك في ضوء الإصلاحات التي تجريها الحكومة العراقية يمكن الاستعانة بالتجربة الأندونيسية في توطين نقاط القوة وتطبيقها في العراق والمتمثلة :-

أ- ادركت الحكومة الأندونيسية أنَ لا خيار امامها سوى استغلال وفرة مواردها الطبيعية والبشرية ،لتنويع صادراتها مستعينة بقطاع الصناعة التحويلية في ذلك ، لذا اجرت الحكومة الأندونيسية سلسلة من التعديلات الهيكلية التي اتبعت تدريجيا في الاقتصاد الإندونيسي، وهي :

1- وضع برنامج ترشيد الاستثمار العام وإلغاء المشروعات الحكومية أو إعادة جدولتها. بمعنى آخر، خصخصة المشاريع الحكومية لظهور شركات صناعية جديدة.

2- اجرت الحكومة العديد من الاصلاحات في السياسات الجمركية كتخفيض التعريفات الجمركية والإعفاء من رسوم الاستيراد، وقد رافق تلك الاصلاحات انخفاض قيمة الروبية التي حفزت الشركات اليابانية والكورية والسنغافورية بنقل مصانعها كثيفة العمالة إلى إندونيسيا ،وكان أهمها صناعة النسيج وصناعة الكهربائيات والتي نتج عنها خلق فرص عمالة وتنويع الصادرات، لتشمل السلع الاستهلاكية البسيطة وسلع أساسية وصناعة تكنولوجية متقدمة لتبرز إندونيسيا في التسعينيات كمصدر صناعي كبير.

3- الزمت الحكومة الشركات الأجنبية والمحلية الصناعية ادخال المحتوى المحلي في الصناعات ، وأنَ تكون الشركات المحلية هي المورد للمدخلات الإنتاجية المحلية للشركات الأجنبية .

ب- ادركت إندونيسيا ان تركيزهاعلى تنويع صناعتها التحويلية وجذب الاستثمارات لا يكفي مالم توجد سياسات وعلاقات تجارية داعمة لذلك ، لذا سعت من عام 1985-1994 على تطبيق كافة الشروط الكفيلة لانضمام الى منظمة التجارة العالمية WTO ، وفي عام 1995 تم انضمام اندونيسيا الى WTO مجري العديد من تعديلات التشريعية في المجالات حقوق الملكية الفكرية (حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع) وتسوية المانزعات، وأدخلت قانون جمارك جديد يتوافق مع اتفاقية التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية، وفي العراق يمكن

الاستفادة من التنازلات الجمركية والتزامات الخدمات والالتزامات خاصة بالاتفاقية التي قدمتها اندونيسيا للانضمام الى WTO.

ت- التنويع الموقعي للصناعة التحويلية كان احد أسباب نجاح تجربة التنويع الصناعي في اندونيسيا، اذ انشاءت مناطق التجارة الحرة في العديد من المقاطعات لتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات، ولتوسيع القاعدة الصناعية، ولإدخال التكنولوجيا، ولتحفيز الاستثمار الأجنبي، لذا اعفت السلع المصدرة والمستوردة في مناطق التجارة الحرة من الضريبة والرسوم الجمركية . سنت العديد من بلدان العالم قوانين بهدف جعل بيئتها الاستثمارية أكثر تنافسية وجاذبة للإستثمار الخاص ،ولتحقيق هذا الهدف عملت تلك الدول ليس على إزالة عوائق الاستثمار فحسب بل على تقديم الحوافز المغرية لاجتذاب الاستثمار الخاص، وعليه كانت المناطق الصناعية احدى الآليات التي ركزت عليها الدول واهتمت بها بهدف جذب الاستثمار الخاص، وأصبحت حتى الدول الصغيرة الحجم تقدم نفسها للمستثمر وتبحث عن مزاياها النسبية في مجالات عدة سواء كميناء للتصدير ومستغلة موقعها الاستراتيجي أو السياحي أو المالي أو من حيث توافر رأس المال البشري. وفي العراق المناطق أو المدن الصناعية ما زالت متأخرا جدا في مقارنة بالدول الاخرى التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، من خلال تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية وتركز الاستثمارات، ورفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال وجذب الخبرات العلمية والفنية... الخ. اما المناطق الصناعية ، فقد سعت الحكومة الى توفير التمويل الميسر وتقديم مختلف أنواع المحفزات المالية وغيرها، وتوفير الخدمات الاساسية والفنية مثل الكهرباء والمياه وضمان تجهيزهم بالمواد الخام وخدمات التسويق للمنتجات وحمايتها وكل ما يسهم في رفع كفاءة الانتاج وتخفيض التكاليف الانتاجية وتحقيق الارباح.

ث-قدمت الحكومة اساليب الدعم كافة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل: تطوير بنوك التنمية الريفية الصغيرة ، وبرامج التدريب و تنمية الموارد البشرية في تقنية الإنتاج والإدارة العامة ، والتدريب على أنظمة جودة الإدارة ISO-9000، وريادة الأعمال ، وإنشاء تعاونيات صناعية للشركات صغيرة الحجم ، وتطوير البنية التحتية، وبناء مناطق صناعية خاصة صغيرة الحجم ، وعيادات استشارات الأعمال الصغيرة ، وإنشاء مجلس دعم الصادرات في إندونيسيا ، ووضع نظم حاضنة للمشاريع الحرة لتعزيز وتطوير رواد الأعمال.

ج-إن للشركات المتعددة الجنسية دوراً كبيراً في التنويع الصناعي في إندونيسيا، قبل الازمة الآسيوية (عصر سوهارتو الديكتاتوري)، وما بعد الأزمة (عصر الديمقراطية)، إذ ظهرت العديد من الصناعات الجديدة سواء المشاريع المشتركة بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسية أو المشاريع المملوكة بالكامل الشركات الأجنبية .

ح-اتبعت اندونيسيا السياسة الصناعية الانتقائية في تنويع صناعتها التحويلية، فهي ترى أنَ التنويع العمودي له تأثير إيجابي في تنويع الصادرات والنمو، كونه يستهدف صناعات ذات ميزة نسبية. ولكون تلك المهمة تركت للشركات الأجنبية، فقد قامت تلك الشركات بتنويع الصناعات التحويلية في المصب، أي إنتاج منتج نهائي اكثر من اهتمامها بالصناعات الوسيطة أو صناعات

في المنبع، كون فرص الأرباح اكثر والتكاليف والمخاطر اقل ، لذا برزت في إندونيسيا تجميع المنتجات ذات العلامات التجارية الأجنبية المشهورة .

خ- على الرغم من الجهود كافة التي قدمتها الحكومة لتحسين الوضع الاقتصادي عن طريق وضع أساليب الدعم الكفيلة لجذب المستثمرين ،إلا إنها اغفلت جانباً مهماً الا وهو نقص البنية التحتية ، إذ إن انخفاض الضرائب والتعريفات واعفاء الرسوم جعل الإيرادات العامة غير النفطية غير كافية لتوفير البنية التحتية ، لذا بعد الازمة الاسيوية بالرغم من وفرة الايدي العاملة الرخيصة والأراضي والامدادات ،إلا إن نقص البنية التحتية كان يقلل فرص المنافسة مقارنة بنظرائه في المنطقة .وهذا الذي لابد ان نركز عليه في العراق ان لابد ان يكون تحفيز القطاع الخاص على استثمار في قطاع البنية التحتية لكي لايكون اكبر عقبة في طريق تنمية الصناعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام .

وتجدر الإشارة إلى أن التجارب الثلاث لم تحقق النجاح في تنويع الصناعة التحويلية بفضل تفردها وتميزها في المقومات الطبيعية والبشرية والموقعية فقط ، ولكن أيضًا بسبب الإرادة السياسية التي تسعى دائمًا لتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية نحو الافضل ، لذا وضعت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الرشيدة على أساس الاستغلال العقلاني والامثل للموارد المتاحة وبالاعتماد على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين الافراد المجتمع.

المبحث الثالث: السياسات المقترحة لتنويع الصناعة التحويلية في العراق

ان طرح موضوع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ليس بالموضوع الجديد فقد تم طرحه في الخطط التنموية وبشكل واضح. فقد تم الإشارة إلى أهمية تحويل المجتمع من مجتمع نفطي إلى مجتمع صناعي-نفطي متنوع ومتطور ومتقدم، عن طريق زيادة مساهمة قطاع الصناعة ولاسيما الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة كسمة مميزة للصناعة الوطنية[1]، وجاءت خطة التنمية (1965-1969) لتؤكد في احدى اهدافها أنَ لابد من تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط عبر تطوير واستغلال الموارد المحلية والتي نتج عنها ظهور مجموعة من الصناعات الجديدة .في حين نجد أنَ خطة الاقتصادية (1976-1980) هدفت إلى تنويع الصادرات الصناعية غير النفطية وزيادتها لتحل محل النفط قبل نضوبه ، ومن الصناعات التي استهدفت لتوجيه نحو التصدير،هي: الأسمدة الفوسفاتية والمنتجات البترولية والبتروكيماويات والصناعات الهندسية والكهربائية ومنتجات الصناعات الغذائية والنسيجية والكبريت ومنتجات الصناعة الكيمياوية [2]،إلا إن كل التوقعات جاءت في ضوء مجموعة من السيناريوهات المتفائلة التي كان من المتوقع فيها توظيف الموارد المالية الضخمة التي سيوفرها تأميم النفط عام 1973 وارتفاع أسعار النفط لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ورفع معدلات التصنيع ومستويات التنمية.

فكما لاحظنا أنَ العديد من التجارب الدولية وحتى العربية المعتمدة على النفط، قامت بتحولات هيكلية نحو الصناعات التحويلية منذ عام 1985 في ظل تراجع أسعار النفط، واتجاهها إلى تقليص الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية وتبني خطط وطنية ورؤى مستقبلية داعمة للتنويع الاقتصادي مستفيدة من توفر الموارد المالية(الموارد المالية المتحققة في ظل الوفرة المالية في المدة السبعينيات)[3] . في حين كان العراق يعيش اهمالاً كاملاً لبرامج التنمية والتنويع الاقتصادي وظل قطاع النفط هو المتحكم الوحيد بالاقتصاد العراقي بفعل السياسات الاقتصادية غير العقلانية خلال المدة (1980-2003) ،والتي ركزت في الاستغلال الجائر للثروة النفطية والموارد العامة لدعم الأنشطة العسكرية والأمنية للنظام فضلا عن دفع تعويضات الحروب والديون[4].

حتى بعد عام 2003 لم تخل أي خطة اقتصادية في العراق من هدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع القاعدة الإنتاجية، ولكن من المؤسف اننا اليوم أكثر اعتماداً على النفط من أي وقت مضى. فهو يمثل أكثر من(90%) من ايرادات الموازنة العامة وما يقارب (70 %) من الناتج المحلي الإجمالي، (98%)من الصادرات، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى السياسات الخاطئة التي اعتمدت في تصريف عائدات النفط، وبالسماح لآليات الريع النفطي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية بأنَ تفعل فعلها في الاقتصاد العراقي. بحيث تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي

---

[1] سعيد عبود السامرائي ،مصدر سابق،ص163.

[2] المصدر سابق، ص171.

[3] محمد إسماعيل جمال قاسم محمود ، دراسة أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية ،صندوق النقد العربي،2021،ص5.

[4] فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق،ص9.

بحت انحسرت فيه الأنشطة الإنتاجية، واستفحلت فيه الأنشطة الخدمية التي لا تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني [1].

لذلك ، فأنَ من أهم المسوغات والدوافع لتنويع الصناعة التحويلية في العراق هي الاثار الإيجابية العديدة التي يمكن أنَ تحققها على مختلف الاصعدة وعلى الأمد البعيد من حيث كونه الداعم الرئيس لعملية التنمية الشاملة والرادع للصدمات الخارجية التي قد تؤثر في الاقتصاد العراقي من تقلبات أسعار النفط ، لذلك فأنَ الاخذ بالتنويع في الصناعة التحويلية في العراق له عدة دوافع ومسوغات اهمها:-

1) ان تركيزنا في قطاع الصناعة التحويلية من بين القطاعات الرئيسة الأخرى، مثل : الزراعة والسياحة والبناء في كون قطاع الصناعة التحويلية يحقق تنويعاً في القاعدة الإنتاجية ويخلق فرص عمل في وقت واحد ،وهذا ما لا نجده في القطاعات الأخرى، ففي قطاع الزراعة على الرغم من استيعابه إعداد كبيرة من العمالة ،إلا إن انتاجه يعتمد على مدى توفر الموارد المائية في العراق، في حين أنَ قطاع السياحة والبناء يستوعب بالفعل إعداداً كبيرة من العمال ،إلا إنه لا يحقق تنويعاً في الإنتاجية ولافي الصادرات. لذلك فأن فرصة تنويع قطاع الصناعة التحويلية هي اكبر من باقي القطاعات (الزراعة والسياحة والبناء) كبديل استراتيجي مستدام عن النفط.
2) من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي اعتماده الكبير على عائدات النفط التي تتميز بتقلبات شديدة في أسعارها والتي يصعب التنبؤ بها، الأمر الذي عرّض الاقتصاد العراقي لأزمات اقتصادية مستمرة. ،فضلا عن ذلك، فأنَ المورد النفطي هو من الموارد الناضبة التي لها عمر إنتاجي محدد، فعلى الرغم من تمتع العراق بخامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، فأنَ التقديرات الدولية تشير إلى أنَ هذه الاحتياطيات ستستمر فقط لمدة (80-85) سنة مقبلة، إذا ما افترضنا أنَه لا يوجد تراجع في الطلب العالمي على النفط بسبب الازمات أو الكوارث[2] .لذلك يتعين على الحكومة أنَ تضع في خططها المستقبلية وضع الاقتصاد العراقي ما بعد نضوب النفط وماهي الخطى السريعة للتحول إلى اقتصاد أقل اعتمادًا على النفط.
3) في ظل العجز المستمر في الميزان التجاري في جانب الصادرات الصناعية الغير النفطية والتزايد المستمر للاستيرادات من السلع المصنعة، فأنَ تنويع الصناعة التحويلية سوف يقلص حجم الاستيرادات الاستهلاكية من الخارج وزيادة الاعتماد على المنتج الوطني في تلبية الحاجات المتزايدة محلياً[3].
4) يتمتع العراق بميزة ديمغرافية وهي أنَ سكان العراق هم من أصغر سكان العالم، إذ تمثل الفئة العمرية اقل من (19) عاماً ما يقارب 50٪ ، في حين يتراوح ثلثهم بين (15 -29)

---

[1] ناجي ساري فارس، انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي،مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكوفة ،م 15 ، ع 3 ، 2018، ص78.

[2] مجموعة البنك الدولي،النهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع و النمو في العراق، 2020،ص10-11

[3] حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، م10، ع1، العراق،2020، ص102.

عاما مما يعني أي أنَ العراق يرتفع فيه نسبة الشباب [1] ،هذه الأرقام مرتفعة وفقا للمعايير الإقليمية والدولية على حد سواء، وأنَ اتباع التنويع الصناعة التحويلية وتطويره سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل للشباب ،وهي احدى مميزات قطاع الصناعة التحويلية أنَه يوفر فرص عمل كثيرة ،وهذا الامر لا يتوفر في قطاع النفط الذي لم يستخدم الا نسب ضئيلة تصل إلى (2%-3%)من اجمالي القوى العاملة في العراق [2]. كما أنَ هناك نقطة رئيسة لابد تطرق لها وهي أنَ الجهاز الحكومي وصل إلى حالة اكتفاء في استيعاب الايدي العاملة المترتبة عن زيادة حجم السكان، لذا سيواجه العراق مستقبلا مشكلة عدم وجود وظائف حكومية والذي يتطلب البحث عن وظائف جديدة، هنا يبدأ دور القطاع الخاص في تنمية قطاع الصناعة التحويلية وتنويعه لخلق فرص عمل.

5) من المعلوم إنَ لقطاع الصناعة القدرة على خلق تشابكات وروابط امامية وخلفية في الاقتصاد الوطني ، وإنَ تراجع قطاع الصناعة كان احد الأسباب الرئيسة في تراجع قطاع الزراعة في العراق ، إذ يسهم في الإنتاج الزراعي الأولي عن طريق توفير الآلات والمعدات ، والأسمدة والمبيدات والأدوية الطبية ، والاعلاف وغيرها ، كما يسهم في تحويل الإنتاج الزراعي بشقيه: النباتي والحيواني إلى صناعات غذائية وغيرها من الصناعات . لذا فأنَ لقطاع الصناعة دوراً بارزاً في تعزيز الامن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية في العراق، إذ ينظر اليه اليوم بأنَه احد الأسلحة التي تهدد الامن القومي، إذ يعيش البلد المستورد في حالة التبعية الغذائية للبلد المورد أو المصدر ويخضع إلى مزاجهم وضغوطاتهم وقد تؤدي في المحصلة إلى تبعية سياسية من منطلق (من لا يملك قوته لا يملك ارادته)[3]، وعليه فأنَ ترقية نطاق الصناعة التحويلية وتوسيعه سوف يحمي الأمن الغذائي .

6) يمتلك العراق مقومات لتنمية قطاع الصناعة التحويلية وتنويعه،وأهم تلك المقومات، هي: توفر الوقود المتمثل بالنفط والغاز ووفرة الأراضي، اللذان يعدان دعامتين بيد الدولة عن طريقهما يمكن بناء قطاع الصناعة التحويلية من جديد، عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمواد الأولية، مثل: الوقود وتوفير الأراضي التي توسع من الصناعات القائمة ،وإقامة صناعات جديدة، كما يمكن الدخول بشراكات بعيدة الأمد مع القطاع الخاص لتأهيل المشاريع الكبيرة وتوسيعها.

7) واخيراَ، يمكن أنَ يسهم تنويع الصناعة التحويلية في معالجة جميع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي سواء في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه وفي معالجة حالة عدم التوازن في الميزان التجاري و العجز في الموازنة العامة ، وذلك لكون قطاع الصناعة التحويلية من قطاعات الديناميكية التي لها القدرة على تحريك القطاعات الاقتصادية كافة وتحفيزها وزيادة قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يسهم في تنويع القاعدة

---

[1] علي خضير مرزا، الاقتصاد العراقي الازمات والتنمية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018، لبنان،2018،ص486.

[2] Comprehensive report of the special advisor to the DCI on iraqs WMD,2004,VOL:1, P233.

[3] فيصل عبد الفتاح نافع، الأداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ،ع50،بغداد، 2015،ص191.

الإنتاجية التي ستخلق فرص عمل وموارد مالية إضافية وسلعاً وبضائع محلية متنوعة، وبالتالي يخلق حالة من التنويع الاقتصادي[1] .

لذا يعد قطاع الصناعة التحويلية أحد الخيارات المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق وعلى الرغم من أنَ الاقتصاد العراقي قد بدأ بالتصنيع في وقت مبكر،إلا إن التحولات السياسية والسياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات السابقة افقدت هذا القطاع العديد من الفرص ليكون في مصاف الدول الرائدة في مجال التصنيع. لذا بعد استعراضنا للاستراتيجية الصناعية في العراق لغاية 2030 وتقييمنا مدى تحقيق أهدافها المنشودة في الخطة الخمسية الأولى (2013-2017) في المحور السابق ، سنحاول في هذا المحور تقديم بعض مقترحات التي من شأنها أنَ تسهم في وضع اطار عملي للسياسات والإجراءات الممكن اتباعها لتجاوز العقبات امام تطوير قطاع الصناعة التحويلية وتنويعها، ومن أهم تلك السياسات :-

أولا: توفير المناخ الاستثماري.

أنَ خلق بيئة استثمارية ملائمة لعمل الشراكة بين القطاع العام والخاص أو لجذب المستثمرين المحليين والأجانب للمنشآت الصناعية، يتطلب توفير المقومات التنظيمية والتشريعية والسياسية والقانونية والمؤسساتية والأمنية الداعمة والجاذبة للاستثمار الخاص، كما أنَ توفير السياسات المصرفية والقروض، والتسهيلات المقدمة ومرونة الجهاز الضريبي والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة ،من تضخم وسعر الصرف وسياسات التبادل التجاري والسياسات السعرية والتسويقية ونظام الأجور تؤثر جميعها بشكل كبير في توجيه الاستثمار المحلي والاجنبي نحو النشاط الاقتصادي . لذا فأنَ تقديم الإجراءات والسياسات الآتية ستوفر مناخاً استثمارياً ملائماً والتي تتمثل بالآتي :-

1) توفير الأمن والاستقرار السياسي:

لا تنمية بدون امن ولا استدامة للأمن بدون تنمية ، هكذا وصف البنك الدولي الحال في البلدان النامية ومنها العراق، فلا نتصور أنَ تتم التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل عدم توفر الاستقرار الأمني والسياسي في العراق ، فعدم استتباب الامن والاستقرار السياسي كان أحد الأسباب في هروب القطاع الخاص والمستثمرين من العراق بعد عام 2003، فالاستقرار الأمني يفضي الى الاستقرار الاقتصادي، فجذب الاستثمار يرتبط مباشرة بالاستقرار الأمني، إذ المستثمر عندما يبني قراره الاستثماري في بلد معين ينظر الى مجموعة من الأمور، في مقدمتها الاستقرار السياسي والأمن والأمان، الى جانب استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار.لذا فإن اصلاح النظام السياسي والاقتصادي في المرحلة القادمة من خلال الابتعاد عن أسلوب المحاصصة في إدارة البلاد واعتماد على مبدء الكفاءة والخبرة والاستحقاق ، واعتماد المهنية والكفاءة في المؤسسات الأمنية ، ورسم السياسات العامة الكفيلة بإحداث

[1] فلاح خلف الربيعي، دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية في العراق، الحوار المتمدن-العدد: 2228 – 2008، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128929

إصلاحات بنيوية شاملة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ، امنية)[1] تبعث فيها الحكومة رسالة اطمئنان وثقة في نفوس المستثمرين على جدية المشاركة في عملية التنموية .

2) **الشفافية ومكافحة الفساد**:

مثلما الاستقرار الأمني و السياسي ركنان أساسيان في توفير المناخ الاستثماري السليم في العراق ، فهناك الركن الآخرلا تقل أهميته عن السابق ألا وهو ترسيخ مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته. كون أصعب التحديات للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق هو منع أصحاب النفوذ والمال من الاستفادة من الثغرات القانونية والتشريعية والإدارية لتوظيفها لمصالحهم الخاصة . واحد هذه الثغرات الإجراءات المستندية والطويلة والروتينية التي تجعل المستثمر يجبر على تقديم الرشوة لإكمال المعاملة ، لذا فمن اجل الحد من هذه الظاهرة يتطلب الغاء الفقرات غير الضرورية كافة في الجوانب الإدارية، مما سيسهم في تقليص حالات الفساد الإداري في مؤسسات الدولة وتقليل الجهات المعنية بالاستثمار،كما أنَ اعتماد منظومة الحوكمة الالكترونية في مؤسسات الدولة كبديل لنمط الإدارة الحالية يقلل حالات الفساد ويحقق كفاءة في النتائج ، كما لابد من تحقيق الشفافية في التعامل مع القطاع الخاص والعدالة بتوزيع المخاطر لضمان نجاح عقود الشراكة[2] .

3) **تحديث النظام المالي في العراق**

يتكون النظام المالي في أي دولة من قطاعين: القطاع النقدي المتمثل بالجهاز المصرفي، والقطاع المالي المتمثل بسوق رأس المال. وفي العراق على الرغم من المحاولات العديدة لتحديث النظام المالي بعد 2003 لمواكبة التطورات المصرفية العالمية، إلا إنه لا يزال يعاني من تقنيات عفا عليها الزمن، ونمطية أساليب الإدارة، وترهل الملاك الإداري غير المستجيب مهارياً مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة، ونقص البيئة المناسبة للتواصل مع العملاء. وفي ظل الإصلاحات الحكومية والسعي إلى التنويع الاقتصادي، يجب اصلاح النظام المصرفي بشقيه العام والخاص، وتطوير سوق رأس المال، بحيث يكون عملهم أكثر سلاسة من حيث تسهيل عملية التمويل والاقراض، والسرعة في الإنجاز ،وتقديم المزيد من الخدمات سيما في مجال المقاصة ،والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان للاستيراد والتصدير، ومنح قروض طويلة الاجل بفوائد ميسرة ودعم المصرف الصناعي كونه الواجهة المالية للاستثمار الصناعي الخاص والمختلط.

ثانيا: تفعيل دور الاعلام

للترويج عن البيئة استثمارية في العراق لجذب المستثمرين عن طريق إقامة المعارض والملتقيات التجارية ونشر الإعلانات والتقارير الترويجية عبر التلفاز ومواقع التواصل الاجتماعي.

ثالثا: الدعم الحكومي

[1] Saadi IBRAHIM,2003 Sonrası Irak'ta Siyasi İstikrarsızlık, ANKASAM ,Bölgesel Araştırmalar Dergisi, May vol:2,no:1,2018,p55.

[2]

بالرغم من توجه العراق للتحول من اقتصاد موجه يديره القطاع العام إلى اقتصاد السوق يديره القطاع الخاص، الا إن هذا لا يعني إلغاء دور الدولة ،فهناك العديد من الواجبات على الحكومة، تسهم في خلق بيئة استثمارية صالحة لعمل القطاع الخاص في المجال الصناعي،منها:

1. توفير التمويل اللازم والمواد الأولية وتقديم أراضٍ للمشاريع الصناعية أو تقديم بعض التسهيلات الإدارية الخاصة بالمنح وايجار الأراضي والمرافق مجانا أو بأسعار رمزية.
2. الاستمرار في حماية المنتج الوطني ودعمه من منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة حتى تستطيع الصناعات المحلية، أنَ تكتسب الخبرة خلال تخفيض التكلفة المتوسطة فيها، وتفرض هويتها في السوق المحلي، كما لابد من دعم المنتج الوطني عن طريق التسويق والترويج لخلق ثقة للمستثمر المحلي والاجنبي .
3. القيام بحملة ضد النشاطات الصناعية غير المنظمة لحماية القطاع العام والخاص الصناعي.
4. للدولة دور بارز في معالجة إخفاقات السوق، واحدى الطرق لمعالجة تلك الاختلالات وضع السياسات الصناعية الملائمة، فخلال العقود السابقة فشلت الحكومات العراقية في تطوير قطاع الصناعة ومعالجة مشكلاته، وكان أحد الأسباب الرئيسة في ذلك اتباعها السياسة الصناعية الرأسية كبديل عن السياسة الافقية وليس مكملا لها ،مما نتج عنه انتاج صناعي قليل التنوع وذات صادرات تقليدية غير متطورة ، لذا في ظل السياسات الصناعية الحديثة التي تؤكد على انتهاج السياسة الصناعية الافقية -الرأسية لتعزيز التنمية الصناعية ، لابد من اتباع النهج الجديد في تنويع القاعدة الإنتاجية الصناعية لضمان استدامة النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي.

رابعاً: اصلاح الإجراءات وتدابير الحماية التجارية

تتبع الدول برامج الإصلاح الاقتصادي في السياسات التجارية عن طريق تحرير التجارة الخارجية من القيود وتخفض من حجم الضرائب لتشجيع المستثمرين على تحسين جودة السلع المصدرة وتنويعها، اما في العراق فقد قامت الحكومات بعد 2003 إلى اتباع سياسات الباب المفتوح الذي خفضت فيه الضرائب على الاستيراد لتصبح (5%) بعد عام 2003 حتى عام 2013 وهي ضريبة اعمار العراق(1) ، والتي أدت إلى اغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع الأجنبية رديئة النوعية وبأسعار رخيصة، مما اصبح الاقتصاد العراقي من حالة انكشاف وتبعية الاقتصادي للخارج ساعده في ذلك الاعتماد الاقتصاد العراقي على الريع النفطي وعدم مرونة جهازه الإنتاجي ودمار البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية .

لذا في ظل تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي يتطلب ذلك سياسات صناعية -تجارية مدروسة ودقيقة، تعمل على الحد من الاستيرادات العشوائية والتشجيع على التصدير المكثف، عن طريق تشجيع المستثمرين الصناعيين المحلي والاجنبي على انتاج سلع ذات نوعية وجودة عالية، بحيث تنافس المنتج الأجنبي في الداخل والخارج مما سيغطي الطلب المحلي فيقلل الاستيرادات ويصدر الفائض في نوع الصادرات ،يرافقها في

[1] جاسم محمد مصحب، تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003 -2013،مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع48، 2014،ص5.

ذلك وضع تعرفة جمركية متوزانة تؤدي إلى الحد من الاستيرادات وتشجع الصادرات ،مما سيحقق منفعة كبيرة للاقتصاد العراقي . لذلك من أجل اصلاح السياسات التجارية نحن بحاجة إلى اتباع مجموعة من السياسات ،هي :

1. التقييم المستمر للأوضاع التجارية السائدة والإجراءات المتخذة فيما يخص التجارة الخارجية، ودراسة السلبيات والايجابيات، والعمل على الاستفادة منها .
2. إقامة مناطق صناعية حرة ، إذ أنَ العراق مؤهل لإنشاء أكثر من منطقة صناعية حرة في العراق، فهو يمتلك العراق موقعاً جغرافياً متميزاً يربط حركة التجارة ما بين الشرق والغرب وسوقا تجاريا واسعا ، وأنَ ما نحتاجه هو توفير المقومات التأسيسية من توفير المناخ الاستثماري المناسب، وتطوير البنية التحتية اللازمة، وتقديم الخدمات اللوجستية ، وتدريب العاملين، لتكون تلك المناطق أداة لتحفيز القطاع الصناعي الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار و نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري .وعن طريق استعراضنا لتجارب الدول السابقة ، نلاحظ كيف استثمروا موقعهم الجغرافي لتنويع صناعتهم التحويلية وتوسيعها، عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية في إقامة مشاريع صناعية في مناطق صناعية، والذي نتج عنه تنوع في الصادرات الصناعية وزيادة مواردها المالية وتوسع حركة التجارة مع الدول الأخرى.
3. دعم السلع المصدرة عبر تخفيض الضرائب وزيادة التعرفة الجمركية على السلع المستوردة لتقليل ظاهرة اغراق السوق بالسلع المستوردة الاستهلاكية.
4. توفير البيانات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية والداخلية والاستفادة منها .
5. تسهيل الإجراءات الحكومية لتمكين المستثمر الصناعي من استيراد المواد الأولية الخاصة بإنتاجه كي يتجنب جشع التجار وعدم اهتمامهم بالنوعية الجيدة للآلات والمكائن والمواد الأولية المستوردة.
6. فرض ضرائب جمركية على الواردات المماثلة للإنتاج المحلي إلى المدى الذي تتمكن خلاله الصناعات الوطنية من التنمية.
7. مكافحة ظاهرة التهريب وأضرارها على الاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية.
8. إن الموقع الجغرافي المتميز الذي يمتلكه العراق تمنحه أفضلية بأنَ يكون مركزاً إقليمياً للتجارة، ،إلا إن مستوى أدائه في الاعمال اللوجستية وإدارة الحدود ضعيفة مقارنة بدول الجوار، الأمر الذي يعكس دوراً معيقاً على المستوى الاقليمي. لذلك فلابد من مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتقادم للجمارك لجعله متماشياً مع التطورات الدولية.
9. تحديث الجمارك العراقية لتعزيز نزاهة الخدمة والمهنية. يجب تبني الممارسات المثلى في سياسات تيسير التجارة عن طريق اتباع نهج الحكومة الواحدة وتنسيق ومواءمة السياسات بين جميع دوائر التفتيش على الحدود. وفضلا عن الحاجة الواضحة لتحسين مرافق إدارة الحدود، يجب تبسيط ورقمنه عمليات الإجراءات التجارية عن طريق الاستخدام المناسب لتكنولوجيا التجارة. ويمكن للتقنيات الحديثة لإدارة المخاطر أنَ تجعل عمليات تفتيش البضائع

أكثر انتقائية، وتسرّع التجارة على الحدود وتقلل حالات الفساد الإداري والمالي في الأعمال التجارية .

10. اعادة النظر بنمط سياسة الباب المفتوح كنمط سياسة تجاريه والاخذ بنمط سياسة الاولويات الاقتصادية لإعطاء فرصة للمنتج الوطني من اثبات وجوده في الأسواق المحلية ومساندة المستثمر.
11. التأكيد على دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق كجهة رقابية تسعى إلى حماية المستهلك المحلي ودعم المنتج الوطني.
12. السعي الى توفير كافة الإجراءات والسياسات الكفيلة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) سيتيح للصادرات العراقية من السلع والخدمات فرص اكبر للوصول الى الأسواق الدول الأعضاء في المنظمة ، كما سيحظى بمعاملة لايوجد فيها تميز وفق مبدءالدولة الأولى بالرعاية ، كما ستمتع الصادرات الصناعية العراقية بمعاملة لا تقل درجة عن تلك التي تتميز بها السلع المحلية في دول الأعضاء.اما بالنسبة لسلع المستوردة فأن الانفتاح الأسواق العراقية وتحرير التجارة سيخلق روح منافسة بين المنتجيين المحليين ليصبحوا اكثر قدرة على مواجهة تحديات المنافسة ، ويتيح للمستهلكين فرصة لتمتع بفوائد الأسعار التنافسية بجودة ونوعية علية .كما سيوفر الانضمام الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات التجارية الضارة أهمها الإغراق السلعي الذي تفشت تلك الظاهرة بشكل كبير بعد عام 2003.ان الغاء القيود غير الجمركية وتخفيض القيود الجمركية ، ستسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي الى البلد في ظل وجود تشريعات قانونية ومؤسساتية متكاملة[1] .

خامساً: تفعيل القوانين والإجراءات اللازمة لعمل القطاع الخاص واستحداثها، هناك العديد من التشريعات القانونية بحاجة إلى :

1. قوانين بحاجة إلى تمرير، مثل: قانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام الذي يعد من اهم القوانين في الوقت الحالي.
2. قوانين بحاجة إلى تفعيل، مثل: قانون منافسة ومكافحة الاحتكار رقم 14 لسنة 2010 ،والذي كان من احد بنوده أنَ يقوم مجلس القضاء الأعلى بتشكيل محكمة للنظر في النزاعات الناشئة عن حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكار وغيرها من الممارسات التجارية التي سوف تطبق[2].
3. قوانين تحتاج إلى تعديل، مثل: قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، الذي اعطى حق الشركات العامة بمشاركة الشركات غير العراقية: العربية والأجنبية ولكن لم يتطرق القانون إلى نوع الشراكات والية تطبيقها، كما أنَ قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 الذي فيه الكثير من البنود التي تحتاج إلى مراجعة وإعادة في صياغتها ولاسيما الفقرات ضمان حقوق العاملين والموظفين، وحقوق القطاع الخاص ،وحقوق النزاعات بين الأطراف، ،وكذلك

---

[1] حالوب كاظم معلة، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO.341ص

[2] مجلس النواب، القوانين الصادرة ، القوانين المنشور على الموقع الالكتروني https://arb.parliament.iq/

قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 الذي هو مازال قانوناً بحاجة لجهة معنية لتنفذه، وقانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998 المعدل الثالث الذي مازال قيد التشريع، وقانون الاستثمار بشكل عام رقم 13 لسنة 2006 المعدل [1]. الذي هو بحاجة إلى مراجعة شاملة ودقيقة لتحديد القضايا التي تقف عائقاً امام المستثمر لإعادة تعديله وصياغته منها: اقر قانون الاستثمار مبدأ النافذة الواحدة المتمثل بهيئة الاستثمارفي كل محافظة لانجاز المعاملات الاستثمار خلال أسبوعين فقط ومنح الأراضي للمستثمرين، إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك، فالمستثمر عليه أن ينجز جميع معاملاته من خلال مراجعته جميع الوزارات ذات العلاقة بملكية الأرض أو الموافقات الرسمية في وزارات المالية والبلديات، وبالتالي أفرغ القانون من محتواه الاقتصادي. وأصبحت الهيئات عبارة عن جهة متواطئ في اعمال غير مشروعة مع جهات متنفذة بحيث لم تتصدر أي مشاريع ذي قيمة، اما القضية الثانية هي قضية هي قانون 12 البند الأول "الذي يعطي الحق للمستثمر في توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة"[2] ولم يلزمه بتوظيف العمالة المحلية وتدريب وتأهيل ذات مهارات المنخفضة لتخفيض من معدلات البطالة المتزايدة ورفع من مستوى المعاشي مما يصب ذلك في رفع معدلات نمو الاقتصادي وهذا هو المبتغى من الاستثمارات الاجنبي.

4. قوانين بحاجة إلى إعادة سن مثل قانون حقوق الملكية الفكرية في العراق، وقانون المناطق الصناعية .

سادساً: إعادة هيكلة المنشآت الصناعية العامة

تعاني اغلب المشاريع الصناعية في القطاع العام والمختلط من خلل في العديد من بناها الإنتاجية والإدارية والفنية، وكما هو معلوم ان هذه المشاريع تدعم من قبل الدولة ، ولاتسهم بعائد اقتصادي للدولة بل هي تكون بمثابة عبء اقتصادي على كاهل الدولة حيث لا تغطي إيراداتها في الغالب حجم نفقاتها مما تلتجأ الدولة الى تغطية ذلك العجز ، ويستدعي الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق ان يتقلص حجم الدعم الحكومي من اجل جعل الوحدات الإنتاجية والخدمية تعمل وفق معيار(الربح -الكلفة) وإزالة التشوهات التي يضعها التدخل الحكومي في جهاز الأسعار والية السوق والحد من دعم الشركات العامة والمختلط ويتم ذلك عبر إعادة هيكلة تلك الشركات [3]، وعلى الرغم من قيام الحكومة بعد عام 2006 بإعادة تأهيل الصناعات ولاسيما المتوقفة بمشاركة القطاع الخاص، الغرض منه هو توجيه المنشآت الصناعية بترقية هيكلها الصناعي وتكنولوجيتها ومنتجاتها وتحسين كفاءتها والخدمات التي تقدمها ،إلا إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والظروف العامة للمجتمع العراقي حالت مجتمعة دون تشجيع المستثمرين على المشاركة الواسعة في ذلك .وعلى الرغم من المبالغ المصروفة على اعادة تأهيل هذه الشركات من

---

[1] مجلس الوزراء ،هيئة المستشاريين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص بين عام 2014-2030، 2014، ص111-112.

[2] مجلس النواب، القوانين الصادرة، مصدر سابق.

[3] رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014،ص148.

قبل الدولة ،إلا إن بعض منها متوقف عن الإنتاج، والبعض الآخر يعمل بطاقة إنتاجية اقل بكثير من طاقاتها التصميمية لقلة الأموال المخصصة لتأهيلها. لذا على الحكومة أنَ بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، بالاحتفاظ الصناعية شركات القطاع العام والمختلط الرابحة أو القادرة على الاعتماد على الذات وتغطي تكاليفها والتي تعمل وفق معايير التجارية في السوق ، وتطويرها وتوسيعها عن طريق طرحها للشراكة بين القطاع العام والخاص وفق أساليب العقود الشراكة الحديثة،في حين تقوم بخصخصة المنشآت الصناعية المتوقفة والخاسرة بشكل جزئي أو كلي من خلال اصلاح وضعها الإداري والتنظيمي وإصلاح وضع الملكية للسماح للقطاع الخاص بشراء اسهم من تلك الشركات. وهذا يعني ان إعطاء مهمة إدارة تلك المشاريع وصيانتها وتشغيلها للقطاع الخاص دون تدخل الدولة وفق أساليب الخصخصة الملائمة.

سابعاً: الشراكة بين القطاع العام والخاص(Public Private Partnership PPP).

عرف البنك الدولي الشراكة بين القطاع العام والخاص بانه" تعاون بين جهات الحكومية مثل (الهيئات محلية وحكومات مركزية) وشركات خاصة في مجالات عديدة كالصحة وتعليم وخدمات بنية تحتية وغيرها ، وتأخذ شراكة اشكال عديدة وبدرجات متعددة من حيث مسؤولية وصلاحية" ، لذا نلاحظ تتعدد أساليب وصيغ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث تخضع عقود الشراكة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. لذا تتفاوت الأشكال والأساليب الشراكة من حيث مدى مشاركة الأطراف والمخاطر التي يتحملها كل طرف وحجم مسؤولياته والمهام المكلف بها طبقا لكل أسلوب.إذ تتدرج أساليب التعاقد مع القطاع الخاص بدءاً بعقود الخدمة التي تقوم الدولة فيها بتحمل المسؤولية الكاملة في التمويل والتنفيذ، مروراً بعقود الشراكة التي يتحمل بموجبها القطاع الخاص مسؤولية البناء والتشغيل والإدارة انتهاءً بالتملك أو تحويل الملكية الي الدولة بانتهاء مدة العقد المحددة للمشروع،أو انتهاءً بالتخصيص (Privatization) من خلال بيع الأصول العامة للقطاع الخاص[1]. وفقا لهذا التدرج، تتباين درجة تحمل كل طرف للمخاطر. وكما مبين في الجدول(39).

(1) موفق زورق ، قادري محمد الطاهر ، تفعيل استراتيجية الشراكة بين لقطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض تجارب الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، م5، ع1، الجزائر، 2018، ص120.

جدول(39) انوع العقود وملكية عقود الشراكة

النوع	التشغيل والصيانة	التمويل	الملكية عند انتهاء العقد	مدة العقد
عقد إدارة	قطاع خاص	دولة	دولة	5-3
تأجير تمويلي	قطاع خاص	دولة	دولة	8-5
إعادة تأهيل وتشغيل ونقل ROT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	20-15
إعادة تأهيل تاجير تمويلي ونقل RLT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	20-15
بناء،إعادة تأهيل ،وتشغيل ونقل BROT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	30-20
بناء ،وتشغيل ،ونقل BOT	قطاع خاص	قطاع خاص	شبه خاص	30-20
بناء تملك وتشغيل ونقل BOOT	قطاع خاص	قطاع خاص	شبه خاص	30-20
بناء تأجير تمويلي وتملك BLO	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	اكثر من 25
بناء تملك وتشغيل BOO	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	اكثر من 25
امتياز	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	اكثر من 25
خصخصة جزئية	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	اكثر من 25
خصخصة كاملة	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	وفق لترخيص

المصدر: موفق زورق ، قادري محمد الطاهر ، تفعيل استراتيجية الشراكة بين لقطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض تجارب الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، م5، ع1، الجزائر، 2018، ص120.

وفي العراق وعلى الرغم من إعادة تأهيل التي قامت بها الحكومة عام 2010 لاصلاح تلك الشركات العامة الا انها بقت خاسرة وبدأت تثقل كاهل ميزانية الدولة ، مما قد تلجأ الحكومة الى انقاذ تلك والشركات والشركات التي تعمل بأدنى من طاقتها التصميمية من خلال اتباع أسلوب عقود الإدارة والتشغيل او عقود الإدارة والتأجير تعني أن تبقى ملكية رأسمال المؤسسة العامة في يد الدولة، في حين تتنافس شركات القطاع الخاص أو شركات محترفة متخصصة في هذا المجال، لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة أو شركات قطاع الأعمال في الحصول على عقود تخولها حق الإدارة، مقابل مزايا معينة كحصة في الإنتاج أو حصة في الأرباح من خلال عقود التأجير والإدارة، مع إعطاء حرية الإدارة في إعادة هيكلة الشركات والاستعانة بالخبرات المناسبة واللازمة لإعادة نجاح الشركة وتحقيق المزايا التنافسية على المدى القصير والطويل.سبيل المثال يمكن التعاقد مع فريق إداري متخصص من انجلترا أو الهند في إعادة هيكلة وتنمية شركات الغزل والنسيج علي أن يكون الاتفاق مشروط بمدى تحقق النجاح سواء علي مستوى الإنتاج أو التوزيع أو البيع مع القدرة علي تحقيق ميزة تنافسية عالمية تمكن الشركة من تحقيق الاستدامة الاقتصادية، وتستعين الحكومة بأسلوب الشراكات وعقود لصعوبة إيجاد مشتري بسبب الخسائرها الضخمة او لتجنب المعارضة العمالية والشعبية التي قد تنتج من عملية الخصخصة الكلية.

وفي أنَ أبرز درس مستفاد من تجارب التطور الصناعي السابقة التي شهدتها معظم الدول الناشئة، هو تحديد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. وهذا الدرس يشير إلى أنَه عندما يكون دور الدولة مكملاً لدور القطاع الخاص وغير متقاطع معه، فإنَ عملية التنويع الاقتصادي المنشود ستتحقق بسلاسة ، وذلك يتم عندما تتبع الدولة استراتيجية صديقة للسوق ولا تتدخل الا في حالة

تأشير الانحراف عن الخطط المرسومة ،أو حينما يفشل في الوصول إلى الاهداف المطلوبة، وهنا يأتي دور الحكومة بأنَ تتدخل بشكل مباشر لتوفير ما لم يوفره السوق عن طريق توفير المعلومات والإحصاءات وتطوير البنى التحتية والاهتمام بالتعليم وتشجيع البحث العلمي وتمويله والاهتمام بشتى المجالات التي انحسر فيها نشاط السوق[1] . لذا فأنَ دور الدولة يأخذ اشكال عدة منها سياسية مثل توفير الامن والاستقرار السياسي، أو دور الاقتصادي مثل توفير وتهيئة الظروف المناسبة والبيئة المواتية لعمل القطاع الخاص تصبح حاجة ماسة في حالة العراق ليس بسبب كون القطاع الخاص هو المحرك الكفء لعملية الإنتاج فقط ، بل كون قطاع الخاص يعد مصدراً اساسياً لرأس المال والذي لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الاشكال في ضوء الظروف الحالية التي يعيشها البلد. وهذا لا يعني التخلي عن دور الدولة ففي ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد يتطلب وجود دور الدولة لقيادة دفة الاقتصاد إلى بر الأمان[2] . لذا فأنَ المهمة الاساسية التي يجب أنَ تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية إضافة إلى توفير الامن الداخلي هو توفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك لن يتم ألا عن طريق وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان ، وتوفر البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص . لذا فأن انشاء شراكات صناعية براس مال مشترك بين القطاع العام والخاص باساليب وطرق المشاركة المتنوعة ، من خلال التركيز على الأنشطة التي تستثمر قاعدة الموارد الطبيعية ، والعمل على بناء بنية تحتية والاستغلال الأمثل للثروات المعدنية والطاقات المتجددة لتنويع الصناعات البتروكيمياوية والاسمدة النتروجينية، والاسمدة والحديد والطابوق والحديد والالمنيوم التي تتصف بانها سلع ذات قيمة تنافسية وتصديرية وموارد مهمة لدى المستثمرين المحليين والأجانب ، لذا فأن ربط تلك المشاريع الصناعية والشركات بمجموعة من الصناعات المحلية لمد المواد الأولية وتكميلية وبتالي سيتشكل قطاع الصناعة التحويلية المرغوب مستقبليا[3]. ولتحقيق ذلك نقترح بعض النقاط المهمة:[4]-

1. وضع الاطار التشريعي والقانوني المنظّم لمبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
2. يجب أنَ تكون الصناعات التي يتم تحديدها واختيارها للشراكة ما بين القطاع العام و الخاص، تتم وفق الأولويات التنموية هل هي صناعات قائمة أم جديدة ؟ وهل تحديد الصناعات والأنشطة ذات الميزة النسبية كامنة غير مستغلة أم أنَها صناعات قائمة ذات ميزة تنافسية ؟هل هي صناعات تتوفر لها موارد والإمكانات المحلية أم لا ؟ هل تنتج تلك الصناعات سلعاً موجهة لغرض التصدير أم لإحلال الواردات ؟

---

(1) مايح شبيب الشمري، على حمزة جياد، الاستدامة في اطار التنمية -رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، ع57، 2020،ص19-20.

(2) فيصل اكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريعات والممارسات في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ، م21،ع83، 2015، ص311.

(3) بهاء أنور حبشواخرون، واقع الصناعة التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق(رؤية مستقبلية)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، م26، ع119، 2020، ص424.

(4) ظافر طاهر حسان ، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع36، دراسات دولية، جامعة بغداد، 2014، ص214.

3. اعتماد الصيغ والأساليب الحديثة للشراكة في تنفيذ المشاريع التنموية بما يضمن إقامة شراكة فاعلة بين القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
4. أنَ الشراكة ما بين القطاعين: العام والخاص تعمل على استثمار نقاط القوة في كلا القطاعين وجني ثمار ذلك التعاون عن طريق[1]:
1. استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل كفوء.
2. إقامة مشاريع بنية تحتية داعمة لقطاع الصناعة، مثل: محطات الكهرباء والموانئ، ومشاريع صناعية متقدمة، مثل: صناعة البتروكيمياويات.
3. خلق علاقات بين الصناعات المقامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تزويدها بالمواد الأولية المطلوبة.
4. استحداث البنية الأساسية للتصدير وفق المستجدات التقنية الحديثة، مثل: انشاء مخازن تفريغ وشحن البضائع، وضع وسائط نقل حديثة، وحوكمة إدارة منافذ الاستيراد والتصدير، وادخال الأساليب الحديثة في الخدمات المقدمة في الموانئ كافة.
5. إنشاء "الحاضنات التكنولوجية وحدائق علوم Science Parks*" التي كان من المفترض إنجازها خلال السنوات (2018-2022) بواقع حديقة علوم واحدة في كل محافظة بالشراكة بين القطاع العام والخاص، تقوم به الحكومة بتوفير البنية التحتية الأساسية، مثل: الأراضي والخدمات، في حين يقوم القطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) بتوفير المباني والمعدات والمستلزمات المطلوبة لعمله في هذه الحدائق الهدف من ذلك جذب الاستثمارات ودعم أفكار الشباب وابتكاراتهم لتحويلها إلى مشروعات [2].
6. إنَ انشاء صناعات داخل المدن الصناعية الموزعة في المحافظات سيخلق حالة من توازن التنموي بين المحافظات فضلا عن توفير فرص عمل للشباب واستغلال الموارد المتاحة في المحافظة.
7. إقامة صناعات تنسجم مع روح العصر لاسيما الصناعات الالكترونية والتي تتسم بسوق الواسعة وطلب متزايد عليها.
8. إنَ الشراكة ستحقق التنويع الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية ومن ثم ستوفر مختلف السلع المعوضة عن الاستيراد والمطلوبة محليا مثل الصناعات الغذائية والانشائية والالكترونية والدوائية والكهربائية، كما أنَها ستنهض بالقطاعات الرئيسة الأخرى، مثل: قطاع التعدين والزراعة[3].
9. توفير قاعدة بيانات متكاملة عن القطاع الصناعي، بحيث يُمكن القطاع الخاص من معرفة طبيعة النشاط الصناعي القائم في العراق وخصائصه وإعداد العاملين فيه وحجم الطلب والعرض.

---

[1] ناجي ساري فارس، واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة و الخليج العربي ، م34،ع36، 2018،ص121.

* تعرف هيئة حدائق العلوم في المملكة المتحدة حدائق العلوم بانها" مبادرة لدعم الأعمال هدفها الأساسي تشجيع ودعم الشركات المبتدئة، واحتضان الأعمال التقنية والابتكار، وإمكانية النمو السريع عن طريق تقديم البنية التحتية والخدمات الداعمة."

[2] وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، العراق ،ص93.

[3] فيصل اكرم نصوري، مصدر سابق، ص310.

10. تتميز العديد من الصناعات العراقية بميزة نسبية كونها تعتمد على مواد أولية طبيعية متوفرة في العراق، مثل: صناعة البتروكيمياويات والاسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية والحديد والصلب والالمنيوم والاسمنت والطابوق، لذا فأنَ إقامة شراكة مع القطاع الخاص عبر النهوض بتلك الصناعات عبر التكنولوجيا الحديثة ستخلق قيمة مضافة اعلى وقدرة تنافسية بين الأسواق فضلا عن ظهور صناعات وانشطة جديدة خلال عملية الإنتاجية.
11. أنَ إقامة المناطق والمدن الصناعية بالشراكة بين القطاع العام والخاص تتطلب توفير البنية التحتية الكافية، إذ يعاني العراق من ضعف البنية التحتية الكافية الداعمة لقطاع الصناعة مثل النقل والمواصلات والطاقة الكهربائية والوقود، والتي أسهمت جميعها في صعوبة البدء بالأعمال الصناعية وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين بالتوجه نحو الصناعات، لذا لابد من توفير البنية التحتية الداعمة لقطاع الصناعة المتمثلة بـ[1]: -

1. توفير الأراضي الاستثمارية المطلوبة.
2. تأهيل المناطق والمدن الصناعية القائمة وتوسيعها، مثل: خور الزبير والقائم.
3. اكمال تنفيذ المناطق الصناعية في البصرة وذي قار، فضلا عن تأسيس المناطق الصناعية الجديدة المخطط لها في: الانبار ونينوى والنجف.
4. الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة عن طريق المدن الصناعية، إذ تتمتع كل محافظة من محافظات العراق بميزة نسبية مختلفة عن الأخرى، لذا يمكن انشاء مدن صناعية في كل محافظة مما يسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم خلق اقتصاد متنوع ومتين.
5. توفير الطاقة الكهربائية التي تعد من اهم مقومات قيام الصناعة عن طريق انشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من المناطق والمدن الصناعية.
6. الاستفادة من تجارب الدول السابقة في الشراكة ما بين القطاع العام والخاص ولاسيما التجربة الماليزية، إذ قامت الحكومة بتحقيق بيئة أعمال مستقرة وسليمة عن طريق تقديم القروض الميسرة للقطاع الخاص مع الزامهم بتقديم أفضل مستوى من الخدمة المراد تنفيذها وطبقت نظام التسهيلات الادارية والمصرفية وسهلت اجراءات منح الأراضي المراد اقامة المشاريع التنموية عليها، لنجاح عقود الشراكة وشجعت المستثمر الأجنبي والمحلي على زيادة قدرته التصديرية عن طريق تخفيض معدل الضرائب والرسوم لتتحول ماليزيا خلال المدة قصيرة من بلد زراعي- نفطي فقير إلى واحدة من أهم وأكبر الدول المصدرة للسلع الصناعية والتقنية في منطقة جنوب شرقي اسيا .

ثامناً: تطبيق خصخصة المشاريع الصناعية والتحول نحو اقتصاد السوق

في إطار تحول الاقتصاد العراقي من النظام اقتصادي المخطط مركزياً إلى اقتصاد سوق حر يتطلب من الحكومة القيام بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية منها خصخصة المؤسسات العامة

[1]ناجي ساري فارس، واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق، ص120.

لتقليص دور الدولة وتفعيل دور القطاع الخاص، للمشاركة في النهوض بالصناعة العراقية بعد إقامة الحكومة بإعادة هيكلة منشأتها الصناعية.

وفي العراق توجد ما يقارب 173 شركة عامة (مملوكة للدولة) لا يعمل منها سوى 28% وتحقق الربح والباقي 72 % تعد شركات خاسرة يعمل فيها ما يقارب 400 ألف عامل يتلقون منحاً شهرية بشكل مرتبات من دون أداء أعمال منتجة منذ ثمانية عشر عاماً[1]. وقد تجد الدولة ان لا سبيل للإصلاح الشركات الصناعية العامة من بعد ان اتبعت أسلوب الشراكات بين القطاع العام والخاص وفشلت معايير التجارية في السوق ، ان تقوم بخصخصة الشركات الصناعية الخاسرة بأسلوب التصفية او بيع الأسهم الى القطاع الخاص او للجمهور .لذا لكي تتم عملية الخصخصة في المنشآت الصناعية بشكل ناجح وسليم لابد من القيام بالإجراءات الآتية: -

1. أنَ تتم عملية خصخصة المشاريع الصناعية بشكل تدريجي للسيطرة على العمالة الفائضة من جهة، وارتفاع الأسعار لكي لا يتضرر المستهلك المحلي من جهة أخرى .
2. أنَ تحال المنشآت الصناعية الحكومية المتوقفة التي سيتم خصخصتها لمصلحة شركات ذات علامات تجارية وسمعة جيدة، كون لها القدرة على تحقيق نتائج متوخاة من الخصخصة وهي تنافسية عالية في السوق وتحقق قفزات تنموية كبيرة.
3. إلزام القطاع الخاص بتأهيل العمال ذات المهارات العالية وتدريبهم، وتقديم مكافآت مالية شبيهة بمكافآت نهاية الخدمة التقاعدية لباقي العمال ذوي المهارات المتدنية أو تحويلهم إلى أنشطة صناعية أو خدمية أخرى.
4. وضع مجموعة من الضوابط التي تحمي الملكية الخاصة من المصادرة، ووضع القوانين الواضحة التي تنظم العلاقة بين المستثمرين والعمال.
5. تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها، للحصول على الاجازة لتأسيس مشروعه عن طريق اتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار.
6. منح ميزات إضافية للمشاريع التي تنتج سلعا جديدة مبتكرة أو سلعا معدة للتصدير سواء أكانت الصناعات قائمة أم جديدة.

اما الفائدة المتوقعة من خصخصة المشاريع الصناعية المتلكئة والمتوقفة هو تحسين الوضع المالي للدولة عن طريق تقليل الانفاق الحكومي المخصص للمشاريع الصناعية العامة، وزيادة الإيرادات الحكومية عن طريق زيادة مداخيل الدولة من الضرائب. فضلا عن ذلك سيقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر بتوطين التكنولوجيا الجديدة التي سينقلها في تطوير صناعات قائمة على النفط والموارد المعدنية التي يمتلك فيها ميزة نسبية ما يعرف بالتنويع العمودي في الصناعات المعدنية والكيمياوية التي تتميز بأنَها ذات قيمة مضافة أعلى وذات تنافسية كبيرة ، كما يمكن الاستفادة من الضرائب التي ستفرضها الحكومة على دخول تلك الشركات في تطوير البنية التحتية الداعمة لقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى .كما يمكن انشاء صندوق لإيرادات الخصخصة، إذ يتم رصد (50%) من عوائد بيع أملاك الدولة لتمويل مشاريع بنية تحتية أو استثماره لتنمية العراق واعماره شبيه

[1] جريدة الصباح، مظهر صالح: 72% من الشركات للملوكة للدولة خاسرة، 17 نيسان، ع5093، 2021،ص2.

بصندوق تشيلي والتي يمكن استثمارها في بناء رأس المال البشري والبنية التحتية ،كطرق المواصلات وفي إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وافقيا مع الصناعات القائمة .

تاسعاً: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في تنويع الهيكل الصناعي عن طريق دخولها في مجالات تكون فيها مساندة أو داعمة للصناعات الكبيرة، فعندما يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات ولا يمكن أنَ تغطي الصناعات الكبيرة تلك المنتجات لمحدودية الطلب يصبح من الضروري انتاج تلك المنتجات على نطاق صغير بدلاً من استيرادها، أو قد تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض المنتجات التي قد تدخل نصف مصنعة أو تامة الصنع لمصلحة الصناعات الكبيرة[1].

لقد سعت الحكومة والقطاع الخاص إلى تقديم المساعدات والدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر عدة مبادرات وبرامج منها:

1. برامج القروض الصغيرة المقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة المالية العراقية على منح قروض صغيرة تتراوح مابين (3-10) مليون دينار عراقي من اجل تمويل 100 مشروع صناعي صغير.
2. برنامج اتحاد الصناعات العراقي، الذي وجه 95مليون دولار امريكي لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة ،وخاصة صناعات الغزل والنسيج ،والصناعات الهندسية ،وصناعة الجلود وغيرها من الصناعات.
3. برامج التمويل المصرفي الحكومي والخاص، التي منحت المشروعات الصغيرة قروض تكون مضمونة تلك المشاريع من قبل وزارة المالية حيث تتحمل الوزارة 4% من فوائد البالغة 6% ليتحمل البقية المقترضين من أصحاب المشاريع . بينما قامت المصارف الخاصة بتأسيس شركات خاصة تقوم باقراض المشروعات الصغيرة منها: شركة العراقية للكفالات المصرفية ، والشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. مبادرة البنك المركزي (1ترليون دينار) التي تتراوح قيمة قروضها ما بين (5-50) مليون دينار، والتي أسهمت في فتح (469) مشروعاً صناعياً في العراق خلال المدة 2015-2019(2)، وفي ظل استهداف التنويع الصناعي لابد من وضع أدوات وإجراءات أكثر تحفيزية للنهوض بالواقع الصناعي، ومنها[3]: -

1. خفض الفوائد على القروض الصناعية المقدمة من المصارف العراقية، إذ أنَ تلك الفوائد التي تصل ما بين 8%-10% هي مرتفعة بنظر المستثمر مما يحجم عن الاستثمار في المشاريع الصناعية.

---

(1) سعاد جواد كاظم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة العراق)،مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، م10،ع 1، 2020، ص11.

(2)البنك المركزي العراقي ، إنجازات الخطة الاستراتيجية ، تشرين الثاني 2018، ص13.

(3) نادية مهدي عبد القادر واخرون، الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة(تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، م25، ع113، 2019، ص419.

2. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإقامة الصناعات الانشائية والغذائية والدوائية والكيميائية، كونها من الصناعات التي توفر ربحاً مضموناً، فهي صناعات يتزايد الطلب عليها داخليا وخارجيا فضلا عن توفر الموارد الطبيعية والبشرية في العراق يؤهله لقيام تلك الصناعات مع انخفاض تكاليف الإنتاج.
3. تقديم الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير قواعد تنظيمية وحوافز تشجيعية من إعفاءات ضريبية على التصدير أو تخفيض الضرائب على الأرباح لتحسين قدراتهم التنافسية وامكاناتهم الإنتاجية.
4. انشاء حاضنات الاعمال التي لها دور بارز في الارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنويع وتوسيع منتجاتها من خلال اسهامها في ادخال المعرفة كأحد عوامل الإنتاج من خلال اكتساب ونقل تكنولوجيا الحديثة ، كما انها تخلق علاقات تعاونيةبين الوحدات الإنتاجية المحتضنة تؤدي الى تحسين كفاءتها من خلال تعلم المتبادل[1].
5. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنية التحتية والوقود بأسعار معقولة للتخفيف من التكاليف التشغيلية التي تتحملها المشاريع.
6. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ادخال الابتكار في سياساتها الصناعية عن طريق ابتكار منتجات جديدة وجعل المنتجات الحالية أكثر إنتاجية وكفاءة.
7. حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ظاهرة إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الأجنبية بأسعار رخيصة يصعب على المنتج المحلي منافستها.
8. إنَ انشاء مراكز بحث وتطوير وتحديث نظام التعليم لاسيما نظام التعليم المهني وربطها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ستوفر لها بحوث تطبيقية ذات محتوى مبتكر ومبدع، مما ستسهم في تطوير المنتجات القائمة والجديدة وتنويعها.

عاشراً: تنمية رأس المال البشري

أحد العناصر الرئيسة في السياسات التنموية الحديثة هو تطوير رأس المال البشري وتنمية مهاراته وقدراته، إذ من الصعب توجيه الاستثمارات نحو أنشطة إنتاجية صناعية دون العمل على توفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق زيادة في الإنتاجية وميزة تنافسية للبلد، كما ان عدم توفر الايدي العاملة الماهرة ستجعل المستثمر يتوجه إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية التي سوف تزيح العمالة المحلية وتزيد العبء المالي للدولة.

أنَ الافتقار إلى قوة عاملة ماهرة ومتخصصة في العراق بسبب هجرة الكفاءات، وفشل النظام التعليمي في تحسين المهارات والقدرات اللازمتين في اقتصاد المعرفة الحديث، فضلا عن قلة برامج تدريب العاملين في قطاع الصناعة وتأهيلهم، وقلة التمويل لمراكز البحث والتطوير أصبحت من معوقات التنفيذ الناجح لسياسات التنويع الصناعي، إذ لابد من اتباع بعض السياسات في تنمية رأس المال البشري المتمثلة، بالآتي:

1. تطوير برامج التعليم والبحث الحالية في مؤسسات التعليم العالي.

---

[1] محمد عبد الهادي رشيد،فرص إقامة حاضنات الاعمال في العراق لدعم المشاريع الصغيرة، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، م17، ع63، 2011، ص247.

2. تأصيل الشراكة والتعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي عن طريق تقديم الجامعات البحوث العلمية وتوفير القوى العاملة المتخصصة بالمقابل تقوم الشركات الصناعية بتمويل تلك البحوث بشراء المواد الكيمائية والآلات والمعدات المختبرية، وتقديم المنح السنوية للطلاب، للبحث في مواضيع لبحوث تخص الجوانب الصناعية من الإنتاج أو التسويق أو الابتكار والبحث عنها، لينتج فيما بعد منتج صناعي متطور أو مبتكر مما سيعود بالنفع للطرفين والتجارب السابقة كتجربتي: ماليزيا وتشيلي خير دليل على ذلك[1].
3. ابتعاث الطلاب المتميزين في المجالات الهندسية والصناعية والتكنولوجية إلى الخارج، لنقل التجارب والخبرات للبلد.
4. زج العاملين والمدراء بدورات تدريبية مستمرة لمواكبة كافة التطورات العالمية التي تحدث أداء العاملين وتحسنه.
5. الاستثمار في مراكز التدريب المهني والتقني والاهتمام بمراكز التدريب المهني القائمة وتطويرها، عن طريق ادخال الأساليب الحديثة المتبعة في دول العالم. فبرامج ومراكز التدريب المهني في سويسرا وألمانيا تحتضن الالاف من الطلبة سنويا بعد المرحلة الثانوية مقارنة بالجامعات[2] ، أما في العراق فعلى الرغم من تزايد الاستثمار الخاص في قطاع التربية والتعليم، إلا إن التعليم المهني والتقني لم يحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الحكومة والقطاع الخاص، مما يتطلب من الحكومة الالتفات إلى مراكز التدريب المهني والتقني القائمة في البلد لاستيعاب الايدي العاملة الفائضة لتطويرها وفق احتياجات القطاع الصناعي بشكل خاص والسوق بشكل العام.
6. ادخال برامج ريادة الاعمال في الجامعات لتحفيز الأساتذة والطلاب على إنشاء مشاريع مبتكرة يمكن الاستفادة منها في المجال الصناعي، وتمول تلك المشاريع من قبل الجهات المستفيدة منها.

[1] محمد عبد الله الفقي، رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي، مجلة المستقبل للعلوم الاجتماعية، ع3، 2020، ص206.
[2] صندوق النقد الدولي، تقرير قضايا مختارة عن المملكة العربية السعودية، واشنطن،2019، ص15.

الاستنتاجات

و

التوصيات

الاستنتاجات

يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات بما يأتي:

1- لم تكن مساهمات مؤشرات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي بالمستوى المطلوب في كافة السنوات المحصورة بين (2013-2019) ، بسبب المشاكل والاختلالات الهيكلية التي اصابت مفاصل الأساسية لقطاع الصناعة التحويلية مثل التقادم التكنولوجي ودمار البنية التحتية والفساد المالي والإداري وضعف السياسات الصناعية التي وضعت بعد عام 2003.

2- فيما يتعلق بفرض البحث والذي نص على " ان التنويع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية دور في توظيف اعداد كبيرة من القوى العاملة وتخفيف معدلات البطالة في المجتمع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية في الاقتصاد المحلي مما سوف يقلل الاستيرادات من السلع الصناعية وزيادةفرص التصدير، كما انه سيخلق حالة من مستوى المعاشي المتوازن في الدولة من خلال توزيع المناطق والمدن الصناعية في جميع مناطق البلد" وتشير النتائج بتحليل المؤشرات الاقتصادية والاحصائية المختلفة الى اثبات صحة هذا الفرض في تجارب دول العينة حيث توصلت الدراسة الى ان التنويع الصناعة التحويلية في بلدان العينة قد خفض من معدلات البطالةوخلق فرص عمل جديدة ، كما انه خلق سلع ومنتجات جديدة ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية كما أدى تنويع الصناعي الموقعي حالة من التوازن الإقليمي في المعيشة حيث أصبحت اغلب الأقاليم متكافئ في معدل دخولهم مما خفف بذلك معدلات الفقر .

3- من خلال تحليلنا لواقع الاقتصاد العراقي وتقييمنا للاستراتيجية الصناعية 2013- 2030 للمرحلة الزمنية الأولى 2013-2017 ، نجد أنه على الرغم من زيادة نسبة التخصيصات المالية لقطاع الصناعة التي وصلت عام 2017 الى(86.2%) الا ان أداء قطاع الصناعة التحويلية مازال ضعيفاً اذ لم تتعدى نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي(2%)، في حين ظلت نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ثابتة عند(8%)، اما الصادرات الصناعية فقد انخفضت الى (4.3%) .

4- إن الأهداف المعلنة في الاستراتيجية الصناعية المستقبلية من عام 2013- 2030 لم تظهر أي نتائج إيجابية تشير الى تحسن في قطاع الصناعة التحويلية، والتي يمكن أن يعول عليها في معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب عدم استقرار الوضع الأمني والاقتصادي، التي جعلت الاستراتيجية الصناعية رؤية طموحة تأمل الحكومة في تحقيقها.

5- من خلال استعراضنا للتجارب الدولية الثلاث: (ماليزيا وتشيلي وإندونيسيا)، تبين انها حققت نجاحاً ملحوظاً في تنويع الصناعة التحويلية باكتشافها ميزات تنافسية جديدة بعيدا عن النفط والنحاس، للتحول من بلدان ريعية تعتمد على إيرادات مواردها الطبيعية الى بلدان صناعية من خلال التزامها بالسياسات والاستراتيجيات الصناعية (الرأسية والافقية) الهادفة الى التنويع ، ومن خلال استغلالها الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي للنهوض بالواقع الاقتصادي الذي عانت منه تلك الدول.

6- تبين من خلال الدراسة أن السبب الرئيس لنجاح الدول الثلاث في تنويع قطاع الصناعة التحويلية هو جدية الحكومة في تطبيق مجموعة من برامج الإصلاح الاقتصادي لاسيما فيما يتعلق بتوسيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والتحول الى نظام اقتصادي حر، وجذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنويع هيكلها الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وتنويع صادراتها فضلا عن نقل التكنولوجيا والمعرفة ، واهتمامها بتأهيل القوى العاملة وتدريبهم من خلال الورش والدورات، وتوطيد العلاقات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين الأجانب، بينما قامت الحكومة بوضع صناديق خاصة لدعم التعليم وارسال الطلاب الى الخارج كما وفرت المناخ الاستثماري المناسب من حيث البنية التحتية والقوانين والإجراءات التنظيمية والقانونية والمالية لتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

7- من الضروري متابعة وتقييم الاستراتيجية الصناعية بشكل دوري حتى عام 2030 بهدف مراجعة الاستراتيجية والإطار العام للسياسات حسب المستجدات ، وبيان أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والانحرافات التي أبقت بعيدًا عن أهدافها الإستراتيجية.

8- من خلال دراستنا لتجارب تبين لنا ان عملية التنويع في قطاع الصناعة التحويلية هي عملية طويلة الأجل تحتاج الى خطط صناعية طويلة الأمد وإمكانات مادية وبشرية فضلا عن بيئة سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة ، لذا نلاحظ أنه بالرغم من اتباع كل من تشيلي وماليزيا وإندونيسيا التنويع في صناعة التحويلية في وقت مبكر إلا إن المكاسب التي حققته التنويع في الصناعة التحويلية ظهر بشكل اكبر في خلال عقود ثلاث الأخيرة.

9- إحدى الأدوات التي اعتمدتها التجارب الدولية لتحقيق التنويع الصناعي هي انشاءها المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والممرات الاقتصادية بالشراكة ما بين القطاع الخاص والعام، التي حققت التنمية المكانية في تلك البلدان، وخفضت من معدلات البطالة والفقر ووزعت المكاسب المالية المتحققة من التنويع الصناعي بين المناطق.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات تم التوصل إلى التوصيات الآتية:-

1. من المهم الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في تنويع الصناعة التحويلية ولاسيما في الدول الصناعية الحديثة، والاستفادة منها بما يتناسب مع معطيات الواقع العراقي وموارده المالية والبشرية والطبيعية.
2. لابد من إعادة النظر في نظام التعليم عموماً، من خلال الاهتمام بالإعداديات والمعاهد المهنية والتقنية في العراق، التي تسهم بشكل كبير في تنمية قطاع الصناعة التحويلية من خلال رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد.
3. إن تحقيق التنوع في الصناعة التحويلية سيعالج العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العراق منها تخفيف معدلات البطالة والفقر من خلال توفير فرص عمل كبيرة للسكان المحليين ولاسيما الشباب وزيادة دخول الافراد ، كما أن تنويع المنتجات الصناعية سيوفر عملة أجنبية للحكومة، بتقليل حجم الاستيرادات وتغطية الطلب المحلي فضلا عن تصدير المنتجات الصناعية المعدة للتصدير .
4. التركيز في تنويع الصناعات العراقية التي يتمتع بها العراق بميزة نسبية كونها تعتمد على مواد اولية طبيعية متوفرة في العراق مثل صناعة البتروكيمياويات والاسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية والحديد والصلب والالمنيوم والاسمنت والطابوق، من خلال إقامة شراكة بين القطاع العام و الخاص تساعد في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات والمعرفة لتلك الصناعات، مما سيخلق قيمة مضافة أعلى وقدرة تنافسية في الأسواق فضلا عن إمكانية ظهور صناعات وانشطة جديدة خلال العملية الإنتاجية.
5. الاستمرار في دعم المنتج الوطني وحمايته ليصبح منافساً قوياً للمنتج المستورد ، مما سيوفر في المستقبل فرص عمل ودخول جديدة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
6. التأكيد على توزيع المناطق والمدن الصناعية في المحافظات، كونها تستخدم كمحرك لعملية التنمية الإقليمية المتوازنة، والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا ، كون كل

محافظة من محافظات العراق تمتلك ميزة نسبية لمورد معين يؤهلها لإنشاء صناعات معينة يمكن ان تنافس على المستوى المحلي والدولي.

7. توفير بيئة استثمارية متكاملة(أمنية ، وسياسية ، وقانونية ، وتشريعية، واقتصادية) تشجع المستثمرين في الدخول لقطاع الصناعة التحويلية، وخلق شراكات بين القطاع العام والخاص، والتي ينتج عنها صناعات جديدة ومبتكرة من جهة وتطوير الصناعات الحالية من جهة أخرى.
8. لأجل إنجاح الاستراتيجية الصناعية لغاية عام 2030، ينبغي على وزارة الصناعة مراقبة ومتابعة الاستراتيجية الصناعية بشكل دوري، حتى يصبح بمقدورها معرفة الانحرافات التي تواجهها في خططها الاستراتيجية الحالية لوضع الإجراءات الكفيلة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية لعام 2030 ألا وهو قطاع صناعي متطور ومتنوع .
9. انشاء صناديق سيادية استثمارية تمول من الفوائض المالية للموازنة العامة في الدولة ، بحيث يمكن استثمار تلك الأموال في قطاع الإنتاجية غير النفطية المدرة للدخل، مثل: الصناعة التحويلية والخدمات، مما ستخلق هيكل الارتكازية وقاعدة صناعية متطورة من جهة وبناء حاجز مالي متماسك يمنع الانهيار الاقتصادي عند حدوث هبوط في أسعار النفط من جهة اخرى.
10. إقامة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية لما لها من دور بارز في تحسين إنتاجية المنشات الصناعية في جوانبها المختلفة من حل المشكلات الإنتاج ،وتحسين جودة المنتج وترشيد تكاليف الإنتاج ،وابتكار تقنيات حديثة ونظم إنتاجية حديثة بالإضافة الى احتضان مشاريع إبداعية وتثمينها وتطويرها.

المصادر

و

المراجع

القران الكريم

أولاً: المصادر العربية

1. الكتب العربية

1. احمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت، 2021.
2. احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2013.
3. باسم الجميلي، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006.
4. البنك الدولي، اين تكمن ثروة الأمم؟ قياس راس المال للقرن الواحد والعشرين، كتاب مترجم، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2008، ط1.
5. جودة عبد الخالق واخرون، الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020، المكتبة الاكاديمية، ط1، مصر،2005.
6. حسين بن عبد الله الوطبان، معجم مصطلحات الصناعة والاعمال، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002.
7. حميد جاسم حميد واخرون، الاقتصاد الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1979.
8. سالم فتيحة ، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات ... الأسس.. الافاق، المركز الديمقراطي العربي، برلين –المانيا، ط1، 2019.
9. صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، الكويت، 2004.
10. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانيه، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.
11. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، حوض الفرات، النجف، ط1، 2017.
12. محمد ازهر السماك الجغرافيا السياسية بمنظور القرن 21 بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية، ط1، م1، الاردن،2011.
13. محمد الفتحي بكير محمد، قراءات في الجغرافية الصناعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
14. محمد على زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، ط1، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي –الامارات العربية المتحدة،2006.

15. محمود محمد سيف، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1986.
16. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2005.
17. هيثم عيسى واخرون، الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013.
18. ياسين المحمدي، قراءات اقتصادية في تجارب التنمية الصناعية في دول مختارة، ط1، دار اليازوري، الأردن، 2021.
19. مارتن هفدت، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الانجازات و الاتجاهات المستقبلية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ،ط1، 2014.
20. سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، ط1، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، 1973.

2. رسائل والاطاريح

1. حطاب موراد، اثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة،–الجزائر، 2016.
2. رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014.
3. عبد الحفيظ عبد الرحيم عبد الرحمن محبوب، جغرافية الصناعة في مدينة جدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود ، كلية الاداب– قسم الجغرافية ، 1983.

3. المجلات والدوريات

1. إبراهيم احمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي (دروس الماضي وتحديات الحاضر وافاق المستقبل)، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، م3، ع9، الدوحة–قطر،2014.
2. احمد الكواز، السياسات الصناعية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

3. احمد صالح، السياسة الصناعية والتحول الهيكلي: مدخل للاستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م33، ع2، سوريا،2017.
4. احمد محيي الدين التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية،م4، ع7، 2019.
5. احمد موسى محمود خليل، التنويع الصناعي قياسه وانماطه: دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 44، ع170، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 2018.
6. افاطمة الزهراء زرواط ، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، بحث منشور في كتاب الملتقى الوطني الأول ، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2012.
7. امال خالي، دروس تجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من اجل تعزيز التنويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ع1، الجزائر، 2018
8. امجد صباح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، م 12، ع 46، 2017.
9. أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، أيلول 2013.
10. بهاء أنور حبشواخرون، واقع الصناعة التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق(رؤية مستقبلية)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، م26، ع119، 2020.
11. ثائر محمود رشيد العاني، مهج صالح مظلوم، أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،م24،ع107، 2018.
12. ثائر مطلق محمد عياصرة، التنويع الصناعي في الاردن: حسابه وانماطه، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، م1، ع2، الأردن، 2014.
13. جاسم محمد مصحب، تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003 –2013، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014.

14. حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع15، بغداد، 2007.
15. حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، م10، ع1، العراق،2020.
16. خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة_قطر، 2015.
17. راضي عبيد نغيمش، التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي خلال مدة 1995-2014، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ع36، البصرة،2018.
18. رشا مصطفى عوض، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع الراهن والمستقبل المأمول، بحوث الدورة الأولى لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي- التحديات الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2016.
19. سعاد جواد كاظم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة العراق)،مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى،م10،ع1، 2020.
20. سعد محمود علي، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا، برلين، ع4، تشرين الثاني 2018
21. سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، بحث منشور في المؤتمر الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة بليدة، الجزائر، 2018.
22. الصادق محمود عبد الصادق، ضعف استراتيجيات التصنيع وسياساتها في الدول النامية ، مجلة الجامعة الاسمرية، الجامعة الاسمرية الإسلامية ،ع17،ليبيا، 2012.
23. ضيف احمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر واليه تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، م14، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، 2018.

24. طاهر حمدي كنعان، المهمات التنموية للدولة، والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع16، الدوحة–قطر، 2016.
25. ظافر طاهر حسان ، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع36، دراسات دولية، جامعة بغداد،2014.
26. عبد الزهرة الجنابي،تحليل البنية الصناعية في محافظتي النجف الاشرف وبابل للمدة 2000–2012، مجلة كلية الآداب ،جامعة الكوفة، م1،ع28، 2016،ص14.
27. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، إستراتيجية التصنيع المناسبة في الأقطار العربية مع الإشارة لتجربة العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل،م10، ع24،العراق ، 1988.
28. عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، السنة 34، ع 89، العراق،2012.
29. عبد علي كاظم المعموري، التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2011.
30. عبيد سرور العتيبي ، الخصائص الجغرافية للصناعات التحويلية في دولة الكويت، مجلة البحوث والدراسات العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية ، ع25 ،مصر ،1996.
31. عثمان عثمانية ،وداد بن قيراط ، تجربة التنمية بماليزيا: السياسات والدروس المستفادة ، مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ،ع 9،المانيا، 2020.
32. علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً،مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية ، ع3، م23،العراق 2015.
33. فلاح خلف علي الربيعي، اتجاهات التنويع الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وأثرها على النمو الاقتصادي للمدة 1975–1990، جامعة عمر المختار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.
34. فيصل اكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريعات والممارسات في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ، م21،ع83، 2015.
35. فيصل عبد الفتاح نافع، الأداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ،ع50،بغداد، 2015.

36. مايح شبيب الشمري، على حمزة جياد، الاستدامة في اطار التنمية –رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، ع57، 2020.
37. محمد ازروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعات التحويلية نموذجا، مجلة العالم وافاق اقتصادية، المغرب، م2،ع1، 2018.
38. محمد ازهر سعيد السماك، قياس التنويع الصناعي وتطبيقاته في العراق، مجلة التنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مج9، ع21، 1987.
39. محمد إسماعيل جمال قاسم محمود ، دراسة أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية ،صندوق النقد العربي،2021.
40. محمد حسن عودة ،دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997 –2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، سنة 13، م1، ع37، 2016.
41. محمد عبد الله الفقي، رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي، مجلة المستقبل للعلوم الاجتماعية، ع3، 2020.
42. محمد عبد الهادي رشيد،فرص إقامة حاضنات الاعمال في العراق لدعم المشاريع الصغيرة، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، م17، ع63، 2011.
43. مدحت كاظم القريشي، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،م20، ع76، العراق، 2014.
44. مريم مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية :دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع ، مجلة اماراباك مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا، م5، ع12، 2014.
45. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية،2014.
46. موسى باهي، كمال راوينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،ع5، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016.

47. ناجي ساري فارس، انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي،مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكوفة ،م 15 ، ع 3 ، 2018.
48. ناجي ساري فارس، واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة و الخليج العربي ، م34،ع36، 2018.
49. نادية مهدي عبد القادر واخرون، الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة(تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، م25، ع113، 2019.
50. نعيم صباح جراح ، إيهاب عباس محمد الفيصل، معن عبود علي، ممكنات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ،كلية الإدارة و الاقتصاد ،م15،ع58، البصرة،2020.
51. نواف محمود أبو شمالة، الواقع وافاق التطوير للقطاع الصناعي في الدول العربية في اطار التوجهات المعاصرة للسياسات الصناعية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، م18،ع2،مصر ، 2017.
52. نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي–بليدة2، م6،ع2،الجزائر ، 2017.
53. هبة عبد المنعم، وليد الطلحة، استهداف التضخم : تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة، 2020.
54. ياسين حميد بدع المحمدي واخرون، تحليل الجغرافي – اقتصادي لتربة التنمية الصناعية في العراق ،عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (العلوم الإنسانية والتنمية البشرية المعاصرة)، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب ، الجامعة العراقية، بغداد ،2015.

4. التقارير والنشرات.

1. الأمم المتحدة، التنويع والتطوير كاداة للتحول الهيكلي لاقتصادات شمال افريقيا، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بدون سنة.

2. بنك الدولي ومنظمة اليونسيف، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، 2020.
3. البنك المركزي العراقي ، إنجازات الخطة الاستراتيجية ، تشرين الثاني 2018.
4. جريدة الصباح، مظهر صالح: 72% من الشركات للملوكة للدولة خاسرة، 17 نيسان، ع5093، 2021.
5. صندوق النقد الدولي، تقرير قضايا مختارة عن المملكة العربية السعودية، واشنطن، 2019.
6. مجلس الوزراء ،هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص بين عام 2014-2030، 2014.
7. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013.
8. معهد التخطيط القومي، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية جمهورية مصر العربية ، 2008.
9. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، التقرير السنوي2015، فينيا - النمسا، 2015.
10. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الطلب على الصناعة التحويلية : دفع التنمية الصناعية الشاملة المستدامة، تقرير التنمية الصناعية لعام 2018، فينيا - نمسا، 2018.
11. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016،فيينا ، 2015.
12. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، فينيا-نمسا، 2013.
13. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي (التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي)،انقرة-تركيا، 2017.
14. منظمة الشفافية العالمية ، مؤشر مدركات الفساد للاعوام2019 ، 2020.

15. وزارة التخطيط ، الاقتصاد العراقي 2020.
16. وزارة التخطيط ،الخطة التنمية الوطنية 2018-2018،2022.
17. وزارة التخطيط ،دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ،الموازنة الاستثمارية والمصروف الفعلي ٢٠١٣/١٢/٣١ ، 2014.
18. وزارة الصناعة والمعادن ،الاستراتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ،2013.

5. الانترنيت

1) احمد بريهي علي ، التنويع في الأقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية بالاشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي،.بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي https://cbi.iq/page/37.
2) اطلس هارفرد للتعقيد الاقتصادي https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=103&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined
3) أطلس هارڤرد للتعقيد الاقتصادي https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=153&product=undefined&year=2018&productClass=HS&tradeFlow=Net&target=Product&partner=undefined&startYear=undefind
4) بيانات البنك الدولي ، التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل: 2018-2019، https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-country-classifications-income-level-2018-2019
5) بيانات البنك الدولي، https://www.worldbank.org/en/country/indonesia
6) مجلس البحوث والاداب والعلوم الإنسانية في بريطانيا ،
7) https://ahrc.ukri.org/innovation/creative-economy-research/the-creative-industries-clusters-programme
8) مجلس النواب، القوانين الصادرة ، القوانين المنشور على الموقع الالكتروني https://arb.parliament.iq/

9) المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، المدن الصناعية ، https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=464

10) مظهرمحمد صالح ، إطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين، http://iraqieconomists.net/ar/2020/01/02/

11) مؤشرات التشغيل والبطالة، بيانات منشورة على موقع وزارة التخطط العراقية، http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

12) فلاح خلف الربيعي، دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية في العراق، الحوار المتمدن-العدد: 2228 – 2008، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128929

ثانيا:المصادر الإنكليزية

1. letters and theses

1) Christian D Spragu, Resilience And The U.S. Labor Market: A Cross-Scale Analysis On The Role Of Industrial Diversity And Specialization, Boise State University Theses And Dissertations, ,2018.
2) Hoa Phu Duy Tran, Industrial Diversity And Economic Performance: A Spatial Analysis, A DISSERTATION Presented To The Faculty Of The Graduate College At The University Of Nebraska P.H Dissertation In Economics,2011.
3) Jonas Lindgren, Fredrik Persson, ,Diversification And Performance: The Nordic Media Market, Master Thesis Within Strategy & Finance, Nternationella H Andelshögskolan Högskolan I Jönköping, Jönköping,2005.
4) Vasiliki Mavroeidi, Industrial Policy And Global Value Chains :The Experience Of Guangdong, China And Malaysia In Theelectronics Industry, P.H.D Research ,Centre Of Development Studies, University Of Cambridge,2018.

2. Reports And Articles

1) A World Bank Group Flagship Report, Doing Business2013,2013.
2) A World Bank Group Flagship Report, Doing Business2017-Equal Opportunity For All, 2020.
3) A World Bank Group Flagship Report, Doing Business2017-Equal Opportunity For All,2017.

4) A World Bank, Chile An Economy In Transition, Washington, D.C., U.S.A., January, 1980.
5) Adam M. Hiraika, Michael B.Mbate, The Determinants Of Export Diversification In Africae, Applied Econometrics And International Developmentvol,Vol:14,No:1,2014.
6) Afrimadona Et Al, Industrial Park And Welfare Effect: A Preliminary Evidence From Indonesia, Malaysian Journal Of Social Sciences And Humanities (MJSSH),Volume 4, Issue 7, Malaysia ,2019.
7) Akram Esanov, Economic Diversification:Dynamics, Determinants And Policy Implications, Revenue Watch Institute, USA, 2012.
8) Alice Baudoin, Pierre-Marie, Bosc Cécile, Bessou Patrice Levang, Review Of The Diversity Of Palm Oilproduction Systems In Indonesiacase Study Of Two Provinces: Riau And Jambi, Working Paper Of Center For International Forestry Research (CIFOR), Indonesia ,2017,P14.
9) Amir Lebdioui ,Chile's Export Diversification Since 1960: A Free Market Miracle Or Mirage?, Journal Development And Change, International Institute Of Social Studies, Vol. 50,No.6, University
10) Amir Lebdioui, Local Content In Extractive Industries: Evidence And Lessons From Chile's Copper Sector And Malaysia's Petroleum Sector, The Extractive Industries And Society , Vol7,No:2, Canada,2019.
11) Andrés Solimano, Gabriela Zapata-Román, Structural Transformations And The Lack Of Inclusive Growth: The Case Of Chile, United Nations University World, Institute For Development Economics Research,2019.
12) Andrиs Rodrıguez-Clare, Clusters And Comparative Advantage: Implications Forindustrial Policy, Journal Of Development Economics ,Vol:82, Issue: 1 ,U.S.A,2007.
13) Anne O. Krueger ,The Benefits And Costs Of Import Substitution In India: A Microeconomic Study, University Of Minnesota Press,1975.
14) Ashraf Mishrif, Introduction To Economic Diversification In The GCC Region, Gulf Research Centre Cambridge, Volume:1, The Political Economy Of The Middle East. Palgrave Macmillan, Singapore, 2018.
15) Asian Development Bank, Policies To Support The Development Of Indonesia's Manufacturing Sector During 2020–2024,A Joint Adb–Bappenas Report ,January 2019.

16) Aye Mengistu Alemu, Determinants Of Vertical And Horizontal Export Diversification: Evidences From Sub-Saharan Africa And East Asia, Ethiopian Economics Association, Vol 17, No 2, 2008.
17) Badan Pusat Statistik Provinsi Sumatera Utara, Statistik Daerahprovinsi Sumatera Utara, 2018.
18) Banco Central De Chile, Síntesis Estadística De Chile2012-2016 ,Chile.
19) Banco Central De Chile, Síntesis Estadística De Chile2012-2016.
20) Bank Negara Malaysia, Annual Report 2013, Economic Developments In 2013, 2014,.
21) BPS-Statistics Of Sumatera Utara Province, Provinsi Sumatera Utara Dalam Angka 2020.
22) Bruce D. Wundt, Reevaluating Alternative Measures Of Industrial Diversity As Indicators Of Regional Cyclical Variations, The Review Of Regional Studies, Southern Regional Science Association, Austin,1992, Vol. 22, Iss: 1.
23) Christie F. Robert And Sathianathan Menon, Improving The Environmental Sustainability And The Export Competitiveness In The Food Sector: Case Of The Malaysian Palm Oil Industry, Economic Commission For Africa, Bangkok, 2006.
24) Comprehensive Report Of The Special Advisor To The DCI On Iraqs WMD,2004.
25) Dani Rodrik, Industrial Policy For The Twenty-First Century, Faculty Research Working Papers Series, Harvard University ,2004.
26) David Vanzetti Et Al,Trade Policy At The Crossroads –The Indonesian Story, United Nations, New York And Geneva ,Iss:28,2005.
27) Department Of Statistics Malaysia, Annual Economic Statistics 2018 (Manufacturing Sector),2019.
28) División De Planificación Y Desarrollodepartamento De Planificación,Diagnóstico Regional De Laregión Metropolitana Desantiago, Coyhaique - Chile ,2012.United Nations Conference On Trade And Development(Unctad), Deveelopment And Globalization Facts And Figures, Geneva, 2016.
29) Economic Commission For Latin America And The Caribbean (ECLAC), Economic Diversification, Magazine FOCUS Of The Caribbean Development And Cooperation Committee(CDCC), Issue 2, Spain, 2017.

30) Edward Feser Et Al, Economic Diversity In Appalachia Statistics, Strategies, And Guides For Action,Appalachian Regional Commission, Appalachian ,2014.
31) Fauziah Zen,Economic Diversification : The Case Of Indonesia, Revenue Watch Institute ,USA,2012.
32) Ferhan Gezici Korten, Zeynep Elburz2, Looking For Diversified Specialization In The Regions Of Turkey, Megaron Journal, Turkey, 2018,Vol:13,No:4.
33) Frank Chansa Et Al, Industrial Policy In Context: Comparative Experiences From Chile And Zambia, Zambia Social Science Journal, Vol 7,NO1, Africa,2018 .
34) Furuoka, Fumitaka, Economic Development In Sarawak, Malaysia: An Overview, Munich Personal Repec Archive, Germany,2014.
35) Gonzalo Salinas, Chile: A Role Model Of Export Diversification Policies?, International Monetary Fund, Issue 148, Washington, 2021.
36) Hazem El-Beblawi, Gulf Industrialization In Perspective, Industrialization In The Gulf : A Socioeconomic Revolution,Center For Contemporary Arab Studies,Georgetown Unversity, Routledge, London,2011,P186
37) Household Income Survey 2016, Department Of Statistics, Malaysia And Ministry Of Economic Affairs, Malaysia. Https://Www.Dosm.Gov.My/V1/Index.Php?R=Column/Cthemebycat&Cat=493&Bul_Id=Vtnhrkdizkfzenbnd1y1dmg2uulrzz09&Menu_Id=Amvowu54utl0a21nwmdhmjfmmwcyzz09
38) Institute For Development Studies (Sabah), Sabah Development Corridor Socio-Economic Blueprint 2008 – 2025, 2007.
39) International Labour Office The Electronics Industry In Indonesia And Its Integration Into Global Supply Chains, Working Paper No. 330,Geneva,2019.
40) International Labour Organization, The Electronics Industry In Indonesia And Its Integration Into Global Supply Chains, Social Policies Department ILO, Working Paper No. 330,(Geneva),2019.
41) International Monetary Fund(INF), Indonesia: Selected Issues, Iss: 33, Washington ,2018.
42) International Monetary Fund, Chile: Selected Issues, Volume 2001: Issue 120.
43) Investchile- Foreign Investment Promotion Agency, Mining Projection And Opportunities In Chile,Chile,2021.

44) Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner, The Curse Of Natural Resources, European Economic Review, Europe, Vol: 45, 2001.
45) Jesus Felipe, Development And Modern Industrial Policy In Practice Issues And Country Experiences, The Asian Development Bank Andedward Elgar Publishing, Usa, 2015.
46) Joaquin Vial, Globalization And The Chilean Economy, Bank For International Settlements, Basel , Switzerland,2019.
47) John R. Baldwin&Others, Patterns Of Corporate Diversification In Canada: An Empirical Analysis, Analytical Studies Branch – Research Paper Series, Statistics Canada,2000.
48) Johon E. Wanger, Regional Economic Diversity: Action, Concept, Or State Of Confusion , Journal Of Regional Analysis And Policy, Mid-Continent Regional Science Association, Vol. 30:(2), United States,2000.
49) Joseph Sykes, Diversification Of Industry, The Economic Journal, Oxford University Press, Vol. 60, No. 240, British, 1950.
50) Juan Pablo Zanlungo M. Et Al, Servicios Intensivos En Conocimiento En La Industria Chilena Del Salmon, Banco Interamericano De Desarrollo, USA, 2015 .
51) Julia Tijaja, Mohammad Faisal, Industrial Policy In Indonesia: A Global Value Chain Perspective, DBD Economics Working Paper Series, No. 411, Philippines,2014.
52) Kacung Marijan, Industrial Policy, Industrialisation And Cluster Industries In Indonesia: An Overview, Unisia Jurnal Ilmu-Ilmu Sosial , Vol.3, No. 64, Indonesia, 2007.
53) Ken Warwick, Beyond Industrial Policy: Emerging Issues And New Trends, OECD Science, Technology And Industry Policy Papers, No.2, Paris,2013.
54) Kiki VERICO& Mari Elka PANGESTU, The Economic Impact Of Globalisation In Indonesia, ERIA Discussion Paper Series,No. 338, Indonesia,2020.
55) Lathania Brown, Robert T Greenbaum, The Role Of Industrial Diversity In Economic Resilience: An Empirical Examination Across 35 Years, Urban Studies Journal Limited , Scotland ,2016.
56) M A Berawi Et Al, Economic Corridor Of Industrial Development In Indonesia, Iop Conference Series: Earth And Environmental Scienc, Vol: 109, The International Conference On Eco Engineering Development 2017 ،Yogyakarta ،Indonesia.,2017.
57) Manuel Agosin Et Al, Industrial Policy In Chile, Inter-American Development Bank (IDB),USA,2010.

58) Maria Elena Varas, Economic Diversification: The Case Of Chile, Revenue Watch Institute,USA,2012.
59) Marian Negoita , Fred Block, Networks And Public Policies In The Global South: The Chilean Case And The Future Of The Developmental Network State, Studies In Comparative International Development, Vol:42 ,No:2 , 2010.
60) Marouane Alaya , The Determinants Of Mena Export Diversification: An Empirical Analysis, Working Paper Of The Economic Research Forum, Egypt, 2012.
61) Martin Hvidt, Economic Diversification In Gcc Countries: Past Record And Future Trends, Kuwait Programme On Development, Governance And Globalisation In The Gulf States, London School Of Economics And Political Science, Lse Library, London, 2013.
62) Melissa Dell , Benjamin A. Olken, The Development Effects Of The Extractive Colonial Economy: The Dutch Cultivation System In Java, Review Of Economic Studies ،Oxford University Press ,2020.
63) Michael Jacobs, Izzy Hatfield, Loren King,Luke Raikes And Alfie Stirling, Industrial Strategy: Steering Structural Change In The UK Economy, IPPR Commission On Economic Justice,2017.
64) Michael L. Ross What Do We Know About Economic Diversificationin Oil-Producing Countries?, UC Berkeley: Center For Effective Global Action. 2017,P.2,Retrieved From Https://Escholarship.Org/Uc/Item/69p5494g
65) Michael Overton, Robert Bland, The Impact Of Industrial Diversification And Clustering On The Volatility Of City Budgets, Working Paper WP17MO2, Lincoln Institute Of Land Policy,USA,2017.
66) Ministry Of Industry Republic Of Indonesia, Industry Facts & Figures2015,2015.
67) Mohamed Rizwan Habeeb Rahuman,Kevin Wong Tho Foo, Rachel Cho Suet Li ,Agglomeration In Practice :The Malaysian Experience In Diversifying Manufacturing1 ,Economics Department, Bank Negara Malaysia , November 2014.
68) Mojekwu, Ogechukwu Rita, Economic Diversification In Nigeria: Lessons From Chile And Malaysia, Journal Of Finance, Banking And Investment, Abia State University Uturu, Vol. 5, No. 1, 2019.
69) Muhammad Afdi Nizer, Diversification Patterns Of Exports Of Indonesian Manufacturing Industry Products Munich Personal Repec Archive(Mpra), Germany, 2015.

70) Muhammad Ali, Determinants Of Related And Unrelated Export Diversification, MDPI Journals, Basel, Vol: 5, Iss: 4, 2017.
71) Muhammad Arsyad Et Al, Competitiveness Of Palm Oil Products In International Trade:An Analysis Between Indonesia And Malaysia, Journal Of Sustainable Agriculture,Vol: 35,No:2, Indonesia ,2020 .
72) Nacer Loubna, The Role Of The Manufacturing Industry In The Performance Of The Malaysian Economy, International Journal Of Economic Studies , Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, No:13 , Germany – Berlin, 2020 .
73) Nasr Khalfan Al Yahy ,Aza Azlina Md Kassim Et Al, The Influences Of Economic Diversification And The Mediating Effect Of Industrial Development On Economic Growth In Oman: A Conceptual Framework, Advances In Social Sciences Research Journal, United Kingdom, Vol.7, No.6, 2020.
74) National Council For Special Economic Zone, Batam, From The Free Trade Zone And Free Port Of Being A Special Economic Zone, Http://Kek.Ekon.Go.Id/En/Batam-From-The-Free-Trade-Zone-And-Free-Port-Of-Being-A-Special-Economic-Zone/, 17 Mar 2016.
75) Nelson Carroza Athens Et Al, Diversidades Económicas En La Región De Valparaíso-Chile: Hacia La Comprensión De “Otras” Formas Posibles De Desarrollo Territorial, Revista Brasileira De Gestão E Desenvolvimento Regiona, Vol. 15, No. 5, Brasil,2019.
76) Oded Izraeli, Kevin J. Murphy, The Effect Of Industrial Diversity On State Unemployment Rate And Per Capita Income The Annals Of Regional Science , Germany, Vol:37,2003.
77) OECD Economic Surveys :Chile,France 2021.
78) OECD Economic Surveys: Malaysia, July 2019.
79) Organisation For Economic Co-Operation And Development (OECD), Economic Outlook For Southeast Asia, China And India 2019:Towards Smart Urban Transportation, France, 2019.
80) Organisation For Economic Co-Operation And Development (OECD), OECD Economic Surveys:Malaysia ,Economic Assessment, France, 2016.
81) Organization For Economic Cooperation And Development (OECD) , Competitive Cities In The Global Economy, Paris, France,2006.
82) Organization For Economic Cooperation, Development (OCDE), Mejores Políticas Para El Desarrolloperspectivas Sobre Chile France, 2011.

83) Paul G.Hare, Institutions and Diversification Of The Economies In Transition:Policy Challenges,Centre for Economic Reform and Transformation School Of Management And Languages, Heriot-Watt University , Edinburgh, 2008.
84) Petroliam National Berhad (Petronas), Annual Report 2019, Malaysia,2019.
85) Prema-Chandra Athukorala, Suresh Narayana,Economic Corridors And Regional Development: The Malaysian Experience,ADB(Asian Development Bank) Economics Working Paper Series, November 2017.
86) Raffaele Paci, Stefano Usai, The Role Of Specialisation And Diversity Externalities In The Agglomeration Of Innovative Activities, Rivista Italiana Degli Economisti, Società Editrice Il Mulino, Issue 2.
87) Rajah Rasiah, Diversification In Malaysia ,Asia-Europe Institute, University Of Malaya, Presentation Prepared For The Unido Workshop, Promoting Export Diversification In The Carec Region, Ulan Bator (Mongolia), 16-17 May 2019.
88) Rajah Rasiaha Et Al, Industrialization And Labour In Malaysia, Journal Of The Asia Pacific Economy,Vol:20,No: 1 United Kingdom,2015.
89) René A. Hernández,Jorge Mario Martínez-Piva, Nanno Mulder, Global Value Chains And World Trade Prospects And Challenges For Latin America, Economic Commission For Latin America And The Caribbean (ECLAC) Santiago, Chile, August 2014.
90) Roy W. Bahl, Robert Firestine And Donald Phares, Industrial Diversity In Urban Areas: Alternative Measures And Intermetropolitan Comparisons, Economic Geography,Clarkuniversity,Vol.47,No:3Worcester,Massachusetts, 1971.
91) Rozilee Asid, The Technical Efficiency Analyses Of Manufacturing Sector In Malaysia: Evidence From The First Industrial Master Plan (1986-1995), Asian Social Science , Vol:6.No.2, Singapore ,2010 .
92) Saadi IBRAHIM,2003 Sonrası Irak'ta Siyasi İstikrarsızlık, ANKASAM ,Bölgesel Araştırmalar Dergisi, May Vol:2,No:1,2018.
93) Sabah Faihan Mahmud, Industrial Location And Spatial Development In Iraq, Global Scientific Journal, Volume 8, Issue 10, October 2020.
94) Sanjaya Lall , Reinventing Industrial Strategy: The Role Of Government Policy In Building Industrial Competitiveness, United

Nations Conference On Trade And Development, New York And Geneva, 2004

95) Sanjaya Lall, Malaysia: Industrial Success And The Role Of The Government, Journal Of International Development, Volume 7, Issue 5,1995.

96) Simonemanganelli, Alexanderpopov, Financeand Diversification,European Central Bank (Ecb), Germany, 2010.

97) Syed Abdul Razak Bin Sayed Mahadi, Transformation In Economic And Workforce Development In Sabah: An Analysis, Journal Of Borneo Social Transformation Studies (Jobsts), Vol. 1. No. 1, 2015.

98) Tahar Ammar Jouili , Ferid Mabrouk Khemissi, Impact Of Economic Diversification On Graduates Employment , International Journal Of Advanced And Applied Sciences, Volume 6, Issue 3, 2019.

99) The World Bank Office Jakarta, Picking Up The Pace:Reviving Growth In Indonesia's Manufacturing Sector,2012.

100) Timoticin Kwanda, Pengembangan Kawasan Industri Di Indonesia, Dimensi Teknik Arsitektur , Petra Christian University ,Vol. 28, No. 1, Java Oriental – Indonesia, 2000.

101) UNCATD, Trade And Development Report2016, New York And Geneva, 2016.

102) UNCTAD, Indonesian Industrialization And Industrial Policy: Peer Learning From China's Experiences.

103) United Nations Conference On Trade And Development (UNCATD), A Case Study Of The Salmon Industry In Chile, Switzerland , 2006.

104) United Nations Economic Commission For Africa, Transformative Industrial Policy For Africa, Addis Ababa, Ethiopia, 2016.

105) United Nations Framework Convention On Climate Change(UNFCCC), The Concept Of Economic Diversification In The Context Of Response Measures Technical Paper By The Secretariat, Bonn Climate Change Conference - May 2016.

106) United Nations, Economic Diversification In Asian Landlocked Developing Countries: Prospects And Challenges, New York,2014.

107) Wondemu, Kifle And Potts, David,The Impact Of The Real Exchange Rate Changes On Export Performance In Tanzania And Ethiopia, Working Paper Series N: 240, African Development Bank, Abidjan, Côte d'Ivoire,2016.

108) World Trade Organization (WTO) & Organization For Economic Co-Operation And Development(OECD), Aid For Trade At A Glance 2019: Economic Diversification And Empowerment, Paris, 2019.
109) World Trade Orginzition, World Trade Report 2004 Exploring The Linkage Between The Domestic Policy Environment And International Trade,2004,P114. Https://Www.Wto.Org/English/Res_E/Booksp_E/Anrep_E/World_Trade_Report04_E.Pdf
110) Yudo Anggoro, Industry Clusters: The Economy Of Agglomeration And Competitiveness In Indonesia, Scientific Oration,2016.
111) Zainab Usman &David Landry, Economic Diversification In Africa: How And Why It Matters, Carnegie Endowment For International Peace, Washington, 2021.
112) Zainal Aznam Yusof, Economic Diversification: The Case Of Malaysia, Revenue Watch Institute, New York , 2013.

3. **The Internet:**

1) ASEAN Briefing , Indonesia's Growing Special Economic Zones - Opportunities And Challenges, https://Www.Aseanbriefing.Com/News/2018/08/24/Indonesias-Growing-Special-Economic-Zones-Opportunities-And-Challenges.Html (Accessed On 6 February 2020).
2) ATLAS of economic complexity, https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=42&product=undefined&year=2018&productClass=HS&target=Product&partner=undefined&startYear=undefined
3) Dani Rodrik, Industrial Policy For The Twenty-First Century, This paper has been prepared for UNIDO,2004,P38. https://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/industrial-policy-twenty-first-century.pdF.
4) Department Of Statistics Malaysia Official Portal,Employment and Salaries & Wages Statistics 2018, Https://Www.Dosm.Gov.My/V1/Index.Php?R=Column/Cthemeby
5) Indonesia Continues to Build on Solid Economic Growth, MARCH 27, 2018,https://www.worldbank.org/en/news/pressrelease/2018/03/27/indonesia-continues-to-build-on-solid-economic-growth
6) Janice Edwards& et al, Mastering Strategic Management, 1st Canadian Edition,Victoria, B.C:.BCcampus, Retrieved from https://opentextbc.ca/strategicmanagement/

Abstract:
The manufacturing sector is one of the main sectors in the development of the economies of modern industrialized countries, as it is a major driver in diversifying their economies, as it guarantees increased value added and helps in achieving self-sufficiency in goods and products from the country's exports, which improves economic balances and contributes to its progress and contributes to raising the level of income Individuals and has the ability to absorb the surplus workforce, which reduces the economic and social problems that the society suffers from. Therefore, we find that it sought to develop a set of industrial strategies and policies (horizontal, vertical) to achieve industrial diversification in the manufacturing sector by mobilizing all financial, human and natural resources.
In Iraq, the manufacturing industry suffers from problems and obstacles that have caused a severe decline in its economic performance. Therefore, reforming general economic policies and providing an integrated investment environment may contribute to diversifying its production structure, raising the added value of the manufacturing sector, providing job opportunities, and increasing the competitiveness of industrial goods and products.
Therefore, the study aims to introduce the concepts of economic diversification, industrial diversification, and the most important industrial strategies and policies that are followed to achieve industrial development. The research also dealt with three selected international experiences: (Malaysia, Chile, and Indonesia). After that, the economic and industrial reality in Iraq and the possibility of benefiting from the experiences of those countries were analyzed, and the most important justifications and motives for diversification in the manufacturing industry in Iraq were taken. The study concluded that the sample countries achieved remarkable success in diversifying the manufacturing industry by discovering new competitive advantages away from oil and copper, to shift from rentier countries that depend on the revenues of their natural resources to industrial countries through their commitment to industrial policies and strategies (vertical and horizontal) aimed at diversification, and by exploiting them Natural and human resources and geographical location to advance the economic reality suffered by those countries.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration & Economics
Department of Economics

The manufacturing industry in Iraq and the possibilities of diversification by benefiting from the experiences of selected countries

Dissertation submitted

To the Council of the Faculty of Administration and Economics / University of Karbala, as part of the requirements for obtaining a doctoral degree in Economic Sciences philosophy

By

ABEER MOURTAADA AL - SADY

Supervised by

Prof. Dr. Amer Omran Al-Mamouri asst.prof. Dr. Sarmad A.J.AL khairalla

2021 A.C 1443 A.H